المجموعة العلمية

التعالم، حلية طالب العلم، آداب طالب الحديث
الرقابة على التراث، تغريب الألقاب العلمية

تأليف

بكر بن عبد الله أبو زيد

دار العاصمة
للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى ١٤١٦هـ

دار العاصمة
المملكة العربية السعودية
الرياض - ص ب ٤٢٥٠٧ - الرمز البريدي ١١٥٥١
هاتف ٤٩١٥١٥٤ - ٤٩٣٣٣١٨ - فاكس ٤٩١٥١٥٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على توفيقه وامتنانه، وَعَظِيم نعمه، وتتابع إحسانه، وأَشهد أَن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأَشهد أَن محمداً عبده ورسوله. اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وأَصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم لقائه.

أَما بعد: ففي سبيل ضم النظير إلى نظيره مما كتبت، تم - ولله الحمد - طبع أربع كتب:

١ - **«ابن قيم الجوزية / حياته، وآثاره، وموارده»**.

إذ كان كتاب الموارد مفرداً فجرى ضمه إلى الترجمة في غلاف واحد.

٢ - **«النظائر»** وقد حوى بين دفتيه أَربع رسائل:

١ - التراجم الذاتية.

٢ - التحول المذهبي.

٣ - العُزَّاب.

٤ - لطائف الكلم في العلم.

٣ - **«الردود»** وقد حوى بين دفتيه ست رسائل:

١ - **«الرد على المخالف من أُصول الإسلام ومراتب الجهاد»**.

٢ - **«تحريف النصوص من أَدلة أَهل الأَهواء»**. وفيه زيادات مهمة.

٣ - **«براءة أَهل السنة من الوقيعة في علماء الأُمة»**.

٤ - **«التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير»**.

٥ ـ «تصنيف الناس بين الظن واليقين».

٦ ـ «عقيدة ابن أبي زيد القيرواني وعبث بعض المعاصرين بها».

٤ ـ «التقريب لعلوم ابن القيم».

وقد تميزت طبعة كل واحد منها بإضافات، وتصحيحات مهمة، وفهارس تفتح مخزونهما من: الموضوعات، والأعلام، والنصوص، والكتب، وغيرها.

٥ ـ وبين يديك الآن الكتاب الخامس «**المجموعة العلمية**»، وفيه خمسة كتب:

١ ـ «التَّعالم وأثره على الفكر والكتاب».

٢ ـ «حلية طالب العلم».

٣ ـ «آداب طالب الحديث» من «الجامع» للخطيب.

٤ ـ «الرقابة على التراث».

٥ ـ «تغريب الألقاب العلمية».

وتميزت هذه المجموعة: «المجموعة العلمية» كسابقاتها بالتصحيح، والفهارس الكاشفة عن معالمها.

أرجو من الله تعالى أن ينفع بها. وهو سبحانه ولي الهداية والتوفيق.

وكتب

بكر بن عبد الله أبو زيد

٢٢/١/١٤١٦هـ

مدينة النَّبيِّ ـ ﷺ ـ

التَّعالم
وأثره على الفكر والكتاب

المقــدّمَة

بِسْم الله الرَّحمٰن الرَّحيم وَلي المتَّقِينَ، والحَمْدُ لله رَبِّ العالمين لا يَهْدِي كَيْدَ الخائنين، وأشهد أن لا إلٰه إلاَّ الله وَحْدَهُ لا شريكَ لَهُ، قَاصِم ظهرِ الماكِرين، وأشهدُ أن محمداً عبدُه ورسُولُهُ سيد ولد آدم أجمعين، اللهمَّ صل وسلم عليه، وعلى آله، وصحابته، ومن تبعهم بإحْسَانٍ إلى يومِ الدِّين.

أمَّا بَعْدُ: فكم رأينا نِزالاً في حَلاَئب العلم، من رَائمٍ للبُروز قبل أن ينضج، فراش قبل أن يبري، وَتَزَبَّبَ قَبْلَ أن يَتَحَصْرَمَ، وقد قِيل: «البدايةُ مزلة»، وقيل: «من البلية تشيُّخ الصَّحفية»، ويُؤْثَر عن الإمام علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ قوله: (العِلمُ نُقْطَةٌ كَثَّرها الجاهلون). ولعظيم نفعها تناولها العلماء ـ رحمهم الله تعالى ـ بالبيان في مؤلَّفات مفردة منها:

«زيادة البَسْطَةِ في بيانِ العلمِ نقطة» للنابلسي المتوفىٰ سنة ١١٤٣هـ، وللشيخ أحمد الجزائري المتوفىٰ سنة ١٣٢٠هـ، رسالة في شرحها.

وهي بمعنى مَا سَاقَهُ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ في «جَامِعِهِ»، والغَزَالِيُّ في «الإِحْيَاءِ»: (لو سكت من لا يعلم لسقط الخلافُ). وما يراد بهم هنا إلاَّ «**المتعالمون**»، الذين نامُوا عن العلمِ فما استيقظوا، وبَالغوا قبل أن يَبْلُغُواْ، فركبوا مطايا الخيرِ للشَّرِّ. والذين عناهم الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ بقوله:

(فالواجبُ على العَالِمين أن لا يقولوا إلا من حيث علموا، وقد تكلَّم في العلمِ من لو أمسكَ عن بعضٍ ما تكلم فيه منه لكان الإمساكُ أولى به، وأَقْرَبَ

من السلامة له إن شاء الله).

وشكى حَالَهم الحافظُ ابنُ القيِّمِ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ فقال:

هذا وإني بعد ممتحن بأر
بعة وكلهم ذوو أضغان
فَظٌّ، غليظٌ، جاهلٌ مُتَمَعْلِمٌ
ضَخْمُ العِمَامَةِ، واسعُ الأردان
مُتَفَيْهِقٌ، مُتَضَلِّعٌ بِالْجَهْلِ، ذُو
ضلعٍ، وَذُو جلح مِنَ الْعرفان
مُزْجَى الْبِضَاعَةِ فِي الْعُلُومِ وَإِنَّهُ
زَاجٍ مِنَ الإيهَامِ والْهَذَيَان
يَشْكُو إلى اللهِ الْحُقُوقَ تَظَلُّماً
مِن جَهْلِهِ كَشِكَايَةِ الأبْدَان
مِنْ جَاهِلٍ مُتَطَبِّبٍ يُفْتِي الْوَرَى
وَيحيل ذَاكَ عَلَى قَضَا الرَّحمٰن

ورصيفه الحافظ الذَّهبي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ، شكى الحالَ من وجهٍ آخر، فقال:

(فوالله لأن يعيش المسلمُ أخْرَسَ، أبْكَمَ، خيرٌ له من أن يعيش . . .).

وحفيدهما بالتَّلْمَذَةِ، الحافظ ابن حَجَر العسقلاني ـ رحمه الله تعالىٰ ـ يقول:

(إذا تكلم المرءُ في غيرِ فنِّه، أتى بهذه العجائب).

وقيل لِسُفيانَ بن سعيدٍ الثَّوريِّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ فيمن حَدَّثَ قبل أن يَتَأَهَّل، فقال:

(إذا كثر المَلاَّحُونَ غَرِقَت السَّفِينَةُ).

وقال الحسنُ البصْرِيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في ذلك:

(اللهم نشكو إليك هذا الغُثَاءَ).

وعن شعبة قال: قال لي ابنُ عون: يا أبا بسطامٍ، ما يحمل هؤلاء الَّذينَ يكذبون في الحديث على الكذب؟ قال:

(يريدون أن يُعَظَّمُواْ بذلك).

وقال ابنُ حَزْمٍ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ:

(لا آفة على العلوم وأهلها، أَضَرَّ من الدُّخَلاَءِ فيها، وهُم من غيرِ أهلِها؛ فإنَّهم يَجهلون، ويَظُنونَ أنَّهم يَعلمون، ويُفسدون وَيُقَدِّرُونَ أنَّهم يُصْلِحُون).

وقال أبو إسحاقَ الشَّاطِبِيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ:

(قَلَّما تَقَعُ المُخالَفَةُ لعمل المُتقدِّمين، إلاَّ ممن أدخلَ نَفْسَهُ في أهلِ الاجتهادِ، غلطاً، أو مغالطة).

و«**المُتَعَالِمُ**»: فَجُّ الدَّعْوَىٰ. قال الحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ في صفةِ عمومِ الخلقِ:

(ضَعْفٌ ظَاهِرٌ، وَدَعْوَىٰ عَرِيضَةٌ).

لكن المسلم يقهرها بإسلامِهِ، وعلى هذا سار السَّلفُ في هَجْرِ الدَّعوىٰ، وَهَضْمِ النَّفْسِ، ومنه قول أبي عمرو بنِ الْعَلاَءَ البصريِّ، أحدَ القُرَّاء السَّبعة:

(ما نَحْنُ فِيمَن مَضَىٰ، إلاَّ كَبَقْلٍ فِي أُصُولِ نَخْلٍ طُوَالٍ).

وهذه الأَقْوَالُ الكابحةُ، لِتلك الظاهرةِ، منتشرة أضعافها في مَثاني كلامِ أهلِ العِلْمِ، على تعاقُبِ القُرونِ، وَلَمَّا أَبْدَىٰ الصَّفَدِيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ مُرَّ الشَّكْوَىٰ، من تكَاثُرِ أَغَالِيطِ المُتأخرين، وتصحيفاتهم، لِقِلَّةِ العِلمِ والبَصيرةِ فيه ـ ذكر ما أسنده أبو الفَرَجِ الأَصْبَهَانِيُّ، عن محمَّد بن جرير الطَّبريِّ، عن

أبي السَّائبِ سَلْم بن جنادة، عن وكيع، عن هشام بن عُروة، عن أبيه، عن عائشةَ ـ رضي اللهُ عنها ـ أنَّها كانت تُنشِدُ بيت لبيد:

ذَهَبَ الَّذِينَ يُعَاشُ فِي أكْنَافِهِمْ
وَبَقِيَتْ فِي خَلْفٍ كَجِلْدِ الأجْرَب

فتقول: رحم اللهُ لبيداً فكيف لو أدركَ مَن نَحنُ بين ظَهْرَانَيْهم؟

وهكذا يقول كلُّ واحدٍ من رجالِ الإسنادِ كذلك، حتى قال أبو الفَرَجِ: (ونقول نَحْنُ: واللهُ المُستعانُ، فالقضية أعظم من أن تُوصف بحالٍ).

وأقول: كيف لو رأوا في زمانِنا تكاثرهم، حتى سَامَوا باعة البُقُولِ عَدَداً، ولم يَبْقَ منهم من يُحْسِنُ الجَمْع بين كَلِمَتَيْنِ إلاَّ اسْتَطَالَ عَلى مَنَازِلِ العُلَمَاء؟

فهؤلاء المُنَازِلُونَ في ساحة العِلمِ، وليس لهم من عُدَّةٍ فيه سوى «القلم والدّواة» هم: الصَّحْفِيةُ المُتَعَالِمُون، من كلِّ من يَدَّعِي الْعِلْمَ وليس بِعَالِمٍ، شخصيةٌ مؤذيةٌ، تتابعت الشَّكْوى منهم على مدى العُصور، وتَوَالِي النُّذُر، سَلَفاً وَخَلَفاً:

شعوذة تخطر في حجلين
وفتنة تمشي على رجلين

إنَّهم زيادة على أنصباء أهل العلم كواو عمرو، ونون الإلحاق، وفي «الشَّمَقْمَقِيَّة»:

ولا تكن كَوَاوِ عمرو زائداً
في القومِ أو كنونِ الملحق

ولبعضِ الأندلسيين:

نعوذُ باللهِ مِنْ أُناسٍ
تَشَيَّخُواْ قَبْلَ أَن يَشِيخُواْ

فهذا القطيع حقّاً هُمْ غُولُ العِلمِ، بل دُودَةٌ لَزِجَةٌ، مُتَلَبِّدَةٌ أَسْرَابُهَا في سَمَاءِ العِلم. قاصرةً من سمو أهلِهِ، وامتدادِ ظِلِّهِ، معثرةً دواليب حركَتِهِ، حتى ينطوي الحقُّ، ويمتدَّ ظِلُّ الباطل وضلاله، فما هو إلا فجر كاذب، وَسَهْم كابٍ حَسِير:

هو الوزير ولا أَزْرٌ يُشَدُّ بِهِ
مِثْلُ الْعَرُوضِيِّ لَهُ بَحْرٌ بِلاَ مَاءِ

إنَّه: لَزَادُهُمُ الهابطُ «التَّعَالُم»، عَتَبَةُ الدُّخولِ الفَاجِرة إلى خطة السوءِ الجَائِرَة: «القول على اللهِ بلا عِلم».

إِنَّها: «قضية التَّعَالُمِ» مظلَّة صَانِعي الخيامِ الهَادِئةِ المُمْتد رواقها، والَّتي يُقيمها، ويَحمي حِمَاها من بين أيدِينا، ومن خَلْفِنَا ذُبَابات «الطَّوائِف» التي تداعت علينا أرسالها، مُنابذةً الحياةَ الصَّافيةَ، مِنَ الكَدَرِ وَشَوائِبِهِ، وعلى وجهِ الخُصوصِ في: العلمِ منه، والعلم أثْمن دُرَّةٍ في تاجِ الشَّرعِ المُطهَّر.

لكن هذا الضَّرب مِنَ العِبَادِ، ما يَلبث أن يَلحقه الإدبارُ، فتُحيط به خَطيئَتُهُ، فتنقله إلى «السُّقُوطِ الْمُبكِّر»:

كُلُّ مَن يَدَّعِي بِمَا لَيْسَ فِيهِ
فَضَحَتْهُ شَوَاهِدُ الامْتِحَان

ولذا قال قَتَادَةُ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ :

(من حَدَّثَ قَبْلَ حِينِهِ، افْتَضَحَ فِي حِينِه).

وذلك بكشفِ الأجِلَّة عن حقيقتِهِ، وَهَتْكِ بَاطِلِهِ وَما ينطوي عليه من خَسْفٍ وإِفكٍ، ومسلك مُرْدٍ فَجّ، تِبْيَاناً لِنَزْعِ الثِّقَةِ منه، والتَّحذير من الاغترار به.

وهذا واجبُ أهلِ الإسلامِ أمام كلِّ مُتَعَالِمٍ، يَدَّعِي العِلْمَ وليس بعالمٍ،

أخذاً بِحُجُزهم عن النَّارِ، وتَبْصِيراً لهم بمواضِعِ الأقْدَامِ، وَدَفْعاً لِسَيْلِ تَعالُمِهِم الجَرَّارِ، كِفاحاً عن بَيْضَةِ الإسلامِ، وَصَرْحِهِ المُمَرَّدِ مِن كُلِّ مُتَمَرِّد، وَصِيَانَة لِذَوِيهِ عَنِ التَّذَبْذُبِ والانفِصَامِ، وَالتَّبَدُّدِ والانقسامِ، بسَيرورةِ التَّعالمِ بين العِبَادِ.

وغَيْرَةً على هذا «الكتاب» النَّاصح، المُهان من كثيرٍ مِنَ الخَلْقِ، وما الغَيْرَة على الكتاب إلا مِنَ المَكَارِمِ، بل هي أُخت الغَيْرة على المحارم.

وإعلاناً بأنَّ «الحَجْر لاستصلاح الأديان، أولىٰ مِنَ الحَجْرِ لاستصلاحِ الأموالِ والأبدان».

والحَجْرُ واجبٌ على كلِّ «مُفْلِسٍ» لصالحِ الجماعةِ:

فالمُتَعَالِمُ أو العالمُ المَاجِنُ يُحْجَرُ عليه من الفُتيا ونحوِها لصالحِ الدِّيانة.

والطَّبيبُ المُتعالِمُ يُحْجَرُ عليه لصالحِ أبدانِ الجماعةِ.

وَالمُهَندِسُ الْمُتَعَالِمُ يُحْجَرُ عليه لصالحِ المُدنِ والأمصارِ، في غَيرِهِم من أهلِ الحِرَفِ، ولا تَسْأل عن غُرورٍ وتَطاولٍ في بعضِ أهلِ هذه الحِرَفِ وقد بَدَتْ مَظَاهِرُهُ. آذى العُيونَ منظرُهُ، وأزهقَ البصائرَ مَخْبَرُهُ.

والشأْن في هذا التَّقييدِ في الَّذينَ وضعوا رِحالَهم مُتعالِمينَ في «العُلومِ الشَّرعيةِ ذاتها . . .».

وإن هذه الجادَّة لَبِسبيلٍ مُقيمٍ من النَّاصحينَ لِلْمُتَعَالِمينَ والقَاسِطِينَ، وأعوذُ باللهِ وليِّ المُتَّقِينَ أن يجتمعَ علينا حشفٌ وسوء كيلة.

وإذا عَلِمْتَ أنه يُوجد على أرضِ عددٍ من البِلادِ الكافرةِ، جَامِعات شهاداتها غير معادلةٍ؛ لأنَّه ليس لها رصيد من الثِّقَةِ، ولا نَصِيب من الصِّحةِ، وأنها تُباع وتُشترى كما تُباع السِّلَع.

وإذا عَلِمْتَ أن بعضَ الطُّلابِ، يَستغلون جَهْلَ أساتيذهم المستشرقين باللغةِ العربيَّةِ، فيختارون من المؤلَّفاتِ العربيَّةِ، ما يَنسبونه لأنفُسِهم، بعد ترجمتِهِ إلى لغةِ الجامعةِ؛ لِيحصل به على شهادتِها. وهكذا في وقائع رُبما يعرفها أهلُ كلِّ قُطْر عن عددٍ من بَنِي جنسِهم أو غيرهم. فإنَّك لن تستعظم مقالي هذا، ولعلَّك تراه حقيقاً بالتَّقييد، المفرق لهذه الجماعات الكثيفة، الكاشف عن عددٍ من ظَواهِر تعالُمِهم، التي تساقطت في سوقِ المُعاصرةِ من تلكَ الأفئدة الضَّئيلة الخاسرة، مرسلة ضَرائِرَ مِنَ الباطلِ للحَقِّ، أو لتُثِير عليه النَّقْع.

وَمِنْ مواقعِ الأسى مع ذلك، أن يمضيَ وقتٌ ـ وللقادِمِ دهشة وَبُرْقَة ـ والمُتعالِم محل إعجابٍ من العامَّةِ، فترَى العامِّيَّ إذا سَمِعَ المُتَعَالِمَ يجيش بتعالُمِهِ الكذَّاب، المحروم من الصِّدقِ وقوفاً عند حدودِ الشَّرعِ يضرب بيمينِهِ على شِمالِهِ تَعَجُّباً من عِلْمِهِ وطرباً. بينما العَالِمُونَ يَضْرِبُونَ بأيمَانِهِم على شَمَائِلِهِم حَزَناً وأسفاً؛ لانفِتَاحِ قُفْلِ الفِتْنَةِ، والتَّغْرِير بعدةِ المستقبل بَلْهَ العَوام.

فأضحىٰ لِزاماً أن نُقَارِضَ مجاهرتهم هذه بِالمُجَاهَرَةِ، لكن بالحقِّ لِكَبْتِ باطِلِهم، وإسْقَاطِ تَنَمُّرِهِمْ، والعملِ على هِدَايَتِهِم، واستصلاحهم وعليه:

فهذه شَآبِيبُ من القولِ، بعضها آخِذ بِرِقَابِ بعضٍ، بِقَوالِبَ مُتَعَاضِدَةٍ، أشكالها محيطة بِمعانِيها، عسى أن تكونَ رَدْماً عن زَحْفِ التَّعَالُمِ المَهُول، خلية مِنَ الفُضُولِ، وَالإبْعَاد بِالفُهُومِ، أُقَيِّدُهَا نَصِيحَةً لِمَن يَخضع للحَقِّ، وإقامةً لِلحُجَّةِ فِي مَقَامِ المَحَجَّةِ بين الخَلْقِ. أما من استولى عليه الاغتلام في الجَهَالَةِ، وصار على قلبِهِ قُفْل ضُلَّ مفتاحه، ولم يشام العلم، فهذا لا ينفعه إلا يوم أن تشهدَ عليه أعْضَاؤُهُ في يومِ معاده.

وإليك رُؤوس المُقيدات فيها، لِتُنَاجِيك بما فيها، وهذا أوانها:

١ - المؤلَّفات في التَّعالمِ.

٢- أمثلة له في السِّيَرِ والتَّاريخ.

٣- إجمال الحالِ في الحياةِ المُعاصرةِ.

٤- ظَواهر التَّعَالُمِ في عددٍ مِنَ العُلومِ: في الفُتْيا، والقَضَاءِ، والتَّأْليفِ، والتَّفْسِيرِ، والْحَدِيثِ، والفِقْهِ . . .

٥- يَتْلُو ذلك سِتَّةُ أَبحاثٍ في:

أ- إخلاص النيَّة لله تعالىٰ.

ب- وأن العَالِمَ لا يُتْبَعَ بزلَّتِهِ.

ج - وفي الزَّجْرِ عن حَمْلِ الشَّواذِّ والرُّخَص.

د - والتَّوَقِّي مِنَ الغَلَطِ على الأئمة.

هـ- وفَصْل الخِصَامِ بين دَاعي الدَّليل ودَاعي التَّقليد.

و - جُرم القَوْلِ على اللهِ تعالىٰ بِلاَ عِلْمٍ.

وكنتُ أرْدَفْتُهَا بمبحثِ «حِلْيَةِ طالبِ العِلْمِ» لكن آثرت إفراده برسالةٍ مستقلةٍ. واللهُ سبحانه وتعالىٰ هو المُوفِّق والمُعين.

بكر بن عبد الله أبو زيد

الرياض في ٢٤/٤/١٤٠٨هـ

« المُؤلَّفَاتُ في التَّعالُمِ »

في كُتُبِ آدابِ المُفتي، وكُتُبِ آدابِ الحِسْبَة، بُحُوثٌ حافلةٌ، لا سيما في كِتَابِ «مُعِيدِ النعمِ، ومُبِيدِ النِّقَمِ» للسُّبكي ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ وفي هذا الكتابِ شُرور لا تخفى.

وانظر في كتابِ «تَلْبِيسِ إبْلِيس» لابنِ الجَوْزِيِّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ.

وفي كِتَابِ «فَضْل عِلْمِ السَّلَفِ على الخَلَفِ» للحافظِ ابن رَجَب ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ أبان عن مُثل في هذا، لا سيما كثرةَ التَّزيد في الكلامِ من المُتأخِّرينَ، وأن الحَالَ كما قال شَيْخُهُ ابنُ القَيِّمِ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ:

(كلامُ المُتَقَدِمينَ قَلِيلٌ كَثِيرُ البَرَكَةِ، وَكَلاَمُ المُتَأَخِّرِينَ كَثِيرٌ قَلِيلُ البَرَكَةِ).

وللأدِيب علي بن زيد البَيْهَقِي المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٦٥هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ رسالة باسم: «تنبيه العُلماء على تَمْويهِ المُتَشَبِّهِينَ بالعُلماءِ».

ومضى في المقدمةِ ذِكْرُ رِسَالَتَي النَّابلسي، والجزائري، وللزياني المَغربي المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٤٩هـ رسالة باسمِ: «تُحفة النُبهَاءِ في التَّفْرِقَةِ بين الفُقَهَاءِ والسُّفَهَاءِ».

وللشَّوْكَانِيِّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ «آداب الطَّلب ومُنتهى الأرب».

ولابن فَكُّون الجزائري ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ رسالة باسم: «مَنشور الهِدَايَةِ في كَشْفِ حَالِ من ادَّعى العِلْمَ والوِلاَيَة».

وللشَّيخِ محمد عبدُه منير أغا الدمشقي كتابُهُ الحَفِيلُ: «نَموذَجٌ مِنَ

الأعْمَالِ الخَيْرِيَّةِ». كَشَفَ فيه عَن عَبَثِ الوَرَّاقِينَ، والكُتُبِيين، والمُصَحِّحِينَ، في ثَرْوَةِ الأُمةِ على حِسَابِ تَعَالُمِهِمْ.

ولمُحمد بدر الدِّين الحَلَبِيِّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ كِتَابُهُ النَّافع: «التَّعْلِيم والإرْشَاد» في مُجَلَّدَيْن طُبِعَ عام ١٣٢٤هـ بمطبعةِ السَّعادةِ بمصر، ولم أقفْ إلا على الأولِ منه. وهذا الكتاب مُهِمٌّ في بَابَيْه، ولو كان مُنتشراً لَكَفَى، لكن لابد من همسةٍ في أُذنِ المُعاصرينَ من واقعِ الحَياةِ المُعاصرةِ، وفيها صدرت رسالة باسم: «زَجْر السُّفَهَاء عن تَتَبُّع رُخَصِ الفُقَهَاء» للأُستاذِ/ جاسم الدوسري.

وفي «مجلة العربِ» حلقات متتابعة في أعدادٍ منها بعنوانِ «الدَّكاترة وعبثهم في التُّراث» للأُستاذِ حمد الجاسر. انظرها تجد عجباً ممن وصلوا النِّهاية شكلياً لكنهم في الحقيقةِ خواء:

في شَجَرِ السَّرْوِ لهم شبه
له رواء وما له ثَمَر

□ □ □

« أَمْثِلَةٌ مِنَ السِّيَرِ وَالتَّارِيخ »

الخُنفشاري المُتعالِم: مازال النَّاسُ يُبتلون بهذا الطِّراز النَّكِد مِنَ الخنفشاريين، فقد قرأْت لدى نَقَلَةِ السِّيَرِ ومُقَيِّدِي الأخبارِ والأثر، مُثلاً منها في الغَابِرِينَ، فعلى جادَّة المثال:

١ـ **مُفتي الخنفشار:** في كتب المحاضراتِ، أن رَجُلاً كان يُفتي كلَّ سَائِلٍ دُونَ تَوَقُّفٍ، فلحظ أقرانُهُ ذلك منه، فأجْمَعُوا أمرَهم لامتحانه، بِنَحْتِ كلمة ليس لها أصل هي «الخنفشار» فسألوه عنها، فأجاب على البَدِيهَةِ: بأنه نَبْتٌ طَيِّبُ الرَّائحةِ ينبتُ بأطراف اليَمَنِ إذا أكَلَتْهُ الإبل عقد لبنها، قال شاعرهم اليماني:

لقد عَقَدَتْ محبتُكم فُؤَادِي
كما عَقَدَ الحَلِيبَ الخنفشار

وقال داود الأنطاكيُّ في «تَذْكِرَتِهِ» كذا، وقال فلان وفلان . . . وقال النَّبِيُّ ﷺ، فاسْتَوْقَفُوهُ، وقالوا: كَذبتَ على هؤلاء، فلا تَكْذِب على النَّبِيِّ ﷺ. وتحقق لديهم أن ذلك المِسْكِينَ: جِرَاب كَذِبٍ، وعيبة افتراءٍ في سَبِيلِ تَعالُمِهِ، نسأَلُ اللهَ الصَّوْنَ والسَّلامة.

٢ـ **ومن الخنفشاريين:** خبير النَّعْنَع، ففي مُلَح التَّاريخِ كما ذكر السَّخاويُّ: أن جهنياً كان من نُدَمَاءِ المهلبي، وكان يأْتي بالطَّامَّات. فجرى مرَّة حديث في النَّعْنَع فقال: في البلدِ الفُلانِيِّ نَعْنَع يَطول حتَّى يصير شجراً،

ويُعمل من خَشَبِهِ سلالم، فثار منه أبو الفَرَجِ الأَصْبَهَانِيُّ صاحب «الأغاني» فقال: نعم عجائب الدُّنيا كثيرة ولا يُنكَرُ هذا، والقُدرة صالحة، وأنا عِندي ما هو أغْرَبُ من هذا: أن زَوج الحَمَامِ يبيض بيضتين فآخذهما وأضع تحتهما سنجة مئة، وسنجة خمسين ـ السنجة كفة المِيزان ـ فإذا فرغ زمن الحضانة انفقست السنجتان عن طست وإبريق، فضحك أهلُ المَجلسِ، وفَطَنَ الجُهَنِيُّ لما قصد به أبو الفَرَجِ من «الطَنَزِ»، وانقبض عن كثيرٍ من حكاياتِهِ.

٣ـ ومنهم: الهروي شمس بن عطاء الرَّازي المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٨٧هـ، كان من أعوانِ تيمورلنك، وكان عَرِيضَ الدَّعوى في الحِفْظِ، فاستعظم النَّاسُ ذلك، فَجُعِلَ له مَجْلِس لامتحانِهِ، وكان من جملةِ ما سُئِلَ عنه حينئذٍ: هل ورد النَّصُّ على أن المَغْرِبَ تُقْصَر في السَّفَرِ؟ فقال: نَعَم، جاء ذلك من حديثِ جابرٍ في كتاب «الفِرْدَوْسِ» لأبي الليث السَّمرقندي، فلمَّا انفصلُوا ورجعوا إلى كِتَابِ أبي الليث لم يجدُوا فيه ذلك، فقيل له في ذلك، فقال: لِكِتَابِ السَّمرقندي هذا ثلاث نُسخ: كُبْرَى، وَوُسْطَىٰ، وَصُغْرَىٰ. وهذا الحديث في الكُبرىٰ، ولم تدخل الكبرىٰ هذه البِلاد، فاستشعروا كذبه من يَومئذٍ. وقد ساقها الحافظُ ابن حجر ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في ترجمتِهِ له. هكذا فليكن كذب المُتعالِمِين.

٤ ـ وهذا الذي حُكِي عن الهرويِّ مسبوق بما نسب إلى شَيْخِ الدِّيار المِصرية ابن دَحْيَةَ الكَلْبِيِّ: عُمَرَ بن الحُسين المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٣٣هـ، قال ابن كثيرٍ في ترجمته له:

(ونسبه بعضُهُمْ إلى وَضْعِ حَدِيثٍ في قصرِ صلاةِ المغرب، وكنتُ أود إلى أن أقفَ على إسنادِهِ، لنعلم كيف رجاله. وقد أجمع العلماء كما ذكره

ابن المنذر وغيره، على أن المغرب لا تُقصر، والله تعالى يتجاوز عنَّا وعنه بمنِّهِ وكَرَمِهِ).

٥ـ **ومنهم الجوباري**: أحمد بن عبدِ اللهِ الجوباري إذ بلغ من كذِبِهِ وتَغْفِيلِهِ: أنه لمَّا ذُكِرَ له اختلاف المُحدِّثينَ في سماعِ الحسن البصري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ من أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، ساق بإسنادِهِ قوله:
أن النَّبيَّ ﷺ قال: سَمِعَ الحسنُ من أَبي هريرة!
وصدق الإمامُ الزُّهري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ إذ قال: (الكَذِبُ شَرُّ غَوَائِلِ العِلْمِ).

٦ـ **ومنه**: تَعَالُم مَكِّي بتأْويلِ الشِّعر، قال ذات يومٍ: ما سمعت بأكذب من بني تميم، زَعموا أن قول الفرزدق:

بيتاً زرارةُ مُحْتَبٍ بفنائِهِ
ومجاشعٌ، وأبو الفوارس، نهشلُ

في رجالٍ منهم، قيل له: فما تقول أنت فيه؟ قال:
البيت: بيت الله، وزرارة: الحجر. قيل: فمجاشع؟ قال: زمزم؛ جَشَعتِ الماء. قيل: فأبو الفوارس؟ قال: أبو قبيس. قيل: فنهشل؟ فصمت ساعة ثم قال: نعم نهشل: مصباح الكعبةِ؛ لأنه طويل أسود، فذلك نهشل. هكذا ذكرها العَلَّامةُ البارعُ الشَّيخُ محمَّدُ الخضر حسين ـ رحمه الله تعالىٰ ثم رأيتها في «مجلة العرب» نقلاً عن «تاريخ مكة للفاكهي» في خبر مصباح زمزم.

٧ـ **وهذا**: مقاتل بن سليمان المُتَوَفَّىٰ سنة ١٥٠هـ، فإنه مع علمِهِ ابْتُلِيَ بشيءٍ مِنْ هذا، فقد قيل: إنه قال: سلوني عمَّا دُونِ العَرْشِ، فقالوا: أين أمْعَاء النَّمْلَةِ، فسكت. وسألوهُ: لمَّا حَجَّ آدمُ، من حَلق رأْسه؟

فقال: لا أدري؛ ولهذا قال الذَّهبيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ: (أجْمَعُوا على تَرْكِهِ) اهـ.

٨ـ **وقد بلغ من اختلاق** جابر بن حيان المُتَوفَّىٰ سنة ٢٠٠هـ. تلميذِ جعفر الصادق أنه نَحَلَ شيخه خمسمائة رسالة في الكِيمياء، لِيُقيم بها نفسه. وجعفر منها براء. وفيه قال بعضُ الفُضَلاَءِ:

هذا الذي بمقاله
غَرَّ الأوائِلَ والأواخِرْ
ما أنت إلا خَاسِرٌ
كذب الذي سماك جابرْ

٩ـ **وفي «الصاحبي»** قال مؤلِفُهُ ابن فارس، بعد أن قَرَّرَ القولَ بوقفِ لغة العرب: (ثم قَرَّ الأمر قَرارَه، فلا نعلم لغة من بعده حدثت، فإن تَعَمَّلَ اليوم مُتَعَمِّل، وجد من نُقَّادِ العِلْمِ من ينفيه ويرده. ولقد بلغنا عن أبي الأسود: أن امرأ كَلَّمه ببعضٍ ما أنكره أبو الأسودِ عنه، فقال: هذه لُغة لم تبلغك، فقال له: يا ابن أخي، إنه لا خَيْر لك فيما لم يبلغني. فَعَرَّفَهُ بِلُطْفٍ أن الَّذي تكلَّمَ بِهِ مُخْتَلَقٌ) اهـ.

١٠ـ **ومن قصص التَّعَالُمِ المُشْتَهَرَةِ على الألْسِنَةِ**: أمر الطَّالِبِ الشَّافِعِيِّ، الَّذِي تَفَقَّهَ ولم يُدْرِك، فاحْتاج أهلُ بَلَدِهِ مُفْتِياً لهم، ولم يجدوا سِواه، فتردَّد، حتَّى استشار شَيْخاً له فأشارَ عليه بأن يُجِيبَ سائليه بوجود قولين عند الشَّافِعِيِّ في المسألةِ؛ ليراجع بعد، ففعل، لكنَّ أهلَ بَلَدِهِ لاحظوا إكْثَارَهُ من هذا، فسأله أحدُهُم: أَفِي الله شك؟ فأجابَ بمثلِ ذلك، فافتضح.

وهذه القصة لم يتم الوقوف عليها في مصدرِ موثوقٍ، والذي يظهر والله أعلم أنها من تَحَطُّطِ الحنفية على الشَّافِعِيَّةِ، فإن بينهم من العَدَاءِ

المَذْهَبِيِّ ما لا يخفى، وللحنفية عليهم فضلُ زيادةٍ في هذا.

ومن أجْلِهِ تراها في بعضِ رُدُودِ الحَنَفِيَّةِ على الشَّافِعِيَّةِ في نَقْدِ ما للشَّافِعِيِّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ فيه: قولان. وقد عزاها بعضُ المُفْرِطِينَ في التَّعَصُّبِ إلى رد الحنفيَّة على الشافعية لمحمَّد بن محمد بن عبدِ السَّتَّارِ الكردري المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٤٢هـ فالله أعلم بصحتِها، وسبيلنا عدم التَّسليم بها حتى تثبت عدالةُ نَقَلَتِها بإسنادها المُعتبر صناعة إلى قائلها.

١١ـ **وقد وقع للمبرَّدِ قصتان:** إحداهما مُمَرَّضَةُ الإسناد في لفظ «القبعضن»، والثانية في تفسير «المُجَثّمة»، كما في ترجمته من «لسان الميزان»، و«تاريخ بغداد»، و«مُعجم الأُدباء»، و«جمهرة الأمثال» للعسكري.

والله أعلم.

١٢ـ **وهذا الشيخ محمد بدر الدِّين الحلبي** ـ رحمه الله تعالىٰ ـ وقع له مع أزهريٍّ، أن سَأله عن «أصيلالاً» في بيت النابغةِ:

وقفت فيها أصِيلالاً أُسائلها
عَيَّت جواباً، وما بالربع من أحد

فقال الأزهريُّ: أصيل بفتحِ الهمزةِ، وكَسْرِ الصَّاد، ولا نافيةٌ للفعلِ بعدها. فقلنا: لا، بل «أصيلالاً» كلها كلمة واحدة والفعل بعدها مثبت، فضحك، وقال: يقول الله ﴿بُكْرَةً وأَصِيلاً﴾ وتقولون: «أصيلالاً»! اهـ.

١٣ـ **ومنه ما في قصَّةِ البَغَادِدَةِ مع محمَّد بن عبد الواحدِ الباوردي أبو عمر** الزَّاهد المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٤٥هـ، المشهورِ بلقبِ «غلام ثعلب»، على ما في ترجمَتِهِ، وكان مشهوراً بالحفظِ المدهِش، وكان لِسِعَةِ حفظِهِ يطعن عليه أهلُ الأدب، ولا يُوَثِّقُونه في علمِ اللغة، حتى قال عبيد الله بن أبي الفتح: لو طار طائِرٌ في الجوِّ، لقال أبو عمر الزَّاهد: حدثنا ثعلب، عن ابن

الأعرابيِّ، ويذكر في معنى ذلك شيئاً. وكان المُحَدِّثُونَ يُوَثِّقونه.

قال الخطيبُ البغداديُّ: رأيت جميعَ شيوخِنَا يُوَثِّقونه ويُصَدِّقونه، وكان يُسْأَلُ عن الشيءِ فيُجِيب عنه وبعد سنة يجيب بذلك الجواب.

ويُرْوَىٰ أَن جماعةً ببغداد، اجتازوا على قنطرة الصراة وتذاكروا ما يُرْمَى به من الكذب، فقال أحدهم: أنا أُصَحِّف له «القنطرة»، وأسأله عن معناها، فننظر ما يجيب. فلما دخلوا عليه، قال له الرَّجلُ: أيُّها الشَّيخ ما «الهرطنق» ـ مقلوب «القنطرة» ـ عند العرب؟ فقال كذا وكذا، وذكر شيئاً، فتضاحك الجماعةُ وانصرفوا، فلما كان بعد شهر أرسلوا إليه شخصاً آخر، فسأله عن «الهرطنق»، فقال: أليس قد سُئِلْتُ عن هذه المسألة منذ كذا وكذا، ثم قال: هو كذا وكذا، كما أجاب أولاً، فقال القومُ: فما ندري من أيِّ الأمرين نعجب، من حفظه إن كان عِلماً، أم من كذبه إن كان كذباً، فإن كان علماً فهو اتساع عجيب، وإن كان كذباً، فكيف تناول ذكاؤه المسألة، وتذكر الوقت، بعد أن مرَّ عليه زمان، فأجاب بذلك الجواب بعينه.

١٤ـ وحُكِيَ: أن مُعِزَّ الدَّوْلَةِ ابن بويه، قلَّد شرطة بغداد غلاماً تركياً من مماليكه، اسمه «خواجا»، فبلغ ذلك أبا عمر الزَّاهد، وكان يُملي كتابه «اليواقيت» في اللغة، فقال للجماعةِ في مجلسِ الإملاءِ: اكتبوا ياقوتة خواجا: الخواج في أصل اللغة «الجوع». ثم فرَّعَ على هذا باباً وأملاه عليهم، فاستعظموا كذبه، وتتبعوه، فقال أبو علي الحاتمي، وكان من أصحابِهِ: أخرجنا في «أمالي الحامض عن ثعلب» عن ابن الأعرابي: «الخواج: الجوع».

١٥ـ وقد يكون الافتعال من الطرفين؛ لامتحان كذَّاب به، فهذا صاعد بن

الحسن البغدادي، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤١٧هـ كما ذكر ابن كثيرٍ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ كان مع فصحاتِهِ مُتَّهماً بالكَذِبِ؛ فلهذا رفض النَّاسُ كتابَهُ «الفُصوص» في اللغة، ولم يشتهر.

وكان ظريفاً، باحثاً، سريع الجواب. سأله رجلٌ أعمى على سبيل التَّهَكُّمِ ما «الحَرَنْقَل»؟ فأطرق ساعة وعَرف أنه افتعل هذا من عند نَفْسِهِ، ثم رفع إليه رأْسَهُ، وقال: هو الذي يأْتي نِسَاءَ العميان، فاستحيا ذلك الأعمى، وضحك الحاضرون.

❑ ❑ ❑

« إجْمَالُ الحَالِ فِي الحَيَاةِ المُعَاصِرَةِ »

تلكم هي قصة مُفتي الخنفشارِ، ونحوها مِنَ المُتَشَبِّعين بِمَا لم يُعْطَوْا، كنتُ أظُنُّها مِن نسجِ الخيالِ، وضُروبِ المُحَالِ، ووارِدَات التَّاريخِ التي تُحْكَى ولا يُعَوَّل عليها. أو أنَّها من بابِ التَّنكيتِ على قومٍ، والحطِّ من آخَرِين، كما في كائنةِ البغاددة مع الباوَرْدي وما بعدها.

وعلى أيةِ حالٍ فتلكَ أُمة قد خلت وبأعمالِها ارتهنت لكن ونحنُ في الوقتِ الَّذي نُعَايِش فيه علومَ الاستمتاعِ بالخلاقِ من الطبيعيات، والمَعدنيَّات والكيمياءِ وغيرِها، وانصراف النَّاس إليها كالعُنقِ الواحدِ: اندلَعَتْ قضيةُ التَّعالُمِ في الوُجودِ لا سيما في صفوفِ المسلمينَ وهي رمز للعُدولِ عن الصِّراطِ المُستقيمِ، وأضْواءِ التَّنزيلِ، ووسيلةِ القَوْلِ على اللهِ العزيزِ الحكيمِ. فتجسَّدَت أمامنا أدِلَّةٌ ماديةٌ قامت في ساحةِ المُعاصَرَةِ على ما ذَرَّ قَرْنُه مِنَ الخَوْضِ في الشَّريعةِ بالباطلِ، وما تَوَلَّدَ عنه من فِتَنٍ تَغْلِي مَرَاجِلُها على أنقاضِ ظُهورِ الرَّكالة[1] لذهابِ العلماءِ وقُعُود المُتأهِّلينَ عن التَّحَمُّلِ والبَلاغِ، وتولي ألسنتهم وأقلامهم يوم الزَّحفِ على كرامَتِهِ.

---

(١) في ترجمة: عبد الله بن معاوية بن عاصم بن هشام بن عروة بن الزبير. من «الميزان»: (٢/ ٥٠٧)، ذكر من حديثه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: «إن الله يحب الوالي الشهم ويبغض الركالة». قلت: أظنه موضوعاً. اهـ. وعنه السخاوي في: «التحفة اللطيفة»: (٣/ ٥٥ ـ ٥٦) بلفظ: «الركالة»، وقال: =

فتبدَّت من وراءِ أُولاءِ أُمورٌ دوابيَّةٌ، وصدودٌ عن منهاجِ النُّبُوَّةِ والصديقية؛ إذ درجوا في الطرقِ الجائرةِ، وتَصَيَّدوا مِنَ الرُّخَصِ كلَّ طَرِيفَةٍ وتالدة، ونشروها بلسان الشريعةِ الخالدةِ.

وتَبَنَّى آخرون «النَّظْرَةَ التَّبْرِيرِيَّةِ» لإدباب ما جرى بين الأُمةِ من فَسَادٍ واختلالٍ، وَبِدَعٍ وضَلاَلٍ. وهذا في أصله من اتباع الهوى، وهو من مآخذ أهل الأهواء في الاستدلال، فانظر كيف يَدُبُّ هذا البلاء العظيم إلى ما يشار إليهم بالعلم والدين؛ إذ ينصرف المنصرف ثم يطلب من العلماء المخرج لها وتخريجها باسم الشرع، وقد أشار إلى هذه اللفتة النفيسة الشاطبي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في أوائل الباب الرابع من: «الاعتصام»: (١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣) فلينظر.

وفي كتاب: «سر انحلال الأُمة العربية ووهن المسلمين» للعرفي: (ص/ ٤٨ ـ ٥٦) كلام مهم، ولولا ما فيه لنقلته.

وتَجَاسَرَ فِئَامٌ على الكَذِبِ الصُّرَاحِ، والكَذِبُ شَرُّ غوائلِ العِلْمِ، وحملوا الشَّاذ، وَمَنْ حَمَلَهُ حمل شَرّاً كثيراً. فَرَبَضَتْ في قلوبِهِم الشقْوتان: شقوة الكذبِ، وشقوة الشُّذوذِ، نسأل اللهَ السَّلامةَ والعافيةَ:

فبقى الذين إذا يقولوا يكذبوا

ومضى الذين إذا يقولوا يصدقوا[1]

فصار النَّاسُ بين علومِ الاستمتاعِ، وما أحسن الدِّين والدُّنيا إذا اجتمعا، وعلوم جنسِ الخوضِ بالباطلِ، فنتج من هذا تقلُّص في قائمةِ المُتَحَمِّلينَ

= قال الذَّهبيُّ في «الميزان»: أظنه مرفوعاً. اهـ. ولم أر في «غريب الحديث» لفظ الركالة، وإنما الذي فيها لفظ: «الركاكة»، أي: الضعيف، كما في «مجمع بحار الأنوار»: (٢/ ٣٧٤).

(١) لصالح بن عبد القدوس. كما في «الميزان» للذهبي: (٢/ ٢٩٧).

لأَعْبَاءِ العلمِ الشَّرعيِّ على هدى مستقيم. فلا بارك اللهُ في هذا الطِّراز، وتَبّاً لهم فما هم بعلماء، ونعوذ بالله من الفِتنةِ الصَّمَّاءِ، وهنيئاً لمن ارْعَوَى ولازم الصِّدْق والتُّقَى، ولْيَسْعَ المرءُ إلى فكاك رَقَبَتِهِ من النَّارِ.

والمتخلص أنَّ ظواهرَ الأحوالِ من رِقَّةٍ في الدِّيانةِ، ووهنٍ في الاستقامةِ، وضعفٍ في التَّحصيلِ، والسَّعيِّ بكل جِدٍّ وراء الدُّنيا الزَّائلة، ومظاهرِها الفانيةِ، شَكّلتْ أمامنا ظاهرة التَّعالم أوسعَ من ذي قبل؛ لما نشاهده من واقعاتها الفجَّة، والدعاوي العريضة، والبَراعة في الانتحالِ، واتِّساع الخطو إلى المحالِ... وعندنا على هذا ألف شاهد.

وما هذا إلا لتسنم العلم أغْمَارٌ ركبوا له الصَّعْبَ والذَّلولَ، وظنُّوا أن العلمَ يُنَالُ بالراحةِ ولما يملؤا منه الراحة، فتهافتوا على مناصبِ العلمِ في الفُتيا، والتَّأْليفِ، والنَّشْرِ، والتَّحقيق، وصاروا كتماثِيلَ مدسوسةٍ بأيديهم هَراوى يضربون في عقولِ الأُمَّة حيناً وفي تراثِها أحياناً، مكدرين ـ وحسابهم على الله ـ صَفْوَ الأُمةِ في دينِها وفي علمِها. وهل العلم والدِّين إلا تَوأمان لا ينسلخان إلا في حسابِ من انسلخ منهما؟

وفي حديثِ عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي اللهُ عنهما ـ عن النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ أنه قال:

«إنَّ اللهَ لا يقبض العلمَ انتزاعاً ولكن يقبضه بقبضِ العلماءِ حتى إذا لم يُبْقِ عالماً اتَّخذَ النَّاسُ رؤوساً جُهالاً فَسُئِلُوا، فأفتوا بغيرِ علمٍ فضلُّوا وأضلُّوا».

قال الذَّهبيُّ (١): حديث ثابت متصل الإسناد هو في دَواوين الإسلامِ الخمسة ما عدا سُنَنَ أبي داود. ثم ساق طبقاتِ إسنادِهِ بما يعز نظيره، وينبغي لطالبِ العلمِ أن يقفَ على سياقَتِهِ لها.

---

(١) «السير»: (٦/ ٣٦ـ٤٤).

فرَحِمَ اللهُ الذَّهبيَّ، وسقاه من سلسبيلِ الجنَّة، آمين.

ومن حديث أبي أُمية الجمحي ـ رضي اللهُ عنه ـ أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال: «مِنْ أشْرَاطِ السَّاعةِ أن يُلْتَمَسَ العِلم عند الأصاغر»، رواه الطبراني[(١)].

وأيضاً في أحاديث الملاحمِ من حديثِ ابن مسعود ـ رضي اللهُ عنه ـ مرفوعاً، وفيه بيانُ «أنَّ مِنْ أشراطِ السَّاعةِ أن يظهر القلم» رواه أحمد، ورواه أيضاً البزَّارُ، والطَّحاوِيُّ، والطَّبرانيُّ، وغيرهم وليس فيه ذكر القلم[(٢)]. وقد فَشَى القَلَمُ وَارْتَشَى. وهذا من مُعجزات النُّبُوَّةِ.

وقال الشَّافِعِيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ: (إذا تَصَدَّرَ الحَدَثُ فَاتَهُ عِلْمٌ كثير).

ولِبَعْضِهم:

إن الأُمورَ إذا الأحداثُ دَبَّرها
دون الشُّيوخ ترى في سيرها الخللا

وقال القاضي عبد الوهَّاب بن نصر المالكي:

مَتَى تَصِل العُطَاشُ إلى ارْتِوَاءٍ
إذا استَقَتِ البِحَارُ مِنَ الرَّكَايَا
ومن يَثْنِي الأصاغِرَ عن مرادٍ
وقد جلس الأكابرُ في الزَّوايا
وإنَّ تَرَفُّعَ الوُضَعَاء يوماً
على الرُّفعاء من إحدى البلايا
إذا استوت الأسافلُ والأعَالِي
فقد طابت مُنادمةُ المنايا

---

(١) وانظر: «السلسلة الصحيحة»: رقم ٦٩٥.

(٢) وانظر: «السلسلة الصحيحة»: رقم ٦٤٧.

وَقَدْ عَقَدَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في: «جامعه»: «بَابُ حَالِ العِلْمِ إذا كان عِند الفُسَّاق والأراذل» وساق بسنده مرفوعاً إلى النَّبي ـ ﷺ ـ من حديثِ أَنَس، وأبي أُمية الجُمَحي، وابن عباس ـ رضي الله عنهم ـ: «أن مِن أَشْرَاطِ السَّاعَةِ التِمَاسُ العِلْمِ عِندَ الأَصَاغِرِ»، ثُمَّ قَال: قَالَ نُعيم: قيل لابن المبارك: مَنِ الأصاغر؟ قال: الذين يقولون برأيهم، فَأَمَّا صغير يروي عن كبير فليس بصغير . . . ثم قال: (وقال بعض أهل العلم: إن الصغير المذكور في حديث عمر، وما كان مثله من الأحاديث، إنما يراد به الذي يستفتى ولا علم عنده، وأن الكبير هو العالم في أي سن كان. وقالوا: الجاهل صغير وإن كان شيخاً، والعالم كبير وإن كان حدثاً، واستشهدوا بقول الأول:

تعلم فليس المرء يولد عالما
وليس أخو علم كمن هو جاهل
وإن كبير القوم لا علم عنده
صغير إذا التفت إليه المحافل

واستشهدوا بأن عبد الله بن عباس كان يستفتى وهو صغير، وأن معاذ بن جبل وعتاب بن أسيد كانا يفتيان الناس وهما صغيرا السن، وولاهما رسول الله ﷺ الولايات مع صغر سنهما، ومثل هذا في العلماء كثير. ويحتمل أن يكون معنى الحديث على ما قال ابن المعتمر: عالم الشباب محقور، وجاهله معذور، والله أعلم بما أراده. وقال آخرون: إنما معنى حديث عمر وابن مسعود في ذلك أن العلم إذا لم يكن عن الصحابة كما جاء في حديث ابن مسعود، ولا كان له أصل في القرآن والسنة والإجماع، فهو علم يهلك به صاحبه، ولا يكون حامله إماماً ولا أميناً ولا مرضياً كما قال ابن مسعود. وإلى هذا نزع أبو عبيد رحمه الله. ونحوه ما جاء عن الشعبي: ما حدثوك عن أصحاب محمد

ﷺ فشد عليه يديك، وما حدثوك به من رأيهم فَبُلْ عليه. ومثله أيضاً قول الأوزاعي: العلم ما جاء عن أصحاب محمد ﷺ، وما لم يجيء عن واحد منهم فليس بعلم.

وقد ذكرنا خبر الشعبي وخبر الأوزاعي بإسناديهما في باب معرفة ما يقع عليه اسم العلم حقيقة من هذا الكتاب، والحمد لله.

وقد يحتمل حديث هذا الباب أن يكون أراد أن أحق الناس بالعلم والتفقه أهل الشرف والدين والجاه، فإن العلم إذا كان عندهم لم تأنف النفوس من الجلوس إليهم، وإذا كان عند غيرهم وجد الشيطان إلى احتقارهم السبيل، وأوقع في نفوسهم أثرة الرضا بالجهل أنفةً من الاختلاف إلى من لا حسب له ولا دين، وجعل ذلك من أشراط الساعة وعلاماتها ومن أسباب رفع العلم، والله أعلم أي الأُمور أراد عمر بقوله: فقد ساد بالعلم قديماً الصغير والكبير، ورفع الله درجات من أحب.

وروى مالك عن زيد بن أسلم أنه قال في قول الله عز وجل: ﴿نرفع درجاتٍ من نشاء﴾ قال: بالعلم.

حدثنا خلف بن القاسم وعلي بن إبراهيم قال حدثنا الحسن بن رشيق، قال: حدثنا محمد بن رزين بن جامع، قال: حدثنا الحارث بن مسكين، قال: أخبرني ابن القاسم، قال: قال مالك بن أنس: سمعت زيد بن أسلم يقول في هذه الآية ﴿نرفع درجاتٍ من نشاء﴾ قال: بالعلم يرفع الله عز وجل من يشاء في الدنيا.

ومما يدل على أن الأصاغر ما لا علم عندهم ما ذكره عبد الرزاق وغيره عن معمر عن الزهري قال: كان مجلس عمر مغتصاً من القراء شباباً وكهولاً، فربما

استشارهم ويقول: لا يمنع أحدكم حداثة سنه أن يشير برأيه، فإن العلم ليس على حداثة السن وقدمه، ولكن الله يضعه حيث يشاء.

حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا محمد بن القاسم بن شعبان، قال: حدثنا الحسين بن محمد، قال: حدثنا إسماعيل بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن نصر بن عبد الله، قال: أخبرنا نصر بن رباب عن الحجاج عن مكحول، قال: تفقه الرعاعِ فسادُ الدين، وتفقه السفلة فسادُ الدنيا.

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، حدثنا أحمد بن سعيد، حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن نعمان، حدثنا محمد بن علي بن مروان، قال: حدثني الأعمش، قال: سمعت الفريابي يقول: كان سفيان إذا رأى هؤلاء النبط يكتبون العلم يتغير وجهه، فقلت له: يا أبا عبد الله نراك إذا رأيت هؤلاء يكتبون العلم يشتد عليك. فقال: كان العلم في العرب وفي سادات الناس فإذا خرج عنهم وصار إلى هؤلاء يعني النبط والسفلة غُيِّر الدين) انتهى.

وفي معناه لدى الشاطبي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في: «الاعتصام»: (٢/ ٩٥ ـ ٩٦)، إذ قال:

(وأما تقديم الأحداث على غيرهم، من قبيل ما تقدم في كثرة الجهال وقلة العلم، كان ذلك التقديم في رتب العلم أو غيره، لأن الحدث أبداً أو في غالب الأمر غِرٌّ لم يتحنك، ولم يرتَضْ في صناعته رياضة تبلغه مبالغ الشيوخ الراسخين الأقدام في تلك الصناعة، ولذلك قالوا في المثل:

وابن اللبون إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ
لم يستطع صولة البُزْلِ القناعيس

هذا إن حملنا الحديث على حداثة السن، وهو نص في حديث ابن مسعود رضي الله عنه، فإن حملناه على حدثان العهد بالصناعة ـ ويحتمله قوله: «وكان زعيم القوم أرذلهم» وقوله: «وساد القبيلة فاسقهم» وقوله: «إذا أسند الأمر إلى غير أهله» فالمعنى فيها واحد، فإن الحديث العهد بالشيء لا يبلغ مبالغ القديم العهد فيه.

ولذلك يحكى عن الشيخ أبي مدين أنه سئل عن الأحداث الذين نهى شيوخ الصوفية عنهم، فقال: الحدث الذي لم يستكمل الأمر بعد، وإن كان ابن ثمانين سنة.

فإذاً تقديم الأحداث على غيرهم، من باب تقديم الجهال على غيرهم، ولذلك قال فيهم: «سفهاء الأحلام» وقال: «يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم» إلى آخره، وهو منزل على الحديث الآخر في الخوارج «إن من ضئضيء هذا قوماً يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم» إلى آخر الحديث، يعني أنهم لم يتفقهوا فيه، فهو في ألسنتهم لا في قلوبهم) انتهى.

وإنِّي في هذا لا أغمض الشَّابَّ اليافِعَ، إذ العلوم والمعارف لا تُقاس بالأشبارِ، ولا بعظمِ الأجسامِ. وليس هو المعني، إنَّما المعني الحَدَث في العلمِ، فإنَّ الأشياخ وإن كانوا أشجار الوقار، ومعادن الاختبار، ورأْي الشَّيخ خير من مشهدِ الغلام، فإن حداثة السِّنِّ ليست مانعةً من استقطاب الفضائل، وتحمل الرَّسائل. قال اللهُ تعالىٰ في شأْن نبيِّهِ يحيىٰ عليه السلام: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ الْحُكْمَ صَبِيّاً﴾. وقال في أهلِ الكَهْفِ: ﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ﴾، ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمْ﴾.

وقد وَلَّى النَّبِيُّ ـ ﷺ ـ عَتَّاباً على مكة وهو شاب، وفي مكة مشيخةُ قُرَيْش. ووَلَّى أُسَامَةَ بن زيد ـ رضي اللهُ عنه ـ قيادة الجيشِ إلى الشَّام، وفيه من

هو أكبر منه من الصَّحابة ـ رضي الله عنهم ـ، قيل: منهم عمر ـ رضي الله عنه ـ[١].

وللمُتَنَبِّي:

فَمَا الحداثة مِنْ حِلْمٍ بمانعةٍ
قد يوجد الحلم في الشبان والشيب

من أسبابِ التَّجَنُّسِ الفِكْرِيِّ، وضعف التَّحصيل:

ومن هنا نصل إلى نتيجة مهمَّة، وهي: أن «التَّجَنُّسَ الفِكْرِيَّ» من انحرافاتٍ في المفاهيم، والأخلاق، وتَمَوُّجَاتٍ في الاعتقادِ، إنَّما تبلغ مبلغها في الأُمةِ، وفي عقولِ نَشْئِها؛ بسببِ تأخُّرِ العلماء عن أداءِ مهمَّةِ البلاغ، وَتَغْذِيَةِ العُقول بالعلمِ النافعِ، تحصيناً لها من أيِّ مؤثر عليها، وهذه هي «الوظيفة[٢] الرئيسة» لأهلِ العلمِ والإيمان.

ولهذا فإنَّ المُتَخَلِّفَ عن أداءِ واجبِ وظيفَتِهِ هذه، يحمل من الإثم بقدرِ تَخَلُّفِهِ.

ومن مظاهرِ الصُّدودِ، أن بعضَ أهلِ العلمِ يبحثون في مجالسِهِم سببَ الوفادة، والتَّلَقِّي، لهذه التَّمَوُّجَات، والاتجاهات ولا يُعَرِّجون على هذا السَّبب، ثم ينقضُّون إلى مضاجِعِهِم؟

فكيف يهدأ لهم بال، والعدوّ على أبوابِ منازلهم بل وربَّما في دورهم؟

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (٨/ ٢٩٢)، وقد تولى الخليفة جعفر المقتدر وسنه ثلاث عشرة سنة. ولهذا ألَّف له بعضهم كتاباً باسم: «مناقب الشبان وتقديمهم على ذوي الأسنان». وللسان الدين ابن الخطيب رسالة باسم: «إعلام الأعلام بمن بويع من ملوك الإسلام قبل الاحتلام». وانظر: «خزانة الأدب»: (٢/ ٤٦).

(٢) عن لفظ «وظيفة» انظر: «شرح الإحياء» للزبيدي: (١/ ٣٠٥).

ويمكن إجمال الأسباب على ما يلي :

١ ـ قُعود المُتأهِّلين عن البلاغ، ونزولِ ساحة المعاصرة .

٢ ـ ضعف الإمداد السَّليم .

٣ ـ ضعف الالتفات إلى تَلَمُّسِ العلل وعلاجها .

٤ ـ استِشْراء داء «حُبُّ الشُّهرة» لغياب قوة الإيمان .

٥ ـ انفصام عُروة الاتصال بين الطَّالب، وكتب السَّلَف إذ أن التَّلقي صار بالمذكرات، والمؤلفات الحديثة .

٦ ـ قَلْبُ «لغة العلم» في المصطلحات بما لا يتواطأ مع «لغة العلم» لكتب السَّلف .

فهذه غُصَصٌ مُوَلِّدة للأوجاع المذكورة . والله الموعد .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[1] :

(فالمرصدون للعلم، عليهم للأُمة حفظُ علم الدِّين وتبليغُه؛ فإذا لم يبلغوهم علمَ الدِّين، أو ضَيَّعوا حفظه، كان ذلك من أعظم الظلم للمسلمين، ولهذا قال تعالىٰ : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَـٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّـهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلْكِتَـٰبِ أُولَـٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّـٰعِنُونَ﴾ فإن ضررَ كتمانهم تَعَدَّى إلى البهائمِ وغيرها فلعنهم اللاعنون، حتى البهائم) اهـ.

وبعد : فحرامٌ والله ثم حرام على من لا يهتدي لدلالةِ آي القرآن، ولا يدري السُّنَن والآثار أن يَتَسَنَّم جنابَ العلم، ويحل في حَرَمِهِ، معول هدم لحماه، وخرق لسِيَاجِهِ وحُرْمَتِهِ، وهذا هو المعثر المخذول، علمه وبال، وسعيه ضلال، نعوذ بالله من الشقاء .

---

(١) «الفتاوى» .

وليعلم أن سُلطان ما قيدته هنا إنَّما هو على من انسَحَبَ واعظُ الله من قلبِهِ، مُتَسَوِّراً العِلْمَ الشَّرعِيَّ، وقد فاته العلم وفرط في العملِ، وانسلخ من الزَّمنِ فلا ماضٍ، ولا حال، ولا مستقبل. فاته العلمُ، بالتَّلقي ومثافنة الشُّيوخ، والإمداد السَّليم وكثرة الكشف، وطول البحث، وقَلْب عَقُول، ولسان سَؤُول.

قال أبو بكر الدينوري المُتَوَفَّى سنة ٥٣٢هـ - رحمه اللهُ تعالىٰ -:

تمنيتَ أن تُسْمَى فقيهاً مُناظراً
بغيرِ عناءٍ والجنون فنون
فليس اكتساب المال دون مشقةٍ
تلقيتها فالعلم كيف يكون

فَيَا رُبَّهُ لحنة، ولا يملك في اللغة بلغة.

لا يدري الفقه، فضلاً أن يكون فقيهاً، خَلِّ أن يكون فقيه النَّفس: وهو الذي يعلق الأحكام بمدارِكِهَا الشَّرعية، وهو أنفس صفات علماء الشَّريعة.

أما الحديث فأنَّى له. وقد قال أبو سعد السمان المعتزلي المحدِّث:

(من لم يكتب الحديث لم يتغرغر بحلاوة الإسلام).

وأمَّا فَهْمٌ في كتابِ اللهِ تعالىٰ، فهو أعز من بَيْضِ الأَنُوق. ولا تَسْتَغْرِبْ مقالي هذا، فهو امتداد لشكوى الأئمة السَّابقين. ومنه قول الذَّهَبِيِّ - رحمه الله تعالىٰ -[1]:

(وأما اليوم فقد اتَّسع الخرق، وقلَّ تحصيل العلم من أفواهِ الرِّجالِ، بل ومن الكتبِ غير المغلوطةِ، وبعض النَّقلة للمسائل قد لا يحسن أن يَتَهَجَّى).

---

(١) «السير»: (١١/ ٣٧٧).

وقال أيضاً ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في ترجمةِ هُدْبة بن خالد المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٣٥هـ[١]:

(قال عبدان: سمعت عبَّاس بن عبدِ العظيمِ يقول: هي كتب: أُمية بن خالد، يعني الَّذي يحدِّث بها هدبة. قلت: رافق أخاه ـ أُمية ـ في الطَّلَبِ، وتَشَارَكَا في ضَبْطِ الكُتُبِ، فساغ له أن يروي من كُتُبِ أخيهِ، فكيف بالماضين لو رأونا اليوم نسمع من أيِّ صحيفة مُصَحَّفَة على أجْهَل شيخ له إجازة. ونروي من نُسخةٍ أُخرى بينهما من الاختلاف والغلط ألوان، ففاضِلُنا يُصحح ما تيسَّر من حفظه. وطالبنا يتشاغل بكتابةِ أسماء الأطفال، وعالمنا ينسخ، وشيخنا ينام. وطائفة من الشَّبيبة في وادٍ آخر من المشاكلة والمحادثة، لقد اشتفى بنا كلُّ مُبتدع، ومجَّنا كلُّ مؤمن، أفهؤلاءِ الغُثاء هم الَّذِينَ يحفظون على الأُمة دينها؟ كَلاَّ والله، فرحم الله هُدْبة وأين مثل هُدْبة؟ نعم ما هو في الحفظ كشُعبة) اهـ.

ورَحِمَ اللهُ ابنَ رُشْدٍ إذ قال:

(كانَ العِلْمُ في الصُّدُورِ واليومَ صارَ في الثِّيَاب)[٢].

وأما التَّفْرِيط في العمل: فكم رأى الرَّاؤون وجوهاً يعلوها ذُلُّ المعصيةِ والافتقارُ إلى السَّمْتِ الصَّالِحِ، والهدي الحسنِ. فكم من مُتصدِّرٍ للعلمِ في أيِّ من مجالاته وهو «قَرَنْدَلٌ»[٣]، مُتَخَتِّمٌ بِالذَّهبِ، شَارِب للتَّبْغِ، صانع للقزع، بل لا يشهد الصَّلاة جماعة إلا لِماماً.

---

(١) «السير»: (١١/ ٩٩).

(٢) «خلاصة الأثر» للمحبي: (١/ ٢٧٥).

(٣) «القرندل»: في لهجة المصريين «حالق لحيته»، كما في «الضَّوء اللامع»: (١٠/ ١٠١).

ورحم اللهُ القاضي الفارقيَّ الشَّافِعِيَّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٢٨هـ إذ كان يرى حلق القزع من الميت قال: لأنه يكره تركه من الحي فكذلك الميت(١).

وإذا كان هذا فيما يُقَابَل به الخلقُ وجهاً لوجهٍ فكيف فيما سِواه مما ينطوي عليه من اتجاهات ومشارب عَقَدِيَّة، عاقها الكدر عن اللحوق بعقيدة السَّلف. فللَّه الأمر من قبل ومن بعد.

وَرَضِيَ اللهُ عن أميرِ المؤمنين علي بن أبي طالب إذ يُرْوَى عنه قوله: (هَتَفَ الْعِلْمُ بالعمل فإن أجابه وإلا ارتحل).

وقال بعضهم: (العلم دعوى، والعالم مدَّعٍ، والعمل شاهد، فمن أتى بشهودِ دعواه صحَّت للمسلمين فتواه).

وقال الفراءُ النَّحوي - رحمه الله تعالى -:

(أدبُ النَّفْسِ ثم أدبُ الدَّرْسِ)(٢).

وكان سفيانُ - رحمه اللهُ تعالىٰ - يقول: (تعوَّذوا بالله من فتنةِ العابد الجاهلِ ومن فتنةِ العالمِ الفَاجِرِ فإن فتنتَهما فتنةٌ لكلِّ مفتون).

فكأنَّ الاستقامة وسيلة عزلٍ عن نيلِ المآربِ الدُّنيوية، والحظوظ الزَّائلة. فَيُنَادِي على حال بعضهم قولُ الدينوري المُتَوَفَّىٰ سنة ٥١٨هـ - رحمه الله تعالىٰ -:

من يَسْتَقِمْ يُحرَمِ مُنَاه ومن يَزِغْ
يختص بالإسعاف والتَّمكين
انظر إلى الألِف استقام ففاته
عجم وفاز به اعوجاج النون

(١) «طبقات الشافعية» للسبكي: (٧/ ٥٩).
(٢) «المنتظم»: (٦/ ٢٨٢)، «العلل» لأحمد: (٢/ ١٦٨).

هذه شَذَرَاتٌ فيها قَوارعُ لخوارمِ المُتَعَالِمين، وسيرى النَّاظر إن شاء الله تعالىٰ هذا التَّقييد مُشوِّقاً مُعْلِماً يجلو عوارض هذه الخوارم، ويفترع منها العوائر، ليكون عاصمة من تلك القواصم، فاضحاً لكلِّ متعالم، غيرة لله ودينِهِ وشرعِهِ، واحتساباً في سبيلِ نصرتِهِ.

والمُؤَمَّلُ من كُلِّ مُبْلِسٍ أَزْمَنَهُ مَرَضُ التَّعَالُمِ قد انغمس فيه إلى الأذقانِ، وممن طرق على مطرقته أن يوفر على نفسه جهد القراءة لهذه الرسالة ولا يرنو إليها؛ لأنها وإياه على طرفي نقيض، وإن كانت سَتَسُفُّهُ حميماً ولهباً، وترميه في مهاوي الصّغار لَقًى، فتطؤه الذِّلة بمناسمها، وتُضَرِّسه بأنيابها، ويبقى راسفاً في أَصْفَادِ ما جَنَتْ عليه يدَاهُ، فهو حي في شبحِهِ، ميت في دينِهِ وقيمَتِهِ وأدبِهِ وخُلُقِهِ، ولن يعود إلى آدَمِيَّتِهِ إلاَّ ببراءَتِهِ من تَعَالُمِهِ، وانفلاته من آفَتِهِ على قاربٍ مِنَ الإيمانِ والتُّقَى والشَّجاعة في الحق والرِّضى. وستمسك قَبْلُ بقضيته الوهمية «التَّعالم» فتمرِضُها وتقضي عليها حتى تموت موتتها الكبرىٰ.

وسيبقى تسنُّم الذروة لإشادة المجد، لِشُدَاةِ العِلْمِ والفضائلِ في كلِّ بادٍ وحاضر.

وَسَتُزْهِقُ بإذن الله: النظرةَ التبريرية الجاثمة بين جوانِحِ الحاملين لنظرية: «تعدد الشَّخصيات في الشَّخصِ الواحد»: شخصية التَّعالمِ، وشخصية التَّقِيَّةِ، وشخصية الملاينة على حساب الحق.

ونظرية «تعدد الشَّخصيات» في الشَّخص الواحد ذات مسارٍ غريب مهين في: إكفار الأُمة، وامتصاص فضائلها والضُّمور لها فيجعلها في غايةٍ من الهون والهوان والتَّحطم والتَّدني، ويقذف بها إلى أعماقِ التَّبددِ والانقسام وإدغامها في غيرها. والتهري. عائشةً في دائرة الدوابية، والحظيرة البهيمية، فيسلم لذي المأْرب الدني مقصده، ويعيش نسراً كاسراً على دوابِّهِ وَنَعَمِهِ.

ألا إن هذه النَّظرة التي أحد قسماتها التَّعالم: مولود تثليثي يوقف الأُمة على صعيد الأعراف، فهي شيطان الطاق[1]، والبتة في الطلاق. في سلِّ الدِّيانةِ من حملتها وحلِّ عُرى الإيمان بها.

وهل مسلك التمويت والتمويه والتمريغ وَمَدِّ حبال الأملِ الخادع إلا غصة لا تطاق، وصعقة غضبية يتناثر صبر العارفين دونها، أمَّا الجَفَلى فلا يحركهم إلا الجهر بالمنابذة، أما الأصوات الخفية فيها فتعمل عملها ولا تصحوا إلا ساعة إفلاسها؟

فواغوثاه من عالمٍ مائتٍ، وجاهلٍ سادر؟

❑ ❑ ❑

(١) لقب: محمد بن لقمان الملقبة نحلته (الشيطانية)، إذ قال هو وحِزبه ـ لعنهم الله ـ: (إن الله تعالىٰ، حلَّ في أبي مسلم الخراساني). «التعليم والإرشاد»: (ص١٧٨).

« ظَوَاهِرُ التَّعَالُمِ »

١ ـ منه التعالم في الفُتيا: والفتوى جمرةٌ تضطرم، فاسمع ما شئت من فتاوىٰ مضجعةٍ، محلولةِ العقال مبنيةٍ على التَّجري لا التَّحري، تُعنت الخلق، وتُشْجِي الحلق، لا تقوم على قدمي الحقِّ، بل ولا على قدمي باطلٍ وحقٍّ، فَهُمْ في انتظار تَصَرُّفِ الوَالي لِتَبْرِيرِهِ عَلَى ضَوْءِ الشَّرعِ المُطَهَّر حتَّى هَزأَ بهم كبار الأجراء، وقالوا: «فُتياً بفرخة».

وأكبر دليلٍ على هذا اضطراب حبل الفُتيا، واستمرارهم أخياف مختلفون

ومنه ما تراه في أحوالِ بعضِ المُنتسبينَ إلى العِلْمِ تراه قد غَرَزَ قدميه في بقعة التَّعالم، لا يرى من يَعْشُرُه، مسروراً بما يُساء به اللبيب، يأْنف من التَّجاسر على صَرْفِ المُستفتي بلا جواب، فيتجاسر على القولِ على اللهِ بلا عِلْمٍ. ويُفتي اجترازاً من معلوماتٍ عَفَى عليها الزَّمن، ولا يدري كيف يَسْتَلُّها من مطاوي الكُتُبِ، بانياً على الظَّنِّ، والظَّن أكذب الحديثِ، بل تراه ـ وسبحان الفتَّاح العليم ـ يشرع في الجواب قبل استكمال السؤال، ويلتفت يميناً وشمالاً، وَيَحِف ويَرِف[١]، على الحضور مختالاً بجوابِهِ الإنشائي المهزول، يُفتي في وقتٍ أضْيَق من بَيَاضِ الميم، أو من صدر اللئيم، بما يتوقف فيه شيوخ الإسلام، وأئمته الأعلام.

---

(١) بمعنى تسمع له حفيفاً ووريفاً. وهو من أمثال العرب كما في: «سمط اللآلي» للبكري: (١/ ٤٢٦).

قال منصورُ الفقيه[1] المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٠٦هـ:

وقال الطَّاٰنِزُونَ له فقيه
فَصَعَّدَ حاجبيه به وتاها
وأطرق للمسائل أيْ بِأَنِّي
ولا يدري لعَمْرك ما طَحَاها

قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالىٰ ـ[2]:

(قال بعضُ العلماءِ:

قَلَّ من حرص على الفُتيا، وسابق إليها، وثابَرَ عليها إلاَّ قَلَّ توفيقه، واضطرب في أمرِهِ. وإن كان كارهاً لذلك غيرَ مختارٍ له ما وجد مندوحةً عنه، وَقَدُرَ أن يحيل بالأمرِ فيه إلى غَيْرِهِ: كانت المعونةُ له من اللهِ أكثر، والصَّلاحُ في فتاوِيهِ وجوابِهِ أغلب).

قال بِشْرُ الحَافِي: (من أحبَّ أن يُسألَ فليس بأهلٍ أن يُسْأَلَ).

وذكر أبو عمر عن مالك: أخبرني رجلٌ أنَّه دخل على ربيعةَ فوجده يبكي، فقال: ما يُبكِيك؟ أَمُصيبةٌ دخلت عليك؟ وَارْتَاعَ لِبُكَائِهِ، فقال: لا، ولكن اسْتُفْتِيَ مَنْ لا عِلْمَ لَهُ، وَظَهَرَ فِي الإِسْلاَمِ أمرٌ عظيمٌ. قال ربيعة:

(ولبعضُ من يُفتي هٰهنا أحق بالحبس من السُّرَّاق).

قال بعضُ العلماءِ: فكيف لو رأى ربيعةُ زماننا، وإقدامَ من لا علم عنده على الفُتيا، وَتَوَثُّبه عليها، وَمَدَّ باعِ التَّكَلُّفِ إليها، وتَسَلُّقه بالجَهْلِ والجرأة

---

(١) له أشعار سائرة، منها:
لِي حيلة فيمن ينم ... البيتين.
انظر: «السير»: (١٤/ ٢٣٨).

(٢) «بدائع الفوائد»: (٣/ ٢٧٧)، وانظر: «إعلام الموقعين»: (٤/ ٢٠٧).

عليها مع قلَّةِ الخبرةِ وسوء السِّيرة، وشؤم السَّريرةِ، وهو من بين أهلِ العِلْمِ منكرٌ أو غريب فليس له في معرفةِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ وآثار السَّلَفِ نَصِيبٌ، ولا يُبدي جواباً، بإحسان، وإن ساعد القدر فتواه لعله: فتراه: كذلك يقول فلان ابن فلان:

يمدُّون للإفتاء باعاً قصيرةً
وأكثرهم عند الفتاوي يُكَذْلِكُ

وكثيرٌ منهم نصيبُهم مثل ما حكاه أبو محمد بن حزم، قال: كان عندنا مُفْتٍ قليلُ البِضَاعَةِ، فكان لا يُفتي حتى يتقدمه من يكتب الجواب، فيكتب تحته: جوابي مثل جواب الشَّيخ، فقدر أن اختلف مُفتيان في جوابٍ، فكتب تحتهما: جوابي مثل جواب الشَّيْخَيْنِ. فقيل له: إنهما قد تناقضا. فقال: وأنا أيضاً قد تناقضت كما تناقضا.

وقد أقام اللهُ سبحانه وتعالىٰ لكلِّ عالمٍ، ورئيسٍ، وفاضلٍ، من يُظْهِر مُمَاثَلَتَهُ، ويرى الجُهَّالُ وهم الأكثرون مُسَاجَلَتَه، وَمُشَاكَلَتَهُ، وأنه يجري معه في المَيْدَانِ، وأنهما عند المُسَابَقَةِ كفرسي رِهان ولا سيما إذا طوَّل الأردان، وأرخىٰ الذَّوَائِبَ الطَّويلة وراءَه كَذَنَبِ الأتانِ، وهدر باللسان، وَخَلاَ لَهُ الْمَيْدَانُ الطَّويلُ من الفُرسان:

فلو لبس الحمارُ ثياب خَزٍّ
لقال النَّاسُ يا لَكَ من حمار

وهذا الضَّرْب إنَّما يُسْتَفْتَوْنَ بالشَّكْلِ لا بالفَضْلِ، وبِالمَنَاصِبِ لا بالأَهْلِيَّةِ، قد غَرَّهُم عُكوفُ مَن لا عِلْمَ عنده عليهم، ومُسَارَعَةُ أجهل منهم إليهم، تعجُّ منهم الحقوق إلى اللهِ عجِيجاً، وتضجُّ منهم الأحكامُ إلى من أنزلها ضَجِيجاً.

فمن أقدم بالجراءة على ما ليس له بأهلٍ من فُتْيا أو قضاءٍ أو تدريسٍ: استحق اسم الذَّمِّ، ولم يحل قبول فُتْيَاهُ، ولا قَضَائِهِ، هذا حكم دين الإسلام:

وإن رَغِمَتْ أُنوف من أُناس

فقل يا رب لا ترغم سواها

انتهى كلام ابن القيم ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ.

وقال الشاطبيُّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في «الاعتصام»: (٢/ ١٧٢ ـ ١٧٥) في مبحث الاختلاف بين أهل القبلة، عند تفسير قول الله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾:

(وقد ذهب جماعة من المفسرين إلى «أن» المراد بالمختلفين في الآية أهل البدع، وأن من رحم ربك أهل السنة، ولكن لهذا الكتاب أصل يرجع إلى سابق القدر لا مطلقاً، بل مع إنزال القرآن محتمل العبارة للتأويل، وهذا لا بد من بسطه.

فاعلموا أن الاختلاف في بعض القواعد الكلية لا يقع في العاديات الجارية بين المتبحرين في علم الشريعة، الخائضين في لجتها العظم، العالمين بمواردها ومصادرها.

والدليل على ذلك اتفاق العصر الأول وعامة العصر الثاني على ذلك، وإنما وقع اختلافهم في القسم المفروغ منه آنفاً، بل كل خلاف على الوصف المذكور وقع بعد ذلك فله أسباب ثلاثة قد تجتمع وقد تفترق.

«أحدها» أن يعتقد الإنسان في نفسه أو يُعْتَقَدَ فيه أنه من أهل العلم والاجتهاد في الدين ـ ولم يبلغ تلك الدرجة ـ فيعمل على ذلك، ويعد رأيه رأياً وخلافه خلافاً، ولكن تارة يكون ذلك في جُزْئي وفرع من الفروع؛ وتارة يكون في كُلِّي وأصل من أُصول الدين ـ كان من الأُصول الاعتقادية أو من الأُصول

العلمية ـ فتراه آخذاً ببعض جزئيات الشريعة في هدم كلياتها، حتى يصير منها ما ظهر له بادي رأيه من غير إحاطة بمعانيها ولا رسوخ في فهم مقاصدها، وهذا هو المبتدع، وعليه نبَّه الحديث الصحيح أنه ﷺ قال: «لا يقبض الله العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا».

قال بعض أهل العلم: تقدير هذا الحديث يدل على أنه لا يؤتى الناس قط من قبل علمائهم، وإنما يؤتون من قبل أنه مات علماؤهم أفتى من ليس بعالم، فيؤتى الناس من قبله، وقد صرَّف هذا المعنى تصريفاً، فقيل: ما خان أمين قط، ولكنه ائتمن غير أمين فخان. «قال»: ونحن نقول: ما ابتدع عالم قط، ولكنه استفتي من ليس بعالم.

قال مالك بن أنس: بكى ربيعة يوماً بكاءاً شديداً، فقيل له: مصيبة نزلت بك؟ فقال: لا! ولكن استفتي من ليس بعالم.

وفي البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قبل الساعة سنون خداعاً، يُصدَّق فيهن الكاذب، ويُكذَّب فيهن الصادق، ويُخوَّن فيهن الأمين، ويؤتمن الخائن، وينطق فيهن الرويبضة» قالوا: الرويبضة هو الرجل التافه الحقير ينطق في أُمور العامة، كأنه ليس بأهل أن يتكلم في أُمور العامة فيتكلم.

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قد علمت من يهلك الناس، إذا جاء الفقه من قِبل الصغير استعصى عليه الكبير، وإذا جاء الفقه من قِبل الكبير تابعه الصغير فاهتديا.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: لا يزال الناس بخير ما أخذوا العلم من أكابرهم، فإذا أخذوه عن أصاغرهم وشرارهم هلكوا.

واختلف العلماء فيما أراد عمر بالصغار؛ فقال ابن المبارك: هم أهل البدع، وهو موافق، لأن أهل البدع أصاغر في العلم، ولأجل ذلك صاروا أهل بدع.

وقال الباجي: يحتمل أن يكون الأصاغر من لا علم عنده. «قال»: وقد كان عمر يستشير الصغار، وكان القراء أهل مشاورته كهولاً وشباناً. «قال»: ويحتمل أن يريد بالأصاغر من لا قدر له ولا حال، ولا يكون ذلك إلا بنبذ الدين والمروءة، فأما من التزمهما فلا بد أن يسمو أمره، ويعظم قدره.

ومما يوضح هذا التأويل ما خرجه ابن وهب بسند مقطوع عن الحسن قال: العامل على غير علم كالسائر على غير طريق، والعامل على غير علم ما يفسد أكثر مما يصلح، فاطلبوا العلم طلباً لا يضر بترك العبادة، واطلبوا العبادة طلباً لا يضر بترك العلم، فإن قوماً طلبوا العبادة وتركوا العلم حتى خرجوا بأسيافهم على أُمة محمد ﷺ، ولو طلبوا العلم لم يدلهم على ما فعلوا ـ يعني الخوارج ـ والله أعلم، لأنهم قرأُوا القرآن ولم يتفقهوا حسبما أشار إليه الحديث «يقرأُون القرآن لا يجاوز تراقيهم».

وروي عن مكحول أنه قال: تَفَقُّهُ الرعاع فساد الدين والدنيا، وَتَفَقُّهُ السفلة فساد الدين.

وقال الفريابي: كان سفيان الثوري إذا رأى هؤلاء النبط يكتبون العلم تغيَّر وجهه، فقلت: يا أبا عبد الله! أراك إذا رأيت هؤلاء يكتبون العلم يشتد عليك. قال: كان العلم في العرب وفي سادات الناس، وإذا خرج عنهم وصار إلى هؤلاء النبط والسفلة غُيِّر الدين.

وهذه الآثار أيضاً إذا حملت على التأْويل المتقدم اشتدت واستقامت، لأن ظواهرها مشكلة، ولعلك إذا استقريت أهل البدع من المتكلمين، أو

أكثرهم وجدتهم من أبناء سبايا الأُمم، ومن ليس له أصالة في اللسان العربي، فعما قريب يفهم كتاب الله على غير وجهه، كما أن من لم يتفقه في مقاصد الشريعة فهمها على غير وجهها) انتهىٰ.

وَحَقّاً إن المُتَعَالِمَ يفعل بنفسِهِ ما لا يفعله العَدُوُّ بِعَدُوِّه فإلى اللهِ الشَّكْوَىٰ من تذاؤبِ أهلِ زماني.

وقد جُرِّبَ على هذا الصَّنف الاستنكافُ من قول لا أدري، فمن لي بثعلب إمام الكوفيين المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٩١هـ - رحمه الله تعالىٰ - لما سأله سائلٌ عن شيءٍ، فقال: لا أدري، فقال له: أتقول: لا أدري وإليك تُضْرَبُ أكبادُ الإبلِ، وإليك الرحلة من كلِّ بلدٍ؟ فقال ثعلب: لو كان لأُمك بعدد لا أدري بَعْرٌ لاستغنت. وفي ترجمة عطاء بن أبي رباح، أنه كان يقول: «لا أدري»: نصف العلم، و«يقال»: نصف الجهل.

وبالإمام الشَّعبيِّ - رحمه اللهُ تعالىٰ - إذ رُوِي أنه قيل له: إنا نستحي لك من كثرةِ ما تُسْأل فتقول: لا أدري، فقال: لكن ملائكة الله المؤمنين لم يَسْتَحْيُوا، إذ سُئلوا عما لا علم لهم به فقالوا: ﴿سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ اهـ.

ورحم اللهُ حفصَ بن غياث، قال ابن عمَّار عنه:

(كان عسراً في الحديث جدّاً، لقد استفهمه إنسانٌ حرفاً في الحديث، فقال: والله لا سمعت مني وأنا أعرفك).

وقال عبد الله بن داود الهمداني المُتَوَفَّىٰ سنة ٢١٣هـ:

(إنما يرجع الفقيه إذا اتسع علمه).

وفي ترجمة سالم بن عبدِ اللهِ بن عمر بن الخطَّاب، أحدِ الفُقَهَاءِ السَّبعة - رحمه الله تعالىٰ -: أن ابنَ المباركِ قال: كانوا إذا جاءتهم المسألةُ دخلوا فيه

جميعاً فنظروا فيها، ولا يقضي القاضي حتى يرفع إليهم، فينظرون فيها، فيصدرون.

وكان السراجُ البلقيني الشَّافِعِيُّ المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٠٥هـ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ لا يَأْنَف من تأْخير الفَتْوَىٰ عنده إذا أَشْكَل عليه منها شيءٌ إلى أن يحقق أمرها من مراجعة الكتب[١]. بل اشتهرت مَعَارِيضُ أهلِ العلمِ في الفتوى[٢]. فكان الأصمعي إذا سُئل عن شيءٍ لا يعرفه، قال: «صلِّ على نبيِّك».

وكان الكسائيُّ يقول في ذلك: (سبحان عَلاَّم الغُيُوب جَبَّارِ القلوب).

وكان أبو عبيدة يقول:

يا رب لا أدري وأنت الداري
كل امرىء منك على مقدار

والمفضَّل يقول: (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك).

فهؤلاء الأئمةُ وغيرُهم مع جلالة قدرهم ووافرِ حُرْمَتِهم وضخامة مسؤليات بعضِهِم ذابت هذه الظَّواهرُ في عظيمِ تَقْوَاهم، وما نقصهم بل بَقُوا عناوين افتخار لهذه الأُمة، لما كسر سلطان التَّقوى لديهم تلك الحواجز المادية والولايات العارضة.

قال شيخُ الإسلامِ ابن تيميَّة النُّمَيْرِي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ[٣]:

(والمنصب والولاية لا يجعل من ليس عالماً مجتهداً، عالماً مجتهداً،

---

(١) «ذيل «تذكرة الحفاظ»: (ص٢١١).

(٢) انظر: «كتاب المعاريض» لابن فارس ـ رحمه الله تعالىٰ ـ. نشر في: «مجلة المورد»: ج١٣، ع٣، لعام ١٤٠٥هـ. وكتب الملاحن بهذا المعنى، منها: «كتاب الملاحن» لابن دريد.

(٣) «مجموع الفتاوى»: (٢٧/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧).

ولو كان الكلامُ في العلم والدِّينِ بالولاياتِ والمنصب لكان الخليفة والسلطان أحقَّ بالكلامِ في العلمِ والدِّينِ، وبأن يَسْتَفْتِيه النَّاسُ، ويرجعوا إليه فيما أُشكل عليهم في العلمِ والدِّينِ، فإذا كان الخليفةُ والسلطانُ لا يدَّعِي ذلك لنفسه، ولا يلزم الرَّعيَّة حكمه في ذلك بقول دون قول إلا بكتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولِهِ ـ ﷺ ـ، فمن هو دون السُّلطان في الولاية أولى بأن لا يتعدى طورَه . . .) اهـ.

وقال الشَّاطبيُّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في: «الاعتصام»: (٢/ ٨١) ما نصه:

(وكذلك تقديم الجهال على العلماء، وتولية المناصب الشريفة من لا يصلح بطريق التوريث، هو من قبيل ما تقدم، فإن جعل الجاهل في موضع العالم حتى يصير مفتياً في الدين، ومعمولاً بقوله في الأموال والدماء والأبضاع وغيرها، محرم في الدين، وكون ذلك يتخذ ديدناً حتى يصير الابن مستحقاً لرتبة الأب ـ وإن لم يبلغ رتبة الأب في ذلك المنصب ـ بطريق الوراثة أو غير ذلك، بحيث يشيع هذا العمل ويطَّرد وَيَرِدُهُ الناس كالشرع الذي لا يخالف بدعة بلا إشكال، زيادة إلى القول بالرأي غير الجاري على العلم، وهو بدعة أو سبب البدعة كما سيأتي تفسيره إن شاء الله، وهو الذي بينه النبي ﷺ بقوله: «حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا» وإنما ضلوا وأضلوا لأنهم أفتوا بالرأي إذ ليس عندهم علم) انتهى.

وفيه أيضاً: (٢/ ٨٣): (أما قلة العلم وظهور الجهل فبسبب التفقه للدنيا، وهذا إخبار بمقدمة أنتجتها الفتيا بغير علم ـ حسبما جاء في الحديث الصحيح «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس» إلى آخره ـ وذلك أن الناس لا بد لهم من قائد يقودهم في الدين بجرائمهم، وإلا وقع الهرج وفسد النظام، فيضطرون إلى الخروج إلى من انتصب لهم منصب الهداية، وهو الذي يسمونه عالماً، فلابد أن يحملهم على رأيه في الدين، لأن الفرض أنه جاهل،

فيضلهم عن الصراط المستقيم. كما أنه ضال عنه. وهذا عين الابتداع؛ لأنه التَّشريع بغير أصل من كتاب ولا سنة. ودل هذا الحديث على أنه لا يؤتى الناس قط من قبل العلماء؛ وإنما يؤتون من قبل أنه إذا مات علماؤهم أفتى من ليس بعالم فتؤتى الناس من قبله؛ وسيأتي لهذا المعنى بسط أوسع من هذا إن شاء الله) انتهى.

واعلم يا أخي، بارك الله فيك وفي علمِكَ، وعَلَّمَنَا جميعاً ما لم نكن نعلم: أَنَّه قد جَرَت سُنَّةُ الأجِلَّةِ من العُلماءِ على التَّوَرُّعِ في: الفُتيا، والبحث، والتَّأْليف، والمُناظرة، وما جرى مجرى ذلك، وفي حضار العلمِ وفُنونِهِ، ترى العَالِمَ مع جلالةِ قدره، وعلوِ منزلته، ينفي عِلْمَه في مواضع، ويتوقف في أُخرى، ويرجع من قول إلى آخر لِلتَّقْوَى، فيكون هذا من عظيم قدره، وجلالة شأنه، ولا ينقص من عِلْمِهِ.

وأسوق أمثلة لهذا تَطِيب للنَّاظرين، ويعقلها العالمون:

١ ـ قصة الإمامِ مالك ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ: مشهورة في عشرات المسائلِ التي سُئل عنها فلم يُجِب إلا عن القليلِ منها. ومع ذلك فإذا ذُكِرَ العلماءُ فمالك: النجم. ووقعت لغيره من العلماءِ.

٢ ـ والإمام الشَّافعيُّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: عَلَّقَ الحكمَ بمواضع على صحَّةِ الحديثِ، وقد جمعها الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في كتاب مفرد، مع الكلام عليها.

٣ ـ وهذا الإمام أبو حاتم والشَّهير بابن حبَّان: محمد بن حبَّان بن أحمد التَّميمي البُسْتي، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٥٤هـ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ، لما أَلَّف كتابه «الثِّقات» ساق تراجم، توقف فيها، وأُخرى قال: لا أدري من هو، ولا من هو أبوه، وقد استقرأتها من كتابه هذا، وهذه مواضعها:

(المجلد الرابع: ص٣٣، ٣٧، ٣٩، ١٢٦، ١٤٦، ١٨٠، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٦٥، ٣٨٤).

(المجلد الخامس: ص١٤٢، ١٤٣، ٢٠٧، ٤٨١، ٤٩٤، ٤٩٧، ٥٥٤).

(المجلد السادس: ص٧١، ١٠٦، ١٤٦، ١٦٦، ١٦٨، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٩، ٣٣٠، ٣٤٤، قال: هو ممن استخير الله فيه ـ ٣٧٢، ٤١٥، ٤١٨، ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٨٢، وفي ص٤٠٠ قال في سفيان بن حسين السلمي: يجب أن يُمْحَى من كتاب المجروحين).

(المجلد السابع: ص٣٨، ٤٤، ٥٥، ١٨٨، ٢٣٣، ٢٩٤، ٣١٦، ٣٢٢، ٣٢٦، ٤٠٦، ٥١٤، ٥٣٥، ٥٤١، ٦٢٦).

(المجلد الثامن: ص٣١، ٤١، ٦٨، ١٦٩).

ولم أر في المجلدات: الأول، والثاني، والثالث، والرابع شيئاً، والله أعلم.

٤ ـ والحافظ ابنُ القيِّم ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: له في مواضع، توقفٌ في مسائل، وتعليق لأحكام على ثبوت النَّص، ونحو ذلك وقد ذكرت طرفاً في: ترجمته، وفي «التقريب»: (١/ ٩٦ ـ ٩٧)، وفي حديث العجن: (ص/ ٨٤).

٥ ـ وللحافظ الذهبيِّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في مسائل، ومنها:

أ ـ توقفه في المُفَاضَلَةِ بين أُم المؤمنين خديجة ـ رضي اللهُ عنها ـ وأُم المؤمنين عائشةَ ـ رضي اللهُ عنها ـ.

ب ـ وتوقف في حال: عكرمة مولى ابن عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ.

ج ـ وتوقف في حال: الحارث الأعور الهمداني.

د - وفي ترجمة: سلمان الفارسي - رضي اللهُ عنه - قرر رجوعه عن ما ذكره في «التاريخ الكبير» من أنه عاش «٢٥٠» سنة.

هـ- وساق أثراً ثم قال: (ما فهمته) اهـ.

٦- وهذه جميعها في «السِّير»[١]. وفي «الميزان» قال في تراجم عدة: لا أعرف حاله جيداً، ونحوها من التعبير عما لـم يعرفه، منها رقم: ٥٩، ٢٢٩٠، ٤١٦٥، ٥٨٣٦، ٥١١١، ٢٤٢٠، ٣٢٨٨، ٥١٢٧، ٨٠٧٨، ٨٢٥٤، ٩٢٢٥، ١٩٦٤، ٣٠٣، ٣٩٦٦، ٥٠٩٨).

وهذا حافظ الدُّنيا في زمانه ابنُ حجر العسقلاني المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ - رحمه الله تعالىٰ - له من هذا نصيبٌ وافر في كتبه.

١- ففي «فتح الباري»: (١/ ١٤٩)، قال البخاري - رحمه اللهُ تعالىٰ - في باب: ما جاء في فضل العلم: (واحتج بعضهم في القراءة على العالِـمِ بحديثِ ضِمَام).

قال ابنُ حجر: (المحتج بذلك هو الحميدي شيخُ البخاري قاله في: كتاب النَّوادر له، كذا قال بعض من أدركته وتَبِعْتُه على ذلك في المقدمةِ ثم ظهر لي خلافُه. وأن قائلَ ذلك أبو سعيد الحداد - ثم ساق الدَّليل -) اهـ.

٢- وفيه أيضاً: (١/ ١٥٣) قال البخاري: (وقال أنس: نسخ عثمانُ المَصَاحِفَ فبعث بها إلى الآفاق، ورأى عبد الله بن عمر ويحيىٰ بن سعيد ومالك ذلك جائزاً).

قال ابنُ حجر (ص/ ١٥٤): (وكنت أظنُّه العمري المدني وخرجت

(١) ومواضعها من «سير أعلام النبلاء»، على ترتيبها كما يلي: (٢/ ١٤٠)، (١/ ٥٥٦)، (٥/ ٣٤)، (٣/ ٢٨٦).

الأثر عنه بذلك في «تغليق التعليق»، وكذا جَزَمَ به الكرماني، ثم ظهر لي من قرينة تقديمه في الذِّكر على يحيىٰ بن سعيد أنه غيرُ العمري لأن يحيىٰ أكبرُ منه سناً وقدراً. فتتبعت فلم أجده عن عبد الله بن عمر بن الخطاب صريحاً، لكن وجدت في كتابِ الوصيةِ لأبي القاسم بن مندة . . .) اهـ.

٣ـ وفيه أيضاً: (٢/ ١٠٢ ـ ١٠٣) في كتابِ الأذان: حديثُ ابن عمر: إن بلالاً ينادي بليلٍ فكلوا واشْربوا حتَّى يُنَادِي ابن أُم مكتوم. ثم ذكر الحافظ في «الفتح»: (ص/ ١٠٢) رواياتٍ لهذا الحديث بعكسه ثم قال: (وادعى ابنُ عبدِ البَرِّ وجماعةٌ من الأئمة بأنه مقلوب وأن الصَّواب حديثُ الباب. وقد كنتُ أميلُ إلى ذلك إلى أن رأيتُ الحديثَ في «صحيحِ ابن خزيمة» من طريقين آخرين عن عائشة وفي بعض ألفاظه ما يبعد وقوع الوهم فيه ـ فذكره ـ) اهـ.

٤ـ وفي (٤/ ١٨٢) من كتابِ الصَّومِ عن أبي الدَّرداء قال: خَرَجْنا مع النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ في بعض أسفاره . . الحديث. قال ابن حجر ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: (وقد كنتُ أظن أن هذه السَّفْرَةَ: غزوةُ الفتح . . . ثم قال: لكنني رجعت عن ذلك وعرفت أنه ليس بصواب . . إلخ) اهـ.

٥ـ وفيه أيضاً (٤/ ٢١٦) عند قول البخاري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: (وقال سليمانُ عن حميد أنه سأل أنساً في الصوم)، قال ابن حجر ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: (كنت أظن أن سليمان هذا هو ابن بلال لكن لم أره بعد التَّتَبُّعِ التَّامِّ من حديثه، فظهر لي أنه: سليمان بن حَيَّان أبو خالد الأحمر . . .) اهـ.

٦ـ وفيه أيضاً (٦/ ٢٨٨) قال البخاري ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ: فجاء أهل

اليمن، قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالىٰ ـ :

(هُمُ الأشعريون قومُ أبي موسى. وقد أورد البخاري حديث عِمْرَانَ هذا، وفيه ما يُسْتَأْنَسُ به لذلك. ثم ظهر لي أن المرادَ بأهل اليمنِ هُنا نافع بن زيد الحِمْيَري مع من وفد معه من أهلِ حِمْيَر . .) اهـ.

٧ـ وفيه أيضاً (٦/ ٥١٩) ذكر مسألةً في التَّحكيمِ وعَلَّقَها على الثبوت.

٨ـ وفيه أيضاً (٦/ ٦٢١) في قصة ثابتِ بن قيس بن الشَّمَّاسِ.

٩ـ وفيه أيضاً (٦/ ١٢٧) ذكر بعضَ الشُّرَّاحِ ثم قال: فَلْيُنظَرْ المرادُ بالشَّارِحِ المذكور فإنِّي لم أقف عليه.

١٠ـ وفيه أيضاً (٧/ ٩٨، ٥٠٧) في الذين يُشْبَهُون النبي ـ ﷺ ـ.

١١ـ وفيه أيضاً (٧/ ١١٨) ذَكَرَ كلاماً ثم قال: ولا أدري الآن من أين نقلتُه.

١٢ـ وفيه أيضاً (٧/ ٤٥٩).

١٣ـ وفيه أيضاً (٧/ ٥٠١) رجع عن موضعٍ في: «تغليقِ التَّعليق».

١٤ـ وفيه أيضاً (٧/ ٥١٤) إدْرَاجٌ في حديث.

١٥ـ وفيه أيضاً (١٣/ ١٨٧).

١٦ـ وفي «لسان الميزان»: (٥/ ٤)، قال عن ابن حبان في: مالك بن سليمان الهروي: وهو ممن استخير الله فيه. وهذه فائدة زائدة.

١٧ـ وفي: «تهذيب التهذيب» (١٢/ ٢٤٢) قال في ترجمة: أبي مَعْقِل الأسدي (قلت: ينبغي تحرير هذه التَّرجمة وترجمةِ مَعْقِل بن أبي معقل الذي تقدَّمت في الأسماء هل هما واحدٌ أم اثنان) اهـ.

١٨ـ وفي: «الإصابة» (٢/ ١٢٤) ترجم: حمزة بن عمر. ولم تتحرر له صُحْبَتُه فقال: (وهو ممن استخير الله فيه) اهـ.

ومازال هذا المَسْلَكُ العِلْمِيُّ سُنَّةً ماضيةً، يتوارثه العُلماءُ ديانةً على تَتَابُعِ العُصورِ، ونرى في زمانِنا عدداً غير قليلٍ من أهلِ العِلْمِ وطُلاَّبِهِ، يُصَحِّح الواحد منهم في طبعةٍ لاحقةٍ لِكِتَابِهِ مَا وقع له من وَهْمٍ، أو غَلَطٍ، أو تطبيعٍ. وهذا أمرٌ لا ضَيْرَ فيه، ومن وقع عليه من القُرَّاءِ اقتضى منه التَّنبيه عليه لا غير، أمَّا أن يشغب به فلا.

قال شَيْخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في رَدِّهِ على الرَّافِضِيِّ:

(وكذلك بيان أهل العِلْمِ لِمَن غَلَطَ في رِوايةٍ عن النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ، أو تَعَمَّدَ الكَذِبَ عليه، أو على من ينقل عنه العِلمَ، وكذلك بيان من غَلَطَ في رَأْيٍ رَآهُ في أمرِ الدِّينِ مِنَ المسائلِ العِلْمِيَّةِ والعَمَلِيَّةِ، فهذا إذا تكلَّم فيه الإنسانُ بِعِلْمٍ وَعَدْلٍ وَقَصْدِ النَّصِيحَةِ فاللهُ تعالىٰ يُثِيبُهُ على ذلك لاسيما إذا كان المُتَكَلَّمُ فيه داعياً إلى بِدعةٍ فهذا يجب بيان أمره للنَّاسِ فإن دفع شرِّه عنهم أعظم من دَفْعِ شَرِّ قَاطِعِ الطَّرِيق) اهـ.

تنبيه مهم: في بعضِ وَقَائِعِ تَارِيخيةٍ تُفيد وَقْفَ الفُتْيَا على من أُذِنَ له دُونَ غيره، وَقَصْرَهَا على أقوامٍ دُونَ آخَرِينَ.

منها: ما رواه ابنُ سِيرين أنَّ عُمرَ ـ رضي اللهُ عنه ـ قال لابن مسعود ـ رضي اللهُ عنه ـ[1]:

«نُبِّئْتُ أَنَّكَ تُفْتِي النَّاسَ، ولستَ بأميرٍ فَوَلِّ حَارَّها من تَوَلَّى قَارَّها».

قال الذَّهَبِيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ بعده:

(يدلُّ على أنَّ مَذْهَبَ عُمَرَ أن يَمْنَعَ الإمامُ من أفتى بلا إذن) اهـ.

وفي ترجمةِ عطاء بن أبي رباح المُتَوَفَّىٰ سنة ١١٤هـ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ قال الذَّهَبِيُّ في «السِّيَرِ»:

---

(١) «السير»: (٢/ ٤٩٥).

(وَرَوَى إبراهِيمُ بن عُمر بن كَيْسَان، قال أَذْكُرُهُمْ في زَمَانِ بَنِي أُمية يأْمرُون في الحَجِّ مُنادياً يصيح: لا يُفْتِي النَّاسَ إلا عطاءُ بن أبي رباح، فإن لم يكن عطاء فعبدُ اللهِ بن أبي نجيح) اهـ.

وفي ترجمةِ الإمامِ مالكٍ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ ذكر الخطيبُ بسندِهِ عن حمَّاد ابن زيدٍ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ أنه سَمِعَ مُنادياً في المدينةِ أن لا يُفْتِي في مسجدِ رسولِ اللهِ ﷺ سوى مالكٍ . . .

وعليه: فيجب على من بَسَطَ اللهُ يَدَهُ؛ أن يقيمَ سوقَ الحَجْرِ في الفُتْيَا على المُتَعَالِمِينَ، فإن الحَجْرَ لاستصلاحِ الأديانِ أولىٰ من الحَجْرِ لاستصلاحِ الأبدانِ والأموالِ، وإن الواليَ إن لم يَجْعَلْ على الفُتْيَا كبلاً فَسَيَسْمع لها طبلاً، وأن لا يُمَكَّنَ من بَذْلِ العِلْمِ إلا المُتَأَهِّلُ له.

قال الفيروز آبادي ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في تفسيرِهِ:

(ومِنَ الأُمورِ المُوجِبَةِ للغَلَطِ أن يُمْتَهَنَ العِلْمُ بابتذالِهِ إلى غَيْرِ أهله، كما اتفق في علمِ الطِّبِّ، فإنَّه كان في الزَّمنِ القديمِ: حِكْمَةٌ مَوْرُوثَةٌ عن النُّبُوَّةِ، فهزل حتَّى تعاطاه بعض سَفَلَةِ اليهود، فلم يتشرَّفوا به بل رَذِل بهم) اهـ.

ولينظر: «تفسير القرطبي»: (٥/ ٢٥٩) فهو مهم.

ومضى في مبحث: «إجمال الحال في الحياة المعاصرة» نقلان مهمان عن ابن عبد البر في: «جامعه» (١/ ٢١٣ ـ ٢١٤)، وعن الشاطبيِّ في: «الاعتصام»: (٢/ ٩٦).

٢ ـ وأَمَّا في القَضَاءِ، فَبَلِيَّةٌ لا لَعاً لها[1]، وفتنة وقى اللهُ شرها؛ إذ القضاء سِرُّ الدَّوْلَةِ، وعنوانُ قوتها من ضعفِهَا، لِنُفُوذِهِ على حُرُمَاتِ العِبَادِ لاسيما في ضَرُورِيَّات حياتهم، فإذا دخله مُتَعَالِمٌ بتصرُّفَاتِهِ السَّقِيمَةِ، ومعلوماتِهِ الضَّئيلةِ،

(١) لاَ لَعاً لها: أي لا انتعاش بعدها. انظر مادة: «لعا» من كتب اللغة.

وعقليته الهزيلة، صار تُكأَةً لاسْتِعْدَاءِ العِدَاءِ على تحكيمِ شريعةِ ربِّ الأرضِ والسَّمَاءِ، ولا تَسْأَلْ عن اضطرابِ حبلِ الأحوالِ، وَتَتَابُعِ الأَهْوَالِ، وفيما دُوِّنَ في صفحاتِ التَّاريخ عِبْرَةٌ لِمَن اعْتَبَرَ، وَعِظَةٌ لِمَن ادَّكَر.

٣ ـ ومنه: تَعَالُم التَّافهين، الفاشلين في التَّحصيل ـ بَلْه التَّحقيق ـ بتفسيرِ كتابِ اللهِ تعالىٰ، إذ أمرَّتهم السُّنون ولما يبرزوا، فسلكوا ذلك المَنْحَى الخَطِير ليظهروا.

وقد قيل: (إذا كنتَ خاملاً فتعلَّق بعظيم).

وقيل: (ما أنصفَ القَارَة مَن باراها).

فهل سمعتَ بمفسِّرٍ مُتعالمٍ كذَّاب؟

وهل سمعتَ بمفسِّرٍ جاهلٍ لا يدري السُّنَّة ولا يحفظُ الكِتَاب؟

وهل سمعتَ بمفسّرٍ يُحَمِّلُ آياتِ التَّنزيلِ ما لا يخطر على بالٍ؟

كل هذا قد جُمِعَ في هذا العصر، قليلِ الرَّشادِ، كثيرِ الفسادِ، لا يأْنُفُ متعالمه من الوصمةِ والعاب.

واسمع شكوى أجِلَّةِ الشُّيوخِ من هذا النعاق.

واقرأْ أصله في: أُصولِ التَّفْسِيرِ، وَفَوَاتِحِ كتب المفسرين، كتفسيرِ ابنِ جرير ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ، وتفسير ابن كثير ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ، وإليك ما علَّقه العلاَّمة أحمدُ بن محمَّد شاكر ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في كتاب: «عُمدة التفسير عن الحافظِ ابن كثير» إذ قال بعد حديث: «من قال في كتابِ اللهِ برأْيِه فأصابَ فقد أخطأ»:

(أمَّا في عصرِنَا فقد نَابَتْ نَوَائِبُ، ونبتت نوابتُ، ممن استعبدوا لآراءِ المُبشرين وأهوائِهم، وممن جَهِلوا لغة العربِ إلا كلام العامة وأشباهِهِم، وجهلوا القرآن فلم يَقْرَؤُوه، ولا يكادون يسمعونه إلا قليلاً وجهلوا السُّنَّة، بل

كانوا من أعدائِها. وممن سَخِرُوا من علمِ عُلماءِ الإسلامِ، وسَفَّهَتْ أحلامَهم، وَمَرَدَتْ ألسنتهم على قَوْلَةِ السُّوءِ في سَلَفِنَا الصَّالِحِ، من الصَّحابة والتَّابعين وَمَن بعدهم، بل لا يؤمنون بالغيبِ إلا قليلاً. هؤلاءِ وأشباهُهُم وأمثالُهُم، اجترؤا على العَبَثِ بالقرآن، واللعب بالسُّنَّةِ، فَعَرَضُوا لتفسيرِ القرآن، وزعموا لأنفسهم الاجتهادَ الجاهِلَ، يَفْتِنُون النَّاسَ ويُعَلِّمُونهم اللعب والعبث، وينزَعون من قلوبِهِم الإيمان. لا أقول إن هؤلاء وأُولٰئك يُفَسِّرون القرآنَ بأهوائِهِم، فإنهم أضعف من أن تكون لهم أهواء وأشد جهلاً، بل بأهواءِ سادتهم ومعلميهم من المُبشرينَ والمستعمرينَ أعداء الإسلام . . .) اهـ[1].

وقد ابْتُلِيَ المسلمونَ من قَبْلُ ومِن بَعْدُ بجهودٍ مُنكَرَةٍ من طرازٍ آخر، وأسْوأ مثالٍ في المعاصرةِ ما يراهُ البصيرُ في كِتَابَيْ «صَفْوَةِ التَّفَاسِيرِ» و«مُخْتَصر تفسيرِ ابن كثير» كلاهما لخَلْفِي محترق.

وإن تَسَلَّطَ الخَلْفِيُّ في الاعتقادِ على ثروةِ علماءِ السَّلَفِ في كتبِ التَّفسيرِ مثلِ تفسيرِ ابن جرير، وابنِ كثير، يمثل سُطُوَّ أعداءِ السُّنَّةِ على رَاوِيَةِ الإسلام الصَّحابي الجليل «أبي هريرة ـ رضي اللهُ عنه ـ». فكما أن أبا هريرة ـ رضي اللهُ عنه ـ الَّذي روى ما يزيد عن خمسة آلاف حديث ـ شجى في حلوقِ العِدَاءِ، فكذلك تفاسير السَّلَفِ المُعتمدةُ مثل: تفسير ابن جرير، وابن كثير . . . شجى في حلوق الخلف في الاعتقاد. والغاية الفاسدة سواء.

وقد فَزِعَ أهلُ العلمِ وطُلَّابُهُ من تَطَاوُلِ هذا المَغْبُون في حظِّهِ من العِلْمِ والتُّقَىٰ؛ إذ كَدَّر صَفْوَ التَّفاسير وَعَبَثَ غاية العبث فيها وفي اختصارِهِ تفسيرِ ابن كثير. وانظر في كشفها:

---

(١) ونحوه في «كلمة حق»: (ص٥).

١ ـ «المفسرون بين التأويل والإثباتِ في آياتِ الصِّفاتِ» للشَّيخِ محمد بن عبد الرَّحمٰن المغراوي.

٢ ـ «الرَّد على أخطاءِ محمد علي الصَّابوني» للشيخ محمد جميل زينو.

٣ ـ «مقال للشيخ: سعد ظلام» في مجلة منار الإسلام.

٤ ـ وفي رسالةِ «منهجِ الأشاعرة في العقيدةِ» للشَّيخِ سفر الحوالي.

٥ ـ مقدمةُ الجزءِ الرَّابعِ من «السِّلسلةِ الصَّحيحة» للعلاَّمة الألباني، فقد شَفَى فيها وكفىٰ.

٦ ـ وله في مواضعَ من الجزءِ الثَّالثِ من «السِّلسلةِ الضَّعيفةِ» ما يكشف هذا المُبْتَلَىٰ المُرائي المُتَشَبِّعَ بما لم يُعْطَ، وعبثه في عدَّةٍ عوامل هي:

أ ـ الإخلال بالأمانةِ في النَّقلِ.

ب ـ التَّصَرُّفُ في عِباراتِ السَّلَفِ لِتُوافِقَ مذهب الخَلْفِ في «باب الأسماء والصِّفات».

ج ـ حذف أحاديث صحيحةٍ.

د ـ كثرة إيرادِهِ الأحاديثَ الضَّعِيفَةَ، محذوفةَ الإسنادِ.

هـ ـ إقحامُ آراءٍ خَلْفِيَةٍ قد برَّأَ اللهُ منها «عمدة التَّفاسير» كابن جرير، وابن كثير.

و ـ إيراد قراءاتٍ شَاذَّةٍ، والسُّكوتُ عليها.

إلى غير ذلك من وجوهِ العَبَثِ، والكَذِبِ، والاختلاقِ، والجَهْلِ المُزْمِنِ ومَنْ نَظَرَ في المراجعِ الكاشِفَةِ المذكورةِ قامت أمامه الأدلَّةُ الماديَّةُ على ذلك.

وعليه: فأنصَحُ كلَّ مسلمٍ بعدمِ اقْتِنَاءِ هذين الكتابين «صفوة التَّفاسير» و«مختصر تفسير ابن كثير»، أو العزو إليهما لفقد الثِّقَةِ من كاتبهما لما سمعت (واخْبُرْ تَقْلُه). والله أعلم.

٤ ـ ومنه تَعَالُم بعضِ المُنتسبينَ لخدمةِ السُّنَّةِ المُشَرَّفَةِ، وأنواعه مُتعددة:

فمنها: اتِّساعُ الدَّعوى. فقد ركب لذلك الصَّعْبَ والذلول، وأتى النَّاسُ فيه بالعجائب، وَتَطَاوَلَ إليه أُناسٌ لا يَعرفون من العربيَّةِ حرفاً، ولا من الفِقْهِ فرعاً، ولا في الاصطلاحِ نوعاً، وإنما اقْتَحَمُوا العَقَبَةَ ولا كالسارقِ الظَّريف بجرأةٍ بالغةٍ وفراهةٍ، ودعوى واسعةٍ وصفاقةٍ، ومشوا على الأرض بأُنوفٍ شَامِخَةٍ وأفكارٍ متلاطِمَةٍ، وعند المُفَاتَحَةِ يَضِيقُونَ ذَرْعاً، ويُوَسِّعُونك لوماً وقدحاً، فخبطوا في الرِّوايةِ خَبْطَ عَشْوَاءَ في: التَّصحيحِ والتَّضعِيفِ ومستكره الفَهْمِ والتأْويلِ، وسرعة الحُكْمِ بلا استقراء والنَّفي بلا إحاطة، إلى غير ذلك في فَلاَةٍ مُضِلَّةٍ، من وجوه العبثِ، وضُروب المُنَاكَدَةِ والهوس.

وهذا شأْن من يَقْتَحِمُ قُحماً ليس من رجالِهَا، وَيَلْبَسُ ثِيَابَ الكُبراء متعثراً بأذيالها. فإلى اللهِ الشَّكْوَى من تَطَاوُلِ أهلِ زماني من الركالةِ، على يَنبُوعِ الإسلام. وقد شَغَلُوا العُلماءَ بالتَّعقيبِ عليهم، وإبطال رَحَضِهم، وَدَحْضِ مَزَلَّتهم.

ومن سماجتِهِم: البِدارُ إلى التَّأْليفِ في أوائلِ الطَّلَبِ ثم هو يرسم على طرَّته: تصنيف أبي فلان . . . سَامَحَهُ اللهُ وَغَفَرَ له ولوالديه ولمشايخه، وأعْرِفُ منهم من لم يَدْرُس على شيخٍ، ولكن هذا من شدَّةِ التِّيه، والبَأْو والتَّمَشْيُخ.

قال الأوزاعيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ : (كان هذا العلمُ كريماً بِمُلاَقَاةِ الرِّجالِ فلمَّا صار في الكتب، صِرْتَ تَجِدُهُ عند العبد والأعرابي)(١).

ومِنْ أقْبَحِ تناقضهم ـ والحمد لله على عصرٍ زادُ التَّناقضِ فيه نَافِقٌ ـ أن يتعلَّقَ بالسُّنَّةِ وعُلومِهَا مُتَعَلِّقٌ، وهو عاضٌّ على نواقضِهَا: من الخَلْفِيَة في

---

(١) «السير» للذهبي: (٧/ ١١٤). وانظر: «مقدمة الكامل»: (ص١٤٥)، و«دراسات في الحديث النبوي»: (ص٣٠٠).

الاعتقادِ، والعَصَبِيَّةِ المذهبيَّةِ ونَصْبِ العِدَاءِ للسَّلَفِيِّين، وَحَرْبٍ عوانٍ على السَّلَفِيَّةِ، وأما تلك الكُنَىٰ الطَّرِبَة، كُنَىٰ العَبِيدِ والطُّرُقِيَّةِ: رخوة متخاذلة تَنْفُرُ عنها النُّفُوسُ الأبِيَّة. فإليك في نقدِ مَنْ تَكَنَّى بأبي السَّعَادَاتِ، ونحوها من الكُنَىٰ الأعجمية ـ لِلعَلاَّمَةِ السَّلفي الشَّيخ محمد بشير الإبراهيمي الجزائري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ إذ يقول:

(مِن سُنَنِ العَرَبِ أنهم يَجعلون الاسم سِمَةً للطُّفولة، والكُنْيَةَ عنواناً على الرُّجولة. لذلك كانوا لا يَكْتَنُون إلا بِنِتَاجِ الأصلاب وَثَمَرَاتِ الأرحام من بنين وبنات، لأنها الامتدادُ الطَّبيعيُّ لتاريخِ الحياةِ بهم، ولا يَرْضَوْنَ بهذه الكُنَىٰ والألقابِ الرَّخوة إلاَّ لعبيدِهِم؛ وما راجت هذه الكُنَىٰ والألقابُ المُهلهلةُ بين المسلمين إلا يومَ تراخت العُرَىٰ الشَّاذَّةُ لمجتمعهم، فَرَاجَ فيهم التَّخَنُّثُ في الشَّمائل والتَّأَنُّثُ في الطِّبَاعِ والارتخاءُ في العزائمِ، والنِّفَاقُ في الدِّينِ؛ ويومَ نسي المسلمونَ أنفُسَهَم فأضَاعوا الأعمالَ التي يَتَمَجَّد بها الرِّجال، وأخذوا بالسَّفَاسِفِ التي يَتَلَهَّى بها الأطفال؛ وفاتتهُمُ العَظَمَةُ الحقيقيَّةُ فالتَمَسُوها في الأسماءِ والكُنَىٰ والألقابِ؛ ولقد كان العَرَبُ صُخوراً وجنادِلَ يوم كان من أسمائِهِم صَخْرٌ وجندَلَةُ؛ وكانوا غُصَصاً وسُموماً يوم كان فيهم مُرَّةُ وحنظلةُ؛ وكانوا أشواكاً وأحساكاً يوم كان فيهم قَتَادَةُ وَعَوْسَجَةُ. فانظر ما هم اليوم؟ وانظر أيَّ أثرٍ تتركه الأسماءُ في المُسمَّياتِ؟ واعتبر ذلك في كلمة «سَيِّدِي» وأنها ما رَاجَت بيننا وشاعَتْ فينا إلا يوم أضعْنَا السِّيادة، وأفْلَتَتْ من أيدِينا القِيَادَةُ. ولماذا لم تَشِعْ في المسلمين يوم كانوا سَادَةَ الدُّنيا على الحقيقةِ؛ ولو قالها قائل لِعُمَرَ لَهَاجَتْ شِرَّتُهُ، وَلَبَادَرَتْ بالجوابِ دِرَّتُهُ).

ولا تَسْتَكْثِر مقالي هذا فهو امتداد لشَكْوَى عن أئمة مضوا كابن فارس، والذَّهبي، والسَّخاوي، وغيرهم، في أعلامِ أَنَّىٰ لنا اللحوق في ركابهم:

لا تأتِيَنَّ بِذِكْرِنَا مع ذِكْرِهِم
ليس الصَّحيحُ إذا مشى كالمقْعَدِ

وأسْتَغْفِرُ اللهَ من أحوالِنَا إذا رأينا ما لديهم من المعالي والعوالي، والصِّدقِ في الطَّلَبِ، وصِدْقِ اللهج، فحقّاً لهم صاروا أئمة أعلاماً يُسْتَضَاءُ بنورهم، فما يملأ العين بعدهم ومن سار على نهجهم ـ إلا التُّراب أو من تحت التراب.

وقال الذَّهَبِيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في ترجمةِ مِسْعَرِ بن كِدَام المُتَوَفَّىٰ سنة ١٥٥هـ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ:

(. . . ليس طلب الحديث اليومَ على الوضع المُتَعَارَفِ عليه من حَيِّزِ طلب العلم، بل اصطلاحٌ وطلبُ أسانيدَ عاليةٍ وأخذٌ من شيخٍ لا يعي، وتسميعٌ لطفل يلعب ولا يفهم أو لرضيعٍ يبكي، أو لفقيهٍ يتحدث مع حَدَثٍ، أو آخر ينسخ، وفاضلهم مشغول عن الحديث بكتابة الأسماء أو بالنُّعاس، والقارىء إن كانت له مشاركَةٌ فليس عنده من الفضيلةِ أكثرَ من قراءة ما في الجزء سواء تَصَحَّفَ عليه الاسمُ، أو اختبط المتنُ، أو كان من الموضوعات، فالعلم عن هؤلاء بِمَعْزِلٍ، والعمل لا أكاد أراه، بل أرى أموراً سيئة، نسأل الله العفو) اهـ.

وكان الفِرْيَابي: محمد بن يوسف، يَمْشِي مع ابن عُيَيْنَةَ فقال لي: يا محمد، ما يزهدني فيك إلا طلب الحديث، قلت: فأنت يا أبا محمد، أيُّ شيءٍ كنت تعمل إلا طلب الحديث؟ فقال: كنت إذ ذاك صبياً لا أعقل.

قال الذَّهَبِيُّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ بعد هذا:

(قلت إذا كان مِثْلُ هذا الإمام يقول هذه المقالة في زَمَنِ التَّابعين، أو بعدهم بيسير، وطلب الحديث مضبوط باتِّفاق، والأخذ عن الأثبات الأئمة، فكيف لو رأى سفيان ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ طَلَبَةَ الحديثِ في وقتِنَا وما هم عليه من الهَنَاتِ والتَّخَبُّطِ، والأخذِ عن جَهَلَةِ بني آدم، وتسميعِ ابنِ شَهْرٍ:

وأمَّا الخِيَامُ فإنها كخيامهم

وأرى نساء الحي غيرَ نسائها) اهـ

وفي ترجمة إسحاق بن راهويه، قال أبو عبد الله الحاكم:

(إسحاق، وابن المبارك، ومحمد بن يحيى، هؤلاء دَفَنُوا كتبهم).

قال الذَّهَبِيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ بعده:

(قلت: هذا فَعَلَهُ عِدَّةٌ من الأئمة، وهو دالٌّ أنهم لا يرون نَقْلَ العِلْمَ وِجَادَةً فإن الخَطَّ قد يَتَصَحَّفُ على النَّاقل، ويمكن أن يُزَاد في الخَطِّ حَرْفٌ فَيُغَيِّرُ المعنى، ونحو ذلك. وأما اليوم فقد اتَّسع الخرق وقَلَّ تحصيلُ العِلْمِ من أفواهِ الرِّجالِ، بل ومن الكتب غير المغلوطة، وبَعْضُ النَّقَلَةِ للمسائلِ قد لا يُحْسِنُ أن يتهجىٰ) اهـ.

وقال عثمانُ بن سعيد الدَّارمي، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٨٠هـ رحمه الله تعالىٰ:

(مَنْ لم يجمع حديثَ شُعبةَ وسفيان ومالكٍ وحماد بن زيد وسفيان بن عُيينة فهو مُفْلِسٌ في الحديثِ ـ يريد أنه ما بلغ درجةَ الحفاظ ـ).

وقال الذَّهَبِيُّ بعده:

(وبلا ريب، أن من جَمَعَ عِلْمَ هؤلاء الخمسة، وأحاط بسائرِ حديثهم وكَتبه عالياً ونازلاً، وفهم علله، فقد أحاط بِشَطْرِ السُّنَّةِ النَّبوية، بل بأكثر من ذلك، وقد عَدُم في زماننا من ينهض بهذا، وببعضه. فنسأل اللهَ المغفرة.

وأيضاً لو أراد أحدٌ أن يَتَبَع حديث الثوري وحده ويكتبه بأسانيد نفسه على طولها، ويبيِّن صحيحه من سقيمه، لكان يجيء مسنده في عشر مجلدات.

وإنَّما شأن المُحَدِّثِ اليوم الاعتناءُ بالدواوين السِّتَّةِ، ومسندِ أحمد بن حنبل، وسُننِ البيهقي، وضبطُ متونها وأسانيدها ثم لا ينتفع بذلك حتى يَتَّقي ربه، ويَدِين بالحديثِ، فعلى علم الحديثِ وعلمائِهِ لِيَبْكِ من كان باكياً، فقد

عاد الإسلام المحض غريباً كما بدأ، فَلْيَسْعَ امرؤ في فكاك رقبته من النَّارِ، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

ثم العلم ليس هو بكثرة الرِّواية، ولكنه نور يقذفه الله في القلب وشرطُه الاتِّباع، والفرارُ من الهوى والابتداعِ، وفقنا اللهُ وإيَّاكم لطاعتِهِ) اهـ.

وقال الخطيبُ البغدادي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في فاتحة كتابه «الجامع»:

(وقد رأيتُ خَلْقاً من أهلِ هذا الزَّمان، ينتسبون إلى الحديثِ، وَيَعُدُّون أنفُسَهُم من أهْلِهِ، المتخصصين بسماعِهِ ونقلِهِ، وهم أبْعَدُ النَّاسِ مما يدَّعون، وأقلهم معرفة بما إليه يَنتَسِبُون، يرى الواحدُ منهم إذا كتب عدداً قليلاً من الأجزاءِ، واشتغل بالسَّماعِ بُرْهَة يَسِيرةً من الدَّهرِ، أنه صاحب حديث على الإطلاق، ولمَّا يُجْهِدْ نفسه ويُتْعِبْها في طِلابه، ولا لَحِقَتْه مَشَقَّةُ الحفظ لصنوفه وأبوابِهِ.

وهم ـ مع قِلَّةِ كَتْبهم له، وعدم معرفتهم به ـ أعظمُ النَّاسُ كِبْراً، وأشدُّ الخَلْقِ تِيهاً وعُجْباً، لا يُراعون لشيخٍ حُرمةً ولا يُوجبون لطالبٍ ذِمَّةً، يَخْرُقون بالراوين، ويُعَنِّفُونَ على المتعلِّمين، خلاف ما يقتضيه العِلْمُ الذي سمعوه، وضدَّ الواجب مما يَلْزَمُهم أن يفعلوه . . .) اهـ.

وقال ـ أيضاً ـ رحمه الله تعالىٰ في خطبة كتابه: «الكفاية» ما نصه:

(أما بعد إن الله تبارك وتعالىٰ أنقذ الخلق من نائرة الجهل، وخلص الورى من زخارف الضلالة، بالكتاب الناطق، والوحي الصادق، المنزلين على سيد الورى، نبينا محمد المصطفى، ثم أوجب النجاة من النار، وأبعد عن منزل الذل والخسار، لمن أطاعه في امتثال ما أمر، والكف عما عنه نهى وزجر، فقال: ﴿وَمَن يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ وطاعة الله «في طاعة رسوله» وطاعة رسوله في اتباع سننه، إذ هي النور البهي، والأمر

الجلي، والحجة الواضحة، والمحجة اللائحة، من تمسك بها اهتدى ومن عدل عنها ضل وغوى.

ولما كان ثابت السنن والآثار، وصحاح الأحاديث المنقولة والأخبار، ملجأ المسلمين في الأحوال، ومركز المؤمنين في الأعمال، إذ لا قوام للإسلام إلا باستعمالها، ولا ثبات للإيمان إلا بانتحالها، وجب الاجتهاد في علم أُصولها، ولزم الحث على ما عاد بعمارة سبيلها، وقد استفرغت «طائفة من أهل» زماننا وسعها، في كتب الأحاديث والمثابرة على جمعها من غير أن يسلكوا مسلك المتقدمين، «وينظر وانظر» السلف الماضين في حال الراوي والمروي، وتمييز سبيل المرذول والمرضي، واستنباط «ما في السنن من» الأحكام، وإثارة المستودع فيها من الفقه بالحلال والحرام، بل قنعوا من الحديث باسمه و«اقتصروا على كتبه في الصحف و» رسمه، فهم أغمار، وحملة أسفار، قد تحملوا المشاق الشديدة، وسافروا إلى البلدان البعيدة، «وهان عليهم الدأب» والكلال، واستوطئوا مركب الحل والارتحال وبذلوا الأنفس والأموال وركبوا المخاوف «والأهوال» شعث الرؤس شحب الألوان، خمص البطون نواحل الأبدان، يقطعون أوقاتهم بالسير في «البلاد طلباً لما» علا من الإسناد، لا يريدون شيئاً سواه، ولا يبتغون إلا إياه، يحملون عمن لا تثبت عدالته، ويأْخذون ممن لا تجوز أمانته، ويروون عمن لا يعرفون صحة حديثه، ولا يتيقن ثبوت مسموعه، ويحتجون بمن لا يحسن قراءة صحيفته، ولا يقوم بشيء من شرائط الرواية، ولا يفرق بين السماع والإجازة، ولا يميز بين المسند والمرسل، والمقطوع والمتصل، ولا يحفظ اسم شيخه الذي حدثه حتى يستثبته من غيره، ويكتبون عن الفاسق في فعله، والمذموم في مذهبه، وعن المبتدع في دينه، المقطوع على فساد اعتقاده، ويرون ذلك جائزاً،

والعمل بروايته واجباً، إذا كان السماع ثابتاً، والإسناد متقدماً عالياً، فجرَّ هذا الفعل منهم الوقيعة في سلف العلماء، وسهل طريق الطعن عليهم لأهل البدع والأهواء، حتى ذم الحديث وأهله بعض من ارتسم بالفتوى في الدين، ورأى عند إعجابه بنفسه أنه أحد الأئمة المجتهدين، بصدوفه عن الآثار إلى الرأي المرذول، وتحكمه في الدين برأيه المعلول، وذلك منه غاية الجهل، ونهاية التقصير عن مرتبة «الفضل، ينتسب إلى قوم تهيبوا كدّ الطلب» ومعاناة ما فيه من المشقة والنصب، وأعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، واختلفت عليهم الأسانيد فلم يضبطوها، فجانبوا ما استثقلوا، وعادوا ما جهلوا، وآثروا الدعة، واستلذوا الراحة، ثم تصدروا في المجالس قبل الحين الذي يستحقونه، وأخذوا أنفسهم بالطعن على العلم الذي لا يحسنونه، إن تعاطى أحدهم رواية حديث فمن صحف ابتاعها، كفي مؤونة جمعها، من غير سماع لها، ولا معرفة بحال ناقلها، وإن حفظ شيئاً منها خلط الغث بالسمين، وألحق الصحيح «بالسقيم، وإن قلب عليه إسناد خبر، أو سئل عن علة تتعلق بأثر، تحير واختلط» وعبث بلحيته وامتخط، تورية عن مستور جهالته، فهو كالحمار في طاحونته، ثم رأى ممن يحفظ الحديث ويعانيه، ما ليس في وسعه الجريان فيه، فلجأ إلى الازدراء بفرسانه، واعتصم بالطعن على الراكضين في ميدانه.

كما أخبرنا أبو بكر محمد بن عمر بن جعفر الخرقي أنا أحمد بن جعفر بن محمد بن سلم الختلي قال حدثنا أبو العباس أحمد بن علي الأبار قال: رأيت بالأهواء رجلاً حف شاربه، وأظنه قد اشترى كتباً وتعبأ للفتيا فذكروا أصحاب الحديث، فقال: ليسوا بشيء، وليس يسوون شيئاً. فقلت له: أنت لا تحسن تصلي، قال: أنا! قلت: نعم. قلت: إيش تحفظ عن رسول الله ﷺ إذا

افتتحت «الصلاة» ورفعت يديك؟ فسكت، فقلت: وإيش تحفظ عن رسول الله ﷺ إذا وضعت يديك على ركبتيك؟ فسكت، قلت: إيش تحفظ عن رسول الله ﷺ إذا سجدت؟ فسكت ـ.

قلت: مالك لا تكلم؟ ألم أقل لك إنك لا تحسن تصلي؟ «أنت» إنما قيل لك تصلي الغداة ركعتين والظهر أربعاً، فالزم ذا خير لك من أن تذكر أصحاب الحديث فلست بشيء ولا تحسن شيئاً.

فهذا المذكور مثله في الفقهاء كمثل من تقدم ذكرنا له ممن انتسب إلى الحديث ولم يعلق «به منه غير سماعه وكتبه دون نظره في» أنواع علمه.

وأما المحققون فيه، المتخصصون به، فهم الأئمة العلماء والسادة الفهماء «أهل الفضل والفضيلة والمرتبة الرفيعة» حفظوا على الأُمة أحكام الرسول وأخبروا عن أنباء التنزيل، وأثبتوا ناسخه ومنسوخه «وميزوا محكمه ومتشابهه» ودونوا أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وضبطوا على اختلاف «الأُمور أحواله في يقظته ومنامه» وقعوده وقيامه وملبسه ومركبه، ومأكله ومشربه، حتى القلامة من ظفره «ما كان يصنع بها والنخاعة من فيه كيف» كان يلفظها، وقوله عند كل فعل يحدثه، ولدى كل موقف يشهده، تعظيماً لقدره «صلى الله عليه وسلم ومعرفة بشرف ما» ذكر عنه وعزي إليه، وحفظوا مناقب صحابته ومآثر عشيرته وجاؤا بسير الأنبياء «ومقامات الأولياء واختلاف الفقهاء» ولولا عناية أصحاب الحديث بضبط السنن وجمعها، واستنباطها «من معادنها والنظر في طرقها لبطلت الشريعة» وتعطلت أحكامها، إذ كانت مستخرجة من الآثار المحفوظة، ومستفادة من السنن المنقولة، فمن عرف للإسلام حقه، وأوجب للدين حرمته، أكبر أن يحتقر من عظم الله شأْنه، وأعلى مكانه، وأظهر حجته، وأبان فضليته، ولم يرتق بطعنه إلى حزب الرسول وأتباع الوحي وأوعية

الدين، وخزنة العلم، الذين ذكرهم الله تعالىٰ في كتابه فقال: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ وكفى المحدث شرفاً أن يكون اسمه مقروناً باسم رسول الله ﷺ، وذكره متصلاً بذكره ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ، وَاللهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾. والواجب على من خصه الله تعالىٰ بهذه الرتبة وبلغه إلى هذه المنزلة، أن يبذل مجهوده في تتبع آثار رسول الله ﷺ وسننه وطلبها من مظانها، وحملها عن أهلها، والتفقه بها، والنظر في أحكامها، والبحث عن معانيها، والتأدب بآدابها، ويصدف عما يقل نفعه وتبعد فائدته، من طلب الشواذ والمنكرات، وتتبع الأباطيل والموضوعات ويؤت «الحديث حقه من الدراسة والحفظ، والتهذيب والضبط، ويتميز بما تقتضيه حاله، ويعود عليه زينه وجماله) انتهى.

وقال السَّخاويُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[1] نقلاً عن بعضِ أئمةِ الحديثِ بعد بيانِ رَسْمِ المُحَدِّثِ الذي يستحق وظائفَ المَدارِسِ الحَدِيثِيَّةِ تطبيقاً لشرطِ وَاقِفِهَا: (وأمَّا إذا كان على رأسِهِ طَيْلَسَانٌ، وفي رِجْلَيْهِ نَبْلان، وَصَحِبَ أميراً من أُمراء الزَّمانِ، أو من تحلى بلؤلؤٍ ومرجانٍ، أو بثيابٍ ذات ألوان، فحصل تَدْرِيسَ حديث بالإفك والبُهتان، وجعل نفسَهُ لعبةً للصِّبيان، لا يفهم ما يُقْرَأ عليه من جزءٍ ولا ديوانٍ، فهذا لا يُطْلَقُ عليه اسم مُحدِّث بل ولا إنسان، وإنه مع الجهالة آكِلُ حرام، فإنْ استحلَّه خرج من دينِ الإسلام) انتهى.

(والظاهر أنَّها نفثةُ مصدورٍ، ورميةُ معذورٍ، وبها يَتَسَلَّى القائمُ في هذا الزَّمان بتحقيق هذا الشأن مع قِلَّةِ الأعوانِ، وكثرةِ الحسد والخذلان، والله المستعان وعليه التُّكلان) اهـ.

---

(١) «فتح المغيث»: (١/ ٤٥).

ومنها: أفَاعِيلُ أُغَيْلمة أخذوا يُقَهْقِهُون على كراسي التَّعليم بغرائِبَ يبدونها أو يبتدؤن اختراعها، فَشَغَلُوا أهلَ العِلْمِ بصدِّها وافتراعها. امْتَطَوا بيداءَ الكذب، وهي قاعٌ صَفْصَفٌ لا تنتهي أطرافها، وسالكها لا يبرح مكانه، ظَنَّ المِسكين أنه قد ركب نفسَه فسارتْ به إلى ساحةِ العِلْمِ ورياضه، لكنَّ واقعَ حالِهِ أن نَفْسَهُ قَدْ رَكِبَتْهُ ونازَعَتْهُ، فكلَّما أراد أن يسيرَ إلى الأمامِ خُطوةً جَرَّتْهُ إلى الوراءِ خُطواتٍ، فأضحى في رائعة النهار عُرْياً عن الفضائلِ، واضْمَحَلَّ بين الملا كضرطةِ عِيرٍ في العَرَاءِ؟

إذ يعيش لهذا الضَّرب الهابطِ إلى الدَّرَكَاتِ حَمَلَةُ الشُّعاعِ الهابطِ من فوقِ سبعِ سمٰواتٍ، فما من فِرْيةٍ يقوم «متعالم» باختراعِها إلا ويبتدرها عالمٌ لافتراعِهَا فتتهَاوى أسماؤهم أفق الواقع ضحايا لأهلِ السُّنَّةِ. والحمدُ للهِ الَّذي بنعمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالحات.

وقد سمعنا بهذا عجائب، يُسْتَحَى من ذكرِهَا، منها: أن مُعَمَّماً دَهَشَ الطُّلَّابُ بعجيبِ استحضارِهِ لِرُواةِ السُّنَنِ ومخرجيها، فكان يقول: هذا الحديث، رواه عن النَّبيِّ ـ ﷺ ـ كذا من الصَّحابةِ ـ رضي اللهُ عنهم ـ، فيذكرهم، وأخرجه فلان وفلان.

وكانوا لا يُوَثِّقُونَ قَوْلَهُ، استعظاماً أن يَخْتَلِقَ مُعمَّم، وذكروا لي ذلك على سبيلِ الإعجابِ به، فأرشدتُهم إلى التَّوثِيقِ ففعلوا، فافتضح وتلاشى درسُهُ حتى ضاق به مَعْقِلُ العِلْمِ وهَرَب.

فأين هؤلاء الكَذَبَةُ المتشبعون بما لم يُعْطَوا من هدي السَّلَفِ ـ رضي اللهعنهم ـ في أمانتِهِم، وتحرِّيهم؟

وقد أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف»[١]، وابن نصرٍ المروزي في «تعظيم قَدْرِ الصَّلاة»[٢] بسندهما إلى: ميمون بن أبي شبيب المُتَوَفَّىٰ سنة ١٨٣هـ، قال: (وأردتُ مرةً أن أكتبَ كتاباً، فذكَرْتُ كلمةً إن كتبتُها زَيَّنتْ كتابي، وأكونُ قد كذبت، وإن تركتُها قَبَّحْتُ كتابي، وأكونُ قد صدقت، فأجمعتُ على تركِها، فَنُودِيتُ من جانبِ البَيْتِ ﴿يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ ءَامَنُواْ بَالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ .)اهـ.

ومن أنواعِ زَغَلِهِمْ في التَّحقيقِ: وهو مبحث نفيس قَلَّ مَنْ لَحَظَهُ من المُتأخِّرينَ، فوقعوا في التَّوهيم وهم الواهمون.

ذلك أن كُتُبَ السُّنَّةِ المُشَرَّفَةِ في بعضِ نُسَخِها اختلاف؛ لاختلافِ رُواتها، فقد يكون الخلافُ في بابٍ بأكمله، أو في حديث أو في لفظ منه، وهكذا.

كما في روايات «الموطأ» ومجموع رواياتِهِ نحوٌ من العشرين تجد الحديثَ عنها مبسوطاً في مقدمة «أوجز المسالك»: (ص٤٩ ـ ٥٩).

ورِوايات البخاري، وقد حرَّر الخلافَ أيما تحرير شيخُ هذه الصِّناعةِ وإمامُ الجماعةِ، الحافظُ ابن حجر ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في «فتح الباري» ومقدمته: «هدي السَّاري». وإن كانت رِوايةُ ابن سعادة عن صهرِهِ الصدفي، قد فاتته.

ولهذا فإن القَسْطَلَّاني في شرحه «إرشاد السَّاري» قد امتاز بأنه وضع شرحه على نسخةِ «اليونيني» المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٠١هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ، والتي قابلها على عِدةِ نسخ، وبيَّن الفروق بينها.

---

(١) (٢/ ١٣٦).

(٢) (٢/ ٩٧٤، رقم١٠٥٨).

وقد أَلَّف جمالُ الدِّينِ يوسفُ بن عبدِ الهادي المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٠٩هـ ـرحمه اللهُ تعالىٰ ـ كتاباً في «اختلافِ رواياتِ البخاري . . .».

وهكذا القول في بقيَّةِ كُتُبِ السُّنن، وقد بَيَّن رواتَها ابنُ نقطة المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٢٩هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ، ولبعض الطَّلَبَةِ المعاصرين رسالةٌ باسم «الأُصول السِّتةُ رواتُها، ونُسَخُها».

ولبعضِ المغاربةِ رسالةٌ باسم «مدرسة الإمامِ البخاريِّ في المغربِ».

بما حَرَّرتُ خُلاصَتَهُ في «التَّأْصيل لأُصولِ التَّخريج وقواعِدِ الجرح والتعديل».

وقد وقع أقوامٌ في أغاليطَ نَـتَجَتْ من غفلتهم عن هذا.

فمثلاً يَعْزو إمامٌ مُطَّلِعٌ: الحديثَ إلى سننِ أبي داود، رواية ابن دَاسَة، فيأْتي محققٌ معاصرٌ، فيرجعُ إلى سُنَنِ أبي داود المطبوعةِ، وهي من رواية «اللؤلؤيِّ» فيُقيِّد سطورَ التَّوهيم حينما لا يجد الحديث فيها، وهو الواهم وهكذا.

ومثاله أيضاً، أن النَّسائيَّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ، له «السُّننُ الكُبرى»، ثم مختصَرُها لتلميذِهِ ابنِ السني وهي على الصَّحيحِ باسم «المُجْتبىٰ» أو «المُجْتنىٰ»، وقد اشتهرت باسم «سنن النَّسائيِّ الصُّغرى».

والحافظان: المُنذريُّ، ثم المِزِّيُّ، إذا قالا في حديثٍ أخرجه النَّسائيُّ، فإنما يقصدان به الكُبرى دون الصُّغرى. ثم يأْتي مُتعالِمٌ فيقول في حديثٍ: ليس في «سنن النَّسائيِّ يقْصد الصُّغرى التي اختصرها تلميذُهُ: ابنُ السني فيُوَهِّم «المُنذريَّ» وغَيْرَه، وهو الواهم الغالط.

وانظر مقدمة العالِمِ القانِتِ الشَّيخِ عبدِ الصَّمدِ شرف الدِّينِ الكتبي لكتاب «تحفة الأشراف»: (١/ ١٨) والله الموفق.

ومنها: أن الحديثَ قد يكون في زُوَيَّةٍ من صحيحِ البخاريِّ، أو صحيحِ مسلمٍ، أو غيرِهما، - رحم اللهُ الجميع - فينتزعه عالمٌ في كتابه، فيأْتي متفاصح بالتَّحقيق فيرجع إلى مَظِنَّتِهِ من صحيح البخاريِّ مثلاً فلا يجده فَيَتَدَاركُ على المؤلِّفِ بالتَّوهيم، بل قد يكون في مَظِنَّتِهِ، لكن لجهله، ولِيُشْفِيَ غِلَّته المشحُونَة بسوءِ معتقده: يثلب بالتَّوهيم، والتعقيبِ الكاذِبِ وهكذا.

ومن أسوأ الأمثِلَةِ المعاصرةِ ما آلم أهلَ العِلْمِ من العَهْدِ بتحقيق عدد من مؤلَّفاتِ الشَّيْخِ محمَّدِ بن عبدِ الوَهَّابِ - رحمه اللهُ تعالىٰ - إلى بعضِ المَغْرُورِينَ، فأخذوا يُوَهِّمون الشَّيخَ - رحمه اللهُ تعالىٰ - وهم الواهمون في العزو، والتَّخريج. وكانت وقعتْ لهم عباراتُ تجديعٍ لكنها طمست. ومن زَغَلِهِم في التَّحقيق لها[1]:

أن الشَّيخَ - رحمه اللهُ تعالىٰ - عزى حديث أنس - رضي اللهُ عنه - في كسرِ عَمَّتِهِ الرُّبَيِّع: ثَنِيَّةَ جاريةٍ - إلى الصَّحِيحَيْنِ فقال: (متفق عليه).

قال المُعَلِّقُ: (قُلْتُ: لم يُخَرِّج الحديثَ مسلمٌ، فقول الشَّيخِ: «متفق عليه» وَهْم) اهـ.

والحديثُ موجودٌ في «صحيح مسلم»: كتاب القسامة.

ومنها حديث ابن عمر - رضي الله عنهما -: «أن رسولَ اللهِ - ﷺ - سَابَقَ بالخيلِ، وراهن»، رواه أحمد.

قال المُعَلِّقُ: (لم أجده في المسند).

ما لنا ولهؤلاءِ شَغَلُونا برخيصِ عِلْمِهِم: إنَّ البُغَاثَ بأرضِنَا يَسْتَنسِرُ؟

---

(١) للشيخ عبد الله بن محمد الدويش رسالة باسم «التنبيهات . . .» عقدها في نحو ثلاثين تنبيهاً، منها ما ذكرته في هذين الحديثين.

وهُنا أقولُ بكل وُضُوحٍ إنَّ هؤلاءِ وأمثالَهم كثيرٌ، يَنطَوون على طرقٍ ومشارِبَ يرفضها الإسلامُ، وإنَّ في جوانبِهِم رُمَاةً، وهم يَثْقِفون لهم الرِّمَاحَ، ونحنُ الهَدَفُ. فهل من مُتَيَقِّظٍ مُتجَرِّدٍ من حظوظ النَّفسِ، يُزكي مَعَاقِلَ العِلْمِ منهم، قبل أن يَدِبَّ فيها الدَّاء؟

٥ ـ وأمَّا في الفِقْهِيَّاتِ: علمِ أحكامِ أفعالِ العِبَادِ في النَّشْأَتَيْن، ومبدأ السَّعادتين، فهو باب وَلَجَ معه صُنوفٌ من البَشَرِ:

فقيه مُترخِّص، وآخر آخذ بالشَّاذِّ والقولِ المهجورِ، وثالث لا يدري اصطلاحَ الفقيه في عبارتِهِ، ورابع فَقَاهَتُهُ بالتَّشَهِي، وجماعُ ذلك في أمرين:

مُتعالم في الفقهِ لا يَدْريه، فهذا غايته الجهل.

وتلميذ من «مدرسةِ الفقهِ العصرانيَّةِ» موئلِ الإفراز للزيغ بصلابة جبين، وهذا والله أمَرُّ الأمريْن؛ لأنَّه دخل هذه المدرسة أُناسٌ شهروا، فَنَفَخَ في بُوقِهِم الكافرون، حتى نفذوا عن طريقِهِم، بإنزال الشَّرع المُبَدَّلِ، والشَّرعِ المؤوَّل، محلَّ الشَّرْعِ المُنَزَّل، من عِدَّةِ طُرُقٍ رتبها القاسطون.

قال أبو العلاء:

وكم من فقيهٍ خَابِطٍ في ضلالةٍ
وحجَّتُه فيها الكتابُ المُنزل

وهذا تِبْيان[1] لبعضها:

---

(١) فائدة: تبيان، وتلقاء، بكسر التاء فيهما، على وزن «تِفْعَال» وعند بعضهم لم يأت بكسر التاء إلا هذان الحرفان، وما سواهما بفتحها مثل: تَذْكار. وقد وقع سبق قلم في «مرويات دعاء ختم القرآن» في وزن هذا الحرف، فليصحح. وانظر: «لامية الأفعال»، وتفسير الطبري لآية الأعراف. وغيرهما. والله أعلم.

أ ـ «دَعْوَى تَغَيُّر الفتوى بتغيرِ الزَّمان».

وقد بسطت في «فائت الفقيه» القولَ فيها في مبحثٍ: «بِسَاط الحال وأثره في الأحكامِ» بما خلاصته:

أن هذه قاعدةٌ صوريةٌ لا حقيقية؛ إذ أن جميع من يَذْكُرُها من الفقهاء، الماتنين، والشَّارحين، يقيدونها بخصوصِ تغيُّر الأعراف.

وابن القيِّمِ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ توسَّع في ضَرْبِ المثال لها[(١)]، بما لا يُسَلَّمُ له؛ لأنها من هذا الباب، أو من باب تخصيصِ العام بِنَصٍّ مِثْلِهِ، أو لتغيُّرِ النيَّات، وهكذا.

ولهذا فإنَّه في موضعٍ آخر[(٢)]، أتى بما يُقَيِّد هذا الإطلاق؛ إذ جعل الأحكام على مجموعتين:

أحكامٌ ذاتُ نصٍّ فلا يَنسَحِب عليها هذا التأصيل.

وأحكام اجتهاديةٌ تتغير بتغير الأعراف، وهذا مما تتغير به الفتوى بتغير الزَّمان والأحوال . . .[(٣)].

والعَصْرانيون دخلوا من هذا التَّقْعِيدِ الصُّوري إلى أوسع الأبواب فأخْضَعُوا النُّصوصَ ذاتِ الدِّلالةِ القطعيَّةِ كآياتِ الحدودِ في: السَّرِقَةِ، والزِّنا، ونحوِهما، بإيقافِ إقامَةِ الحُدود؛ لتغيُّر الزَّمان وهكذا مما نِهَايَتُهُ انسلاخٌ من الشَّرعِ تحت سُرَادِقِ مَوْهُوم.

ب ـ كلمةُ حقٍّ يُراد بها باطلٌ، وهي الدَّعوةُ إلى «فتح باب الاجتهاد»، وهذه من أعظم مداخلِ الاستعمارِ للاقترابِ بالإسلامِ من أفانينِ المدنيَّة الحاضرة.

---

(١) «إعلام الموقعين»: (٣/ ١٤ ـ ١٠٧).

(٢) «إغاثة اللهفان».

(٣) في كتاب «مفهوم تجديد الدين» لبسطامي محمد سعيد. بيان شافي.

ج ـ «التَّلْفِيقُ المذهبيُّ» بالشُّذُوذِ والتَّرخُّصِ، بمعنى التقاط رُخَصِ المذاهبِ، والأقوال المهجورة، لتلاقيها مع «النظرةِ التبريرية» لواقع المسلمين اليوم.

ولهذا مبحث مستقلٌ فانتظره في «المبحث الثالث».

د ـ الدَّعوةُ إلى «تَقْنِينِ الشَّريعةِ»، وَوَقْفِ تحكيمها بدعوى عدم تقنينها. وهي دعوى تَعَلُّلِيَّة «للمماطلة في تحكيمها»، مكشوفة الغاية: الرَّفض الأبدي لتحكيم الشَّريعة من حال مدَّعي عدم التَّقنين.

وفي «فقهِ النوازل» أفردت هذه النَّازلة بالبحث، وَبيَّنتُ غلط من غفل عن «الإلزام».

هـ ـ «التَّأْويلُ لنصوصِ الأحكامِ»، وهو في البُطلان كظاهرة التَّأْويلِ لنصوصِ الأسماء والصِّفات، ومفاده: لَيُّ أعْنَاقِ النُّصوصِ عن معانيها، وتحميلُها ما لا تحتمله، وحملُها على الوجوه البارِدَةِ، والآراءِ المُتَعَسِّفَةِ المنكودة، بما لا تطيقه لغة العرب في سنن كلامها ومناحي لسانها.

و ـ مقارنةُ الإسلام بغيره من القوانينِ الكافرة، والأديانِ الباطلة، وهذه فتنةٌ تَرَقَّتْ إلى رُؤوسِ أساتذةِ الجامعات، وَتَسَرَّبتْ منهم إلى طُلَّابها؛ لإظهارِ فضل الشَّريعة زَعَمُوا[1]!

فانظر مِئَاتِ الرسائلِ الجامعيةِ، والكُتب الحرة بمقارناتها التي يظهر في العديدِ منها: ضَعْفُ موقف الكاتب ـ لقصوره ـ من بيان ظهور حكم الإسلام في مسألةٍ ما على الدِّين كلِّه. وهذا من أعْظَمِ الأبوابِ التي يدخل منها الدَّاخِلُ على الإسلامِ والمسلمينَ مع ما فيه من تَرْقِيقِ الدِّيَانَةِ، وَكَسْرِ

(١) انظر مبحثاً نفيساً في إبطال هذه الظاهرة في كتاب سعدي أبو جيب: «دراسة في ...».

حاجز النُّفْرة من الكُفْرِ والكافرين، والبغضاء لهم.

(وكان الإمامُ أحمد[١] ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ يكرهُ التَّصَدِّي لمجادلة المُبْتَدِعَة، حكى عنه الغزاليُّ في كتاب «المنقذ»[٢] أنه أنكر على الحارث المحاسبي، تصنيفه في الردِّ على المُعتزلةِ، فقال الحارثُ: الرَّدُّ على البدعةِ فرضٌ، فقال أحمد: نعم، ولكن حكيت شُبْهَتهم أولاً ثم أجَبْتَ عنها، فلا يُؤمن أن يطالع الشُّبْهَةَ من تَعْلَقُ بِفَهْمِهِ ولا يَلْتَفِت إلى الجواب، أو ينظر إلى الجوابِ، ولا يفهم كنهه، قال الغزالي: وما ذكره أحمد حق، ولكن في شبهةٍ لم تنتشر ولم تشتهر، أمَّا إذا انتَشَرت فالجواب عنها واجب، ولا يمكن الجواب إلاَّ بَعْدَ الحكاية) اهـ.

فعسى اللهُ أن يُوفِّقَ من شاء من عبادِهِ القائمين على العملِ في الجامعات ليُولُوا هذا الموضوع حقّه من التَّأَمُّلِ والبحث، لنصحح مسارنا، ونبتعدَ عن اجترارِ أخطاء غيرنا. واللهُ المستعان.

ز ـ التَّرَدُّدُ بين إثباتِ القياس وَنَفْيه، والاتِّكاءُ في نفيه على مذهب الظاهرية، وانتصار ابن حزم له، وهو مذهب الرَّافضة.

ومن العجيب، أن ابنَ حزمٍ، وهو يَشْتَدُّ على مخالفيه، هو في حقيقة حاله يأخذ بالقياس في مقامين:

الأول: في الاعتقاد، ومَنْ نَظَرَ في كتابِهِ في: «المِلَل»، عَلِمَ ذلك.

الثاني: في كتابِهِ «المحلَّى» يُلْزِمُ مخالفيه في مواضع بالقياس، ومعلوم في آداب البحثِ والمُناظرةِ، وأُصولِ الجدل، أنه لا يُلْزِم أحدُ المُتناظِرَيْنِ صاحِبَهُ إلا بما يعتقده، ويقول به لأن الغرضَ الوصول إلى

(١) «تراجم الرجال» لمحمد الخضر حسين: (ص٨٣).

(٢) اسمه: «المنقذ من الضلال»، مطبوع، وهو فيه: (ص١٨).

الحقِّ، لا الظُّهور على الخَصْمِ.

ح ـ ومن أبلده مسلك «حَشْوِيَّةِ الفروع»[١]، وهم الذين يُخَرِّجُون الفروع على الفروعِ المختلف فيها، لا على القواعدِ والأُصول. وإذا أنعمتَ النَّظرَ في عددٍ من أبحاثِ طُلَّابِ العَصْرِ وجدتهم كذلك، فإذا وجد تفريعاً فقهياً مختلَفاً فيه، أخذ يُنَظِّرُ النَّازلة عليه، ويُلحِقُ حكمها بحكمه مشتداً فرحه، وهو بناءٌ على أساسٍ هارٍ. وهٰهنا خبيئةٌ مرذولةٌ في مذهب الرَّافضة، قال شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[٢]: قال الشعبيُّ عنهم: (يأْخذون بأعجازٍ لا صُدورَ لها)، أي: يأْخذون بفروعٍ لا أُصول لها. اهـ.

٦ ـ **ومنه الانتحالُ**: وقد بلغ سوءُ الحالِ إلى انتحالِ كتبٍ ورسائلَ بِرُمَّتِهَا، وقد بسطتُ هذا أَشَدَّ البَسْطِ ولله الحمد في «مُعجم المؤلفات المنحولة» يسَّر اللهُ إتمامه وطبعه.

وذكرتُ فيه بحثاً في نازلة «حقوق التَّأْليف» من كتاب: «فقه النَّوازل» فأغنى ما هنالك عن تسطيره هنا.

وأَمَّا تَغْيير أسماءِ الكُتُب وَ«تَنتِيفِ الكُتُبِ» بمعنى: أخذِ بحثٍ من موضوع من كتاب، وإفرادِهِ بالطَّبع، ويُرْسَمُ على طُرَّتِهِ تأْليف فلان دون الإشارة على الغلاف بأنه مُسْتَلٌّ من كتابٍ كذا فهذا التغريرُ شيء لا تَسْأَلْ عنه فقد بلغ فيه العبثُ مبلغاً جاوز طورَه، وازدحمت عليه مُمارساتُ المتأكِّلين، وتكسَّرت

---

(١) «شرح الإحياء»: (١/ ٢٨٥). وأما تلقيب المبتدعة لأهل السنة بلقب «الحشوية»، فهو من الذنوب التي يكتسبونها لتشويه الحق، وبحثه مبسوط وانظر: «التذكرة التيمورية»: (ص١٤٨)، و«الحور العين» للحميري: (ص٢٠٤).

(٢) «منهاج السنة النبوية»: (٨/ ٣٥٥).

منهم النِّصَالُ على النِّصَالِ من كتبيين، ووراقين، ومحقِّقين . . في فوضى لا نعلم لها على وجهِ الأرضِ من رادع، لكن لعل التَّنبيه ينفع من كان له من نفسه وازعٌ.

٧ ـ **ومن التَّعَالُمِ**: نَفْخُ الكِتَابِ بالتَّرَفِ العِلْمِيِّ والتَّطويل الذي ليس فيه من طائلٍ، بل هو كالضَّرب في حديدٍ باردٍ، وذلك في أعقاب ثورةِ الإنتاج الطِّباعي ـ تحت شِعَارِ التَّحقيق، بحيث يكون الأصل لو وضع في ظرفٍ لوسِعَه، ثم يأْتي «مُحَضِّر نُصوصٍ» أو وَرَّاقٌ نظيف باسم: التَّحقيق، ويزيد في الطنبور نَغْمَةً، وكْدُه الإثقال بالحواشي والتعليقات متوحلاً في خضخاض من الأغلاط.

ومن العجيبِ أنهم يُتَرْجِمُون لكل من يمرُّ ذكره من الصَّحابة والتَّابعين، والأعلام البارزين، ويُعَرِّفون بالمواضع المشهورة كمكة والمدينة، ويُخَرِّجون مشاهير السنن، وهكذا من غاراتِ الجِيَّاع، مما هو تحصيل حاصل لا يستفيد منه النَّاظر في موضوعِ الكتاب، بل إنَّ سوالبَه أكثر:

منها بذلُ جهد من الوقت والعناء لا فائدة من ورائه.

ومنها: قطع هِمَمِ القُرَّاءِ عن جَرْدِ الكتاب.

ومنها: تأْخيرُ ظُهورِهِ مطبوعاً، وإثقالُ طُلاب العلمِ بثمن دون مردود عِلمي.

أرأيتَ لو صار هذا المسلك في المُطولات نحو: «فتح الباري». ماذا ستكون الحال؟

ومِن وراءِ هذا ما يحصل من السَّقْطِ والجهل والتَّوهيم، فَلِلَّهِ كم رأينا من حاشيةٍ أتتْ بغاشيةٍ، وأما التي عناها الزَّمَخشريُّ بقولِهِ كما في «الأساس»: (الزيتُ مُخُّ الزيتون، والحواشي مخخة المتون).

والتي عناها بعضُهم بقوله: لا يُضِيءُ الكتاب حتى يُظْلَم؛ يعني بالحواشي النَّافعة، فهي من القليل النَّادر.

إنَّ ماهِية التَّحقيق: إثبات النَّص على الوجهِ الذي أراده عليه مؤلفه، مُحَشِّياً هذا النَّص بما يُسَمَّى: «عُدَّة النَّقد» أو «الجهاز النَّقدي» ولو لُقِّبَ باسم «عدة التَّوثيق» لكان أولى.

وهو يتمثل في الخُطوات الآتية:

أ ـ إثباتُ فروقِ النُّسَخِ. وما عليها من حواشِيَ وهي المسمَّاة: «الإبرازات».

ب ـ استكمالُ الخَرْم. نتيجةَ انتقال النَّظر أو ما يُسمى عبور النَّظر ولنحوه من الأسباب مما يقع من مؤلفٍ أو ناسخٍ.

ج ـ ضبطُ مُشْكِلِ الكلماتِ وإيضاحُ غامضِها ومشكلِها.

د ـ تخريجُ نصوصِ الأصلِ بذكرِ مصادِرِهَا، لا بإعادةِ نقلها من تلك المصادر التي قد تبلغ الصفحات فإنه يلزم الدُّور بالتَّحقيق لهذه، وما هذا الصنيع إلا من زُغَلِ العلم، وتقليد الأوراق، وآثامِ التجديد، وقواصم التَّعالم!

وفاعلُها لا يعدو أن يكون «مُحَضِّر نصوصٍ» فحسب. ثم إنَّ هذه السِّمة «تحقيق» أصبحت وسيلةً للترويج فكم من كتابٍ قد طُبِعَ في غاية من الصحة والتَّوثيق، ثم يأْتي مُتعالم أو دارُ نشرٍ فتسرقَه فيُبرز للسوق مطبوعاً تحت شعار التَّحقيق وقد اتَّسعت الدَّائرةُ في هذا بشكلٍ جعل الكُتُبَ تحت هذا الشِّعار: جواداً رابحاً.

وأولُّ مَنْ رَسَمَهُ على كتابٍ عربيٍّ هو الأستاذ أحمد زكي المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٥٣هـ ثم اتَّسعت الدَّائرة حتى دخل الدِّراسات النِّظامية العليا فمنه ما هو قرة عين النَّاظر، ومنه ما هو شجيَ أفسد كُتُبَ الأوائل، وأنبأ عن ضحالة الأواخر.

وفي مجالِ نقدِ صَنائعِ المستشرقين تجده بسطاً في المؤلَّفاتِ الكاشفةِ عن عبثِهم.

وعلى سبيل المثال في: برنامجِ طبقاتِ فُحولِ الشُّعراءِ للأُستاذِ محمود شاكر - ضرب المثال بكتاب: «الإعلانُ بالتوبيخِ» للسَّخاوي. نَشَرَهُ/ حسام الدين القدسي - رحمه الله تعالىٰ - نشرة خالية من التَّزيُّدِ والتَّمدح والتحطط، ثم نشره المستشرقُ/ فرانز باسم «علم التاريخ عند المسلمين» نشرةً تتسم بتلك العيوب كما في بيانها: ص١١٩، ١٢٧.

أما في مجالِ عَبَثِ «الدَّكاترةِ» من المسلمين، والوراقين والنَّاشرين، فضع يدك على ما شِئْتَ في دور العرضِ وانظر ترى عجباً.

لهذا فإن ما قرره الأُستاذ في برنامجِهِ هو نَفْثَةُ مصدور ساءه ما لحق كُتُبَ السَّلَفِ من عبثٍ وجهلٍ، فلا بد لنا من بصيرةٍ ويقظةٍ لنعود إلى الأصالةِ هاجرين للدَّعوى وَنَفْخِ الكُتُبِ بالغُثَاء وتقليد الأوراق ومتابعة الأعجام الأغتام، رافضين للشِّعاراتِ الوافدة، وتوسيع الدَّعوى، والتَّعالي والتَّعالم.

ولْنَأْخُذْ في الشَّكْلِ والمضمون برعايَةِ المباني والمعاني ولباسِ التَّقوى فذلك خير.

وهذه مُقْتَطَفَاتٌ من نَفَثَاتِ الأُستاذِ أسوقها لنفاستها:

(فهذا «المنهجُ العِلْميُّ» أو «عِلْمُ التَّحقيق» الذي يختال المختالُ في طَيْلسانه، ليس إلا دُروساً أنشأها جماعة من أغتام الأعاجم في زَمَانِنا، فتلقَّنوها عنهم حفظاً عن ظهر قلب، فإذا جاء أحدَهم كتاب أو وقع في يده نظر، فإذا كانت القواعدُ المحفوظةُ مُطَبَّقَةً في هوامش الكتاب، فذاك الكتاب، ذاك الكتاب المُحَقَّق، فإذا لم ير أثراً ظاهراً في هامش الكتاب يُطابِق المحفوظ من القواعِدِ فهو كتاب «غير محقَّق» و«كتاب رديء جِدّاً». يقولها قائلهم رافعاً

هَامَته، ناصباً قامَتَه، مُصَعِّراً خدَّه، زامّاً بشفتيه وأنفه، كهيئة المتقذِّر، بهؤلاء وأشباههم. تَفَشَّى وباءُ «تحقيق الكتب» على هذه القواعد المحفوظة، وَشَوَّه وجه الكتاب العربيَّ هذا السَّيلُ الجارف بما يحمل من غُثاء، وجُفاء وقذر. هذا عجب!) اهـ.

ثم يأْتي المؤلِّفُ على مبحثٍ ماتِعٍ في رفضِهِ لكلمة التَّبجح «حقَّقه»، «يُحقِّقه»، «تحقيق» وسائر ما تصرّف فيه هذا الفعل، وقد أسقطه وجميع مشتقاته من جميع كلامه وكُتُبه، ونبذها وراء أُذنه لما فيها من التَّبجح، والتَّعالي، والادِّعاء، واقتصر على «قرأ» . . .

ولذا فإن على أهلِ العِلْمِ والإيمان مُعَالَجَة تلكم الأسطر العاديات ضَبْحاً المثيرةِ من الخطأ نقعاً، بالمحو، والشَّطْبِ والتَّخلصِ من أوضارِهَا والابتعاد عن الادِّعاء والتَّعالي، والتَّقليد، ويحسن بنا أن نسيرَ في ضَوْءِ القنوات الضَّابطة الآتية:

١ ـ الابتعاد عن «نَفْخِ الكتاب» بالترف العلمي.

٢ ـ إخراجُ كُتُبِ السَّلَفِ باسم «المقابلةِ» أو «التَّوثيق» وهو لفظ «التَّحقيق» في هذا الموطن.

٣ ـ أن تكون «عُدة التَّوثيق» على ما تقدم.

٨ ـ ومن **التَّعالُمِ**: ضريبةُ الثَّراءِ المشبوه في أقلِّ أحواله، والجاه الموهوم في جُلِّ أحوالِهِ، فيسوق المريضَ به داءُ الغرور، إلى دعوى العلم والتَّحقيق، وبذل جهودٍ في خدمةِ التُّراث، وإحياء مآثرِ الأسلاف؟

فهذا يبذل من مالِهِ، وذاك يبذل من جاهِهِ لمن لزمه الإعدام مع علمه؛ ليُحَقِّق له كتاباً، أو يُحَضِّرَ له مؤلَّفاً ويرسمَ على طُرَّته بلا حياء «تحقيق فلان» أو «تحقيق ودراسة فلان». والله يعلم إنه لكاذب.

والمريض بهذا التَّعالُم يعلم أنه كاذب، مُخاتِل لنفسِهِ مخادع. وكم من طالبِ علمٍ يعلم انتحالَ هذا المُتعالم، إمَّا لِعدم قُدرتِهِ وإمَّا لإثقالِهِ بأعمالٍ لا يستطيع معها تصحيح الدَّعوى لِفِرْيَتِهِ؟

ومن وراءِ هذين صِنفٌ ثالثٌ، مُفْلِسٌ من المالِ والجاهِ والعلمِ «خزينته أصْفَار، وخِزانته بلا أسْفَار»؛ وهزائم لا تعرف العزائم يسعى من أثقلته، لبناءِ مجدٍ موهوم، فيسرق كتاب هذا، ويشتري جُهد ذاك، ويُخْرِج للناسِ عشراتِ المؤلَّفات وهو مُفْلِس منكود، ومُفْتَضح منبوذ . . .

وقد وَقَفْتُ على حقائقَ في هذا، من هذا الثَّالوث الخاسرِ المسيء للحقيقةِ والواقعِ، والزَّمن كفيل بكشفِ هذا التَّجَنِّي، وعلى براقش نفسها تجني، وإلا فهو في سعةٍ من هذا التَّبني، والسَّعيدُ من وقف عند حدِّهِ، ولم يتجاوز طَوْرَه، وإن «الكَسَّاحَ الصَّادق أسعدُ من المُتَعَالِمِ الكاذبِ».

ونترك الكشف عن ذلك إلى حين. والله المستعان.

٩ ـ **أمَّا الصعقة الغضبية**، التي يتناثر الصبر دونها، فهي تلك الخِلَّة من بعضِ من أخذته شِرَّةُ الشَّبابِ، وسَطْوَته في: تعالمٍ، ورِياءٍ، وعُجْبٍ، وكِبرياءٍ، وإعلان لضعف ميراثِهِ من هدي النُّبُوَّة في: أدبِ الحديثِ، والمجالسةِ، وإنزال النَّاسِ منازلهم.

وكم في هذا من: إيحاشٍ للنُّفوس، وزرعٍ للأضغان، وبالجملة فهذا، نَفَسٌ بذيء، في مسلكٍ رديءٍ.

وبيانه: أن بعض من هذه حالُهُ، من مُبْتَدِيء في الطَّلبِ، أو من عَفَى على معلوماتِهِ الزَّمَنُ، تجده يلتقط المسألة والمسألتين، ويُحَبِّرُ النَّظرَ فيها، فَيَتَنَمَّرُ بها في المجالسِ، وفي مواجهةِ من لا يعشرهم، ليُظْهِر فَضْلَ علمٍ لديه، ويمتحن الأشياخ على يديه . . . في مقاصد هزيلة.

وكم في الحضورِ من يمقته ويَقْليه، ويبغضه ويشينه، وقد جُرِّبَ على هذا الصنف أنه لا يُنشر له القبول في الأرضِ، ثقيل الظِّلِّ في الطُّولِ والعرضِ، مجالسته حمى الربع، ورؤيته جذع في العين، وحديثه سمج «مغسول بالصابون»[1]، وبمثلِهِ رزق الصمت: المحبة. أعان الله أرضاً أقلَّتْه ورحم الله تربة وارته.

فاحذر أن تكونَ هذا: الملبس، المفلس.

١٠ ـ ومنه شَغَفُ المبتدئين بالتأْليف: والبداية مَزِلَّة، وهذا عين تشيخ الصحفية، إذ تعلمه حقيقةً «مجذوباً»[2]، فتراه يخوض غمارَ التأْليف، فيما وصل إليه الأكابرُ، بعد قطعِ السِّنين، في مُثَافَنَةِ الأشياخ، ومسك الدَّفاتر، ثم يأْتي هذا «المجذوب الطري»، ويثافِنُ مؤلفاتِهم . . . والمطابع تُفْرِزُ كلَّ يومٍ لنا قراطيسَ ورزماً.

إن لم يكن هذا هو الاحتراق في الغرورِ، فما أدري له سبباً سواه، فنعوذ بالله من هذه الفتنة الصَّمَّاءِ.

وأنصح نفسي وإخواني بالجدِّ في الطَّلَبِ، وتحريرِ المسائل، وضبطِ الأُصول، وجَرْدِ المُطَوَّلات، وكثرة التَّلقي، والدأب في التَّحصيل، وأن لا يُشْغِلَ المرءُ نفسَهُ بالتَّأْليف في مثاني الطَّلب قبل التَّأْهيل له، فإن التَّأْليف في هذه المرحَلَةِ يقطع سبيلَ العِلْمِ والتَّعَلُّمِ، وَيَعْرِض المرءُ فيه نفسه قبل نُضوجِهَا.

والتَّأْليف المقبول لابدَّ أن يكون بقلمٍ من اتَّسعتْ مَدَارِكُهُ، وطال جِدُّه وطلبه، والصَّنْعَةُ بصانِعِهَا الحاذق، ومُعَلِّمِهَا البارع.

---

(١) «مجمع البلاغة» للراغب الأصبهاني.

(٢) المجذوب: هو من لا شيخ له، كما في «تاريخ ابن خلكان».

١١ ـ «التَّجنس اللغوي»: ومنه «الانحلالُ اللغوي، من كرائمِ لغة العرب، إلى لوثةِ العُجْمَةِ»، من كلِّ مُتعالِمٍ: قاموسه غير محيط، وقابوسه غيرُ وسيط، ونصيبه من اللغةِ: شماطيط[١]. حتى إن الخاطر ليرد على الخاطرِ، فيقول: هل هذا المُتَعَالِم مُتَقَلِّبٌ في أرحامٍ حنظليةٍ، أم مِنْ أصلابٍ فارسيةٍ، وهل هو نبطيٌّ حقيقةً، عربي تجوزاً؟ وهذا القطيع: هو الغنيمة الباردة للشُّعوبية يَمْتَطُونه في دعواتهمْ لِتَهْجين اللِّسان في الدَّعوة إلى:

أ ـ الشِّعْرِ الحر.

ب ـ وإحياء اللهجات العامية.

ج ـ وتغيير الرسْمِ القُرآني.

د ـ وتغييرِ الأرقام العربية.

هـ ـ وإشاعةِ المولد في «وسائل الإعلام».

و ـ وتنزيل «لغة الجرائد» في مدونات أهل الإسلام.

ز ـ وتشييد الحواجز عن كتب «المواد» للسان العرب.

وهكذا في قطارٍ من البلايا، والأدْوَاءِ المتناسلة، فيتلَقَّفُهَا المتعالمون من بيننا، مُتَبَنِّين نشرَها، والدِّفاعَ عنها، جهلاً عند أقوامٍ، واسْتِمَاتةً في سبيل الشُّهرةِ عند آخرين.

والحمد لله، إذ فَلَّت جُمُوعَها: المجامعُ اللغوية، النَّاصحون في هذه الأُمة، استمراراً لمعجزةِ حفظِ التَّنزيل، بحفظ لسانه ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾، وحفظ بيانه، بِسُنَّةِ نبيِّه الكريم ـ ﷺ ـ، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وإِنَّا لَهُ لَحَـٰفِظُونَ﴾.

---

(١) لا يغيب عن بالك ما قيل إن اسم كتاب الفيروز آبادي هو: «القاموس المحيط، والقابوس الوسيط، فيما ذهب من لغة العرب شماطيط».

فعلى أهلِ العِلْمِ والإيمانِ: المحافظةُ على هذا اللسان، بالدَّعوةِ إليه، وكفُّ الدَّخيل عنه، والابتعادِ عن دعواتِ الشُّعوبية، ومِنْ أَلْأَمِها تنزيلُ «لغة الجرائد الهزيلة» في كُتُبِ العِلْمِ، وأن يبذلوا الجهد في نسجِ الكلامِ على سَنَنِ لغة العرب؛ فإن المبانيَ ذات خدمةٍ كبيرةٍ للمعاني فلابدَّ من انتقائِهَا، ورفضِ المُوَلَّد والهجين، وفي المشهورِ: «الألفاظُ قوالِبُ للمعاني»، و«الألفاظ خدم للمعاني، والمعاني مالكة سياسة اللفظ».

وهذه الوجهة لن تتعاصَى ـ بإذن اللهِ تعالىٰ ـ على مُبْتَغِيها، متى عقدَ العهد لموالاتها، ونَبَذَ الدَّخيلَ عليها، وأقامَ سوقَ الولاءِ والبراءِ فيها. ولا يكون هذا إلا من نُفُوسٍ تَحَلَّت بالشَّرَفِ، وعُلوِّ الهِمَّة وإباءِ الضَّيْم، وعملتْ في سبيلها احتساباً وديانةً.

وقد جُرِّبَ على من صدقتْ نيَّتُه في هذا، وَوَحَّدَ السَّبيل إليها ـ إذ لا يقبل لِسَانُ العربِ المزاحمة ولا الشركة ـ أنه يوفَّق فتزدحم عنده المعاني وتتوارد لديه الملاح من المباني، فيأْخذُ ما يشاء، وَيَدَعُ ما يشاء.

وقد رأينا هذا لدى جملةٍ من علماءِ السَّلَفِ المعاصِرين منهم:

العلاَّمةُ الدَّاعيةُ اللُّغويُّ الشَّيْخُ/ محمد الخضر حسين المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧٧هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ. والعلاَّمةُ الدَّاعيةُ اللُّغويُّ الشَّيْخُ/ محمد البشير الإبراهيمي المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٥هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ. والعلاَّمةُ المُحَدِّثُ اللُّغويُّ الشَّيْخُ/ أحمد بن محمد شاكر المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧٧هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ. في آخرين.

وقد استفدت من كتب هؤلاء الثلاثة الأعلام، وَتَأَثَّرْتُ بأُسْلُوبِهِم البياني الفريد، مَعَ مَا مَنَّ الله به عَلَيَّ مِن مُلاَزَمَةِ شيخنا الشَّيْخِ/ محمد الأمين الشنقيطي المتوفىٰ سنة ١٣٩٣هـ ـ صاحب أضواء البيان ـ نحو عشر سنين في

مدينة النَّبيِّ ـ ﷺ ـ فالحمد لله على توفيقه.

وهذه الوِجْهَة لن يَتَعَاصَى فَهْمُها على القُرَّاءِ متى كانوا كذلك ـ وهم الذين يُسَاق إليهم الحديث ـ، أما من كانت وسائلُ الإعلام سماعاً وقِرَاءةً، سَمِيرَه وَهِجِّيْراه فاستعاضَ بالمَقْهَى عن المعهدِ، وبالجريدةِ عن الكتابِ، وبالمناقشات الرياضية عن المذاكرات العلمية، فأنَّى له ذلك؟ وَلْيَعْلَم وإن كان في نَفْسِهِ عظيماً أنه لَقىً منبوذٌ في العَرَاءِ، بفعل يمينه، قد ضرب بينه وبين العلمِ بها بسورٍ ليس له باب.

وهذه الوجهة أيضاً مِنْ أعظمِ الأسباب للدَّعوةِ إلى لغةِ العربِ ونشرِها، والإجهازِ على العُجْمَة والأعجمين. وعطف النَّاس للرجوع إلى كُتُب المواد للسانِ العرب إذ لابد من الدَّعوة للغةِ القُرآن، أن يتجاوب معها: التَّخاطب وصريف الأقلام.

قال الشيخ محمد الخضر حسين ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ:

لغةٌ قد عَقَدَ الدينُ لها
ذمَّةً يَكْلَؤُها كلُّ البشر
أوَ لَمْ تُنسَج على مِنْوالِها
كَلِمُ التَّنزيل في أرقى سور
يا لقومي لوفاءٍ إن مَنْ
نكَثَ العهدَ أتى إحدى الكُبَر
فأقيموا الوجْهَ في إحْيائها
وَتَلافَوْا عَقْدَ ما كان انتثر

قال ابنُ فَارِس ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ:

(وقد كان النَّاسُ قديماً يَجْتنبون اللَّحْنَ فيما يكتبونه أو يَقْرَؤنه اجتنابَهم

بعضَ الذُّنوب، فأما الآن فقد تجوزوا حتَّى إنَّ المُحَدِّث يُحَدِّثُ فَيَلْحَن، والفقيه يؤلِّف فيلحن فإذا نُبِّها قالا:

ما ندري ما الإعراب، وإنما نحن محدثون وفقهاء فهما يُسَرَّانِ بما يُسَاءُ به اللَّبيب.

ولقد كَلَّمْتُ بعضَ من يذهب بنفسِهِ ويَرَاها من فقه الشَّافعي بالرتبة العُليا في القِياسِ، فقلتُ له: ما حقيقةُ القياس ومعناه؛ ومن أي شيء هو؟ فقال: ليس عَلَيَّ هذا، وإنما عليّ إقامةُ الدَّليل على صِحَّتِهِ. فقل الآن في رجلٍ يروم إقامة الدَّليل على صِحَّة شيء لا يعرف معناه، ولا يدري ما هو. ونعوذ بالله من سوءِ الاختيار) اهـ.

وَفِيما سَبَقَت الإشارَةُ إلَيْهِ مِن «فَسَادِ الشِّعْرِ الحُر» رَأَيْتُ كلاماً نَفِيساً لِشَيْخِ الإسلام ابن تيمية المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٢٨هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في: «الفتاوى»: (٣٢/ ٢٥٢ ـ ٢٥٥) في جَوَابٍ لَهُ عن الأزجال، والتَّغني بالمردان؛ إذ قال فيه مَا نَصُّهُ:

(«الوجه الثالث» أن هذا الكلام الموزون كلام فاسد مفرداً أو مركباً لأنهم غيَّروا فيه كلام العرب، وبدلوه؛ بقولهم: ماعوا وبدوا وعدوا. وأمثال ذلك مما تمجه القلوب والأسماع، وتنفر عنه العقول والطباع.

وأما «مركباته» فإنه ليس من أوزان العرب؛ ولا هو من جنس الشعر ولا من أبحره الستة عشر، ولا من جنس الأسجاع والرسائل والخطب.

ومعلوم أن «تعلم العربية؛ وتعليم العربية» فرض على الكفاية؛ وكان السلف يؤدبون أولادهم على اللحن. فنحن مأمورون أمر إيجاب أو أمر استحباب أن نحفظ القانون العربي؛ ونصلح الألسن المائلة عنه، فيحفظ لنا طريقة فهم الكتاب والسنة، والاقتداء بالعرب في خطابها. فلو ترك الناس على

لحنهم كان نقصاً وعيباً؛ فكيف إذا جاء قوم إلى الألسنة العربية المستقيمة، والأوزان القويمة: فأفسدوها بمثل هذه المفردات والأوزان المفسدة للسان، الناقلة عن العربية العرباء إلى أنواع الهذيان؛ الذي لا يهذي به إلا قوم من الأعاجم الطماطم الصميان؟!!

«الوجه الرابع» أن المغالبة بمثل هذا توقع العداوة والبغضاء وتصدهم عن ذكر الله وعن الصلاة، وهذا من جنس النقار بين الديوك، والنطاح بين الكباش؛ ومن جنس مغالبات العامة التي تضرهم ولا تنفعهم، والله سبحانه حرم الخمر والميسر. والميسر هو القمار؛ لأنه يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ويوقع العداوة والبغضاء. و«الميسر المحرم» ليس من شرطه أن يكون فيه عوض، بل اللعب بالنرد حرام باتفاق العلماء وإن لم يكن فيه عوض، وإن كان فيه خلاف شاذ لا يلتفت إليه. وقد قال ﷺ: «من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله» لأن النرد يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ويوقع العداوة والبغضاء؛ وهذه المغالبات تصدهم عن ذكر الله وعن الصلاة، وتوقع بينهم العداوة والبغضاء: أعظم من النرد، فإذا كان أكثر الأئمة قد حرم الشطرنج، وجعله مالك أعظم من النرد، مع أن اللاعبين بالنرد، والشطرنج وإن كان فساقاً: فهم أمثل من هؤلاء. وهذا بيِّن.

«الوجه الخامس» وهو أن غالب هؤلاء: إما زنديق منافق؛ وإما فاجر فاسق، ولا يكاد يوجد فيهم مؤمن بر؛ بل وجد حاذقهم منسلخاً من دين الإسلام، مضيعاً للصلوات، متبعاً للشهوات؛ لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر؛ ولا يحرم ما حرم الله ورسوله، ولا يدين دين المسلمين. وإن كان مسلماً كان فاسقاً مرتكباً للمحرمات؛ تاركاً للواجبات. وإن كان الغالب عليهم، إما النفاق، وإما الفسق: كان حكم الله في الزنديق قتله من غير استتابة، وحكمه

في الفاسق إقامة الحد عليه: إما بالقتل أو بغيره والمخالط لهم والمعاشر إذا ادعى سلامته من ذلك لم يقبل؛ فإنه إما أن يفعل معهم المحرمات، ويترك الواجبات، وإما أن يقرهم على المنكرات، فلا يأمرهم بمعروف، ولا ينهاهم عن منكر. وعلى كل حال فهو مستحق للعقوبة، وقد رفع إلى عمر بن عبد العزيز أقوام يشربون الخمر فأمر بجلدهم الحد، فقيل: إن فيهم صائماً؟ فقال: ابدوا بالصائم فاجلدوه: ألم يسمع إلى قوله تعالىٰ: ﴿وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره﴾؟!! وقوله تعالىٰ: ﴿وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين. وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء؛ ولكن ذكرى لعلهم يتقون﴾ فنهى سبحانه عن القعود مع الظالمين؛ فكيف بمعاشرتهم؟ أم كيف بمخادنتهم؟!

وهؤلاء قوم تركوا المقامرة بالأيدي، وعجزوا عنها: ففتحوا القمار بالألسنة، والقمار بالألسنة أفسد للعقل والدين من القمار بالأيدي. والواجب على المسلمين المبالغة في عقوبة هؤلاء، وهجرهم، واستتابتهم؛ بل لو فرض أن الرجل نظم هذه الأزجال العربية من غير مبالغة لنهي عن ذلك؛ بل لو نظمها في غير الغزل. فإنهم تارة ينظمونها بالكفر بالله وبكتابه ورسوله، كما نظمها «أبو الحسن التستري» في «وحدة الوجود» وإن الخالق هو المخلوق. وتارة ينظمونها في الفسق: كنظم هؤلاء الغواة، والسفهاء الفساق. ولو قدر أن ناظماً نظم هذه الأزجال في مكان حانوت: نهي؛ فإنها تفسد اللسان العربي، وتنقله إلى العجمة المنكرة.

ومازال السلف يكرهون تغيير شعائر العرب حتى في المعاملات، وهو «التكلم بغير العربية» إلا لحاجة، كما نص على ذلك مالك والشافعي

وأحمد؛ بل قال مالك: من تكلم في مسجدنا بغير العربية أخرج منه. مع أن سائر الألسن يجوز النطق بها لأصحابها؛ ولكن سوغوها للحاجة، وكرهوها لغير الحاجة، ولحفظ شعائر الإسلام؛ فإن الله أنزل كتابه باللسان العربي، وبعث به نبيه العربي، وجعل الأُمة العربية خير الأُمم فصار حفظ شعارهم من تمام حفظ الإسلام، فكيف بمن تقدم على الكلام العربي ـ مفرده ومنظومه ـ فيغيره ويبدله، ويخرجه عن قانونه ويكلف الانتقال عنه؟!! إنما هذا نظير ما يفعله بعض أهل الضلال من الشيوخ الجهال، حيث يصمدون إلى الرجل العاقل فيولهونه، ويخنثونه؛ فإنهم ضادوا الرسول إذ بعث بإصلاح العقول والأديان، وتكميل نوع الإنسان وحرم ما يغير العقل من جميع الألوان. فإذا جاء هؤلاء إلى صحيح العقل فأفسدوا عقله وفهمه، وقد ضادوا الله وراغموا حكمه. والذين يبدلون اللسان العربي ويفسدونه، لهم من هذا الذم والعقاب بقدر ما يفتحونه؛ فإن صلاح العقل واللسان، مما يؤمر به الإنسان. ويعين ذلك على تمام الإيمان، وضد ذلك يوجب الشقاق والضلال والخسران. والله أعلم).

تنبيه: من قرأ هذا الكلام النفيس، حداه الشوق إلى منزلة اللسان العربي فانظره في: «الاعتصام» للشاطبي: (٢/ ٢٩٣ ـ ٣٠٤) في النوع الأول من الباب العاشر، و«اقتضاء الصراط المستقيم»: (ص/ ٢٠٧).

١٢ ـ ومن أسوأ ظواهر التَّعَالُمِ: «إثباتُ الشخصية في الرَّسائل» بما تلقَّاهُ عَدَدٌ مِنَ الطُّلاَّبِ في إعدادِ رسائلِهِم عن أساتيذهم في الإشرافِ، والمناقشةِ من أن وسيلةَ القبول، وعنوان النَّجاحِ، وقائد «الامتياز» أن يخوضَ الطَّالبُ غمار التَّرجيحِ والاختيار، والقبولِ والرَّدِّ؟

ولهذا فترى الرَّسائلَ محشورةً سطورها بهذه العبارات السَّمجة:

(ترجيحنا، اختيارنا، رأْينا، ونحن نرفض هذا القول، ونحن نرى، ونحن

لا نؤيد هذا الرأْي. وهذا الحديث صحيح، وذاك ضعيف . . .).

قال ابن دقيق العيد ـ رحمه الله تعالىٰ ـ :

يقولون هذا عندنا غير جائز

ومن أنتمو حتى يكونَ لكم عند

وهكذا في بلاءٍ مُتَنَاسِلٍ. فالمشرف يَزْأَرُ على الطَّالِبِ بإثبات شخصيته من هذا الوجه.

والمناقشُ يأْتي ـ وقد ارتدى الجبَّةَ أو العباءة السَّوداء وهذا تقليد كَنَسِيٌّ في مناقشةِ الرسائل، يجب على أهلِ العِلْمِ والإيمان مخالفتُهم فيه ـ يأْتي فأوّل ما يستفتح المناقَشَةَ بأنه رأى الطَّالب قد ظهرت، ووضحت شخصيتُه في إعداد الرِّسالة مشيراً إلى ذلك الوجه.

فلا تَسْأَلْ عن نشوةِ الجميع؟ وما بين أيديهم إلا بِضَاعَةٌ مُزْجَاةٌ، يخادعون أنفسهم.

ومن أسوأ ما رأيتُ وما سمعتُ: رَسَائِلَ في محاكمةِ الحُفَّاظ، أمثالِ الحافظ ابن حجر ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في حكمِهِ على الرِّجالِ في «التَّقريب»، كمن قال فيه «مجهول» مثلاً.

وهذه لا يُمْكِنُ أن تقعَ إلا بِمَشُورَةِ حنفيٍّ محترق؛ لأنَّ أحكام الحافظ ابن حجر على كثيرٍ من الرِّجالِ في مراتبِ: مجهول . . . لا تأْتي على مسلكِ أهلِ الرأْي في توثيقِ المجاهيل قبل ٣٠٠هـ مثلاً. والطُّلَّاب يَقَعُونَ في هذا وَهُمْ لا يعلمون فإنَّا لله وإنا إليه راجعون.

فيجب على أهلِ العِلْمِ والإيمانِ رسمُ القنوات الضابطة لإعداد الرسائل، التي تَصَدُّ هذا التَّعالمَ الجَبْري، وَتَكُفُّ أغراض عِصْبة التَّعصب. والله المستعان.

١٣ ـ ومنها: مَسْلك الخَسَّافِ المُتَفَاصِحِ من كلِّ جسدٍ مُلىء حسداً، يتعالج بقرضِ الأعراض، والتَّمَضْمُضِ بالاعتراض، وإبرازه باسم العِلْمِ وَحَمَلَتِهِ، فيُنْعِمُ النَّاظِرُ في الكِتَابِ، مؤلَّفاً من مئات الصَّفحات فلا يرى إلا حَمْلَةً في كلِّ جملة من كَيْلَ القذائف، وَسَلَّ السَّخَائِمِ على حَمَلَةِ السُّنَّةِ وَأَوْعِيَةِ العِلْمِ في الغَابِرِ والحاضرِ، فإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون، فكم بُلِيَ المسلمونَ بهذا الطِّرَاز.

وتجد لهذا مثالاً في رسالة أفردتُها باسم:

«براءة أهل السُّنَّةِ من الوقيعةِ في عُلماءِ الأُمة».

١٤ ـ **ومن مظاهرِ التَّعَالُم**: التَّزَيُّدُ في الكلام، وهذا من تَشَبُّعِ المرء بما لَمْ يُعْطَ، والمتشبِّعْ بما لم يُعْطَ كَلاَبِسِ ثَوبَي زُور. والتَّزَيُّدُ آفةٌ تجرُّ إلى الوضع، وهو آخية الكذب، بل هو عينه، فيستحق بذلك اسم كذَّاب أو وَضَّاع.

وقد نَعَى الأئمةُ السَّالفون على شيخ الدِّيارِ المصرية ابن دحية، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٣٣هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ: ظاهِرَةَ التَّزَيُّدِ، فقال عنه ابنُ كَثِير ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[١]:

(قال السِّبط: وقد كان كابن عنين في ثَلْبِ المسلمين والوقيعةِ فيهم وَيَتَزَيَّدُ في كلامِهِ فترك النَّاسُ الرِّوايةَ عنه وكذَّبوه . . .) اهـ.

وأنكروا على شُميم الحلي: علي بن الحسن النَّحوي اللُّغوي الشاعر المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٠١هـ. قال الذَّهبيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[٢]:

(كان ذا حمق وتيه، ودعاوٍ كثيرةٍ تُزْري بكثرة فضائله) اهـ.

---

(١) «تاريخ ابن كثير»: (١٣/ ١٣٨).

(٢) «العبر»: (٥/ ٣).

وقد أحسن: أبو عبد الله محمَّدُ بن منيع، أو ابن قريعة القاضي المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٦٧هـ حين قال[١]:

لي حيلةٌ فيمن يَنِمُّ
وليس في الكذاب حيلة
من كان يَخْلُقُ ما يقول
فحيلتي فيه قليلة

١٥ ـ ومن المُتَعَالِمِين «الغنادِرُ» جمع غُنْدَرْ: وهو: المُشاغِبُ، المتطاولُ بلسانه[٢]، الوارثُ لما لا يورث؛ من التَّسلُّطِ على العبادِ بداءِ الفُحْشِ والبذاءِ، المحروم من ميراث الأنبياءِ في عفَّةِ اللسان، وصيانته من الخَنَا.

يُمَارِسُ نَفْساً بَيْنَ جَنبَيْه كَزَّةً
إذا هَمَّ بالمعروف قالت له مهلا

والمتطاول ـ كبتَ اللهُ باطِلَهُ ـ يَسِلُّ لسانه على العبادِ فيتقيه المؤمنون، ويترفعون عن منازَلَتِهِ؛ فتكون العاقبة لهم، فيرتفع شأْنهم عليه، ويكون قولهم الأعلى، أما هذا السليط المتسلِّط، فهو مبتلىً ـ ويعلم اللهُ ـ بأعظم بلية، وهي: موت قلبه، ورؤيته القبيحَ حسناً، وذهابُ رصيده من القبول له في الأرض.

ومن تعجيل العقوبة له: تَخَلُّفه عن أقرانِهِ في القيمةالأدبية رغم تَحَرُّقِهِ، وشدةتطلُّعِه.

وقد رأينا مكتوباً في أخبارِ بعضِ العُلماء الماضين، من كان مع علمه،

---

(١) «تاريخ ابن كثير»: (٦/ ١٧٢)، (١١/ ٣٢٧).

(٢) «الجامع» للخطيب: (٢/ ٧٤ ـ ٧٥)، وقيل في معناه: الغليظ السمين، ويقال للمبرم الملح: يا غندر.

وفضله، اعْتراه شيءٌ من اللَّسَن والصَّلفِ منهم: ابن دحية الكلبي، ومحمد بن إبراهيم الفيروز آبادي، وزيدُ بن الحسين الكِندي، وإسماعيل بن أحمد السمرقندي، وشرف الإسلام الحنبلي: عبد الوهَّابِ بن عبدِ الوهَّابِ الموصلي، وَدَعْبَل بن علي الخزاعي مولاهم: كان هجَّاءً، سَبَّاباً، قيل لابن الزَّيَّات: لِمَ لا تُجيب دَعْبَلاً من التي هجاك بها، فقال:

(أوَ كُلُّ من قال خشبتي على كتفي يُبالى بما قاله) وهو القائل:

لا تعجبي يا سَلْمُ من رجلٍ
ضَحِكَ المشيبُ برأسه فبكى

أمَّا في هذا الزَّمان، فقد ابْتُلِيَ أهلوه بِلُسُنِ جُهَّالٍ، ادَّعَوا العِلْمَ، وكافحوا عن دعواهم بالصَّلفِ واللَّسَانَة، والشَّغب والشَّراسة وإذا لم يكن مع اللسانِ عقلٌ يحجزه، دلَّ على عَيْبِ صاحبِهِ، ولطرفة بن العبد:

وإن لسانَ المرءِ ما لم يكن له
حصاةٌ على عوراته لدليل

فترى الفرد من هذا الصنف المريض، يخوض في غمارِ العِلْمِ، بواحدةٍ يسمعها، وثانيةٍ ينتحلها، وأُخرى يدعي قراءتها. ثم وياللخيبة يُضْفِي على نفسِهِ من الألقابِ وَيُجَنِّدُ نفسَهُ للكفِّ عنها، والاحتفاظ بها . . . ما هو شغله الشاغل؛ لأنها رسوله إلى العامةِ، وأُحبولته التي يصطاد بها ما يحمل همه من عَرَضٍ زائلٍ، وجاهٍ موهومٍ، لكنه عند ذوي الألباب مُفْتَضَحٌ، إن خطب فهو لُحْنة ـ والخطبة لَعَمْري مشوار كثير العثار ـ تسمعه «مُخَلِّياً» يرسل الكلام مضطرباً بلا قيد. وفي القريض:

ما لي أراك مخلياً
أين السَّلاسِلُ والقيود

أغلاَ الحديدُ بأرضكم

أم ليس يضبطُك الحديد

وإن ساق حديثاً لا يعرِفُ مرتَبَتَه، فكم جهر البليدُ بأثرِ حذيفة ـ رضي اللهُ عنه ـ بأنه رأى رجلاً يُصلي، لا يُحْسِنُ صلاتَه ـ فقال منذ كم تُصلي، فقال: منذ ستِّينَ سنة، فقال له حذيفةُ ـ رضي اللهُ عنه ـ: منذ ستِّين سنة لم تصل.

وهذا الأثرُ مع هذه المدَّة الزَّمنية، لو ورد بإسنادٌ على شرط الشَّيخين فمتنه فيه شاهد على نكارتِهِ وعدم صحَّتِهِ، ذلك: أن حذيفةَ ـ رضي اللهُ عنه ـ تُوُفِّيَ في خِلافةِ الإمام عليّ ـ رضي اللهُ عنه ـ سنة ست وثلاثين من الهجرةِ النَّبوِيَّةِ، فكيف يقول: منذ ستين سنة، يعني أنه يصلي مسلماً قبل البعثة النبوية بنحو خمسة عشر عاماً. وهذا مستحيل فبطل التحديد بهذه المُدة والله أعلم.

وحديث: النَّاسُ نيامٌ فإذا ما ماتوا انتَـبَهُوا. وهذا لا أصل له مرفوعاً.

وحديث التَّارك للصلاة: يُبْعَثُ يوم القيامةِ مكتوب على جبينه ثلاثة أسطر . . . إلخ ما في «الكبائر» للذهبي، وهي لا تثبت.

إلى غير ذلك في بلاءٍ متناسل.

وهل بلية الدِّين إلا من هؤلاء؟

وفيهم وفي إخوان لهم يقول ابن القيِّم ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ:

(وَمَن له خِبْرَةٌ بما بعث اللهُ به رسولَهُ ـ ﷺ ـ وبما كان عليه هو وأصحابُهُ رأى أن أكثر من يُشار إليهم بالدِّين هم أقلُّ النَّاسِ دِيناً، واللهُ المستعانُ، وأيُّ دينٍ وأيُّ خير فيمن يرى محارم اللهَ تُنتَهَكُ وحدودَه تُضاع ودينه يُتْرَك وسُنَّة رسولِ اللهُ ـ ﷺ ـ يُرْغَبُ عنها وهو باردُ القلبِ ساكت اللسان؟ شيطانٌ أخرسٌ! كما أن المُتكلِّمَ بالباطلِ شيطانٌ ناطق، وهل بلية الدِّينِ إلا من هؤلاءِ الذين إذا سَلِمَتْ لهم مآكِلُهُم ورياسَاتُهُم فلا مُبَالاة بما جرى على الدِّين؟ وخيارهم المتحزن

المتلمِّظ، ولو نُوزِعَ في بعضٍ ما فيه غَضَاضَةٌ عليه في جاهِهِ أو مالِهِ بَذَلَ وتبذَّل وجَدَّ واجتهد، واستعمل مراتِبَ الإنكارِ الثلاثة بحسب وُسْعِهِ. وهؤلاء مع سقوطهم من عينِ اللهِ وَمَقْتِ الله لهم ـ قد بُلوا في الدُّنيا بأعظم بلية تكون وهم لا يَشْعُرون، وهو موت القلوب؛ فإن القلب كلما كانت حياتُهُ أتمَّ كان غضبُه لله ورسولِهِ أقوى، وانتصاره للدين أكمل.

وقد ذكر الإمام أحمد وغيرُهُ أثراً أن الله سبحانه أوْحَىٰ إلى مَلَكٍ من الملائكةِ أنِ اخْسِفْ بقريةِ كذا وكذا، فقال: يا رب كيف وفيهم فلان العابد؟ فقال: به فابدأْ فإنه لم يتمعَّرْ وجْهُهُ فيَّ يوماً قط.

وذكر أبو عمر في كتاب «التمهيد» أنَّ اللهَ سبحانه أوْحَىٰ إلى نَبِيٍّ من أنبيائِهِ أن قُلْ لفُلان الزَّاهد: أمَّا زُهْدُكَ في الدُّنيا فقد تَعَجَّلْتَ به الرَّاحةَ، وأما انقطاعُكَ إليَّ فقد اكتسبتَ به العزَّ، ولكن ماذا عملت فيما لي عليك؟ فقال: يا رب وأيُّ شيءٍ لك عليّ؟ قال: هل وَالَيْتَ فِيَّ وَلِيّاً أو عَادَيْتَ فِيَّ عدواً؟) اهـ.

هذه جملة من ظواهر التَّعالم في عددٍ من علومِ الشَّريعةِ يُنَبَّهُ بها على غيرِها مما لم يُذْكَر. وإلى أبحاثِ الأخذ بها حمايةً لطالِبِ العِلْمِ من هذه الأدواء، وبقدر فَوْته منها يكون احتضانه لسوالبها، والله المستعان.

□ □ □

المبحث الأوَّل
في إخْلَاصِ النيَّةِ للهِ تَعَالَىٰ

لا يُوصَف العملُ من المسلمِ بالقبولِ شرعاً إلاَّ إذا تَوَفَّرَ رُكْنَاه: «الإخلاصُ والمتابعةُ».

فالإخلاصُ: أن يكون للهِ تعالىٰ، لا نصيبَ لغيرِ اللهِ فيه، مُتَمَحِّضاً من شَوْبِ الإرادةِ لغيره.

والمتابعة، ويقال «الصواب»: أن يكون مما شَرَعَه اللهُ على لسانِ رسولِهِ محمَّد ـ ﷺ ـ.

فَشَوْبُ النيَّة: يُورِثُ الرِّياءَ والشِّرك.

وشَوْبُ المتابعةِ: يُورِثُ المعصية، والبدعة.

والرِّياءُ: مَدْخَلُ النِّفَاق.

والمعصيةُ: بريد الفِسْقِ.

والبدعةُ: دهليز الكفر.

وبالجملة فإذا اخْتَلَّ رُكْناه، أو أحدهما، صار العملُ مردوداً غير مقبول.

والأدلة على هذا متظاهرة من الكتاب والسُّنَّة[1].

---

(١) انظر: «الاستقامة» لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: (١/ ٢٩٧ ـ ٣١١)، و«إعلام الموقعين»: (١/ ١٧١)، (٢/ ١٦٢)، (٢/ ١٥٩ ـ ١٦٢)، (٣/ ١٢٣، ١٧٦)، (٤/ ١٩٩، ٢٥٨). ففي هذه المواطن ما هو قرة عين الناظر فليرجع إليها من شاء. و«الجامع للخطيب»: (١/ ٣٣٨ ـ ٣٤٠).

وقد حثَّ السَّلَفُ على التِزَامِ هذين الرُّكْنَيْنِ، وصار نَعْيُهم على من شَابَهُمَا.

ومنه حَثُّهم على تصحيحِ النِّيَّةِ في «الطَّلَبِ»، والبعدِ عن ابتغاءِ الشُّهْرَةِ، وَعَرَضِ الدُّنيا، ونيل المناصبِ، والحصول على الوظائف . . . ، فهذه إراداتٌ تُحَطِّمُ قُوَّتَه، وتُطْفِيء نُورَه. قال أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى: (من أراد أن يأْكُلَ الخبزَ بالعِلْمِ فَلْتَبْكِ عليه البَوَاكِي). وهذه شذرات من كلامهم في هذا:

قال الذَّهَبِيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ(١):

(عبد الرَّحمٰن بن مهدي، عن طالوت، سمعتُ إبراهيمَ بن أدهم، يقول: ما صدقَ اللهَ عبدٌ أحبَّ الشُّهْرَةَ.

قلت: علامة المُخْلِصِ الذي قد يحب شهرة، ولا يشعر بها أنه إذا عُوتِبَ في ذلك، لا يَحْرِد، ولا يُبَرِّىءُ نفسه بل يعترف ويقول:

رحم اللهُ من أهدى إليَّ عُيوبي، ولا يكن معجباً بنفسِهِ لا يشعر بعيوبها، بل لا يشعر أنه لا يشعر، فإن هذا داءٌ مُزْمن) اهـ.

وقال ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ(٢):

(ينبغي للعالمِ أن يتكلَّمَ بنيَّةٍ، وحسنِ قصدٍ، فإن أعجبه كلامه فليصمت، وإن أعجبه الصَّمْتُ فلينطق، ولا يَفْتُر عن محاسبةِ نفسه، فإنها تحب الظهور والثناء) اهـ.

وقال ـ أيضاً ـ رحمه اللهُ تعالىٰ(٣):

(وسمعته ـ يقوله ابن فارس عن أبي الحسن القطَّان المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٤٥هـ

---

(١) «السير»: (٧/ ٣٩٣).
(٢) «السير»: (٤/ ٤٩٤).
(٣) «السير»: (١٥/ ٤٦٤ـ ٤٦٥).

ـ رحمهما الله تعالىٰ ـ يقول:

أُصِبْتُ ببصري، وأظنُّ أنِّي عُوقِبْتُ بكثرةِ كلامي أيام الرحلة، قلت: صدق والله، فقد كانوا مع حسن القصد، وصحةِ النِّيَّة غالباً، يخافون من الكلام، وإظهار المعرفة.

واليوم يكثرون الكلام مع نقصِ العِلْمِ، وسوءِ القَصْدِ، ثم إن اللهَ يفْضحُهم. وَيَلُوحُ جهلُهُم، وهواهم، فيما علموه. فنسأل الله التَّوفيق والإخلاص) اهـ.

وقال عليُّ بن بكار البصري الزَّاهدُ المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٠٧هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[(١)]:

(لأن ألْقَى الشيطانَ أحبُّ إليَّ من أن ألقَى حذيفة المرعشي، أخاف أن أتصنَّعَ له، فأسقُطَ من عينِ اللهِ) اهـ.

وفيه في ترجمة مَعْمَر بن راشد قال[(٢)]:

(عن مَعْمَر كان يقال: إن الرجلَ يطلب العِلْمَ لغيرِ اللهِ، فيأبى عليه العِلْمُ حتى يكون لله. قُلتُ: نعم يطلبه أولاً، والحامل له حُبُّ العِلْمِ، وحب إزالَةِ الجَهْلِ عنه، وحب الوظائف، ونحو ذلك، ولم يكن عَلِمَ وجوب الإخلاص فيه، ولا صِدْقَ النِّيَّة، فإذا عَلِمَ حَاسَبَ نَفْسَهُ، وخاف من وَبَالِ قصدِهِ، فتجيئه النِّيَّةُ الصَّالحة كلُّها، أو بعضُها، وقد يتوب من نيته الفاسدة ويَندَمُ، وعلامة ذلك أنه يُقْصِرُ من الدعاوي وحبِّ المناظرة، ومِن قَصْدِ التَّكثر بعلمِهِ، ويُزْرِي على نفسه فإن تكثَّرَ بعلمِهِ، أو قال: أنا أعلم من فلانٍ، فَبُعداً له) اهـ.

---

(١) «السير»: (٩/ ٥٨٥).

(٢) «السير»: (٧/ ١٧)، وانظر في معنى هذا الكلام: «طلبنا العلم لغير الله»: «شرح الإحياء»: (١/ ٣١٠).

وفيه ـ أيضاً ـ في ترجمةِ هشام الدَّسْتُوائي، قال[١]:

(قال عونُ بن عمارةَ، سمعت هشاماً الدَّسْتُوائي يقول: والله ما أستطيع أن أقولَ: إني ذهبت يوماً قط أطلُب الحديثَ أريد به وجه الله عز وجل.

قُلتُ: والله ولا أنا. فقد كان السَّلَفُ يطلبون العِلْمَ لله فنَبُلوا، وصاروا أئمةً يُقتدى بهم، وَطَلَبَه قومٌ منهم أولاً لا لله، وحصَّلوه، ثم استفاقوا، وحاسبوا أنفسهم فجرّهم العِلْمُ إلى الإخلاصِ في أثناءِ الطَّريقِ، كما قال مجاهدُ وغيره: طلبنا هذا العِلم وما لنا فيه كبيرُ نية، ثم رَزَقَ اللهُ النِّيَّةَ بَعْدُ. وبعضهم يقول:

طلبنا هذا العلم لغير اللهِ، فأبى أن يكونَ إلا لله. فهذا أيضاً حسن، ثم نَشَرُوه بنيَّةٍ صالحةٍ.

وقومٌ طلبوه بنيَّةٍ فاسدةٍ لأجل الدُّنيا، وَلِيُثْنَى عليهم، فلهم ما نَوَوا، قال عليه السلام: «من غزا ينوي عِقالاً فَلَهُ مَا نَوَى».

وترى هذا الضَّربَ لم يستضيئوا بنورِ العلم، ولا لهم وَقْعٌ في النُّفوسِ ولا لِعلمهم كبيرُ نتيجةٍ من العَمَلِ، وإنما العالم من يخشى اللهَ تعالىٰ.

وقوم نالوا العِلم، وَوَلُوا به المناصِبَ فظلموا، وتركوا التَّقيُّدَ بالعِلْمِ، وركبوا الكبائرَ والفواحشَ، فتبّاً لهم، فما هؤلاء بعلماء!

وبعضهم لم يتق الله في علمِهِ، بل ركب الحِيَل، وأفتى بالرُّخَصِ، وروى الشَّاذَّ من الأخبارِ.

وبعضهم اجترأ على اللهِ، ووضع الأحاديثَ، فهتكه اللهُ، وذهب علمُهُ، وصار زادُه إلى النار.

---

(١) «السير»: (٧/ ١٥٢).

وهؤلاء الأقسامُ كلهم رَوَوا من العِلْمِ شيئاً كبيراً، وَتَضَلَّعُوا منه في الجملة، فَخَلَفَ من بعدِهِم خَلْفٌ بَانَ نقصُهُم في العِلْمِ والعَمَل. وتلاهم قوم انتموا إلى العِلْمِ في الظَّاهِرِ، ولم يتقنوا منه سوى نزرٍ يسيرٍ، أَوْهَموا به بأنهم عُلماء فضلاء، ولم يَدُرْ في أذهانهم قطُّ أنهم يتقربون به إلى اللهِ؛ لأنَّهم ما رأو شيخاً يُقتدى به في العِلْمِ فصاروا همجاً رُعاعاً، غاية المُدَرِّس منهم أن يحصل كتباً مُثَمَّنة يَخزُنُها، وينظر فيها يوماً ما، فيصحِّف ما يورده ولا يُقَرِّره، فنسأل الله النجاة والعفو كما قال بعضهم: ما أنا عالمٌ ولا رأيت عالماً) اهـ.

وفيه ـ أيضاً ـ في ترجمة ابن جُرَيْج، قال(١):

(قال الوليدُ بن مسلم: سألت الأوزاعيَ، وسعيدَ بن عبد العزيز، وابن جريج: لمن طلبتم العِلْمَ؟ كلُّهم يقول: لنفسي، غيرُ ابن جُرَيْج فإنه قال: طلبته للناس.

قُلْتُ: ما أحْسَنَ الصِّدْقَ! واليوم تسأل الفقيهَ الغَبِيَّ: لمن طلبتَ العِلْمَ فيبادر ويقول: طلبتُه لله، ويكذبُ إنما طلبه للدنيا، ويا قِلَّةَ ما عرف منه) اهـ.

وفي كتاب المُحَدِّثِ المُلْهَم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ـ رضي اللهُ عنه ـ قال(٢):

(فمن خَلُصَت نيته في الحقِّ ولو على نفسِهِ كفاه اللهُ ما بينه وبين النَّاسِ، ومن تَزَيَّن بما ليس فيه شَانَهُ اللهُ).

□ □ □

---

(١) «السير»: (٦/ ٣٢٨)

(٢) «إعلام الموقعين»: (٢/ ١٥٩).

المبحث الثاني
في أن العَالِمَ لا يُتْبَعُ بزلَّته ولا يُؤْخَذُ بهفوتِهِ

روى البخاريُّ في كتاب الشُّروطِ من «صحيحِهِ»، قصةَ الحُدَيْبيَّةِ ومسيرَ النَّبيِّ ـ ﷺ ـ إليها وفيها[١]:

(وسار النَّبيُّ ـ ﷺ ـ حتى إذا كان بالثَّنِيَّةِ التي يهبط عليهم منها بَرَكَت به راحلتُهُ، فقال النَّاسُ: حَلْ حَلْ، فألَحَّتْ فقالوا: خلأت القَصْواءُ.

فقال النَّبيُّ ـ ﷺ ـ: «ما خَلأتْ القَصْواء وما ذاك لها بِخُلُقٍ ولكن حَبَسَها حابسُ الفيل» . . . الحديث.

قال الحافظُ ابن حجر في فقهِ هذا الحديث:

(جواز الحكم على الشيء بما عُرِفَ من عادَتِهِ، وإن جاز أن يطرأ عليه غيرُهُ، فإذا وقع من شخصٍ هفوةٌ لا يُعْهَدُ منه مثلُها، لا يُنسب إليها، ويُردُّ على مَن نَسَبَهُ إليها، ومعذرة مَن نَسَبَهُ إليها ممن لا يعرف صورة حاله؛ لأن خلأ القصواء لولا خارِقُ العادة لكان ما ظَنَّهُ الصحابةُ: صحيحاً، ولم يعاتبهم النَّبيُّ ـ ﷺ ـ على ذلك لِعُذْرِهم في ظنهم) اهـ.

فقد أعذرَ النَّبيُّ ـ ﷺ ـ غير المكلَّف من الدَّوابِّ باستصحابِ الأصلِ، ومِن قياس الأَوْلى إذا رأينا عالماً عاملاً، ثم وقعتْ منه هِنَةٌ أو هفوةٌ، فهو أَوْلى بالإعذارِ، وعدمِ نسبته إليها والتَّشْنِيعِ عليه بها استصحاباً للأصل، وغَمْرِ ما بدر

(١) «فتح الباري»: (٥/ ٣٣٥ـ٣٣٦).

منه في بحرِ عِلْمِهِ وفضله، وإلا كان المُعَنِّفُ قاطعاً للطريقِ، ردءاً للنفسِ اللَّوامة، وسبباً في حرمانِ العالمِ من عِلْمِهِ، وقد نُهينا أن يكون أحدُنا عوناً للشيطان على أخيه. فما أَلْطف هذا الاستدلال وأدقَّ هذا المَنزِعَ، وَرَحِمَ اللهُ الحافِظَ الكناني ابن حجر العسقلاني، على شُفوف نظره، وفِقْهِ نفسه، وتعليقِهِ الحُكْمَ بمَدْركه، قال الصنعاني ـ رحمه الله تعالىٰ ـ[1]:

(وليس أحدٌ من أفرادِ العُلماءِ إلا وله نَادِرَةٌ ينبغي أن تُغْمَرَ في جَنبِ فضلِهِ وَتُجْتَنَبَ) اهـ.

وقال أبو هلال العسكري[2]:

(ولا يضع من العالِمِ الذي برع في علمِهِ زلة، إن كان على سبيل السَّهْوِ والإغفالِ؛ فإنَّه لم يَعْرَ من الخطأ إلا من عصم اللهُ جلَّ ذِكْرُهُ. وقد قالت الحُكَمَاءُ: «الفاضل من عُدَّتْ سقطاتُهُ، وليتنا أدركنا بعض صوابهم أو كنا ممن يَمِيزُ خطأهم».) اهـ.

وقد تتابعتْ كلمةُ العلماءِ في الاعتذارِ عن الأئمةِ فيما بدر منهم، وأن ما يبدو من العَالِمِ من هِنَاتٌ لا تكون مانعةً للاستفادةِ من عِلْمِهِ وفضلِهِ.

فهذا الحافظُ الذَّهبيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ يقول في ترجمة كبير المفسرين قَتَادَةَ بن دِعَامة السَّدُوسي المُتَوَفَّىٰ سنة ١١٧هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ بعد أن اعتذر عنه[3]:

(ثم إن الكبيرَ من أئمَّةِ العِلْمِ إذا كَثُرَ صوابُهُ، وعُلِمَ تَحَرِّيه للحقِّ واتَّسع علمُهُ، وظهر ذكاؤُه، وعُرِفَ صَلاَحُهُ وورعُهُ واتِّباعُه يُغْفَرُ له زَلَلُهُ، ولا نُضَلِّله

---

(١) سبل السلام الأول، نقله عنه أبو مدين الشنقيطي في «الصوارم والأسنة»: (ص١٢).

(٢) «شرح ما يقع فيه التصحيف»: (ص٦)

(٣) «السير»: (٥/ ٢٧١).

ونطرحه ونَنسَى محاسِنَهُ، نعم: ولا نقتدي به في بدعَتِهِ وخطئِه ونرجو التَّوبة من ذلك) اهـ. وقال ـ أيضاً ـ في دفعِ العتاب عن الإمام محمد بن نصر المَرْوَزي ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ(١):

(ولو أنا كلَّما أخطأَ إمامٌ في اجتهادِهِ في آحادِ المسائل خطأً مغفوراً له، قُمْنَا عليه، وبدَّعْنَاهُ وهجرناه، لما سَلِمَ معنا لا ابنُ نَصْر ولا ابن منده، ولا من هو أكبرُ منهما، والله هو هادي الخَلْقِ إلى الحَقِّ، وهو أرحم الرَّاحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة) اهـ.

وقال في ترجمةِ إمام الأئمة ابن خُزَيْمَة المُتَوَفَّىٰ سنة ٣١١هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ(٢):

(وكتابُهُ في التَّوحيد، مجلَّدٌ كبيرٌ، وقد تأوَّل في ذلك حديثَ الصُّورة.

فَلْيُعْذَرْ من تأوَّل بعضَ الصِّفاتِ، وأما السَّلَفُ فما خاضوا في التَّأْويلِ، بل آمنوا وكَفُّوا، وَفَوَّضُوا عِلْمَ ذلك إلى اللهِ ورسولِهِ، ولو أن كلَّ من أخطأ في اجتهادِهِ ـ مع صِحَّةِ إيمانه وَتَوخِّيه لاتِّبَاعِ الحَقِّ ـ أَهْدَرْنَاه وبدَّعْنَاهُ، لقلَّ من يَسْلَم من الأئمة معنا. رحم الله الجميع بمنِّهِ وكَرَمِهِ) اهـ.

وقال في تَرْجَمَةِ: بانِي مدينة الزَّهراءِ بالأندلس: الملكِ الملقبِ بأميرِ المؤمنين عبد الرَّحمٰن بن محمَّد صاحب الأندلس المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٥٠هـ(٣):

(وإذا كان الرَّأْسُ عالِيَ الهمَّة في الجهادِ، احْتُمِلَتْ له هِنَات، وحسابُهُ على اللهِ، أما إذا أَمَاتَ الجهادَ، وظَلَمَ العِبَاد، وللخزائِنَ أَبَاد، فإن ربَّك لبالمرصادِ) اهـ.

---

(١) «السير»: (١٤/ ٤٠).

(٢) «السير»: (١٤/ ٣٧٤).

(٣) «السير»: (١٥/ ٥٦٤).

وقال في ترجمةِ: القَفَّالِ الشَّاشي الشَّافعي المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٦٥هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[١]: (قال أبو الحسن الصَّفَّارُ: سمعتُ أبا سهل الصُّعْلوكي، وسُئِلَ عن تفسيرِ أبي بكر القَفَّال، فقال: قدَّسَهُ من وجهٍ ودنَّسه من وجهٍ، أي دنَّسه من جهةِ نَصْرِهِ للاعتزالِ، قلت: قَدْ مَرَّ موته، والكمال عزيز، وإنما يُمْدَح العالِمُ بكثرةِ ما له من الفضائلِ، فلا تُدْفَن المحاسنُ لورطةٍ، ولعلَّه رجع عنها. وقد يُغْفَر له في استفراغه الوسع في طلبِ الحقِّ ولا حول ولا قوة إلا بالله) اهـ.

وبعد أن ذَكَرَ بَعْضَ الهفواتِ لأبي حامد الغزالي المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٠٥هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ، قال[٢]:

(قلت: الغزالي إمامٌ كبير، وما من شَرْطِ العَالِمِ أنه لا يخطىء) اهـ.

وقال ـ أيضاً ـ[٣]:

(قلتُ: مازال الأئمةُ يُخالفُ بعضُهم بعضاً، وَيُردُّ هذا على هذا، ولسنا ممن يَذُمُّ العالِمَ بالهوى والجهل) اهـ.

وقال ـ أيضاً ـ[٤]:

(فرحم اللهُ الإمامَ أبا حامد، فأين مِثْلُهُ في علومِهِ وفضائِلِهِ ولكن لا نَدَّعِي عصمته من الغَلَطِ والخطأ، ولا تقليدَ في الأُصول) اهـ.

وَنَبَّهَ على حال مجاهد فقال[٥]:

(قلتُ: ولمجاهد أقوالٌ وغرائِبُ في العلمِ والتَّفسيرِ تُسْتَنكَر) اهـ.

---

(١) «السير»: (١٦/ ٢٨٥).

(٢) «السير»: (١٩/ ٣٣٩).

(٣) «السير»: (١٩/ ٣٤٢).

(٤) «السير»: (١٩/ ٣٤٦).

(٥) «السير»: (٤/ ٤٥٥)

وقال في ترجمةِ ابن عبدِ الحَكَم[١]:

(قلتُ: له تصانيفُ كثيرةٌ، منها: كتاب في الرَّدِّ على الشَّافعي. وكتاب أحكام القرآن، وكتاب الرَّد على فقهاء العراق، ومازال العُلماءُ قديماً وحديثاً يَرُدُّ بعضُهُم على بعضٍ في البحث وفي التَّواليف، وبمثل ذلك يَتَفَقَّهُ العَالِمُ، وَتَتَبَرْهَنُ له المشكلات، ولكن في زماننا قد يُعَاقَبُ الفقيهُ إذا اعتنى بذلك لسوءِ نيته، ولطلبِهِ للظهور والتَّكثُّر، فيقوم عليه قضاة وأضداد، نسأل اللهُ حُسْنَ الخاتمةِ وإخلاصَ العَمَلِ) اهـ.

وفي ترجمة إسماعيل التَّيْمي المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٣٥هـ أنه قال[٢]:

(أخطأ ابن خزيمة في حديثِ الصورة، ولا يُطْعَنُ عليه بذلك بل لا يؤخذ عنه هذا فحسب.

قال أبو موسى ـ المَدِيني ـ: أشار بهذا إلى أنه قَلَّ إمام إلاَّ وله زَلَّةٌ، فإذا تُرِكَ لأجل زَلَّتِهِ، تُرِكَ كثيرٌ من الأئمة، وهذا لا ينبغي أن يُفْعَلْ) اهـ.

وفي ترجمة أبي يعلىٰ الموصلي المتوفىٰ سنة ٣٠٧هـ قال لأبي غزية[٣]:

(لا يُزْهِدَنَّكَ في أَخٍ
لك أن تراه زَلَّ زَلَّه
والمرء يطرحه الَّذ
ين يلونه في شَرٍّ إلَّه
ويخونه من كان مِن
أهل البِطانة والدِّخِلَّه

---

(١) «السير»: (١٢/ ٥٠٠ ـ ٥٠١)

(٢) «السير»: (٢٠/ ٨٨).

(٣) «السير»: (١٤/ ١٨٢).

والموت أعظم حادث

مِمَّا يَمُرُّ عل الجِبِلَّه)

والحافظُ الذَّهَبِيُّ نفسه[١] قد تكلَّم ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في أن علوم أهلِ الجنَّة تُسْلَبُ عنهم في الجنَّةِ ولا يبقى لهم شعورٌ بشيءٍ منها. وقد تَعقَّبه العلاَّمة الشَّوكاني في فتاواه المسمَّاة: «الفتح الرَّبَّانِي»، وذكر إجماع أهل الإسلام على أن عقول أهل الجنة تَزْدَادُ صفاءً وإدراكاً لذهاب ما كان يَعْتَرِيهم في الدُّنيا، وساق النُّصوصَ في ذلك، منها قوله تعالىٰ: ﴿يَـٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ﴾.

وقال شَيْخُهُ شيخُ الإسلامِ ابن تيميَّة النُّميري ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في جوابٍ له على إبطالِ فتوى قضاةِ مصر بحبسه وعقوبته من أجل فتواه بشأن شد الرَّحل إلى القبور[٢]:

(أنه لو قُدِّرَ أن العَالِمَ الكثير الفتاوي، أفتى في عدَّة مسائل بخلاف سُنَّةِ رسول الله ـ ﷺ ـ الثابتة عنه، وخلاف ما عليه الخُلفاءُ الرَّاشدون: لم يجزْ منعه من الفُتيا مطلقاً؛ بل يُبيِّنُ له خطؤه فيما خالف فيه، فمازال في كل عصرٍ من أعصارِ الصَّحابةِ والتَّابعين، وَمَن بعدهم من علماءِ المسلمين من هو كذلك . . .) اهـ.

وهذا الإمامُ الحافظُ ابن حبّان المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٥٤هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ فاه بقولِهِ: النُّبُوَّةُ العِلْمُ والعَمَلُ. فهُجِرَ وحُكِمَ عليه بالزَّندقة وكُتِبَ فيه إلى الخليفة فكَتَبَ بقتْلِهِ.

---

(١) «أبجد العلوم» لصديق خان ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ: (١/ ١٥ ـ ٢٠).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (٢٧/ ٣١١).

لكن أَنصَفَهُ المحققون من أهلِ العِلْمِ فَوَجَّهُوا قَوْلَه واستفادوا من عِلْمِهِ وَفَضْلِهِ منهم: ابن القيم(١)، والذَّهبي(٢)، وابن حجر(٣)، في سواهم من المحقِّقين.

ومما قاله الذَّهبيُّ: (قلت: وهذا أيضاً له مَحْمل حسن، ولم يُرِدْ حَصْرَ المبتدأ في الخبر. ومثله: الحجُّ عَرفة، فمعلوم أن الرجلَ لا يصير حاجّاً بمجردِ الوقوفِ بعرفة، إنما ذكر مُهِمَّ الحج، ومُهِمَّ النُّبوة؛ إذ أكْمَلُ صفات النَّبِيِّ العلم والعمل، ولا يكون أحد نبياً إلا أن يكون عالماً عاملاً. نعم النبوة موهبة من الله تعالىٰ لمن اصطفاه من أُولي العِلْمِ والعملِ لا حِيلَةَ للبشرِ في اكتسابِهَا أبداً، وبها يتولد العلم النافع والعمل الصالح. ولا ريب أن إطلاق ما نُقِلَ عن أبي حاتم: لا يسوغ، وذلك نَفَسٌ فلسفي) اهـ.

وهذا العلاَّمة أبو الوليد الباجي المالكي المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٧٤هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ افْتَرَعَ القولَ بارتفاعِ أُمية النبي ـ ﷺ ـ لقصة الحديبية فقام عليه أهلُ عصرِهِ حتى حَكَمُوا بكُفْرِهِ. وقال بعضُهم فيه:

عَجِبْتُ ممن شرى دنياً بآخرة
وقال إن رسول اللهِ قد كَتَبَا

ثم تَطَامَنَتْ الفِتْنَةُ وأوضح المحققون بأن واقعةَ الحديبية لا سبيل إلى إنكارها لثبوتِهَا لكنها لا تنفي الأُمية، كما أن النَّبِيَّ ـ ﷺ ـ بُعث في العربِ وهم أُمة أُمِّيَّة لا تكتب ولا تَحْسِبُ ومع هذا يوجد فيهم من يكتب مثل كُتَّاب الوَحْي لكنهم على ندرةٍ ولم يَنفِ هذا أُميَّة أُمَّتِهِ ـ ﷺ ـ من العرب. حقق ذلك الحافظ

(١) «مفتاح دار السعادة».
(٢) «تذكرة الحفاظ»: (٣/ ٩٢٢).
(٣) «لسان الميزان»: (٥/ ١١٣ ـ ١١٦).

الذَّهبيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في ترجمة الباجي من السِّيَر[١]. ولعصْرِيِّنا ابن حجر القاضي القطري كتاب حافل باسم: «الرد الشافي الوافر على من نَفَى أُمِّيَّةَ سيِّد الأوائل والأواخر».

وهذا عبد الملك بن حبيب ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ من أعلام الفقهِ المالكيِّ. عيب عليه أشياءٌ، ولم يُهْجَر ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[٢].

والجياني: أحمد بن محمد بن فرج اللُّغوي الشاعرُ لَحِقَتْهُ محنةٌ لكلمةٍ عَامِّيَّةٍ نطق بها، نقلوها عنه، وكان سجنه بسببها في زمنٍ: الحكم بن عبد الرَّحمٰن الناصر، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٣٦هـ[٣].

وهؤلاء الأئمة: ابن الأثير، وابن خلدون، والمقريزي قد صححوا النَّسب الفاطمي للعبيديين. وقد صاح المحققون على القائلين بهذا منهم: ابن تيمية، وابن القيِّم، والذَّهبي، وابن حجر، وغيرهم في القديم والحديث.

والمؤرخُ ابن خلدون أيضاً عَقَّبَ عليه الهيتمي بأنه لما ذَكَر الحسينَ بن علي ـ رضي اللهُ عنه ـ في تاريخِهِ قال[٤]: (قُتِلَ بسيفِ جدِّه).

لكن دافع الحافظُ ابن حجر عن ابن خلدون بأن هذه الكَلِمَةَ لم توجد في التاريخ الموجود الآن ولعله ذكرها في النُّسخةِ التي رجع عنها.

---

(١) «السير»: (١٨/ ٥٤٠).

(٢) «لسان الميزان»: (٤/ ٦٢)

(٣) «الصلة» لابن بشكوال: (١/ ٥).

وانظر: ترجمة أبي حيان التوحيدي، ففيها مع فساد معتقده أشياء من هذا، كما في: «لسان الميزان»: (٧/ ٣٨ ـ ٤١). ونحوها لأبي طالب المكي صاحب «قوت القلوب» كما في: «الميزان»: (٣/ ٦٥٥)، و«لسانه»: (٥/ ٣٠٠).

(٤) «الضَّوء اللامع»: (٣/ ١٤٧)، «الإعلان بالتوبيخ»: (ص٧١).

وقد تتابع الغلطُ على ابن خلدون ـ أيضاً ـ في أنه يَحُطُّ على العربِ من أنهم أهل ضَعْنٍ وَوَبَرٍ لا يَصْلحُون لِمُلْكٍ ولا سياسة . . . وابن خلدون كلامه هذا في «الأعرابِ» لا في «العَرَبِ» فَلْيُعْلَم. [ظعن]

فهذه الآراء المغلوطةُ لم تكن سبباً في الحرمانِ من علومِ هؤلاء الأجِلَّةِ بل مازالت مناراتٌ يُهْتَدَى بها في أيدي أهلِ الإسلامِ. ومازال العُلماءُ على هذا المَشْرَعِ يُنَبِّهُونَ على خطأِ الأئمَّةِ مع الاستفادةِ من عِلْمِهم وفضلِهم، ولو سلكوا مسلك الهَجْر لهُدِّمَتْ أُصولٌ وأركان، ولتَقَلَّصَ ظلُّ العِلْمِ في الإسلام، وأصبح الاختلال واضحاً للعيان. واللهُ المستعان.

وكان الشَّيْخُ طاهرُ الجزائريُّ المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٣٨هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ يقول وهو على فِرَاشِ المَوْت(١):

(عدُّوا رِجَالكم، واغفروا لهم بعضَ زَلَّاتِهم، وعَضُّوا عليهم بالنَّواجِذِ لِتَسْتَفِيدَ الأُمة منهم، ولا تُنَفِّرُوهم لئلا يزهدوا في خدمتكم) اهـ.

وينتظم ما سَلَفَ تحقيقٌ بالغ للإمام ابن قيِّم الجوزية ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ ذكره في مباحث الحِيَل من: «إعلام الموقعين»: (٣/ ٢٩٤ ـ ٢٩٨) فانظره.

وإنما أتيتُ على النُّقول المتقدمة مع كثرتها، لعموم البلوى على أهل العلمِ من بعض الجهال . . . إذا حصل له رأي عن قناعةٍ ودرايةٍ في مسألة فقهية فروعية يكادون يُزْهِقُونه ويُجْهِزون عليه لتبقى الرِّيَادَةُ الوهميَّة لهم، والله المستعان على ما يفعلون.

أما المُبتدعة فلا والله، فإنا نخافُهم وَنَحْذَرُهم، وَلِوَاجِبِ البيان نُحَذِّرُهُم مِن بِدَعِهم، فاحذر مُخَالَطَتَهم، والتَّلقي عنهم، فإن ذلك سُمٌّ ناقع.

---

(١) «كنوز الأجداد».

المبحث الثالث
في الزَّجْرِ عن حَمْلِ الشَّواذِّ وَغَثَائَةِ الرُّخَصِ

المعقودُ في اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعةِ النَّهْيُ عن حَمْلِ الشَّاذِّ، قال الطَّحَاوِيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في سياقته له:

(ونجتنبُ الشَّذُوذَ والخِلافَ والفُرقة).

وقال: (ونرى الجماعةَ حقّاً وصواباً، والفُرْقَةَ زَيْغاً وعذاباً).

وعليه: فإن الإشاعةَ لغثائةِ الرُّخَصِ، والتَّجسيد للآراء الشَّاذةِ وتربية مولودهما «التَّلفيق» بمعنى جمع الرُّخص والشَّواذِ من المذاهبِ، منابذة للاعتقاد السليم، بل هي من صُنْعِ العداء، ومحتضنها يكون بأْساً على المسلمين وبلاء.

فلِلَّهِ كم تَرَبَّعَ على وَكْرِ هذه الفِتنةِ من مارِدٍ، وأبرَزها باسم الشريعة من متحايل، على شُبَهٍ يُبْديها أو يَبْتَدِيها، والقلوبُ ضعيفة، والشُّبَهُ خَطَّافَةٌ.

وقد صاح بهذا الضَّرب جلَّة العلماءِ، وأبانوا أن من مَنازِلِ العبودية الأخذُ بالعزائمِ والرُّخَصِ الشرعيَّةِ، أما المفتَعِلةُ فهي عن الشَّرعِ بمعزل عن عزائمه وَرُخَصِهِ.

وهذا من منازل العبودية، أما تَتَبُّعُ رُخَص المذاهب وشاذ العلمِ فهو من نواقضها. قال الشَّيخُ الهروي ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في منزلة الرغبة من منازل العبودية:

(وَتَمْنَعُ صاحِبَها من الرُّجوعِ إلى غثائة الرُّخَص).

قال ابن القيِّم ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ شارحاً لذلك[١]: (أهلُ العزائمِ بناءُ أَمْرِهم على الجدِّ والصِّدْقِ، فالسُّكونُ منهم إلى الرُّخَصِ رجوع وبَطَالة).

وقال ـ أيضاً ـ، ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[٢]:

(ثم ذلك الخلاف قد يكون قولاً ضعيفاً، فَيَتَوَلَّدُ من ذلك القولِ الضَّعيفِ الذي هو من خطأ بعضِ المجتهدين، وهذا الظَّن الفاسدِ الذي هو خطأ بعضِ الجاهلين: تبديلُ الدِّينِ، وطاعةُ الشَّيطان، ومعصية ربِّ العالمين، فإذا انضَافَتْ الأقوالُ الباطلةُ إلى الظُّنون الكاذبة، وأعانتها الأهواءُ الغالبةُ فلا تسأل عن تبديل الدِّين بعد ذلك، والخروج عن جملة الشَّرائع بالكلية) اهـ.

وقال الذَّهَبِيُّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[٣]: (وقال شَيْخٌ: إن الإمامَ لمن التزم بتقليدِهِ كالنَّبِيِّ مع أُمته، لا تَحِلُّ مخالفَتُهُ.

قُلتُ: قوله: لا تحل مخالفته: مجردُ دعوى، واجتهادٌ بلا معرفة بل له مخالفة إمامِهِ إلى إمامٍ آخر، حجته في تلك المسألة أقوى، لا بل عليه اتِّباع الدَّليل فيما تَبَرْهَن له، لا كَمَن تَمَذْهب لإمام، فإذا لاحَ له ما يُوافِقُ هواه، عَمِلَ به من أيِّ مذهبٍ كان، ومن يتبع رُخَصَ المذاهبِ، وَزَلَّاتِ المجتهدين، فقد رَقَّ دينه. كما قال الأوزاعي أو غيره: من أخذ بقولِ المكِّيين في المُتعة، والكوفيين في النبيذ، والمدنِيِّين في الغناء، والشَّاميين في عِصْمَة الخلفاء فقد جمع الشَّر، وكذا من أخذ في البيوع الربويَّة بمن يَتَحَيَّل عليها، وفي الطلاق، ونكاح التحليل بمن توسع فيه، وشِبْه ذلك، فقد تعرض للانحلال، نسأل اللهَ العافيةَ والتَّوفيق.

---

(١) «مدارج السالكين»: (٢/ ٥٧).

(٢) «الإغاثة»: (٢/ ١٤٦).

(٣) «السير»: (٨/ ٨١).

ولكن شأن الطَّالبِ أن يَدْرُسَ أولاً مُصَنَّفاً في الفِقْهِ، فإذا حفظه بحثه، وطالع الشُّروح، فإن كان ذكياً فقيه النَّفس، ورأى حُجَجَ الأئمة فقد استبرأ لدينه وعرضِهِ، والمعصومُ من عصمه الله».

وقد كنتُ قبل اطِّلاعي على هذا الشَّأْن أقولُه وأُرشدُ إليه فكان هذا من وُرُودِ الخاطر على الخاطرِ. فالحمد لله على توفيقه.

وقال ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في دُخُولاتِ إسماعيل القاضي على المعتضد العباسي[١]:

(ودخلتُ مرَّةً فدفع إليَّ كتاباً، فنظرتُ فيه فإذا قد جُمِعَ له فيه الرُّخَصُ من زَلَلِ العُلَمَاءِ، فقلتُ: مصنفُ هذا زنديقٌ، فقال: ألَمْ تصحَّ هذه الأحاديثُ؟ قلت: بلى ولكن من أباح المُسْكِر لم يُبِحْ المُتْعَةَ، ومن أباح المتعة لم يبح الغِناء، وما من عالِمٍ إلا وله زَلَّة، ومن أخذ بكل زَلَلِ العلماء ذهب دِينُهُ. فَأَمَرَ بالكتاب فأُحْرِق) اهـ.

ولما كان في الشُّذوذِ والتَّرَخُّصِ: منابذَةٌ للشَّرعِ صَان السالفون دينَهُم وعِلْمَهم عن ذلك، وقد يقع لدى الواحد منهم، أو في المذهب: المسألة، أو المسألتان عن عارض من الاستدلالِ انقدح بذهنه لا للتشهي لكن ما يلبث أن يؤوب، أو يقف القول عند قائله فَيُهْجر ذلكم الرأْي ويسير أهل العلم على الجادَّةِ ولله الحمد والمنَّة[٢].

---

(١) «السير»: (١٣/ ٤٦٥). وللذهبي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ أيضاً بحث ماتع طويل في «السير»: (١٣/ ١٠٤ ـ ١٠٨)، فليرجع إليه فإنه مهم.

(٢) تجد أمثلة ذلك في بعض المطولات الفقهية وفي كتب النقائض المذهبية، وكتب التقليد خاصة كتب التعصب المذهبي. وفي كتاب «الحور العين»: (ص٤٠ ـ ٤٦) لنشوان بن سعيد الحميري أمثلة كثيرة، وفي كتاب «أخبار مكة» للفاكهي: (٣/ ١٢ ـ =

لكن من النُّدْرةِ بمكانٍ أن ترى الجَمْعَ منها عند إمامٍ، ومع جلالةِ القائلينَ بها فقد تَنكَّبها العلماءُ وهجروها، ونابذوا القول بها أشدَّ منابذة حتى أصبحت غيرَ معتبرة في دواوين الإسلام.

أما في المعاصرةِ فترى فَوَاقِرَ الرُّخَصِ، وبَوَاقِرَ الشُّذُوذِ يجتمع منها الكُثر في الشَّخْصِ الواحد، وأجواء العصر المادي على أُهْبَةِ الاستعداد باحتضانِ عالِمِ الشِّقاقِ فتحمل له العلم الخفَّاق لنشر صِيتِه في الآفاق، فيغترَّ بذلك أسيرُ الحظ الزائل، وما زاد أن صار بُوقاً ينفخ به العدوُّ الصائل.

ومن شواهِدِها في المتعالم الواحد:

الفتيا بالتَّلقيحِ الصِّناعي من ضَرَّةٍ إلى رَحَمِ أُخرى، وفي صورٍ أُخرى اكتسبت إجماع أهل العصرِ على تحريمها حتى من بعض المؤتمرات الكافرة.

والقولُ بجواز إنشاء بُنُوكِ حليب الأُمهات، استناداً إلى قولٍ شاذٍّ عن أبي ثور، ولا يثبت.

والقول بجواز التَّأْمين بشتَّى صُورِهِ.

= ٣٧، ٩٢ ـ ٩٦)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ١٠٤ ـ ١٠٨)، و«كنوز الأجداد» للأستاذ محمد كرد علي: (ص٢٨٠) في ترجمة «الزمخشري»، و«سير أعلام النبلاء»: (٧/ ١١٧) وغيرها.

على أن في هذه الشواذ ما لا تصح نسبتها بل تكون موضوعة على قائلها لعصبية ونحوها، مثل ما نسب إلى الإمام البخاري ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ من القول في صَبِيَّيْن شربا من لبن شاة أو بقرة فأفتى بانتشار المحرمية بينهما. وهي وإن نقضها اللكنوي رحمه اللهُ تعالىٰ في «الفوائد البهية» لكن الظاهر أنها موضوعة من تحطط الحنفية على البخاري، وكم لعدد منهم ضده من مواقف آذوا أنفسهم بها لأنه ليس حنفياً، ولأنه إذا قال في «صحيحه»: قال بعض الناس، فيريد به النقض على الحنفية. والله المستعان.

والقول في عموم (في سبيلِ اللهِ) ـ في مصارف الزَّكاة ـ لبناء المساجد والمهاجع والمستشفيات . . . خرقاً للإجماع كما قرره المُفَسِّرون .

والقول بنفي فضيلةِ لماءِ زَمْزَم .

والقول بإباحةِ الغِنَاء . . .

وهكذا في سِلْسِلَةِ أقوالٍ شاذةٍ وآراء فَجَّةٍ يُمْسِكُ المتعالِمُ لها روايةً ضعيفة، أو خلافاً شاذاً، أو فهماً ممرضاً فيبني عليه فتوى مُجَلَّلَةً بِحُلَلِ البيان ونضد الكلام لكنها عَرِيَّةٌ عن الدَّليلِ والبرهان فالله المستعان .

وإذا قد أتى البحث على ذلك فقد وقى اللهُ مَذْهَبَ أهل السُّنَّةِ مما ابتليت به الفرقُ الضَّالةُ من كثرةِ الشُّذوذِ والتَّرَخُص، والتَّدَيُّنِ بذلك في عمد مذاهبهم، لا سيما في بيت المكر والخديعة، وقد وقفتُ على مختصرات ومُطَوَّلاتٍ لهذه الفِرْقة منها: الكافي للكليني، وهو عندهم بمنزلة صحيح البخاري، والغدير، وهو من المُطولات المُعْتَمَدَةِ عندهم. ورأيتُ فيها من الفقاهة ما تَقْشَعِرُّ منه الجلود .

وقد كان في النِّيَّةِ تتبعُ تلك القبائح والتقاطُ هاتيك الفضائح ـ المنسوبة لدينِ اللهِ وشرعه زعموا ـ وتدوينُها بالنَّصِّ موثَّقَةً برقم الصحيفة والمجلَّد، دون التَّعقب لها بشيء لأن من له أدنىٰ ذوقٍ وَمَسْكَةٍ من عقله في قلبِهِ يُنكرها بفطرته، ولن يجد لها في الشَّرع موئلاً، ولا مِنْ أهلِهِ قائلاً، فعسى اللهُ أن يُهَيِّءَ لهذا المشروع المختصر النَّافع الكاشف لحقيقة الرَّفض والتَّشيُّع من يقوم بتدوينه ونشره من أهل السُّنَّةِ والجماعة[1].

---

(١) قد دوَّن ابن الجوزي ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في «المنتظم» جملة منها (٨/ ١٢٠)، وحاجي خليفة ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في «كشف الظنون». وفي «منهاج السنة النبوية» ما يفتح للمسلم أفقاً عن هذه الطائفة وهو أعظم كتاب أُلِّف في كشف أحوالهم ورد =

هذا استطِرادٌ جَرَّ إليه لفظ الشُّذُوذِ والتَّرَخُّص للتنبيه والإرشاد.

وما ذكرتُه في هذا المبحث من التَّحذيرِ من الشُّذوذِ والتَّرَخُّص هو قِلَّةٌ من كَثْرة، وتجدُ أقوالَهُم مجموعةً بأبسطِ منه في الرِّسالةِ النَّافعة الجامعة:

(زجر السُّفَهاء عن تَتَبُّعِ رُخَصِ الفقهاء)[1].

وفي كتاب: «السَّعادة العُظمىٰ»[2] مبحثٌ مُهِمٌّ. والله الموفق والمُعين.

فالحذرَ يا عبدَ اللهِ: أن تبني مجدَكَ وحياتك على العزِّ الكاذب، بنشر الشُّذوذِ والتَّرَخُّص الفاسد مبرراً للواقع الآثم سعياً وراء الحظِّ الزَّائل، فقد نزل

= نقولاتهم، ونقض مذاهبهم. ولهذا لا يعلم من رد عليه حتى الآن، ولو نظر الطالب مختصره «المنتقى» للحافظ الذهبي لكفى، لكن ستفوته علوم وتحقيقات أودعها ابن تيمية ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في كتابه هذا بما وسعه من بصيرة وجامعية متعددة المعارف. ومن أخبث عقائدهم: التدين بسب الصحابة ـ رضي اللهُ عنهم ـ سوى من يعينونه من آل البيت ـ رضي اللهُ عنهم ـ. ولهذا يمنعون (الصلاة على الصحابة تبعاً) في قول المسلم (اللهم صل على نبينا محمد وآله وصحبه). انظر نقضها في كتاب «السلسلة الضعيفة»: (٣/ ١١ ـ ١٥). وإذا ترضوا عن الصحابة قيدوها فقالوا (ورضي اللهُ عن صحابته المنتجبين) أي: ممن يعتقدونهم كالإمام علي ـ رضي اللهُ عنه ـ، وهكذا؟ فاحذرهم أن يفتنوك بمتابعتهم في ألفاظهم فتقع في مقاصدهم.

واعلم أن كل الفرق تمكن مناظرتها إلا الرافضة؛ لأنه لابد للمتناظرين من أصل يرجعان إليه (الكتاب والسنة) وهم لا يؤمنون بالسنة إلا ما كان من طريق آل البيت، وأن القرآن فيه تحريف ونقص . . . ولهذا لا تباحثهم في الأصول أو الفروع ما لم تقررهم على المرجع في المناظرة ولن يقروك فتنقطع المناظرة من أصلها فاحتفظ بهذه الفائدة واحذر منهم التقية والله أعلم.

(١) (ص٢٧ ـ ٣٦) لمؤلفها الشيخ/ جاسم الدوسري، طبعت عام ١٤٠٦هـ نشر: مكتبة دار الأقصى، الكويت.

(٢) (ص٤٧ ـ ٤٩) للعلامة الشيخ محمد الخضر حسين ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ.

أُناسٌ عن كراسي العزة وزالوا، وكأنَّهم ما كانوا وبقيتْ واقعاتُهم على اختلافِ طبقاتِهم قِصَصاً تُتْلى للاعتبار، فاحذر أن تُطْوَى في صحائفهم للمُعْتَبِرين فهذا المُعتمدُ بن عباد مَلِكُ الأندلس هو وأبوه وجده والمُتَوَفَّىٰ سجيناً مقيداً سنة ٤٨٨هـ. ترجمه ابن خلكان ترجمةً حافلة(١)، وفيما ساقه من زوال الملك عنه وما نَالَهُ من سِجْنٍ، وقَيْدٍ، وتعذيبٍ، عِظَةٌ وعِبْرَةٌ فلا يجْردها القارىء إلا ويأخذه البكاءُ والاعتبار. وقد قال ابن خلكان معتذراً عن الإطالة:

(إن قضيته غريبة لم يعهد مثلها).

ومما ذكره:

(ودخل عليه يوماً بناته السجن، وكان يوم عيدٍ وكُنَّ يَغْزِلْنَ للناسِ بالأُجرة في: أغمات ـ اسم مدينة بالمغرب ـ حتى إن إحداهنَّ غزلت لبيت صاحب الشُّرطة الذي كان في خدمةِ أبيها وهو في سلطانه، فرآهن في أَطْمارٍ رَثَّةٍ، وحالة سيئةٍ فَصَدَعْنَ قلْبه، وأنشد:

فيما مضى كنتَ بالأعياد مسروراً
فساءك العيدُ في أَغْمَاتَ مأْسوراً
ترى بَنَاتِكَ في الأطمار جائعةً
يَغْزِلن للناس لا يملكن قِطْميراً
من بات بعدك في مُلْكٍ يُسَرُّ به
فإنما بات بالأحلام مغروراً

وهذا محمد بن عبد القادر الجيلي المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٠٠هـ. قال عنه ابن النجار(٢): (كان من ذوي النعمة، والتَّرَفُّه، وتهيأتْ له أسبابُ الرِّزق فقابلَ

(١) «وفيات الأعيان»: (٥/ ٢١ ـ ٣٩). وانظر: «السير» للذهبي: (١٩/ ٦٤ ـ ٦٦).
(٢) بواسطة: «لسان الميزان»: (٥/ ٢٦٣).

النعمةَ بالاعتراض على القَدَر فافتقر، ولم تكن طريقتُهُ مَرْضِيَّةً، وكان خالياً من العلم) اهـ.

وهذا السُّلطان بَرْقوق المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٢٤هـ. يذكر المؤرخون ما له وما عليه، ويذكرون ما اتَّفق في أمر جنازته، فقال المقريزي[١]:

(واتَّفقَ في أمره موعظةٌ فيها أعظم عبرةٍ، وهو أنه لما غُسِّلَ لم توجد له مِنشَفَةٌ يُنَشَّفُ بها، فَنُشِّفَ بمنديلِ بعضِ من حضر غُسْلَه، ولا وُجِدَ له مِئزر تستر به عورتُهُ، حتى أخذ له مئزر صوفٍ صعيدي من فوق رأس بعض جواريه فسُتِرَ به، ولا وجد به طاسةٌ يصبُّ عليه الماءُ بها حين غسله مع كثرة ما خلَّفه من المال) اهـ.

وكان للبرامكة شأن جَلَّلَ التَّاريخُ ذِكْرَه حتى قال يحيى بن خالد البرمكي سنة ١٩٠هـ وهو في سجن الرقة:

(قال الأصمعي: سمعتُ يحيى يقول: الدُّنيا دُوَلٌ، والمال عارِيَّةٌ، ولنا بمن قَبْلَنَا أُسوة، وفينا لمن بعدنا عِبْرة) اهـ.

وفيه[٢]:

(قيل: إن أولادَ يحيى قالوا له وهم في القيودِ مسجونين: يا أبانا صِرْنَا بعد العزِّ إلى هذا، قال: يا بَنِيَّ دعوةُ مظلومٍ غَفلْنا عنها، لَمْ يغفل الله عنها) اهـ.

وكان ابنُ نجية: زين الدِّين أبو الحسن عليُّ بن إبراهيم الحنبلي المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٩٩هـ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ من العلماء المُثْرين ثم افتقر، قال أبو شامة في «ذيل الروضتين»[٣]:

---

(١) بواسطة: «الضوء اللامع»: (٢/ ٣١٠).
(٢) «السير» للذهبي: (٩/ ٩٠).
(٣) (ص٣٥).

(ومع هذا مات فقيراً كَفَّنه بعضُ أصحابِهِ وَتَمَزَّقَت الأموالُ وحالت الأحوال، وكانت وفاته بمصر ودُفن بالقرافة) اهـ.

ومنهم عدوُّ اللهِ الخاسِرُ ابنُ العلقمي الرافضي مبعوثُ هولاكو التتري على المسلمين. فقد حَفَرَ للأُمة قليباً، فأوْقَعَ فيه قريباً، وذاق الهوانَ، مات غبناً وغمّاً، لا رَحِمَ الله فيه مغرز إبره[1].

وإذا كانت هذه أحوالٌ تكون على اختلافِ الطَّبقات فكيف بحالِ من بنى مجدَه الموهومَ على غيرِ هدى مع توالي النُّذُر، ممتطياً الفقاهة الآثمة من التَّرَخُّصِ والشُّذُوذِ والتَّزَيُّدِ والافتعالِ، وطَلَبَ المَحْمَدة بما لم يعلم، إلى غير ذلك من وجوه الصَّدِّ عن الشَّرعِ المُطَهَّرِ، والذَّوْد عن ورودِ الحوضِ المورود. وخشية الإعفاءِ من ولايةٍ إن لم يُلاَين، مُصَوِّراً له قرناؤه من الإنس والجن أن العزل حَيْضُ الرِّجالِ، كما يقوله بعضُ الحكماء.

فهذا النَّوع إن لم تدركه رحمةُ الباري بتوبةٍ نصوحٍ فيُخْشَى عليه أن يُقَيَّدَ في قائمةِ العبر، نعوذ بالله من الخذلان.

عَجِبْتُ لِمُبْتَاعِ الضلالة بالهدى
وللمشتري دنياه بالدين أعجبُ
وأعجبُ من هذينِ من باعَ دينَهُ
بدنيا سواه فهو من ذَيْن أَخْيَبُ

اللهم فسلِّم سلِّم.

---

(١) «السير» للذهبي: (٢٣/ ٣٦٢).

وأختم هذا المبحث بما ختم به الذهبي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ ترجمة ابن المعتمد الإسفراييني المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٣٨هـ من «السير»: (٢٠/ ١٤٢) إذ قال:

(قلت: لَمَّا سَمِعَ ابن عساكر بوفاة الإسفراييني أَمْلَى مجلساً في المعنى، سمعناه بالاتصال، فينبغي للمسلم أن يستعيذ من الفِتن، وَلاَ يَشْغَبَ بِذِكْرِ غَرِيبِ المذاهب لا في الأُصول ولا في الفروع، فَمَا رَأَيْتُ الحركةَ في ذلك تُحصل خيراً، بَلْ تُثير شَرّاً وعداوةً ومَقْتاً للصُّلحاء والعُبَّاد من الفريقين، فتَمَسَّك بالسُّنَّةِ والزم الصمت، وَلاَ تَخُضْ فيما لا يَعنيك، وما أشكل عليك فَرُدَّهُ إلى الله ورسوله، وقف، وَقُلْ: الله ورسوله أعلم) انتهىٰ.

والله ورسوله أعلم.

❑ ❑ ❑

المبحث الرابع
في التَّوَقِّي مِنَ الغَلَطِ على الأئمةِ في أقوالهم ومذاهبهم

كما يُزْجَر عن الفتوى بالشَّاذِّ، والتَّرَخُّصِ، فكذلك عن الأقاويلِ المغلوطةِ على الأئمةِ؛ لعدمِ صِحَّةِ النَّقْلِ، أو انقلابِ الفَهْم؛ إذ عند التَّحقيق يَتَنَقَّحُ القول بغلطِ العزو، فعلى أهلِ العِلْمِ التَّوَقِّي في حكايةِ الأقوالِ، والتَّحَرِي عن صِحَّةِ نسبتِها وسلامةِ لفظها من التَّصحيف، والتَّحريف.

وقد حصل لي تَتَبُّعُ أشياء في ذلك جمعتها في رسالةٍ باسم: «كشف الجُلَّةِ عن الغَلَطِ على الأئمَّةِ».

هذا في الفقهياتِ وغيرِها، وأما في السُّنَنِ فقد بينته ـ ولله الحمد ـ في الأُصول العامة من:

«التَّأْصيلُ لأُصولِ التخريجِ وقواعِدِ الجَرْحِ والتَّعديلِ».

ومن أمْثِلَةِ هذه الأغاليطِ:

١ ـ شُهرةُ النِّسبة إلى مذهب الإمام أبي حنيفة ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ من القول: بجوازِ تَوَلِّي المرأة القضاء في غير الحدود.

وهذا غلطٌ عليه في مَذْهبه، وصِحَّةُ قوله: أن الإمام إذا ولَّى المرأةَ القَضاءَ، أثِمَ، ونفذ قضاؤها إلا في الحدود.

فأصلُ التَّوْلية عنده على المنع.

٢ ـ شُهرةُ النِّسبة إلى مذهبِ الإمام مالك ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ القولُ بالإرسال في الصلاةِ.

وهذا غلط عليه في فَهْمِ عِبارَةِ «المُدَوَّنَة»، وخلافُ منصوصه، المصرح به في «الموطأِ» القبض.

وقد كَشَفَ عن هذا جمعٌ من المالكية، وغيرهم في مؤلفاتٍ مفردةٍ، تُقارِبُ ثلاثين كتاباً، سوى الأبحاث التابعة في الشُّروح والمطولات.

٣ـ واشتهر في مذهب الإمام الشَّافِعِيِّ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ: القول بالتَّلَفُّظِ بالنِّيةِ للصَّلوات.

وهذا غلطٌ عليه في فَهْمِ قوله: (الصَّلاة ليست كغيرِهَا من العبادات فلا تدخل إلاَّ بِذِكْر). فَفَهِمَ منه أتباعُ مَذْهبِهِ «التَّلَفُظ بالنِّيَّةِ»، والمرادُ بالذِّكْرِ في قوله هو «تكبيرةُ الإحرام».

٤ـ ونُسب إلى الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري صاحبِ الصَّحيحِ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ قولُه (لَفْظي بالقرآن مخلوق).

فحقَّقَ الأئمةُ الغلطَ في نسبة ذلك إليه.

٥ـ، ٦ ـ ونُسب إلى المؤرِّخِ الاجتماعي: ابن خلدون ـ رحمه اللهِ تعالىٰ ـ أنه قال في الحسين بن علي ـ رضي الله عنه ـ: (أنه قُتل بسيفِ جَدِّه).

وتقدَّمَ التدليلُ على عَدَمِ صِحَّتها عنه، كما تقدَّمَ أيضاً كَشْفُ الغلطِ عليه في ثَلْبِ العرب.

٧ـ وألْصَقَ النَّاسُ بأبي الحسن الأشعري ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ أقوالاً لم تُسْمَعْ منه، ولا توجدُ له في كتاب، وقد حَرَّرَ نَفْيَها عنه: رُكْنُ الدين الجويني، والقاضي عِياض في «المدارك» وغيرِهما.

٨ـ ومن الغَلَطِ الذي تَتَابعَ عليه الأكابر: نسبةُ القول بِفَنَاءِ النَّارِ إلى الحافظ ابن القيم ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ.

وقد صرَّحَ في بعضِ المواضعِ بدوامها، وفي بعضها حكى وأحال التَّرجيح

إلى من كان السَّمع - أي الدليل - بجانبه، وهو القول بدوامها!

٩- ومن غَلَطِ الحُفَّاظِ على الحُفَّاظِ: أن الحافظَ ابنَ حجرٍ العسقلاني - رحمه اللهُ تعالىٰ - غَلِطَ على الحافظ ابن القَيِّم - رحمه اللهُ تعالىٰ - بجواز المتعة «متعة النِّساء»، وتابعه الغُزِّي في مواضِعَ من «الكواكب السَّائرة».
وابن القَيِّم - رحمه اللهُ تعالىٰ - لم يَقُلْ بالجوازِ قَطُّ، وإنما سَرَى الوَهْمُ إلى ابن حَجَر وقَلَّده غيرُه فيه، من واقع تصحيحِ ابن القيم لمذهب ابن عباس - رضي اللهُ عنهما -. ومن أَبْصَرَ عَلِم.

١٠- ومنه الغَلَطُ على شيخِ الإسلام ابن تيميَّة - رحمه اللهُ تعالىٰ - من أن الجهادَ إنما شُرع «للدفاع» لا للقتال على «كلمة الإسلام».
وفي رَفْضِ هذا الغَلَطِ على هذا الإمام، أُلِّفَتْ رسائلُ، وكُتبتْ أبحاث، ومن أَجَلِّها رسالةٌ للشيخ/ سليمان بن عبد الرحمٰن بن حمدان - رحمه اللهُ تعالىٰ -.

١١- ومن أشْنَعِ الأغاليطِ في أعقابِ الأكاذيب: أن خصومَ شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه اللهُ تعالىٰ - قالوا عليه ما لم يقله من (منع زيارة قبر النَّبِيِّ ﷺ)، لاسْتِجَاشَةِ عواطِفِ المسلمين ضِدَّ دعوته السَّلفية، فَجَرَّ ذلك أقواماً إلى الغَلَطِ به على شيخِ الإسلام - رحمه اللهُ تعالىٰ -، وكان من آخِرِ من رأيناهُ غَلِطَ في تقرير ذلك الشيخُ أبو الحسن النَّدْوِيُّ في ترجمته لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه اللهُ تعالىٰ -.
والذي أَنكَرَهُ - رحمه اللهُ تعالىٰ - وأقامَ الأدِلَّةَ على مَنْعِهِ هو (شَدُّ الرِّحَالِ إلى القبورِ)، وأما الزِّيارة لقبرِ النَّبِيِّ - ﷺ -، ولسائرِ قبور المسلمين بلا شَدِّ رَحْلٍ فهي من سُنَنِ الشَّرعِ وكلامه - رحمه اللهُ تعالىٰ - واضح في هذا.

١٢- ومن الأراجيفِ الموصُولةِ بحبلِ المبتدعةِ في القديم والحديث الكذبُ

الصُّراحُ على الشيخ المجدِّد/ محمد بن عبد الوهَّاب ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ وعلى دعوته، بأنها مُؤَسَّسَةٌ على (بُغْضِ النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ، والمَنْعِ من الصلاةِ والسلام عليه ـ ﷺ ـ).

وهي دعوى: سياسِيَّةٌ، حزبيةٌ، قُبُوريةٌ، لاستجلاب وتحريك عواطفِ المسلمين بمحبتهم للنَّبِيِّ ـ ﷺ ـ ضِدَّ انتشار السَّلفية، وقيامِ دولتها، ولكن يأْبى اللهُ إلا أن يُتِمَّ نورَهُ فتقوم دولة التَّوحيد على أرضِ جزيرة العرب، وتنتشر الدَّعوةُ في الأقطار الإسلامية كافة، ففي كل قُطْر ـ ولله الحمد ـ داعية، وتَذْهَبُ تلك الدَّعوى الكاذِبَةُ في روايات فاختة.

ثم تُشَارُ تلك الدَّعوى الآثِمَةُ باسمِ أن السَّلفيين لا يُحِبُّون النَّبي ـ ﷺ ـ، لا سيما عند بحثِ بِدْعِيَّةِ الموالد، والسِّيادة في الأذان، ونحوها من نِحَلِ سَدَنَةِ الأعاجم.

وإذا كانت مسائلُ العِلْم والدِّين يحتم فيها (الدليل)، فلن يخفى الحقُّ على طُلَّابِهِ وناشديه.

والعجيب هنا أن يَجُرَّ هذا التَّقَوُّلُ: أقواماً إلى الغَلَطِ، والمغالطة والله المستعان.

١٣ـ ومن أقبحه: الغَلَطُ على السَّلفِ في (باب توحيد الأسماء والصِّفات)، فقال: مذهبُ السَّلف التَّفويضُ، وقد نَقَضَ أهل السُّنَّة على الغالطين: غَلَطَهم، منهم: ابن القيم ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في «الصواعق المنزلة».

وأبانَ أنَّ هذا القولَ:

١ ـ كذبٌ على السَّلف.

٢ ـ وجهلٌ لمذْهَبِهم.

٣ ـ وتجهيل لهم.

وأن السَّلَف في هذا الباب الشَّريف على حَدِّ قولِ إمامِ دار الهجرة وغيرِهِ من أئمةِ السَّلف:

(الاستواءُ معلومٌ، والكَيْفُ مجهولٌ . . .) والله أعلم.

وأما غلط العَالِمِ نفسِهِ ووهمه ابتداءً، فهذا أكثر مِن سابقيْه، وهما: الغلط على الإمام في قوله: والغلط في نسبة قول إليه أصلاً.

وقد أُلِّفَتْ في هذا مؤلَّفاتٌ وأُفْرِدَتْ فيه مصنفاتٌ في: التفسير، والسُّنَّة، وعلومها، والفقه، وأُصوله . . . ومن أمثلة أغلاط العلماء المشتهرة، والتي قلَّ التَّنَبُّه لها:

أ ـ الخطأُ المشهورُ: من أن أكثر علماءِ الحديثِ من غير العرب. وهو قول أُلْقِيَ بلا استقراء، وقُرِّرَ بلا إحاطة، ولعلَّ قائلَهُ أرادَ عُجْمَةَ الدَّار، أما عُجْمة النَّسَب فلا، وقد ردَّ هذه المقولة من أهل العلم:

١ ـ حاجي خليفة في «كشف الظنون».

٢ ـ محمد رشيد رضا في «الفتاوى».

٣ ـ وفي كتاب «عَرُوبة العلماء». وهو الذي كشف النقاب، وأزال الحجاب.

ب ـ ولئن كانت هذه الدَّعْوى الشُّعُوبِيَّةُ جَوْراً عن طريقِ القصدِ والصوابِ، فإن أشدَّ منها في البُعدِ عن الصَّوابِ دعوى الأشاعرة: أن الأكثريةَ من المسلمين (أشاعرة) وهي دعوى يُكَذِّبها الواقع، لأُمور:

١ ـ أن أَهلَ القُرون الثلاثة المُفَضَّلَةِ من الصَّحابةِ ـ رضي اللهُ عنهم ـ فَمَنْ بَعْدَهم كان اعتقادُهم يُمَثِّل أنوارَ الكتابِ والسُّنَّةِ بما عُرِفَ بعدُ باسم «عقيدة السَّلف» سوى ما ذرَّ قرنه من أفراد

المبتدعة الذين كاسَرَهُم السَّلف، وهزموهم (فهذه ثلاثة قرون).

٢ـ أن عامة المسلمين يُمَثِّلون الأكثر في كلِّ قرنٍ بَعْد، والمسلمون على دينِ الفطرةِ، فكل مولودٍ من المسلمين هو على «عقيدة السلف» وما يكون أشعرياً منهم إلا من اجْتَالَتْه مدرستهم(١).

ج ـ وكنتُ مرَّةً مع شيخ جَرَّنَا الحديثُ معه إلى البحثِ في الأنساب، وأن الموالي اتَّسعتْ دعواهم النَّسَبَ في العرب كادِّعاء العجم الفرس: النسب إلى أهل بيت النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ فقال الشيخُ:

(الناسُ مؤتَمَنُون على أنسابهم) كما قال مالك ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ.

فأَبَنْتُ له: أن المرادَ به «اللَّقيط» فالمسلم مؤتمنٌ عليه بحكم الشَّرع، يرعى أُموره، ولا يَتَبَنَّاهُ. ولا يُراد به ما هو شائعٌ، من تصديقِ مدعِّي النَّسَبِ من غير بَيِّنة كاستفاضةٍ وشهرةٍ ونحوِهما؛ لأنَّه بهذا المعنى يُنَاهِضُ قاعِدةَ الشَّرعِ من أن البيِّنة على المدعي، وقوله ﷺ: «لو يُعطى الناس بدعواهم . . .» الحديث. فَشَكَرَ ذلك، وقد بَيَّنْتُهُ في كتابِ «فِقْه النوازلِ»: المواضعةُ في الاصطلاح. والله أعلم.

١٤ـ ومنه من وجهٍ آخر، أن النُّحَاةَ أوْرَدُوا قولَهم (لا تأْكُلِ السَّمَكَ وتشربِ اللَّبن) لبيانِ حكمِ إعرابيّ، فانتقلتْ هذه الجُملة إلى حقيقة معناها، كأنه حديث صحيح، أو رسم طبيب، فكمْ تحامَى الجَمْعُ بينهما من أجيال.

وقد رأيناهما يُقَدَّمَانِ على موائدِ المُتْرَفِينَ، والمُهْتَمِّين في هذه الحياة برعايةِ أبدانهم، ومن الأطباء من ينصحُ بالجَمْعِ بينهما. والله أعلم.

---

(١) في رسالة «منهج الأشاعرة في العقيدة» للشيخ سفر الحوالي. مبحث نفيس في هذا فانظره.

١٥ـ ومن موجباتِ الغَلَطِ على الأئمة ـ رحمهم اللهُ تعالىٰ ـ أن نرى العَالِمَ يُقَرِّرُ المسألة، وَيُنَظِّرُ لها بعدد في مسائل يذكرها «للتعضيد»، فهذه الفروع المذكورة استطراداً لا يُمَثِّل التَّعْضيدُ بها الرأْيَ البَاتَّ لَهُ فيها، ولهذا قالوا:

سياقُ العالِمِ للشيء في غير مَسَاقِهِ، لا يُعْتبرُ رأياً له.

مثالُه: أن من شُروط إرْثِ الأُم «الثُّلُث»: عَدَمَ الجمع من الأُخوة، والجمع اثنان فصاعداً.

فتجد من يذهب إلى ذلك يُنَظِّرُ له بعدة مسائل منها: أنه قد قيل في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

الطائفة: اثنان فصاعداً. بينما إذا أتى إلى بيان هذا في محلِّهِ رفض ذلك؛ لأنه لا يحصل به حكمة الشَّرع، من الزَّجر والرَّدع. وهكذا.

١٦ـ وَمِنْ مُوجِبَاتِ الغَلَطِ على الأئمةِ، ما تغافل عنه كثيرٌ من الخَلْقِ لشدَّةِ ضَرَاوتِهِمْ على السَّلَفِ في «الاعتقادِ»؛ ذلك أن الاستقراءَ دلَّ على أن التَّقْييدَ لتقرير الاعتقاد ليس كالتَّقييد للنقضِ على أهلِ الفِرَقِ كالأشاعرةِ وذوي الاعتزال، وبيان هذا:

أن السَّلف إذا كتبوا الاعتقادَ على سبيل التَّقرير والبيان: قَصَرُوا ذلك على موارد النُّصوصِ الثَّابتةِ، ومنها: عقيدة الطحاوي، وأبي الخطَّاب الكَلُوذاني، وابن تيمية في: «العقيدة الواسطية»، وغيرها.

وأما إذا كتبوا للرَّدِّ والنَّقْضِ مثل كتاب: نقض الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد، فإن مقامَ النقض يفرضُ الإبطالَ لكلامِ الخَلْفي.

ولهذا فلا يهولنَّك ما يهرجُ به الخَلْفُ على السَّلَفِ من أنهم أطلقوا على الله كذا وكذا، كما هوَّش بذلك الكوثري في مقالاته على أهل السُّنَّةِ بعبارات

نقلها عن الدَّارمي في نقضِهِ، وقد قَفَّ شَعْري وحصل في النَّفس حَسيكَة على الإمام الدَّارمي من خلال نُقولِ الكوثريِّ عنه نَصَّ العبارةِ وبرقم الصفحة. فلما رجعتُ إلى مقولات المرِّيسي وصاحبِهِ: ابن الثَّلْجي، وجدتُ أن الدَّارمي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ أمام عبارات فجَّة، وإطلاقات خَلْفِيَّة لا تصدر من متماسك في دينِهِ وعقلِهِ.

فالدَّارمي لم يبدأْ بتلك العبارات وإنما هو في مجالِ النَّقض لا في مجال التَّقرير. والله أعلم.

❑ ❑ ❑

المبحث الخامس
في فَصْلِ الخِصَامِ بين دَاعِي الدَّليل وداعي التَّقليد [(١)]

كم وَقَعَتْ المُمَاظَّةُ، والمخاصمةُ بين هذين الدَّاعِيَيْنِ فَلْيُعْلَمْ أن التَّجريحَ بغير حقٍّ لا يجوز، ورفضُ الدَّليل محرَّمٌ لا يسوغ، والوسط الحق: الأخذُ بالدَّليل مع وافرِ الحُرمة والتَّقدير لأئمة العلمِ والدِّين في القديمِ والحديث.

فقولُ داعي التَّقليد: (إنَّ الإمامَ مع مقلِّدِهِ كالنَّبِيِّ مع أُمتِهِ، هذا عين التَّعَصُّبِ والهوى).

وقول داعِي الدَّليل: (إنَّ الدَّليلَ للمسلمِ هدي النَّبي ـ ﷺ ـ لأُمَّتِهِ، هذا عين الحقِّ والهُدى).

فيُرْفَضُ من الأول غضُّ النَّظر عن الدَّليل.

ولا يَرِدُ في الثاني مسلك الوقيعة في أئمة العلم والدِّين.

فيتخرَّج المذهب الحقُّ، والقول الصِّدق، والطريق السوي، والمشرع الروي: الأخذ بالدَّليلِ مع إجلالِ أئمةِ العِلْمِ والدِّين، ولا لَوْمَ في الانتساب المجرد من العصبية، اتباعاً للسُّنَنِ وقَفْواً للأثرِ، ولا عصمةَ لإمامٍ سوى سيِّد

---

(١) في التقليد والاجتهاد أُلفت كتب ورسائل، ولن تجد في التقليد بحثاً موعباً ممتعاً كما في «إعلام الموقعين»: (٢/ ١٦٨ ـ ٢٦٠)، (٣/ ٢٩٤ ـ ٢٩٨). وانظر مواضع من «سير أعلام النبلاء» للذهبي منها: (٢١/ ٣١٣ ـ ٣١٤)، (٨/ ٨١ ـ ٨٤)، «مدارج السالكين»: (٣/ ١٧٤ ـ ١٧٥)، «تراجم الرجال» لمحمد الخضر حسين: (ص٧٩).

البَشَرِ ـ ﷺ ـ. وحيث يُوجد الدَّليلُ، يكون هو مذهب ذٰلكم الإمام كما صرَّح به كل واحدٍ من الأربعة المشهورين، فيكون ما نزع إليه للدليل: «هو التَّقليد في صورة ترك التَّقليد» ومن كان كذلك فهو بحقٍّ من أتباع ذلك الإمام.

وبهذا يظهر فسادُ قول أبي الحسن الكَرْخي من الحنفية:

(كلُّ آيةٍ تُخالِف ما عليه أصحابُنَا فهي مؤوَّلَةٌ أو منسوخةٌ وكلُّ حديثٍ كذلك فهو مؤولٌ أو منسوخ).

وبطلان قول من أبصر أنوارَ الدَّليلِ فلم تَنفَتِحْ لها بصيرتُهُ لتعصُّبِهِ المذهبيِّ فقال: (لم أُخَالِفْهُ حياً فلا أُخَالفْه مَيْتاً).

وقول بعضهم:

فلعنة ربِّنا أعدادَ رَمْلٍ
على مَنْ رَدَّ قَول أبي حنيفة

وقول القاضي عياض ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ مع جلالتِهِ:

ومالك المرتَضَى لا شك أفضلُهُم
إمام دار الهدى والوحي والسنن

وقول محمد بن إبراهيم البوشنجي ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ:

وإني حياتي شافعيٌّ فإنْ أمُتْ
فَوَصِيَّتي بعدي بأن يَتَشَفَّعوا

وقول أبي إسماعيلَ الأنصاري الهروي ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ:

أنا حنبليٌّ ما حييتُ وإن أمُتْ
فَوَصِيَّتي للنَّاسِ أن يتحنبَلوا[1]

---

(١) «السير» للذهبي: (١٨/ ٥٠٧)، والظاهر من قول الهروي أنه يريد من حيث نصرته للسنة ومكاسرة الإمام أحمد ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ للمبتدعة فيكون إذاً واقعاً موقعه.

والمُنصِفُ يلتَزِمُ قولَ الإمام مالكٍ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ:

(ما منَّا إلا مَن رَدَّ أو رُدَّ عليه إلا صاحب هذا القبر) وأشار إلى قبر النَّبِيِّ ﷺ.

وقد استكبرتُ ما سَوَّدَهُ العلاَّمة محمد الطَّاهر بن عاشور في كتابِهِ «مقاصدِ الشَّريعة الإسلامية» في معرضِ نَعْيِه على المقَصِّرين في عدمِ الالتفات إلى ما يحفُّ بأحوالِ التَّشريع فقال[1]:

(وفي هذا المقام ظَهَرَ تقصيرُ الظاهرية والمحدِّثين المقتصرين في التفقُّهِ على الآثار. وظهر بطلانُ ما رُوِيَ عن الشَّافعيِّ من أنه قال: «إذا صحَّ الحديثُ عن رسول اللهِ ـ ﷺ ـ فهو مذهبي» إذ مِثْلُ هذا لا يَصْدُرُ عن عالمٍ مجتهدٍ، وشواهد أقوال الشافعيِّ في مذهبه تَقْضي بأن هذا الكلامَ مكذوبٌ أو مُحَرَّفٌ عليه . . .) اهـ.

وقد فات الشَّيخَ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ أن تلك المقولةَ الميمونة «إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي» قد ثبتت بلفظها أو بمعناها بألفاظٍ متعددة عن الأئمة الأربعة المشهورين. يَنْعَمْ بها شُداة الدَّليل من أصحابِ كلِّ مذهبٍ، وتجدها في: «إيقاظ الهمم» للفلاني. وبأَوْعب منه في مقدمة: «صفة صلاة النَّبي ـ ﷺ ـ» للألباني، قال السَّخاوي ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ[2]:

(ثبت عنه ـ أي الشافعي ـ بالسندِ الصَّحيح الذي لا غبارَ عليه مع تَعَدُّدِ الطُّرقِ إليه أنه قال: إذا صح الحديث فهو مذهبي. ولله الحمد) اهـ.

وقد أفردها ابن السبكي برسالة مطبوعة باسم: «معنى قول المطلبي إذا صح الحديث فهو مذهبي».

---

(١) (ص٢٥)، وهذا الكتاب مع فائدته فيه تأْويلات فروعية لا تحتمل.

(٢) «الجواهر والدرر».

فسبحان من صَرَفَ فَهْمَ هذا الأُستاذ مع جلالته إلى هذا الوجهِ من التَّأويل المتعسف المنكود؟ وأهلُ الوَسطية هم أتباع كل مذهب حقيقة حاشا المُقَلِّدَةَ الخُلَّصِ في التقليد، وبهذه الوسطية يزول ما هنالك من التَّراشُقِ والشَّقاشق، وإثارةِ الرهج، وبذل المُهَج في سبيل العصبيات المذهبية ومن قَرى التَّاريخ عَلِم.

قال ياقوت الحموي ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ:

(اجْتَزْتُ ببلدٍ من بلادِ فارس، فوجدتها عامرةً آهلةً بالسكان، رائجة الأسواقِ، ثم عدت إليها بعد سنواتٍ قليلةٍ، فوجدتها خراباً يباباً، قد هُدِّمَتْ مساكنها وخلت من أهلِهَا، ولَمْ يَبْقَ بها إلا أقلُّ من القليل، فاستغربتُ من سرعة الخراب إليها، وتفريقِ جماعاتها في الزَّمن اليسير، فسألتُ رجلاً من العُقَلاَءِ عن السَّبَبِ في ذلك، فقال: كان أهلُ البلدِ قسمين: أهل سُنَّةٍ، وشيعة، وكان أهلُ السُّنَّةِ قسمين أيضاً: حنفية، وشافعية، فحصل بين أهلِ السُّنَّةِ والشِّيعة ما أفْضَى لقيامِ بعضِهِم على بعض، وكان أهلُ السُّنَّةِ أكثر عدداً وأقوى عدة، فمازالوا بهم قتلاً حتى أفنوهم عن آخرِهم، وأصبح نِصْفُ البلد خراباً لا يعمره أحدٌ من النَّاسِ، ثم وقعت العصبية بين الشافعية والحنفية، وقامت بينهم الحروبُ حتى أفنى بعضُهم بعضاً، ولم يبق من الفريقين غيرُ بيوتٍ قليلةٍ من الشافعية، سبق فِنَاءُ الحنفية عن آخرهم آجالَهم، فبقوا على قيد الحياة).

□ □ □

المبحث السادس
في جُرْمِ القَوْلِ عَلَى اللهِ بِلاَ عِلْمٍ

إن التَّعَالُمَ هو عَتَبَةُ الدُّخولِ على القولِ على اللهِ تعالىٰ بلا عِلْمٍ، بل: إن التَّعَالُمَ، والشُّذُوذَ، والتَّرَخُّصَ، والتَّعَصُّبَ كلَّها منافذُ تُؤدي إلى جُرْمِ القَوْلِ على الله تعالىٰ بلا علمٍ.

واسمع ما أقول لك:

كم رأينا قَسَمَاتِ الاستنكارِ إذا لفظ الواعظُ بأنَّ الرِّبا أشد إثماً وأعظمُ جُرْماً من الزِّنى ونحوِهِ من الكبائر، لكنه معنى تَتَهَلَّلُ له سبُحات العارفين عن اللهِ ورسولِهِ؛ إذ الرِّبا ذنب توعد اللهُ عليه بالمحاربة ـ في التَّنزيل دون سواه من الآثام، ولأنه يفعلُ الأفاعيل في تقويض حياة الأُمة وضربِ تجارَتِها ومضارباتها بالكساد ـ بما لا تُدانيه معصية سواه. وهل المعاصي إلا وسائل هدم، لكنها دَرَكَات.

ولْنَقُلْ هنا إن أصلَ الشِّركِ والكُفران، وأساسَ البِدَعِ والعصيان، وما هو أغلظ منها ومن جميعِ الفواحِشِ والآثام، والبغي والعدوان:

«القول على الله تعالىٰ بلا علم».

والدَّليل قوله تعالىٰ في سورة الأعراف:

﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾

...

فهذه المحرَّماتُ الأربعُ تحريمها لذاتها تحريماً أبدياً في جميعِ الشَّرائع والمِلَل، ومراتب الشِّدَّة فيها في الآية الكريمة على سبيلِ التَّعلي، فقال اللهُ سبحانه:

﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾.

هذا أولها.

ثم ذكر سبحانه ما هو أعظمُ فقال سبحانه:

﴿وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾.

ثم ذكر سبحانه ما هو أعظم فقال سبحانه:

﴿وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَـٰنًا﴾.

ثم ذكر سبحانه ما هو أعظم فقال:

﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

إذ القولُ على الله تعالىٰ بلا عِلْمٍ هو أصل الشِّركِ والكُفْرِ والبدعِ المُضِلَّةِ، والفِتن الجائرة.

وأكتفي بهذه الإشارة لأنه مما عُلِمَ من الإسلام بالضرورة. وقد عَنَى به العلماءُ وانتَشَرَ في كُتُبِهِم ولا أحسبك تجد في هذا الباب مثل ما بسطه ابن القيم ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في «إعلام الموقعين»: (١/ ٣٨ ـ ٣٩، ٤٣ ـ ٤٤)، (٢/ ١٦٥ ـ ١٦٨، ٢٦٠)، (٤/ ١٧٣ ـ ١٧٤)، و«الإغاثة»: (١/ ١٥٨)، و«مدارج السالكين»: (١/ ٣٧٢ ـ ٣٧٤)، و«بدائع الفوائد»: (٣/ ٢٧٥)، و«الفوائد»: (ص/ ٩٨ ـ ٩٩)، و«الداء والدواء»: (ص/ ٢٠٩ ـ ٢١٠).

وانظر: «منهاج السنة النبوية»: (٤/ ١٧). انتهىٰ.

بكر بن عبد الله أبو زيد

الرياض في ٢٤/ ٤/ ١٤٠٨هـ

مُلْحَقٌ لِكِتَابِ التَّعَالُمِ

رأيت منذ ربع قرن تقريباً نسخة من كتاب: «العقيدة الواسطية» لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالىٰ ـ بتعليق العلامة الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٥هـ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ وقد طُبع على وجه الغلاف أبياتٌ في امتداح معتقد السلف، والثناء على هذا الكتاب من شعر الأُستاذ/ علي زين العابدين.

وفي صيف عام ١٤٠٨هـ جاورنا بمنزلنا في الطائف: اللواء/ علي زين العابدين ـ ونعم الجار أثابه الله ـ فأهدى إليَّ ديوانه: «هديل وصليل» فأهديت له بعض ما كتبت ومنه: نسخة من «التعالم» فبعث إليَّ ـ أثابه الله ـ بهذه القصيدة. وهذا نصها:

بكرٌ أبو زَيْدٍ جلا للعالَم ... زيفَ الخداعِ وخِدعةَ المتعالِمِ
أدلى بصدق حديثه مُتوخِّياً ... مَحْضَ النصيح لطالبٍ أو عالمِ
أكرِمْ به من عالمٍ ذي حِنكةٍ ... لبقٍ سديد الرأْي غير مزاحم
كشَفَ النقاب عن الذين تعالموا ... وتظاهروا بوداعةٍ كحمائم
دسُّوا السموم لدارسٍ متطلِّع ... وَسَقَوه كأْس ضلالةٍ وسخائم
فإذا الذي قد كان يطلب عِزَّةً ... بالعلم آبَ مدنَّساً بمآثم
يا ويح مَن اتَّخذَ التَّعالم سُلَّما ... لمآربٍ مشبوهة ومغانِم
تَرك الهدايةَ وانبرى بضلالةٍ ... يُغوي ويَفتنُ كلَّ غرٍّ حالم

بالجهل والتضليل بات محدِّثاً في العلم لا يخشى عِقَابَ «الدائم»
يُفتي ويَقضي في العلوم جميعها وكأنه أُستاذُ هذا العالم
إن فاه قالَ طلاسماً وأحاجياً فكأنه عَمَّ الورى بعظائم

* * *

بكرٌ أبو زيد يُهيبُ بقومه: يا قومُ لا تُصغوا لقولِ الظالم
العلم حقٌّ والتعالم باطلٌ شتَّانَ بين حقائقٍ ومزاعم
العالِم النحريرُ يُنقذ قومه من بدعةٍ وضلالةٍ ومغارم
أما الجهول إذا بدا متعالماً قاد الجميع إلى ردىً متفاقم
من ذا يخالف شرع رحمٰن الورى ويميدُ عن سَننِ النبي الخاتَم

* * *

هذا أبو زيد يقول كتابُه إنِّي حَفِلتُ بِحِكْمَةٍ ومكارم
وأنا قرأت كتابه في لهفةٍ فوجدت فيه قطاف روضٍ باسم
وأقولُها .. هذي نصيحة عالمٍ بزغت لتهْتِك نَزْعَةَ المتعالم

مهداة إلى صاحب الفضيلة الشيخ بكر أبو زيد مؤلف كتاب «التعالم» تحية تقدير وإعجاب.

اللواء علي زين العابدين

الطائف ـ ١٣/ ١٢/ ١٤٠٨هـ

حِلْيَةُ طَالِبِ العِلْمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، اللهم صل وسلم عليه، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهداه.

أما بَعْدُ:

فَأُقَيِّدُ مَعَالِمَ هذه «الحِلْيةِ» المُبارَكَةِ عام ١٤٠٨هـ، والمسلمون ـ ولله الحمدُ ـ يُعايشون يَقظةً علميةً، تَتَهَلَّلُ لها سُبُحَاتُ الوجوه، ولا تزال تُنَشِّطُ ـ مُتَقَدِّمَةً إلى الترقِّي والنُّضوجِ ـ في أفئدةِ شبابِ الأُمَّةِ مَجْدَها ودَمَها المُجَدِّدَ لحياتِها؛ إذ نرىٰ الكتائبَ الشبابيَّةَ تَتْرىٰ، يتقلَّبون في أَعْطَافِ العلمِ مُثْقَلين بِحِمْلِهِ يَعُلُّون منه وَيَنهَلُون، فلديهم من الطُّموحِ، والجامعيةِ، والاطِّلاع المُذْهِش، والغَوْصِ على مكنونات المسائل، ما يَفْرَح به المُسلمون نَصْراً، فَسُبحان مَن يُحْيِي ويُميت قلوباً.

لكن؛ لا بُدَّ لهذه النواةِ المباركةِ من السَّقْيِ والتعهُّدِ في مَسَارَاتِها كافَّةً؛ نشراً للضماناتِ التي تَكُفُّ عنها العَثَارَ والتعثُّرَ في مثاني الطَّلَبِ والعَمَلِ؛ من تموُّجاتٍ فكريَّةٍ، وعَقَدِيَّةٍ، وسلوكيَّةٍ، وطائفيَّةٍ، وحِزْبِيَّةٍ . . .

وقد جعلتُ طَوْعَ أيديهم رسالةً في «التَّعالُمِ» تكشفُ المُنْدَسِّينَ بينهم خشيةَ أن يُرْدُوهم، ويُضَيِّعوا عليهم أَمْرَهم، ويُبَعْثِرُوا مسيرتَهم في الطلبِ، فيستلُّوهم وهم لا يَشْعرون.

واليومَ أخوكَ يشدُّ عَضُدَكَ، ويأْخُذ بيدك، فأجعل طَوْعَ بنانِك رسالةً تحمِلُ «الصِّفة الكاشِفة»[١] لِحلْيَتِكَ، فها أنَا ذَا أجعلُ سِنَّ القلمِ على القِرْطاس، فاتْلُ ما أرقُمُ لك أنْعَمَ اللهُ بك عَيْناً[٢]:

لقد توارَدَتْ مُوجِباتُ الشرعِ على أنَّ التحلِّي بمحاسن الآداب، ومكارم الأخلاق، والهَدْي الحسن، والسَّمْت الصالح: سِمَةُ أهل الإسلام، وأنَّ العلمَ ـ وهو أثمن دُرَّةٍ في تاج الشرع المُطَهَّر ـ لا يصلُ إليه إلاَّ المُتَحلِّي بآدابه، المُتَخَلِّي عن آفاتِهِ، ولهذا عناها العلماءُ بالبحث والتنبيه، وأفردوها بالتأْليف، إمَّا على وَجْه العموم لكافَّة العلوم، أو على وَجْهِ الخصوص؛ كآداب حَمَلة القرآن الكريم، وآداب المُحَدِّث، وآداب المُفتي، وآداب القاضي، وآداب المُحْتَسِب، وهكذا . . .

والشأْن هنا في الآدابِ العامَّةِ لمن يسلُكُ طريقَ التعلُّمِ الشرعي.

وقد كان العلماءُ السابقون يُلَقِّنونَ الطلاب في حِلَق العلم آدابَ الطلبِ، وأدركتُ خَبَرَ آخرِ العِقْد في ذلك في بعض حَلَقَاتِ العلم في المسجد النبويِّ الشريف؛ إذ كان بعضُ المُدَرِّسين فيه، يُدَرِّسُ طُلاَّبه كتاب الزَّرْنُوجي (م سنة ٥٩٣هـ) رحمه الله تعالى، المسمى: «تعليم المُتَعَلِّم طريقَ التعلُّم»[٣].

---

(١) الصفة الكاشفة: هذه من مصطلحات كُتبِ الموادِّ لـ «لسان العرب».
ومنه ما في مادة (ظبأ) من «القاموس»؛ قال الزَّبيدي في «تاج العروس» (١/ ٣٣٢):
«الظبأة هي: الضبع (العرجاء) صفة كاشفة» اهـ.
وهذا الوجه من الصفة هو الذي يُراد به تمييز الموصوف الذي لا يُعلم؛ ليميز من سائر الأجناس بما يكشفه. انظر: حرف الصاد من «الكليات»: (٣/ ٩٢).

(٢) أوضحتُ في حرف الألف من «معجم المناهي اللفظية» أنَّ هذا اللفظَ: (أنعم الله بك عينا) لا يصحُّ النهي عنه.

(٣) طُبع مراراً، وهو مع إفادتِهِ فيه ما يقتضي التنبُّه، فَلْيُعْلَم، والله أعلم.

فعسى أن يَصِلَ أهلُ العلم هذا الحَبْلَ الوثيقَ الهادي لأقومِ طريق، فَيُدْرَجَ تدريسُ هذه المادَّةِ في فواتح دروس المساجد، وفي موادِّ الدراسة النظامية، وأرجو أن يكونَ هذا التقييدُ فاتحةَ خَيْرٍ في التنبيهِ علىٰ إحياءِ هذه المادة التي تُهَذِّبُ الطالبَ، وتَسْلُكُ به الجادَّةَ في آداب الطَّلبِ وحَمل العلم، وأدبه مع نفسِهِ، ومع مُدَرِّسِهِ، ودرسه، وزميله، وكتابه، وثمرة علمه، وهكذا في مراحل حياته.

فإليك حِلْيَةً تحوي مجموعةَ آدابٍ، نواقضُها مجموعةُ آفاتٍ، فإذا فات أدبٌ منها؛ اقترف المُفَرِّطُ آفةً من آفاتِهِ، فَمُقِلٌّ ومستكثرٌ، وكما أنَّ هذه الآدابَ دَرَجاتٌ صاعدةٌ إلى السُّنَّةِ فالوجوب؛ فنواقضُها دَرَكاتٌ هابطةٌ إلى الكراهةِ فالتحريمُ.

ومنها ما يشملُ عُمومَ الخلقِ من كل مكلَّف، ومنها ما يختصُّ به طالبُ العلم، ومنها ما يُدْرَكُ بضرورة الشرع، ومنها ما يُعرف بالطبع، ويدلُّ عليه عمومُ الشرع؛ من الحمل على محاسن الآداب، ومكارم الأخلاق، ولم أعْنِ الاستيفاءَ، لكنَّ سياقتَها تجري على سبيلِ ضرب المثال؛ قاصداً الدلالةَ على المُهِمَّاتِ، فإذا وافَقَتْ نفساً صالحةً لها؛ تناولت هذا القليلَ فَكَثَّرَتْهُ، وهذا المُجْمَلَ فَفَصَّلته، ومن أخذ بها انتَفَع ونفع، وهي بدورِها مأْخوذةٌ مِن أدب مَن بارَكَ اللهُ في عِلْمِهِم وصاروا أئمَّةً يُهتدَى بهم، جَمَعنا اللهُ بهم في جَنَّتِهِ آمين[1].

بكر بن عبد الله أبو زيد
في ٥/٨/١٤٠٨هـ

---

(١) مِنْ هذه الكُتُبِ: «الجامع» للخطيب البغدادي رحمه الله تعالى، و«الفقيه والمتفقه» له، و«تعليم المتعلم طريق التعلم» للزَّرْنوجي، و«آداب الطلب» للشوكاني، و«أخلاق العلماء» للآجُرِّي، و«آداب المتعلمين» لسُحنون، و«الرسالة المفصَّلة =

= لأحكام المتعلمين» للقابسي، و«تذكرة السامع والمتكلم» لابن جماعة، و«الحث على طلب العلم» للعسكري، و«فضل علم السلف على الخلف» لابن رجب، و«جامع بيان العلم» لابن عبد البر، و«العلم؛ فضله وطلبه» للأمين الحاج، و«فضل العلم» لمحمد رسلان، و«مِفتاح دار السعادة» لابن القيم، و«شرح الإحياء» للزَّبيدي، و«جواهر العِقْدَين» للسَّمْهودي، و«آداب العلماء والمتعلمين» للحسين ابن منصور ـ منتخب من الذي قبله ـ، و«قانون التأويل» لابن العَرَبي، و«العزلة» للخطَّابي، و«من أخلاق العلماء» لمحمد سليمان، و«مناهج العلماء» لفاروق السامرائي، و«التعليم والإرشاد» لبدر الدين الحَلَبي، و«الذخيرة» للقَرافي، الجزء الأول، والأول من «المجموع» للنووي، و«تشحيذ الهِمَم إلى العلم» لمحمد بن إبراهيم الشيباني، و«رسائل الإصلاح» لمحمد الخَضِر حسين، و«آثار محمد البشير الإبراهيمي».

وغيرها كثير أجزل الله الأجر للجميع آمين.

الفصل الأول
آدابُ الطَّالِبِ في نَفْسِهِ

١ ـ العِلْمُ عبادةٌ (١):

أصلُ الأُصولِ في هذه «الحِلْيةِ» بل ولكل أمرٍ مطلوبٍ: عِلْمُك بأنَّ العلمَ عبادةٌ؛ قال بعضُ العلماء: «العلمُ صلاةُ السِّرِّ، وعبادةُ القلبِ».

وعليه؛ فإن شرطَ العبادةِ:

١ ـ إخلاصُ النيَّةِ لله سبحانه وتعالى؛ لقوله:

﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ . . .﴾ الآية.

وفي الحديث الفَرْدِ المشهور عن أمير المؤمنين عُمَرَ بن الخطَّاب ـ رضي اللهُ عنه ـ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّات . . .» الحديث.

فإن فَقَدَ العِلْمُ إخلاصَ النيَّةِ؛ انتقل من أفضل الطاعات إلى أحَطِّ المخالفات، ولا شيء يُحَطِّمُ العلمَ مثلُ: الرياء؛ رياء شركٍ، أو رياء إخلاص(٢)، ومثلُ التسميع؛ بأن يقول مُسَمِّعاً: علمتُ وحفظتُ . . .

---

(١) «فتاوى ابن تيمية»: (١٠/ ١١، ١٢، ١٤، ١٥، ٤٩ ـ ٥٤)، و(١١/ ٣١٤)، و(٢٠/ ٧٧ ـ ٧٨).

(٢) «الذخيرة» للقرافي: (١/ ٤٥). وفيه: «وحقيقة الرياء: أن يعمل الطاعة لله وللناس، ويُسَمَّى: رياء الشرك، أو للناس خاصة، وَيُسَمَّى: رياء الإخلاص وكلاهما يصير الطاعة معصية» انتهى.

وانظر مبحثاً في «تهذيب الآثار» للطَّبَري: (٢/ ١٢١ ـ ١٢٢) طبع في مطابع الصفا بمكة.

وعليه؛ فالتزمِ التخلُّصَ من كل ما يشوب نيتَك في صدق الطلب؛ كحُبِّ الظُّهور، والتفوُّق على الأقرانِ، وجعله سُلَّماً لأغراض وأعراضٍ؛ من جاهٍ، أو مالٍ، أو تعظيمٍ، أو سُمعةٍ، أو طلبِ محمدةٍ، أو صرفِ وجوه الناس إليك؛ فإنَّ هذه وأمثالَها إذا شابت النيةَ؛ أفسدتها، وذهبت بركةُ العلم، ولهذا يتعيّن عليك أن تَحْمي نيَّتَك من شَوْبِ الإرادة لغير الله تعالى، بل وتحمي الحِمىٰ.

وللعُلماءِ في هذا أقوالٌ ومواقفُ بيَّنتُ طَرَفاً منها في المبحث الأول من كتاب «التعالُم»، ويُزاد عليه نهيُ العلماء عن «الطُّبوليات»، وهي المسائلُ التي يُراد بها الشُّهرة. وقد قيل: «زلَّة العالم مضروبٌ لها الطَّبْل»[١].

وعن سفيانَ ـ رحمه الله تعالى ـ أنه قال:

«كنتُ أُوتيتُ فهمَ القرآن، فلمَّا قبلتُ الصُّرَّةَ؛ سُلِبْتُه»[٢].

فاستمسِكْ ـ رَحِمَكَ اللهُ تعالى ـ بالعُروة الوثقى العاصمةِ من هذه الشوائب؛ بأن تكونَ ـ مع بذل الجهدِ في الإخلاص ـ شديدَ الخوف من نواقضِه، عظيمَ الافتقارِ والالتجاءِ إليه سبحانه.

ويُؤْثَرُ عن سفيان بن سعيد الثَّوْري ـ رحمه الله تعالى ـ قوله:

«ما عالجتُ شيئاً أشدَّ عليَّ من نيَّتي».

وعن عُمر بن ذَرّ أنه قال لوالِده: يا أبي! مالَك إذا وعظتَ الناسَ أخذهم البكاءُ، وإذا وَعَظَهم غيرُك لا يبكون؟ فقال: يا بُني! ليستِ النائحةُ الثَّكْلىٰ مثلَ النائحةِ المُسْتأْجَرَة[٣].

---

(١) «الصوارم والأسنة» لأبي مَدْيَن الشنقيطي السلفي رحمه الله تعالى.
وانظر: «شرح الإحياء»، وعنه «كنوز الأجداد»: (ص٢٦٣).

(٢) «تذكرة السامع والمتكلم»: (ص١٩).

(٣) «العقد الفريد» لابن عبد رَبّه.

وفَّقك الله لرشدك آمين .

٢ ـ الخَصْلَةُ الجامعةُ لخيري الدنيا والآخرة؛ «محبَّةُ الله تعالى ومحبَّةُ رسوله ﷺ»، وتحقيقُها بتمحُّضِ المتابعةِ وقَفْوِ الأثرِ للمعصوم.

قال اللهُ تعالى :

﴿قُلْ إن كُنتُم تُحِبُّونَ اللهَ فاتَّبِعُوني يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ .

وبالجُملةِ؛ فهذا أصلُ هذه «الحِلْيَةِ»، ويَقَعان منها موقعَ التاجِ من الحُلَّة .

فيا أيُّها الطُّلابُ! ها أنتم هؤلاء تربَّعْتُم للدرسِ، وتعلَّقْتُم بأنفَس عِلْقٍ (طَلَبِ العلم)؛ فأُوصيكم ونفسي بتقوى اللهِ تعالى في السِّرِّ والعلانية؛ فهي العُدَّة، وهي مهبطُ الفضائل، ومتنزَّل المحامِد، وهي مبعثُ القُوَّة، ومِعْراج السُّمُوِّ، و الرابطُ الوثيق على القلوب عن الفِتَن، فلا تُفَرِّطوا.

٢ ـ كُنْ على جادَّة السَّلَف الصالح :

كُن سَلَفياً على الجادَّة؛ طريقِ السَّلَف الصالح من الصَّحابةِ رضي الله عنهم، فَمَن بعدهم ممن قَفَا أثَرَهم في جميع أبواب الدِّين؛ من التوحيدِ، والعباداتِ، ونحوها، مُتَمَيِّزاً بالتزام آثارِ رسول الله ﷺ، وتوظيفِ السُّنن على نفسِك، وتَرْك الجدال، والمراءِ، والخوض في علم الكلام، وما يجلبُ الآثام، ويصدُّ عن الشرع.

قال الذهبيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ[1] : (وصحَّ عن الدارقُطني أنه قال: ما شيءٌ أبغضَ إليَّ من عِلم الكلام. قلتُ: لم يدخُل الرجلُ أبداً في علم الكلام ولا الجِدال، ولا خاض في ذلك، بل كان سَلَفياً) اهـ.

---

(١) «السير»: (١٦/ ٤٥٧).

وهؤلاء هم (أهلُ السنة والجماعة)، المُتَّبِعون آثارَ رسول الله ﷺ، وهم كما قال شيخُ الإسلام ابن تيميَّة ـ رحمه الله تعالى ـ[1]:

«وأهلُ السنة: نقاوةُ المسلمين، وهم خيرُ الناسِ للناس» اهـ.

فالزمِ السبيلَ، ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾.

٣ ـ مُلازَمَةُ خَشْيَةِ اللهِ تعالى:

التحلِّي بعمارة الظاهرِ والباطنِ بخشيةِ الله تعالى؛ مُحافظاً على شعائر الإسلام، وإظهارِ السنة ونَشْرِها بالعَمَل بها والدعوة إليها؛ دالاًّ على اللهِ بعلمك وسَمْتِكَ وعَمَلك، متحلِّياً بالرجولةِ، والمساهلةِ، والسَّمْتِ الصالح.

وملاكُ ذلك خشيةُ الله تعالى، ولهذا قال الإمام أحمدُ ـ رحمه الله تعالى ـ:

«أصلُ العلمِ خشيةُ الله تعالى».

فالزمْ خشيةَ الله في السرِّ والعَلَن؛ فإن خيرَ البريَّةِ من يخشى اللهَ تعالى، وما يخشاه إلاَّ عالمٌ، إذن فخيرُ البريَّةِ هو العالمُ، ولا يَغِبْ عن بالِكَ أنَّ العالم لا يُعَدُّ عالماً إلا إذا كان عاملاً، ولا يعملُ العالمُ بعلمِهِ إلا إذا لزمته خشيةُ الله.

وأسند الخطيبُ البغداديُّ ـ رحمه اللهُ تعالى ـ بسندٍ فيه لطيفةٌ إسناديةٌ برواية آباءٍ تسعةٍ، فقال[2]: أخبرنا أبو الفَرَج عبد الوهَّاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسَد اللَّيْث بن سُليمان بن الأسود بن سفيانَ بن زيد بن أُكَينة بن عبد الله التميمي من حِفْظِهِ؛ قال: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت أبي يقول: سمعت علي بن أبي طالب يقول:

---

(١) «منهاج السنة»: (٥/١٥٨)، طبع جامعة الإمام.

(٢) «الجامع» للخطيب، و«ذم مَن لا يعمل بعلمِهِ»: (رقم١٥) لابن عساكر.
وراجع لإسنادِهِ: «لسان الميزان»: (٤/٢٦ـ٢٧) للحافظ ابن حَجَر.

«هَتَفَ العلمُ بالعمل، فإنْ أجابه، وإلا ارتَحَل» اهـ.

وهذا اللفظُ بنحوه مرويٌّ عن سفيانَ الثَّوريِّ ـ رحمه الله تعالى ـ.

٤ ـ دوامُ المراقبةِ:

التحلِّي بدوام المُراقَبة لله تعالى في السِّرِّ والعَلَن؛ سائراً إلى ربِّك بين الخوف والرجاء؛ فإنهما للمسلم كالجناحين للطائر.

فَأَقْبِل على الله بكُلِّيتك، وَلْيَمتلىء قلبُك بمحبَّته، ولسانُك بذكره، والاستبشارِ والفرحِ والسرورِ بأحكامِهِ وَحِكَمِهِ سبحانه.

٥ ـ خَفْضُ الجَناح ونَبْذُ الخُيَلاء والكبرياء:

تَحَلَّ بآداب النفس؛ من العفافِ، والحِلْم، والصبر، والتواضُعِ للحقِّ، وسكون الطائر؛ من الوَقَارِ، والرَّزانةِ، وخَفْض الجناح؛ مُتَحَمِّلاً ذُلَّ التعلُّم لعزَّة العلم، ذليلاً للحقِّ.

وعليهِ؛ فاحْذَرْ نواقضَ هذه الآدابِ، فإنَّها مع الإثمِ تُقيم على نفسِك شاهداً على أنَّ في العقل عِلَّةً، وعلى حرمانٍ من العلم والعمل به، فإيَّاك والخُيَلاءَ؛ فإنَّه نِفاقٌ وكبرياءٌ، وقد بَلَغَ من شدَّة التوقِّي منه عند السَّلَف مَبْلَغاً:

ومِن دقيقِهِ ما أسنده الذهبيُّ في ترجمة عَمْرو بن الأسود العَنْسِي المتوفَّى في خلافة عبد الملك بن مروان ـ رحمه الله تعالى ـ: أنه كان إذا خرج من المسجد قَبَضَ بيمينِهِ على شماله، فَسُئل عن ذلك؟ فقال: مخافةَ أن تُنافق يدي.

قلتُ: يُمْسكُها خوفاً من أن يَخْطُرَ بيدِهِ في مشيتِهِ؛ فإنَّ ذلك من الخُيَلاء[1] اهـ.

---

(١) «السير»: (٤/ ٨٠).

وهذا العارِضُ عَرَض للعَنْسيِّ ـ رحمه الله تعالى ـ.

واحْذَر داءَ الجبابرةِ: (الكِبْرَ)؛ فإنَّ الكِبْرَ والحرصَ والحَسَدَ أولُ ذنب عُصِيَ الله به[١]، فتطاولُك على مُعَلِّمِك كبرياءٌ، واستنكافُك عَمَّن يفيدُك ممَّن هو دونَك كبرياءٌ، وتقصيرُك عن العَمَل بالعلم حَمَأةُ كِبْرٍ، وعنوانُ حرمانٍ.

العلمُ حَرْبٌ للفتىٰ المُتَعَالي

كالسَّيل حَرْبٌ للمَكان العالي

فالْزَم ـ رحمك اللهُ ـ اللُّصوقَ إلى الأرضِ، والإزراءَ على نفسِك، وهَضْمَها، ومُراغَمَتَها عند الاستشرافِ لكبرياءٍ أو غطرسةٍ، أو حُبِّ ظهورٍ، أو عُجْبٍ . . . ونحو ذلك من آفاتِ العلم القاتلةِ له، المُذْهِبَة لهيبتِهِ، المُطْفِئَةِ لنورِهِ، وكلَّما ازددتَ علماً أو رِفعةً في ولايةٍ؛ فالْزَم ذلك؛ تُحْرِزْ سعادةً عظمى، ومقاماً يَغْبِطُك عليه الناسُ.

وعن عبد الله ابن الإمام الحُجَّة الراوية في الكُتُب السِّتَّة بكر بن عبد الله المُزَني ـ رحمهما الله تعالى ـ قال:

«سمعتُ إنساناً يُحَدِّث عن أبي، أنه كان واقفاً بِعَرَفة، فَرَقَّ، فقال: لولا أنِّي فيهم؛ لقلتُ: قد غُفِرَ لهم».

خَرَّجَه الذهبي[٢]، ثم قال:

«قلتُ: كذلك ينبغي للعَبْدِ أن يُزْري على نفسِهِ ويَهْضِمَهَا» اهـ.

---

(١) «فهرس الفتاوى»: (٣٦/ ١٩٣).

(٢) «سير أعلام النبلاء»: (٤/ ٥٣٤).

وانظر كلاماً نفيساً لشيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله تعالى في «مجموع الفتاوى»: (١٤/ ١٦٠).

٦ ـ القناعةُ والزَّهادةُ :

التَّحَلِّي بالقناعةِ والزهادةِ، وحقيقةُ الزهد[١]: «الزهدُ بالحرام، والابتعادُ عن حِمَاه؛ بالكَفِّ عن المُشْتَبَهاتِ وعن التَّطلُّع إلى ما في أيدي الناس».

ويُؤْثَرُ عن الإمام الشافعيِّ ـ رحمه الله تعالى ـ[٢]:

«لَوْ أَوْصَى إنسانٌ لِأَعْقَل الناس؛ صُرِفَ إلى الزُّهَّاد».

وعن محمد بن الحَسَن الشَّيْباني ـ رحمه الله تعالى ـ لمَّا قيل له: ألاَ تُصَنِّفُ كتاباً في الزُّهْدِ؟ قال:

«قد صَنَّفْتُ كتاباً في البُيوعِ»[٣].

يعني: «الزاهد من يتحرَّزُ عن الشُّبُهاتِ، والمكروهات؛ في التجاراتِ، وكذلك في سائر المعاملاتِ والحِرَفِ» اهـ.

وعليه؛ فَلْيَكُن معتدِلاً في معاشِهِ بما لا يُشينه، بحيثُ يصونُ نفسَه وَمَن يعولُ، ولا يَرِدُ مواطنَ الذِّلَّةِ والهُونِ.

وقد كان شيخُنا محمد الأمين الشّنقيطيُّ المتوفى في ١٧/ ١٢/ ١٣٩٣هـ رحمه الله تعالى مُتَقَلِّلاً من الدنيا، وقد شاهدتُه لا يعرفُ فئاتِ العملةِ الورقيةِ، وقد شافَهَني بقولِهِ:

«لقد جئتُ من البلاد ـ شنقيط ـ ومعي كَنْزٌ قلَّ أن يُوجَدَ عند أحدٍ، وهو (القناعةُ)، ولو أردتُ المناصبَ؛ لعرفتُ الطريقَ إليها، ولكنِّي لا أُوثر الدنيا على الآخرةِ، ولا أبذلُ العلمَ لنيلِ المآربِ الدنيوية».

---

(١) «تعليم المتعلم» للزرنوجي: (ص٢٨).

(٢) «تعليم المتعلم» للزرنوجي: (ص٢٨).

(٣) «تعليم المتعلم» للزرنوجي: (ص٢٨).

فرحمه اللهُ تعالى رحمةً واسعةً آمين.

٧ـ التَّحَلِّي بِرَوْنَقِ العلم:

التحلِّي بـ (رَوْنَقِ العلم) حُسْن السَّمْت، والهَدْي الصالح، من دَوَامِ السكينة، والوقارِ، والخُشوعِ، والتواضُعِ، ولزوم المَحَجَّة؛ بعمارة الظاهر والباطن، والتخلِّي عن نواقِضِها.

وعن ابن سيرينَ ـ رحمه الله تعالى ـ قال:

«كانوا يتعلَّمون الهَدْيَ كما يتعلَّمون العلم».

وعن رجاء بن حَيْوَة ـ رحمه الله تعالى ـ أنه قال لرجلٍ:

«حَدِّثْنا، ولا تُحَدِّثْنا عن مُتماوتٍ ولا طَعَّانٍ».

رواهما الخطيب في «الجامع»، وقال[1]:

«يجبُ على طالب الحديثِ أن يتجنَّب: اللعبَ، والعبثَ، والتبذُّلَ في المجالس؛ بالسُّخْفِ، والضحكِ، والقهقهةِ، وكثرة التنادُرِ، وإدمانِ المُزاحِ والإكثارِ منه، فإنما يُستجاز من المُزاح بيسيرِهِ ونادرِهِ وطريفِهِ، والذي لا يُخرج عن حَدِّ الأدب وطريقةِ العلم، فأمَّا مُتَّصِلُهُ وفاحشُهُ وسخيفُهُ وما أوغَرَ منه الصُّدورَ وجَلَبَ الشَّرَّ؛ فإنه مذمومٌ، وكثرةُ المزاحِ والضحكِ يَضَعُ من القَدْرِ، ويُزيلُ المروءةَ» اهـ.

وقد قِيلَ: «مَنْ أكثرَ مِن شيءٍ؛ عُرِفَ به».

فتجنَّب هاتِيكَ السَّقَطاتِ في مُجالَسَتِكَ ومُحادَثَتِكَ.

وبعضُ من يَجْهَلُ يظنُّ أن التبسُّطَ في هذا أرْيَحِيَّةٌ.

---

(١) «الجامع»: (١/ ١٥٦).

وعن الأحْنَفِ بن قَيْسٍ قال:

«جَنِّبوا مجالسَنا ذِكْرَ النساءِ والطعامِ، إنِّي أُبْغِضُ الرجلَ يكون وصَّافاً لفرجِهِ وبطْنِهِ»(١).

وفي كتابِ المُحَدِّث المُلْهَم أمير المؤمنين عُمَر بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ في القضاء: «ومن تزيَّن بما ليس فيه؛ شانَهُ الله».

وانظر شَرْحَه لابن القيِّم ـ رحمه الله تعالى ـ(٢).

٨ ـ تَحَلَّ بالمُروءةِ(٣):

التحلِّي بـ (المروءة)، وَمَا يَحْمِل إليها؛ من مكارمِ الأخلاقِ، وطلاقَةِ الوجه، وإفشاءِ السلام، وتحمُّل الناس، والأَنَفَةِ من غير كبرياءٍ، والعزَّةِ في غير جَبَروتٍ، والشهامة في غير عصبيَّةٍ، والحَمِيَّةِ في غير جاهليةٍ.

وعليه؛ فتنكَّبْ (خوارمَ المروءة)؛ في طَبْعٍ، أو قولٍ، أو عملٍ؛ من حِرْفة مَهِينةٍ، أو خَلَّةٍ رديئةٍ، كالعُجْب، والرياء، والبَطَرِ، والخُيَلاءِ، واحتقار الآخرين، وغَشَيان مواطن الرِّيَب.

٩ ـ التمتُّع بخصال الرجولةِ:

تمتَّع بخصال الرجولةِ؛ من الشجاعة، وشدَّة البأْس في الحقِّ، ومكارم الأخلاق، والبَذْلِ في سبيل المعروف، حتى تنقطعَ دونك آمالُ الرجالِ.

وعليه؛ فاحْذَر نواقضَها؛ من ضعف الجَأْشِ، وقلَّةِ الصبرِ، وضعفِ المكارم، فإنَّها تَهْضِمُ العلمَ، وتقطَعُ اللسان عن قَوْلِةِ الحقِّ، وتأْخُذُ بناصيتِهِ إلى خصومِهِ في حالةٍ تَلْفَحُ بِسَمُومها في وجوه الصالحين من عبادِهِ.

---

(١) «سير أعلام النبلاء»: (٤/ ٩٤).

(٢) «إعلام الموقعين»: (٢/ ١٦١ ـ ١٦٢).

(٣) فيها مؤلفات مفردة، انظر: «معجم الموضوعات المطروقة»: (ص٣٩٢).

١٠ ـ هَجْرُ التَّرَفُّهِ :

لا تسترسِلْ في (التنعُّم والرفاهية)؛ فإنَّ «البذاذةَ من الإيمان»(١)، وخُذ بوصيَّة أمير المؤمنين عُمَر بن الخطَّاب رضي الله عنه في كتابه المشهور، وفيه :

«وإيَّاكم والتنعُّمَ وزِيَّ العَجَم، وتَمَعْدَدُوا، واخْشَوْشِنوا . . .»(٢).

وعليه؛ فَازْوَرَّ عن زَيْفِ الحضارة؛ فإنَّه يُؤَنِّثُ الطِّباعَ، ويُرْخي الأعصابَ، ويُقَيِّدُك بخيط الأوهام، ويَصِلُ المُجِدُّونَ لغاياتهم وأنتَ لم تَبْرَح مكانك، مشغولٌ بالتأنُّق في ملبسك، وإن كان منها شِيَاتٌ ليست محرَّمةً ولا مكروهةً، لكن ليست سَمْتاً صالحاً، والحِلْيَةُ في الظاهر كاللِّباسِ عنوانٌ على انتماء الشخص، بل تحديدٌ له، وهل اللِّباسُ إلا وسيلة من وسائل التعبيرِ عن الذاتِ؟!

فكن حَذِراً في لباسِك؛ لأنه يُعَبِّرُ لغيرك عن تقويمِك؛ في الانتماء، والتكوين، والذوق، ولهذا قيل: الحليةُ في الظاهر تدلُّ على ميلٍ في الباطن، والناسُ يُصَنِّفُونك من لباسِك، بل إنَّ كيفيَّة اللُّبْسِ تُعْطي للناظرِ تصنيفَ اللابسِ من :

الرَّصانة والتعقُّل، أو التمشيُخ والرَّهْبنةِ، أو التَّصابي وحُبِّ الظهور.

فَخُذْ من اللباسِ ما يُزينك ولا يُشينك، ولا يَجْعَلْ فيك مقالاً لقائلٍ، ولا لَمْزاً للامزٍ، وإذا تلاقى مَلْبَسُك وكيفيةَ لُبسِك بما يلتقي مع شَرَفِ ما تحملُه من

---

(١) كما صحَّ عن النبيِّ ﷺ، راجع له: «السلسلة الصحيحة»: (رقم٣٤١)، و«تعظيم قدر الصلاة»: (رقم٤٨٤) لابن نَصْر المروزيّ.

(٢) «مسند علي بن الجَعْد»: (١/ ٥١٧، رقم١٠٣٠)، وعنه «الفروسية» لابن القيم: (ص٩)، و«أدب الإملاء والاستملاء»: (ص١١٨).
وأصله في «الصحيحين» وغيرهما.

العلم الشرعيِّ؛ كان أدعى لتعظيمِك والانتفاعِ بعلمِك، بل بِحُسْنِ نيَّتك يكون قُربةً؛ إنه وسيلةٌ إلى هداية الخلق للحقِّ.

وفي المأثور عن أمير المؤمنين عُمَرَ بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ[١]:

«أحبُّ إليَّ أنْ أنظُرَ القارىءَ أبيضَ الثياب».

أي: لِيَعْظُمَ في نفوس الناس، فيُعَظَّمَ في نفوسِهم ما لديه من الحقِّ.

والناسُ ـ كما قال شيخُ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله تعالى ـ كأسرابِ القَطَا، مَجْبُولون على تشبُّه بعضِهم ببعضٍ[٢].

فإيَّاك ثم إيَّاك من لباس التَّصابي، أمَّا اللباسُ الإفرنجيُّ؛ فغيرُ خافٍ عليك حُكْمُهُ، وليس معنى هذا أن تأتي بلباسٍ مُشَوَّهٍ، لكنه الاقتصادُ في اللِّباسِ برسم الشرعِ، تَحُفُّه بالسَّمْتِ الصالح، والهَدْيِ الحَسَن.

وتَطَلَّبْ دلائلِ ذلك في كتب السُّنَّة والرِّقاق، لا سيَّما في «الجامع» للخطيب[٣].

ولا تستنكِرْ هذه الإشارة؛ فمازال أهلُ العلم يُنَبِّهون على هذا في كُتُب الرِّقاقِ والآدابِ واللِّباس[٤]، والله أعلم.

١١ـ الإعراضُ عن مَجالِسِ اللَّغْو:

لا تَطَأْ بساطَ من يَغْشون في ناديهم المُنكَرَ، ويَهْتِكون أستارَ الأدب؛ مُتغابياً عن ذلك، فإن فعلتَ ذلك؛ فإنَّ جنايتَك على العلمِ وأهلِهِ عظيمةٌ.

---

(١) «الإحكام» للقَرَافي: (ص٢٧١).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (٢٨/ ١٥٠).

(٣) «الجامع»: (١/ ١٥٣ـ ١٥٥).

(٤) «أدب الإملاء والاستملاء»: (ص١١٦ ـ ١١٩)، «اقتضاء الصراط المستقيم»، «مجموع الفتاوى»: (٢١/ ٥٣٩)، وانظر «الروح» لابن القيم: (ص٤٠).

١٢ ـ الإعراضُ عن الهَيْشاتِ :

التَّصَوُّنُ من اللَّغَط والهَيْشاتِ ؛ فإنَّ الغَلَط تحت اللَّغَط ، وهذا يُنافي أدبَ الطلب .

ومن لطيفِ ما يُستحضر هنا ما ذكره صاحبُ «الوسيط في أُدباء شنقيط» وعنه في «مُعجم المعاجم» :

«أنه وقع نزاعٌ بين قبيلتين ، فَسَعَتْ بينهما قبيلة أُخرى في الصلح ، فتراضَوْا بحُكم الشرع ، وحكَّموا عالماً ، فاستظهر قتلَ أربعةٍ من قبيلةٍ بأربعةٍ قُتلوا من القبيلةِ الأُخرى ، فقال الشيخُ بابُ بن أحمد : مثلُ هذا لا قصاصَ فيه . فقال القاضي : إنَّ هذا لا يُوجَد في كتابٍ . فقال : بل لم يَخْلُ منه كتابٌ . فقال القاضي : هٰذا «القاموسُ» ـ يعني أنه يدخُلُ في عموم كتابٍ ـ . فتناولَ صاحبُ الترجمةِ «القاموسَ» ، وأولُ ما وقع نظره عليه : (والهَيْشَةُ : الفتنةُ ، وأُمُّ حُبَيْن[1] ، وليس في الهَيْشَاتِ قِوَدٌ) ؛ أي : في القتيلِ في الفتنةِ لا يُدرى قاتلُه ، فتعجَّب الناسُ من مثل هذا الاستحضارِ في ذلك الموقفِ الحَرِجِ» اهـ مُلَخَّصاً .

١٣ ـ التَّحلِّي بالرِّفْقِ :

الْتزمِ الرِّفقَ في القول ؛ مُجْتنباً الكلمةَ الجافيةَ ؛ فإنَّ الخطابَ اللَّيِّنَ يتألَّفُ النفوسَ النَّاشزةَ . وأدلَّةُ الكتابِ والسنةِ في هذا متكاثرةٌ .

١٤ ـ التأمُّلُ :

التحلِّي بالتأمل ؛ فإنَّ من تأمَّل أدرك ، وقيل : «تأمَّلْ تُدْرِكْ» .

وعليه ؛ فتأمَّلْ عند التكلُّم : بماذا تتكلَّم؟ وما هي عائدتُه؟ وتَحرَّزْ في العبارةِ والأداءِ دون تعنُّتٍ أو تحذلقٍ ، وتأمَّلْ عند المذاكرة كيف تختارُ القالبَ

---

(١) هي دُوَيْبَةٌ .

المناسبَ للمعنى المُرادِ، وتأَمَّلْ عند سؤال السائل كيف تتفهَّم السؤالَ على وجهه حتى لا يَحْتمل وجهين؟ وهكذا.

١٥ ـ الثباتُ والتثبُّت :

تَحَلَّ بالثباتِ والتثبُّتِ، لا سيَّما في المُلِمَّاتِ والمُهِمَّات، ومنه: الصبرُ والثباتُ في التلقِّي، وطيُّ الساعاتِ في الطَّلَبِ على الأشياخ؛ فإنَّ «مَنْ ثَبَتَ نَبَتَ».

□ □ □

الفصل الثاني
كَيْفِيَّةُ الطَّلَبِ والتَّلَقِّي

١٦ ـ كيفيَّةُ الطَّلَبِ ومراتِبُهُ :

«مَنْ لم يُتْقِنِ الأُصولَ ؛ حُرِمَ الوُصولَ»[١]، و«من رام العلم جُمْلَةً ؛ ذهب عنه جُملةً»[٢]، وقيل أيضاً : «ازْدِحامُ العلمِ في السمع مَضَلَّةُ الفهم»[٣].

وعليه ؛ فلا بُدَّ من التأْصيل والتأْسيس لكُلِّ فنٍّ تطلبُه ؛ بضبطِ أصلِهِ ومُختصره على شيخٍ مُتْقنٍ، لا بالتحصيلِ الذاتيِّ وَحْدَه ؛ وآخذاً الطَّلَبَ بالتدرُّجِ .

قال اللهُ تعالى :

﴿وَقُرْآناً فَرَقْناهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَىٰ النَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلاً﴾ .

وقال تعالى :

﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾ .

وقال تعالى :

﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلاَوَتِهِ﴾ .

---

(١) «تذكرة السامع والمتكلم» : (ص١٤٤) .

(٢) «فضل العلم» محمد رَسْلان : (ص١٤٤) .

(٣) «شرح الإحياء» : (١/ ٣٣٤) .

فأمامَك أُمورٌ لا بُدَّ من مراعاتِها في كُلِّ فَنٍّ تطلبُهُ :

١ ـ حِفْظُ مختصرٍ فيه .

٢ ـ ضبطُه على شيخ مُتْقِنٍ .

٣ ـ عدمُ الاشتغالِ بالمطوَّلاتِ وتفاريقِ المصنَّفات قبل الضبطِ والإتقان لأصلِهِ .

٤ ـ لا تَنتَقِل من مُخْتَصر إلى آخَرَ بلا موجبٍ ، فهذا من باب الضَّجَر .

٥ ـ اقتناصُ الفوائِد والضوابطِ العلميَّةِ .

٦ ـ جمعُ النَّفسِ للطلبِ والترقِّي فيه ، والاهتمامُ والتحرُّقُ للتحصيل والبلوغِ إلى ما فوقَه حتى تفيضَ إلى المطوَّلات بسابلةٍ مُوثقةٍ .

وكان من رأْي ابن العَرَبي المالكي[1] أن لا يخلطَ الطالبُ في التعليم بين عِلْمَين ، وأن يُقَدِّم تعليمَ العربيةِ والشِّعْرِ والحسابِ ، ثم ينتقلَ منه إلى القُرآنِ .

لكن تعقَّبه ابنُ خَلْدون بأنَّ العوائدَ لا تُساعد على هذا ، وأنَّ المُقَدَّم هو دراسةُ القرآن الكريم وحفظُه ؛ لأنَّ الوَلَد مادام في الحِجْر ؛ ينقادُ للحُكم ، فإذا تجاوز البلوغَ ؛ صَعُبَ جَبْرُه .

أمَّا الخلطُ في التعليم بين عِلْمَين فأكثرَ ؛ فهذا يختلفُ باختلافِ المُتَعَلِّمين في الفهم والنشاط .

وكان من أهل العلم من يُدَرِّسُ الفقه الحنبليَّ في «زاد المُسْتَقْنِع» للمُبتدئين ، و«المُقْنِع» لمن بعدَهم للخلافِ المذهبيِّ ، ثم «المُغني» للخلاف العالي ، ولا يَسْمَحُ للطبقةِ الأُولى أن تجلسَ في درس الثانية . . . وهكذا ؛ دَفْعاً للتشويش .

---

(١) «تراجم الرجال» للخضر حسين : (ص١٠٥) ، و«فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة» : (٢٣/ ٥٤ ـ ٥٥) مهم .

واعْلَم أنَّ ذِكْرَ المختصراتِ فالمطوّلاتِ التي يُؤَسَّسُ عليها الطلبُ والتلقِّي لدى المشايخ تختلفُ غالباً من قُطر إلى قُطر باختلاف المذاهب، وما نَشَأَ عليه عُلماءُ ذٰلك القُطْرِ من إتقانِ هذا المختصرِ والتمرُّسِ فيه دونَ غيره.

والحالُ هنا تختلفُ من طالبٍ إلى آخرَ باختلافِ القرائحِ والفهومِ، وقُوَّةِ الاستعدادِ وضَعْفِهِ، وبُرودةِ الذهن وتوقُّدِهِ.

وقد كان الطَّلَبُ في قُطْرنا بعد مرحلة الكتاتيبِ والأخْذِ بحفظ القرآنِ الكريمِ يمرُّ بمراحلَ ثلاثٍ لدى المشايخِ في دروس المساجدِ: للمُبتدئين، ثم المُتوسِّطين، ثم المُتمَكِّنين:

ففي التوحيد: «ثلاثةُ الأُصول وأدلَّتها»، و«القواعدُ الأربع»، ثم «كشف الشُبُهات»، ثم «كتاب التوحيد»؛ أربعتُها للشيخ محمد بن عبد الوهَّاب رحمه الله تعالى، هٰذا في توحيدِ العبادةِ.

وفي توحيدِ الأسماءِ والصفات: «العقيدة الواسِطيَّة»، ثم «الحَمَوية»، و«التدمرية»؛ ثلاثتُها لشيخ الإسلام ابن تيميَّة ـ رحمه الله تعالى ـ، فـ «الطحاوية» مع «شرحِها».

وفي النَّحْوِ: «الآجُرُّومِيَّة»، ثم «مُلحة الإعراب» للحَريري، ثم «قَطْر النَّدى» لابن هشام، و«ألفيَّة ابن مالك» مع «شرحها» لابن عَقِيل.

وفي الحديثِ: «الأربعين» للنَّووي، ثم «عُمدة الأحكام» للمقدسيِّ، ثم «بلوغ المرام» لابن حَجَر، و«المنتقى» للمجد ابن تيميَّة؛ ـ رحمَهُم اللهُ تعالى ـ، فالدُّخول في قراءةِ الأُمَّاتِ السِّتِّ وغيرِها.

وفي المصطلح: «نُخْبَة الفِكَر» لابن حجر، ثم «أَلْفِيَّةُ العراقي» ـ رحمه الله تعالى ـ.

وفي الفقه مثلاً: «آداب المشي إلى الصلاة» للشيخ محمد بن عبدالوهَّاب ثم «زاد المستقنع» للحِجَّاوي ـ رحمه الله تعالى ـ أو «عُمدة الفقه»، ثم «المقنع» للخلاف المذهبي، و«المغني» للخلاف العالي؛ ثلاثتُها لابن قُدامة رحمه الله تعالى.

وفي أُصول الفقه: «الوَرَقات» للجُوَيْني ـ رحمه الله تعالى ـ، ثم «روضةُ النَّاظر» لابن قُدامة ـ رحمه الله تعالى ـ.

وفي الفرائض: «الرَّحْبية»، ثم مع شروحها، و«الفوائد الجلية».

وفي التفسير: «تفسير ابن كثير» ـ رحمه الله تعالى ـ.

وفي أُصول التفسير: «المقدمة» لشيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله تعالى.

وفي السيرة النبوية: «مختصرها» للشيخ محمد بن عبد الوهَّاب، و«أصلُها» لابن هشام، وفي «زاد المعاد» لابن القيم رحمه الله تعالى.

وفي لسان العرب: العنايةُ بأشعارها؛ كـ «المعلَّقات السبع»، والقراءة في «القاموس» للفَيْروز آباديِّ ـ رحمه الله تعالى ـ.

.. وهكذا من مراحل الطلبِ في الفنونِ.

وكانوا مع ذلك يأْخُذون بِجَرْدِ المُطَوَّلات؛ مثل «تاريخ ابن جرير»، وابن كثير، وتَفْسِيرَيْهما، ويُرَكِّزونَ على كُتُب شيخ الإسلام ابن تيميَّة، وتلميذه ابن القيِّم رحمهما الله تعالى، وكتب أئمَّة الدعوةِ وفتاويهم، لا سيَّما مُحَرَّراتهم في الاعتقاد.

وهكذا كانت الأوقاتُ عامرةً في الطلبِ، ومجالسِ العلم، فبعدَ صلاة الفجر إلى ارتفاع الضُّحى، ثم تكون القيلولةُ قُبَيْل صلاة الظهر، وفي أعقابِ جميع الصلوات الخمسِ تُعْقَدُ الدروسُ، وكانوا في أدبٍ جَمٍّ، وتقديرٍ بعزَّةِ نفسٍ من الطَّرفين على منهجِ السَّلَف الصالح رحمهم الله تعالى، ولذا أدركوا

وصارَ منهم في عداد الأئمة في العلم جمعٌ غفيرٌ، والحمدُ لله رب العالمين.

فهل من عودةٍ إلى أصالةِ الطَّلَبِ في دراسة المُخْتَصَراتِ المعتمدةِ، لا على المذكِّرات، وفي حِفْظِها لا الاعتماد على الفهم فَحَسْبُ، حتى ضاع الطُّلَّابُ فلا حِفْظَ ولا فَهْمَ!

وفي خُلُوِّ التَّلقين من الزَّغَل والشوائبِ والكَدَرِ، سَيْرٌ على مِنْهاج السَّلَف؟ والله المستعان.

وقال الحافظُ عُثمان بن خُرَّزَاذَ (م سنة ٢٨٢هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ[١]:

«يحتاجُ صاحبُ الحديثِ إلى خمسٍ، فإنْ عُدِمَتْ واحدةٌ؛ فهي نَقْصٌ، يحتاجُ إلى عقلٍ جيِّدٍ، ودينٍ، وضبطٍ، وحذاقةٍ بالصِّناعةِ، مع أمانةٍ تُعْرَفُ منه».

قلتُ ـ أي الذهبيُّ ـ: «الأمانةُ جزءٌ من الدِّين، والضبطُ داخل في الحِذْقِ، فالذي يَحْتَاجُ إليه الحافظُ أن يكونَ: تقيّاً، ذكيّاً، نَحْويّاً، لُغَويّاً، زكيّاً، حَيِيّاً، سَلَفيّاً، يَكْفيهِ أن يكتُبَ بيديه مئتي مُجَلَّد، ويُحَصِّلَ من الدواوين المعتبرةِ خمسَ مئةِ مجلدٍ، وأن لا يَفْتُرَ من طلبِ العلمِ إلى الممات، بنيَّةٍ خالصةٍ، وتواضُعٍ، وإلَّا فلا يَتَعَنَّ» اهـ.

١٧ ـ تَلَقِّي العِلْمِ عن الأشياخِ:

الأصْلُ في الطَّلَب أن يكونَ بطريقِ التَّلْقين والتَّلَقِّي عن الأساتيذ، والمُثَافَنةِ للأشياخ، والأخْذِ من أفواه الرجالِ لا من الصُّحُفِ وبطون الكتبِ، والأولُ من بابِ أخذ النَّسيبِ عن النسيبِ الناطقِ، وهو المُعَلِّمُ، أما الثاني عن الكتابِ، فهو جَمَادٌ، فأنَّى له اتصالُ النَّسَبِ؟

---

(١) «سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٣٨٠).

وقد قيل: «مَن دَخَلَ في العلمِ وحدَه؛ خرج وحدَه»[١]؛ أي: مَن دَخَلَ في طلب العلم بلا شيخ؛ خَرَجَ منه بلا عِلْمٍ، إذ العلمُ صَنْعَةٌ، وكلُّ صَنْعَةٍ تحتاجُ إلى صانعٍ، فلا بُدَّ إذاً لتعلُّمِها من مُعَلِّمِها الحاذقِ.

وهذا يكادُ يكونُ محلَّ إجماعِ كلمةٍ من أهل العلم؛ إلاَّ من شَذَّ مثل: علي بن رُضْوان المصري الطبيب (م سنة ٤٥٣هـ)، وقد رَدَّ عليه عُلماءُ عَصْرِهِ ومن بَعدَهم.

قال الحافظُ الذهبيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ في ترجمتِه له[٢]:

«ولم يكن له شَيْخٌ، بل اشتغلَ بالأخذِ عن الكُتُبِ، وصنَّف كتاباً في تحصيلِ الصناعة من الكُتُبِ، وأنها أوفقُ من المُعَلِّمين، وهذا غَلَطٌ» اهـ.

وقد بَسَطَ الصَّفَدِيُّ في «الوافي» الردَّ عليه، وعنه الزَّبيدي في «شرح الإحياء» عن عَدَدٍ من العُلَماء مُعَلِّلينَ له بعدَّةِ عللٍ؛ منها ما قاله ابنُ بَطْلانَ في الردِّ عليه[٣]:

«السادسة: يُوجد في الكتابِ أشياءُ تَصُدُّ عن العلمِ، وهي معدومةٌ عند المُعَلِّمِ، وهي التصحيفُ العارِضُ من اشتباهِ الحروفِ مع عَدَمِ اللفظ، والغَلَطِ بِزَوَغَانِ البَصَرِ، وقلَّةِ الخبرة بالإعرابِ، أو فسادِ الموجودِ منه، وإصلاحِ الكتابِ، وكتابةِ ما لا يُقْرأ، وقراءةِ ما لا يُكتب، ومذهبِ صاحبِ الكتاب، وسُقْمِ النَّسْخِ، ورداءة النقلِ، وإدماجِ القارىء مواضعَ المقاطع، وخَلْط

---

(١) «الجواهر والدرر» للسَّخاوي: (١/ ٥٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء»: (١٨/ ١٠٥).

وانظر: «شرح الإحياء»: (١/ ٦٦)، و«بُغية الوعاة»: (١/ ١٣١، ٢٨٦)، و«شَذَرات الذهب»: (٥/ ١١)، و«الغُنْية» للقاضي عِيَاض: (ص١٦ ـ ١٧).

(٣) «شرح الإحياء»: (١/ ٦٦).

مبادىء التعليم، وذكر ألفاظٍ مُصْطَلَحٍ عليها في تلك الصناعةِ، وألفاظٍ يونانية لم يُخْرِجْها الناقلُ من اللغة؛ كالنَّوْروس، فهذه كلُّها مُعَوِّقَةٌ عن العلم، وقد استراح المُتَعَلِّمُ من تكلُّفِها عند قراءتِهِ على المُعَلِّم، وإذا كان الأمرُ على هذه الصورةِ؛ فالقراءةُ على العلماءِ أجدىٰ وأفضلُ من قراءة الإنسانِ لنفسِهِ، وهو ما أردنا بيانَه . . .

قال الصَّفَدِيُّ: ولهذا قال العُلماءُ: لا تأْخذ العلمَ من صَحَفي ولا من مُصْحَفِي؛ يعني: لا تقرأ القُرآنَ على مَن قرأ من المُصحفِ، ولا الحديثَ وغيرَه على من أَخَذَ ذلك من الصُّحُفِ . . . » اهـ.

والدليلُ الماديُّ القائم على بُطلان نظرةِ ابن رُضْوان: أنَّك ترى آلافَ التراجمِ والسِّيَرِ على اختلافِ الأزمانِ ومرِّ الأعصار وتنوُّع المعارف، مشحونةً بتسميةِ الشيوخِ والتلاميذِ، ومستقلٌّ من ذلك ومستكثِرٌ، وانظر شذرةً من المكثرين عن الشيوخِ حتى بلغ بعضُهم الأُلوفَ كما في «العُزَّاب» من «الإسفار» لراقمِه.

وكان أبو حَيَّان محمد يوسُف الأندلُسي (م سنة ٧٤٥هـ)[١] إذا ذُكر عنده ابنُ مالك؛ يقول: «أين شيوخُهُ؟».

«وقال الوليد[٢]:

كان الأوزاعيُّ يقول: كان هذا العلمُ كريماً يتلاقاه الرجالُ بينَهم، فلمَّا دَخَلَ في الكُتُبِ؛ دخل فيه غيرُ أهلِه.

وروى مثلَها ابنُ المبارك عن الأوزاعيِّ.

---

(١) مقدمة التحقيق لكتاب «الغُنية» للقاضي عِيَاض: (ص١٦ ـ ١٧).

(٢) «السير»: (٧/ ١١٤).

ولا ريبَ أنَّ الأخْذَ من الصُحُفِ وبالإجازةِ يقعُ فيه خَلَلٌ، ولا سيَّما في ذلك العَصْر، حيثُ لم يكن بَعْدُ نَقْطٌ ولا شَكْلٌ، فتتصحَّف الكلمةُ بما يُحيل المعنى، ولا يَقَعُ مثلُ ذلك في الأخذِ من أفواه الرجال، وكذلك التحديثُ من الحفظِ يَقَعُ فيه الوَهَم؛ بخلافِ الرواية من كتاب محرَّرٍ» اهـ.

ولابنِ خَلدون مبحثٌ نفيسٌ في هذا؛ كما في «المُقَدِّمة»[1] له.

ولبعضهم:

مَنْ لم يُشافِهْ عالماً بأُصولِهِ
يقينُهُ في المُشكلات ظُنونُ

وكان أبو حَيَّان كثيراً ما يُنشِدُ:

يَظُنُّ الغَمْرُ أنَّ الكُتْب تَهْدِي
أَخَا فَهْمٍ لإدراكِ العُلومِ
وما يَدْري الْجَهولُ بأنَّ فيها
غوامضَ حَيَّرَتْ عقلَ الفهيمِ
إذا رُمْتَ العلومَ بغيرِ شَيْخٍ
ضَلَلْتَ عن الصِّراطِ المستقيمِ
وتلتبسُ الأُمورُ عليك حتَّى
تصيرَ أضَلَّ من «تُوما الحكيمِ»

□ □ □

---

(١) (٤/ ١٢٤٥).

الفصل الثالث
أدَبُ الطَّالبِ مَعَ شَيْخِه

١٨ ـ رعايةُ حُرْمَةِ الشَّيْخِ :

بما أنَّ العلمَ لا يُؤخذ ابتداءً من الكُتُب بل لا بُدَّ من شيخٍ تُتْقِنُ عليه مفاتيحَ الطَّلبِ؛ لِتَأْمَنَ من العَثَارِ والزَّلَلِ؛ فعليك إذاً بالتحلِّي برعاية حُرْمَتِهِ؛ فإنَّ ذلك عنوانُ النجاحِ والفلاحِ والتحصيلِ والتوفيقِ، فَلْيَكُن شَيخُكَ محلَّ إجلالٍ منك وإكرامٍ وتقديرٍ وتلطُّفٍ، فَخُذْ بمجامعِ الآدابِ مع شيخِكَ في جُلوسِكَ معه، والتحدُّثِ إليه، وحُسْن السؤال والاستماع، وحُسْن الأدب في تصفُّح الكتاب أمامَه ومع الكتاب، وتَرْكِ التطاولِ والمماراةِ أمامَه، وعَدَم التقدُّم عليه بكلامٍ أو مسيرٍ أو إكثارِ الكلام عندَه، أو مُداخَلَته في حديثِهِ ودَرْسِهِ بكلامٍ منك، أو الإلحاحِ عليه في جَوابٍ؛ مُتَجَنِّباً الإكثارَ من السؤال، لا سيَّما مع شُهود الملإ، فإنَّ هذا يُوجِبُ لك الغُرورَ وله المَلَلَ.

ولا تُناده باسمِهِ مُجَرَّداً، أو مع لَقَبه كقولِكَ: يا شيخُ فلان! بل قل: يا شيخي! أو يا شيخَنا! فلا تُسَمِّه؛ فإنَّه أرفعُ في الأدب، ولا تُخاطِبْه بتاء الخطابِ، أو تُناديه من بُعْدٍ من غيرِ اضطرار.

وانظُر ما ذَكَرَهُ اللهُ تعالى من الدلالةِ على الأدبِ مع مُعَلِّم الناسِ الخيرَ ﷺ في قوله: ﴿لاَ تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُم كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضاً . . .﴾ الآية.

وكما لا يليقُ أن تقولَ لوالدكَ ذي الأُبُوَّة الطينيَّة: «يا فلان» أو: «يا والدي فلان» فلا يَجْمُلُ بك مع شيخِكَ.

والتزمْ توقيرَ المجلسِ، وإظهارَ السُّرورِ من الدرسِ والإفادةِ به.

وإذا بَدَا لك خَطأٌ من الشيخِ، أو وَهَمٌ فلا يُسْقِطْه ذلك من عينك؛ فإنَّه سببٌ لحرمانِك من عِلْمِهِ، ومن ذا الذي يَنجُو من الخطأِ سالماً؟

واحْذَر أن تُعَامِلَهُ بما يُضْجِرُهُ، ومنه ما يُسَمِّيه المُوَلَّدُون: «حرب الأعصاب»[1]؛ بمعنى: امتحانِ الشيخِ على القُدرة العِلْمِيَّة والتحمُّل.

وإذا بدا لك الانتقالُ إلى شيخٍ آخرَ؛ فاسْتَأْذِنهُ بذلك؛ فإنه أدعى لحُرمتِهِ، وأملكُ لقلبِهِ في محبَّتِك والعَطْفِ عليك . . .

إلى آخرِ جُملةٍ من الآدابِ يعرفُها بالطَّبْع كلُّ مُوَفَّقٍ مُبارَكٍ وفاءً لحقِّ شيخِكَ في «أُبَوَّتِهِ الدِّينيةِ»، أو ما تُسمِّيهِ بعضُ القوانينِ باسم «الرَّضاع الأدبي»[2]، وتَسْمِيةُ بعض العُلماء له «الأُبوَّة الدينيَّة» أليقُ، وتركُه أنسبُ.

واعْلَم أنَّه بِقَدْرِ رعايةِ حُرمتِهِ يكونُ النجاحُ والفلاحُ، وبقدرِ الفَوْتِ يكونُ من علاماتِ الإخفاقِ.

تنبيهٌ مُهِمٌّ: أُعيذُك باللهِ من صَنيع الأعاجمِ، والطُّرُقِيَّةِ، والمبتدعة الخَلَفِيَّةِ؛ من الخُضوعِ الخارجِ عن آدابِ الشرعِ؛ مِن لَحْسِ الأيدي، وتَقْبيلِ الأكتاف، والقَبْض على اليمين باليمين والشمال عند السلام؛ كحالِ تودُّد الكبار للأطفالِ، والانحناءِ عند السَّلام، واستعمال الألفاظِ الرَّخْوةِ المُتخاذِلة: سيِّدي، مولاي، ونحوِها من ألفاظ الخَدَم والعبيدِ.

وانظُر ما يقولُه العَلاَّمة السَّلَفي الشيخ محمد البشير الإبراهيمي الجزائري (م سنة ١٣٨٠هـ) رحمه الله تعالى في «البصائر»؛ فإنه فائقُ السِّياق[3].

---

(١) «معجم التراكيب» لأحمد أبو سَعْد: (ص٢٨٣)، تركيب مولَّد.

(٢) «مقاصد الشريعة» لعَلاَّل الفاسي: (ص٣٣).

(٣) «آثاره»: (٤/ ٤٠ـ ٤٢).

١٩ ـ رأسُ مالِك ـ أيُّها الطَّالبُ ـ من شيخِك :

القدوةُ بصالحِ أخلاقِهِ وكريمِ شمائِلِهِ، أمَّا التَّلَقِّي والتلقينُ؛ فهو ربحٌ زائدٌ، لكن لا يأْخُذْكَ الاندفاعُ في محبَّةِ شَيْخِك فتقعَ في الشَّناعةِ من حيثُ لا تدري وكلُّ من ينظر إليك يَدْرِي، فلا تُقَلِّده بصوتٍ ونَغْمةٍ، ولا مشيةٍ وحركةٍ وهيئةٍ؛ فإنَّه إنما صار شيخاً جليلاً بتلك، فلا تَسْقُط أنت بالتَّبَعيَّةِ له في هذِهِ.

٢٠ ـ نَشَاطُ الشيخ في درسِهِ :

يكونُ على قَدْرِ مدارِكِ الطالب في استماعِهِ، وجَمْعِ نفسه، وتفاعُلِ أحاسيسه مع شيخِه في دَرْسِه، ولهذا فاحْذَر أن تكونَ وسيلةَ قطعٍ لعلمِهِ؛ بالكَسَلِ، والفُتورِ والاتِّكاء، وانصِرَافِ الذِّهن وفُتورِهِ.

قال الخطيبُ البغداديُّ ـ رحمه الله تعالى ـ(١):

«حَقُّ الفائدة أن لا تُساقَ إلاَّ إلى مُبْتَغيها، ولا تُعْرَضَ إلاَّ على الراغبِ فيها، فإذا رأى المُحَدِّثُ بعضَ الفُتور من المستمعِ؛ فَلْيَسكُتْ؛ فإنَّ بعض الأُدباء قال: نشاطُ القائلِ على قَدْرِ فَهْمِ المستمعِ».

ثم ساق بسنده عن زَيْد بن وَهْب، قال: «قال عبدُ الله: حَدِّث القومَ ما رَمَقوك بأبصارِهم، فإذا رأيتَ منهم فَتْرَةً؛ فانزَع» اهـ.

٢١ ـ الكتابةُ عن الشيخِ حالَ الدَّرْسِ والمذاكرةِ :

وهي تختلفُ من شيخٍ إلى آخرَ، فافْهَم.

ولهذا أدبٌ وشَرْطٌ:

أما الأدبُ؛ فينبغي لك أن تُعْلِمَ شيخَك أنك ستكتبُ، أو كتبتَ ما سمعتَه مذاكرةً.

---

(١) «الجامع»: (١/ ٣٣٠).

وأما الشرطُ؛ فتُشير إلى أنك كتبتَه من سماعِهِ من درسِه[١].

٢٢ ـ التَّلَقِّي عن المُبْتدعِ:

احْذَر (أبا الجهل) المبتدعَ، الذي مَسَّهُ زيغُ العقيدةِ، وغَشِيَتْهُ سُحُبُ الخُرافةِ، يُحَكِّمُ الهوى ويُسَمِّيه العقلَ، ويَعْدِلُ عن النصِّ، وهل العقلُ إلا في النَّصِّ؟! ويَسْتَمْسِكُ بالضعيفِ ويُبْعِدُ عن الصحيح، ويُقال لهم أيضاً: «أهل الشبهات»[٢]، و«أهل الأهواء»، ولذا كان ابنُ المبارك[٣] ـ رحمه الله تعالى ـ يُسَمِّي المبتدعة: «الأصاغر».

وقال الذَّهبي ـ رحمه الله تعالى ـ[٤]:

«إذا رأيتَ المُتَكَلِّمَ المُبتدعَ يقول: دَعْنا من الكتابِ والأحاديثِ، وهات (العقلَ)؛ فاعلم أنَّه أبو جَهْلٍ، وإذا رأيتَ السالِكَ التوحيديَّ يقول: دَعْنَا من النقل ومن العقل، وهات الذوقَ والوَجْدَ؛ فاعْلَمْ أنه إبليسُ قد ظهر بصورة بَشَر، أو قد حَلَّ فيه، فإن جَبُنْتَ منه فاهرُب، وإلا فاصْرَعه، وابْرُكْ على صَدْرِهِ، واقرأ عليه آيةَ الكُرْسِيِّ، واخْنُقْه» اهـ.

وقال أيضاً ـ رحمه الله تعالى ـ[٥]: «وقرأْتُ بخطِّ الشيخ المُوَفَّق قال: سَمِعْنا دَرْسَه ـ أي: ابن أبي عَصْرون ـ مع أخي أبي عُمَر وانقطعنا، فسمعتُ أخي يقول: دخلتُ عليه بعد، فقال: لِمَ انقطعتُم عنِّي؟ قلتُ: إنَّ ناساً يقولون: إنك أشعريٌّ، فقال: واللهِ ما أنا أشعريّ. هذا معنى الحكاية» اهـ.

---

(١) «الجامع»: (٢/ ٣٦ـ٣٨).

(٢) «الجامع»: (١/ ١٣٧).

(٣) في «الزهد»: (٦١) له، وانظر: «السلسلة الصحيحة»: (رقم ٦٩٥).

(٤) «السير»: (٤/ ٤٧٢).

(٥) «السير»: (٢١/ ١٢٩).

وعن مالكٍ ـ رحمه الله تعالى ـ قال[١]:

«لا يُؤْخَذُ العلمُ عن أربعةٍ: سفيهٍ يُعْلِنُ السَّفَه وإن كان أروى الناس، وصاحبِ بدعةٍ يدعو إلى هواه، ومَن يكذبُ في حديثِ الناس، وإنْ كنتُ لا أتَّهِمُه في الحديثِ، وصالحٍ عابدٍ فاضلٍ إذا كان لا يحفظُ ما يُحَدِّثُ به».

فيا أيُّها الطالبُ! إذا كُنتَ في السَّعةِ والاختيار؛ فلا تأْخُذ عن مبتدعٍ: رافضيٍّ، أو خارجيٍّ، أو مُرْجِىء، أو قَدَرِيٍّ، أو قُبُورِيٍّ، . . . وهٰكذا؛ فإنَّك لن تبلغَ مبلغَ الرجال ـ صحيحَ العَقْد في الدِّين، متينَ الاتِّصال بالله، صحيحَ النَّظر، تَقْفو الأثَرَ ـ إلاَّ بهَجْر المبتدعةِ وبِدَعِهم.

وكُتُبُ السِّيَرِ والاعتصامِ بالسنةِ حافلةٌ بإجهاز أهل السنةِ على البدعةِ، ومُنابَذَةِ المبتدعةِ، والابتعادِ عنهم؛ كما يبتعدُ السليمُ عن الأجْرَبِ المريضِ، ولهم قَصَصٌ وواقعاتٌ يطولُ شَرْحُها[٢]، لكن يطيبُ لي الإشارةُ إلى رؤوس المُقَيَّدات فيها:

فقد كان السَّلَفُ رحمهم الله تعالى يحتسبون الاستخفافَ بهم، وتحقيرَهم، ورَفْضَ المبتدع وبدعتِهِ، ويُحَذِّرون من مُخالَطَتِهم، ومشاوَرَتِهم، ومؤاكلتِهم، فلا تتوارىٰ نارُ سُنِّيٍّ ومبتدعٍ.

وكان مِن السلف مَن لا يُصَلِّي على جنازةِ مبتدعٍ، فينصرفُ، وقد شُوهِدَ من العلاَّمة الشيخ محمد بن إبراهيم (م سنة ١٣٨٩هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ، انصرافُه عن الصلاةِ على مبتدعٍ.

وكان من السَّلَف من ينهى عن الصلاةِ خَلْفَهم، وينهى عن حكايةِ بِدَعهم؛ لأنَّ القلوبَ ضعيفةٌ، والشُّبَه خطَّافةٌ.

---

(١) كما في «السِّيَر»: (٨/ ٦١).

(٢) وفي رسالة «هَجْر المبتدع» لراقمِهِ أُصولٌ مهمَّة في هذه المسألةِ.

وكان سَهْل بن عبد الله التُّسْتَري لا يرى إباحةَ الأكل من المَيْتةِ . . للمُبتدع عند الاضطرار؛ لأنَّه باغٍ؛ لقولِ الله تعالى: ﴿فَمَن اضْطُرَّ غيرَ باغٍ . . .﴾ الآية، فهو باغٍ ببدعتِه[1].

وكانوا يطرُدُونَهم من مجالسِهم؛ كما في قصَّة الإمام مالك ـ رحمه الله تعالى ـ مع من سأله عن كيفيَّةِ الاستواءِ، وفيه بعدَ جوابِهِ المشهورِ: «أظنُّك صاحبَ بدعةٍ»، وأمَرَ به، فأُخْرِج.

وأخبارُ السَّلَف متكاثرةٌ في النُّفرة من المبتدعةِ وهَجْرِهم؛ حَذَراً من شَرِّهم، وتحجيماً لانتشارِ بِدَعِهم، وكَسْراً لنفوسِهم حتى تَضْعُفَ عن نشر البِدَعِ، ولأنَّ في معاشرة السُّنِّيِّ للمبتدعِ تزكيةً له لدى المبتدىء والعاميِّ ـ والعاميُّ: مُشْتَقٌّ من العمىٰ، فهو بيدِ من يقودُهُ غالباً ـ.

ونرى في كتب المُصْطَلح، وآداب الطلب، وأحكام الجرح والتعديلِ: الأخبارَ في هذا[2].

فيا أيُّها الطالبُ! كُن سَلَفياً على الجادَّة، واحْذر المبتدعةَ أن يفتنوك؛ فإنَّهم يُوَظِّفون للاقتناصِ والمُخاتَلةِ سُبُلاً، يفتعلون تعبيدَها بالكلامِ المَعْسول ـ وهو: (عسل) مقلوبٌ ـ وهُطولِ الدمعةِ، وحُسْنِ البَزَّةِ، والإغراءِ بالخيالاتِ، والإدهاشِ بالكراماتِ، ولَحْسِ الأيدِي، وتقبيلِ الأكتافِ . . وما وراءَ ذلك إلاَّ وَحَمُ البدعةِ، وَرَهَجُ الفتنةِ، يَغْرِسُها في فؤادِك، ويَعتمِلُك في شِراكِهِ، فواللهِ

---

(١) «الفتاوى»: (٢٨/ ٢١٨)، انظرها؛ فهو مهم.

(٢) منها في: «الجامع» للخطيب، باب: تخيُّر الشيوخ إذا تباينت أوصافهم: (١٠/ ١٢٧)، وفي كتاب: «مناهج العلماء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» للسامرائي: (ص٢١٥ ـ ٢٥٥)، وهو مهمٌّ، وفي (التحوُّل المذهبي) من «الإسفار» لراقمِهِ أمثلةٌ من آثار مخالطتهم.

لا يَصْلُح الأعمى لقيادةِ العميانِ وإرشادهم.

أمَّا الأخذُ عن علماء السنةِ؛ فَالْعَقِ العَسَل ولا تَسَل. وفَّقك اللهُ لرُشْدِكَ؛ لتنهلَ من ميراثِ النُّبوةِ صافياً، وإلا فَلْيَبْكِ على الدِّين مَن كان باكياً.

وما ذكرتُهُ لك هو في حال السَّعةِ والاختيارِ، أمَّا إن كُنتَ في دراسةٍ نظاميَّةٍ لا خيارَ لك، فاحْذَرْ منه، مع الاستعاذةِ من شَرِّه، ولا تتخاذَلْ عن الطَّلَبِ، فأخشى أن يكونَ هذا من التَّوَلِّي يومَ الزَّحْفِ، فما عليك إلاَّ أن تَتَبيَّنَ أمْرَه، وتَتَّقي شَرَّه، وتكشفَ سِتْرَه.

ومِنَ النُّتَفِ الطريفةِ أنَّ أبا عبد الرحمن المُقرىء حدَّث عن مُرجىء، فقيل له: لِمَ تُحَدِّث عن مُرْجىء؟ فقال: «أبيعُكم اللَّحْمَ بالعِظام»(١).

فالمُقرىء ـ رحمه اللهُ تعالى ـ حَدَّث بلا غَرَرٍ ولا جهالةٍ؛ إذ بيَّنَ فقال: «وكان مُرجئاً».

وما سطرتُه لك هُنا هو من قواعدِ معتقدِك؛ عقيدةِ أهل السُّنَّةِ والجماعة، ومنه ما في «العقيدة السَّلَفيَّة» لشيخ الإسلام أبي عُثْمانَ إسماعيلَ بن عبدِالرحمن الصَّابُونيِّ (م سنة ٤٤٩هـ)؛ قال ـ رَحِمَهُ اللهُ تعالى ـ(٢):

«ويُبغضون أهلَ البدعِ الذين أحْدَثوا في الدِّين ما ليس منه، ولا يُحِبُّونهم، ولا يَصْحَبُونهم، ولا يَسْمعونَ كلامَهم، ولا يُجالِسُونهم، ولا يُجَادلونهم في الدِّين، ولا يُناظرونهم، ويَرَون صَوْن آذانِهم عن سماع أباطيلِهم التي إذا مَرَّت بالآذانِ، وَقَرَّت في القلوبِ؛ ضَرَّت، وجَرَّت إليها من الوساوسِ والخطراتِ الفاسدةِ ما جَرَّت، وفيه أنزلَ اللهُ عزَّ وجلَّ قولَه: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾» اهـ.

---

(١) الخطيب في «جامعه»: (١/ ٢٢٤).

(٢) (ص١٠٠).

وعن سُليمان بن يَسَار أن رجلاً يُقال له: صَبيغٌ، قدم المدينةَ، فجعل يسألُ عن متشابِهِ القرآن؟ فأرسل إليه عُمَرُ ـ رضي الله عنه ـ وقد أعَدَّ لَهُ عَراجينَ النَّخْل، فقال: مَنْ أنت؟ قال: أنا عبدُ الله صَبيغٌ، فأخذ عُرْجوناً من تلك العَراجين، فَضَرَبه حتى دمي رأْسُه، ثم تركَه حتى بَرَأ، ثم عاد، ثم تَرَكه حتى برأ، فدعى به ليعودَ، فقال: إن كنتَ تريدُ قتلي، فاقْتُلْني قتلاً جميلاً، فَأذِنَ له إلى أرضِه، وكَتَبَ إلى أبي موسى الأشعريِّ باليمن: لا يُجالِسْه أحدٌ من المسلمين.

رواه الدَّارِمي.

وقيل: كان مُتَّهماً برأْي الخوارج.

والنَّوَوِيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ قال في كتاب «الأذكار»:

«باب: التَّبَرِّي من أهل البِدَع والمعاصي».

وذَكَرَ حديثَ أبي موسى ـ رضي الله عنه ـ: «أن رسول الله ﷺ بَرِىءَ من الصالقةِ، والحالقةِ، والشاقَّة». متفق عليه.

وعن ابن عُمَر براءَتَه من القَدَرِيَّةِ. رواه مسلم(١).

والأمرُ في هَجْرِ المُبتدع يَنبَني على مُراعاة المصالحِ وتكثيرِها، ودَفْع المفاسدِ وتقليلِها، وعلى هذا تتنزَّل المشروعيةُ من عَدَمِها؛ كما حرَّره شيخُ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله تعالى في مواضعَ(٢).

---

(١) وانظر أبحاثاً مهمة في: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» رحمه الله تعالى: (٢/ ١٣٢)، و(٥/ ١١٩)، و(١٤/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠)، و(٣٦/ ١١٨).

(٢) منها في: «مجموع الفتاوى»: (٢٨/ ٢١٣، ٢١٦ ـ ٢١٨).

والمبتدعةُ إنما يَكْثُرون ويَظْهَرُون؛ إذا قلَّ العلمُ، وفشا الجهلُ.

وفيهم يقولُ شيخُ الإسلام ابن تيميَّة ـ رحمه الله تعالى ـ:

«فإنَّ هذا الصِّنْفَ يكثرون ويظهرون إذا كَثُرت الجاهليةُ وأهلُها، ولم يكن هناك من أهل العلم بالنبوَّة والمتابعةِ لها مَن يُظْهِر أنوارَها الماحيَة لظُلْمةِ الضلالِ، ويكشفُ ما في خلافِها من الإفكِ والشِّرْكِ والمُحالِ» اهـ.

فإذا اشتدَّ ساعدُك في العلم؛ فاقْمَع المبتدعَ وبدعتَه بلسانِ الحُجَّةِ والبَيَانِ، والسلامُ.

❑ ❑ ❑

الفصل الرابع
أَدَبُ الزَّمَالَةِ

٢٣ ـ احْذَرْ قرينَ السُّوء :

كما أنَّ العِرْقَ دَسَّاس[١]؛ فإنَّ «أدَبَ السُّوءِ دسَّاس»[٢]؛ إذ الطبيعةُ نقَّالة، والطِّباع سَرَّاقة، والناسُ كأسرابِ القَطَا مَجْبولون على تشبُّهِ بعضِهم ببعض، فاحْذَرْ مُعاشَرَة مَن كان كذٰلك؛ فإنه العَطَبُ، «والدَّفْعُ أسهلُ من الرَّفْع».

وعليهِ؛ فتخيَّر للزمالةِ والصداقةِ من يُعينك على مطلبِك، ويُقَرِّبُك إلى ربِّك، ويوافِقُك على شريفِ غَرَضِك ومقصدِك، وخُذْ تقسيم الصَّديق في أدقِّ المعايير[٣]:

١ ـ صديقُ منفعةٍ.

٢ ـ صديقُ لذَّةٍ.

٣ ـ صديقُ فضيلةٍ.

فالأوَّلانِ مُنقطعانِ بانقطاعِ مُوجِبِهما، المنفعةُ في الأول، واللذَّة في الثاني. وأمَّا الثالثُ فالتعويلُ عليه، وهو الذي باعِثُ صداقتِهِ تبادُلُ الاعتقادِ في رسوخِ الفضائل لدى كُلٍّ منهما.

---

(١) وفي ذلك حديثٌ موضوعٌ، انظره في: «العِلَل المتناهية»: (٢/ ١٢٣، ١٢٧)، و«شرح الإحياء»: (٥/ ٣٤٨).

(٢) «شرح الإحياء»: (١/ ٧٤).

(٣) «محاضرات إسلامية» لمحمد الخضر حسين: (ص١٢٥ ـ ١٣٦).

وصديقُ الفضيلةِ هذا «عملةٌ صعبةٌ» يَعزُّ الحصولُ عليها.

ومِن نفيسِ كلام هشامِ بن عبد الملك (م سنة ١٢٥هـ) قولُه[١]:

«ما بَقِيَ من لذَّاتِ الدنيا شيءٌ إلاَّ أخٌ أرفعُ مؤونَةَ التحفُّظ بيني وبينَه» اهـ.

وَمِن لطيفِ ما يُقَيَّدُ قولُ بعضِهِم[٢]:

«العُزلةُ من غيرِ عينِ العلم: زَلَّة، ومنِ غير زاي الزُّهد: عِلَّة».

□ □ □

(١) «طبقات النسَّابين»: (ص٣١).

(٢) «العُزلة» للخَطَّابي.

الفصل الخامس
آدابُ الطَّالِبِ في حَيَاتِه العِلْمِيَّةِ

٢٤ ـ كِبَرُ الهِمَّة في العلمِ :

مِن سَجَايا الإسلامِ التَّحَلِّي بِكِبَر الهِمَّةِ؛ مركزِ السالبِ والموجبِ في شخصك، الرقيب على جوارِحك، كِبَرُ الهِمَّة يجلبُ لك بإذن اللهِ خيراً غيرَ مجذوذٍ؛ لترقىٰ إلى دَرَجَاتِ الكمال، فَيُجْرِي في عُروقك دمَ الشهامةِ، والركضَ في ميدان العِلمِ والعَمَل، فلا يراكَ الناسُ واقفاً إلا على أبوابِ الفضائلِ ولا باسِطاً يديك إلا لِمُهِمَّات الأُمور. والتحلِّي بها يسلُبُ منك سفاسِفَ الآمالِ والأعمالِ، ويجتثُّ منكَ شجرةَ الذُّلِّ والهوانِ: التملُّق والمُداهَنة، فكبيرُ الهمةِ ثابتُ الجَأْشِ، لا تُرْهِبُهُ المواقفُ، وفاقِدُها جبانٌ رِعْديدٌ، تُغلق فَمَه الفهاهةُ. ولا تَغلط فتخلِطَ بين كِبَرِ الهمَّةِ والكِبْرِ؛ فإنَّ بينهما من الفرق كما بينَ السماءِ ذات الرَّجْعِ والأرضِ ذات الصَّدْعِ.

كِبَرُ الهمَّةِ حِلْيةُ وَرَثَةِ الأنبياءِ، والكِبْرُ داء المرضىٰ بعلَّة الجبابرةِ البُؤَساء.

فيا طالِبَ العلمِ! ارْسُم لنفسِك كِبَرَ الهِمَّةِ، ولا تَنفلِتْ منه وقد أَوْمأ الشرعُ إليها في فِقْهياتٍ تُلابس حياتَك؛ لتكون دائماً على يَقَظة من اغتنامِها، ومنها: إباحةُ التيمُّم للمكلَّف عند فَقْد الماء، وعدمُ إلزامِهِ بقَبول هبةِ ثَمَن الماء للوضُوء؛ لما في ذلك من المِنَّةِ التي تَنال من الهِمَّة منالاً، وعلى هذا فَقِسْ [١]، واللهُ أعلمُ.

---

(١) «السعادة العظمىٰ» لمحمد الخضر حسين: (ص٧٦ ـ ٧٨).

٢٥ ـ النَّهْمَةُ في الطَّلَب :

إذا علمتَ الكلمةَ المنسوبة إلى الخليفةِ الراشد عليٍّ بن أبي طالبٍ رضي اللهُ عنه : «قيمة كل امرىء ما يحسنه»، وقد قيلَ : ليس كلمةٌ أحضَّ على طَلَب العلم منها ؛ فاحْذَر غَلَطَ القائل : ما تركَ الأولُ للآخِر. وصوابه : كم تركَ الأولُ للآخِر!

فعليك بالاستكثارِ من ميراثِ النبيِّ ﷺ، وابذُلِ الوُسعَ في الطَّلَب والتحصيل والتدقيقِ، ومهما بَلَغْتَ في العلم ؛ فتذكَّر: «كَمْ ترك الأولُ للآخِر»!

وفي ترجمةِ أحمد بن عبد الجليل من «تاريخ بغداد» للخطيبِ ذكرٌ من قصيدةٍ له :

لا يكونُ السَّريُّ مِثْلَ الدَّنِيِّ
لا ولا ذُو الذَّكاء مثلَ الغبيِّ
قيمةُ المَرْءِ كُلَّما أحسنَ المَرْ
ءُ قضاءً مِنَ الإمامِ عليِّ

٢٦ ـ الرحلة للطَّلَب :

«من لم يكن رُحْلَةً لن يكون رُحَلَة»(١).

فمن لم يَرْحل في طَلَب العلم ؛ للبحثِ عنِ الشُّيوخ، والسياحةِ في الأخْذِ عنهم ؛ فَيَبْعُدُ تأهُّلُه لِيُرْحَلَ إليه ؛ لأنَّ هؤلاء العُلماءَ الذين مَضَى وقتٌ في تعلُّمهم، وتعليمهم، والتَّلَقِّي عنهم : لديهم من التحريرات، والضَّبْطِ، والنُّكات العلمية، والتَّجارِب، ما يَعِزُّ الوقوف عليه أو على نظائرِهِ في بُطون الأسفار.

---

(١) «تذكرة السامع والمتكلم».

واحْذر القُعودَ عن هذا على مسلك المُتَصَوِّفة البطَّالين، الذين يُفَضِّلون «علْم الخِرَق» على «علم الوَرَق».

وقد قيل لبعضِهم: ألا ترحلُ حتى تسمعَ من عبد الرَّزَّاق؟ فقال: ما يصنعُ بالسماعِ مِنْ عبد الرَّزَّاق مَنْ يسمعُ من الخلاَّق؟!

وقال آخَرُ:

إذا خاطَبُوني بِعِلْم الْوَرَق
بَرَزْتُ عَلَيْهِم بِعِلْمِ الْخِرَق

فاحْذَر هؤلاء؛ فإنَّهم لا للإسلامِ نَصَروا، ولا للكُفر كَسَروا، بل فيهم من كان بأساً وبلاءً على الإسلامِ.

٢٧ ـ حِفْظُ العلمِ كتابةً[1]:

ابذُلِ الجُهْدَ في حفظ العلم (حفظَ كتابٍ)؛ لأنَّ تقييدَ العلم بالكتابةِ أمانٌ من الضيَّاعِ، وقَصْرٌ لمسافةِ البحث عند الاحتياجِ، لا سيَّما في مسائلِ العلمِ التي تكونُ في غير مظانِّها، ومن أَجَلِّ فوائده أنه عند كِبَرِ السنِّ وضَعْف القوىٰ يكون لديك مادَّةٌ تَسْتَجِرُّ منها مادَّةً تكتبُ فيها بلا عناءٍ في البحث والتقصِّي.

ولذا؛ فاجعل لك (كُنَاشاً)[2] أو (مُذَكِّرة) لتقييد الفوائدِ والفرائدِ والأبحاثِ المنثورةِ في غير مظانِّها، وإنِ استعملتَ غلافَ الكتابِ لتقييدِ ما فيه من ذٰلك؛ فَحَسَنٌ، ثم تنقُلُ ما يجتمعُ لك بَعْدُ في مذكِّرة؛ مرتباً له على الموضوعاتِ، مُقَيِّداً رأْسَ المسألة، واسْمَ الكتابِ، ورقمَ الصفحة والمُجَلَّد،

---

(١) «الجامع» للخطيب: (٢/ ١٦، ١٨٣ ـ ١٨٥).

(٢) الكُنَاش ـ بضم الكاف، وتخفيف النون، وشين معجمة؛ على وزن (غراب) ـ؛ لفظ سرياني؛ بمعنى: المجموعة، والتذكرة. وانظر «التراتيب الإدارية»: (٢/ ٢٧٠).

ثم اكْتُب على ما قَيَّدْتَهُ: «نُقِل»؛ حتى لا يختلطَ بما لم يُنقَل؛ كما تكتبُ: «بَلَغَ صفحة كذا» فيما وَصَلْتَ إليه من قراءةِ الكتاب حتى لا يفوتَك ما لم تبلُغْه قراءةً.

وللعُلماء مؤلفاتٌ عدَّة في هٰذا؛ منها: «بدائع الفوائد» لابن القيِّم، و«خبايا الزوايا» للزَّرْكَشي، ومنها: كتاب «الإغفال»، و«بقايا الخبايا»، وغيرها.

وعليه؛ فَقَيِّدِ العلمَ بالكتاب[١]، لا سيَّما بدائعَ الفوائدِ في غير مظانِّها، وخَبَايا الزوايا في غير مساقِها، ودُرَراً منثورةً تراها وتسمعُها تخشى فواتَها .. وهٰكذا؛ فإنَّ الحفظَ يضعُفُ، والنِّسيان يَعْرِضُ.

قال الشَّعْبي:

«إذا سمعتَ شيئاً؛ فاكْتُبْه، ولو في الحائطِ».

رواه خَيْثَمةُ.

وإذا اجتمع لديك ما شاء اللهُ أن يجتمعَ؛ فَرَتِّبْه في (تذكِرة) أو (كُنَاش) على الموضوعاتِ؛ فإنَّه يُسْعِفُك في أضيقِ الأوقاتِ التي قد يَعْجَزُ عن الإدراكِ فيها كبارُ الأثباتِ.

٢٨ ـ حِفْظُ الرِّعايَةِ:

ابْذُلِ الوُسْعَ في حفظِ العلمِ (حِفْظَ رعايةٍ) بالعملِ والاتِّباعِ؛ قال الخطيبُ البغداديُّ رحمه الله تعالى[٢]:

«يجبُ على طالبِ الحديثِ أن يُخلص نيَّته في طَلَبِهِ، ويكونَ قصدُه وَجْهَ اللهِ سبحانه.

---

(١) وقد صحَّ نحوُ هذا الأمرِ مرفوعاً إلى النبيِّ ﷺ، فانظره في «السلسلة الصحيحة»: (رقم٢٠٢٦).

(٢) «الجامع» للخطيب: (١/ ٨١، ٨٣، ٨٥، ٨٧، ١٤٢).

وَلْيَحْذَرْ أن يجعلَه سبيلاً إلى نَيْل الأغْراض، وطريقاً إلى أخذ الأعْواض؛ فقد جاء الوعيدُ لمن ابْتَغى ذلك بعلمِهِ.

وَلْيَتَّقِ المُفاخرةَ والمُباهاةَ به، وأن يكونَ قصدُه في طَلَب الحديثِ نَيْلَ الرئاسةِ، واتِّخاذَ الأتباعِ، وعَقْدَ المجالسِ؛ فإنَّ الآفَة الداخلةَ على العُلماء أكثرُها من هذا الوجهِ.

وَلْيَجْعل حِفظَه للحديث حفظَ رعايةٍ لا حفظَ روايةٍ؛ فإنَّ رُواةَ العلومِ كثيرٌ، ورُعاتَها قليلٌ، ورُبَّ حاضرٍ كالغائبِ، وعالمٍ كالجاهلِ، وحاملٍ للحديثِ ليس معه منه شيءٌ إذ كان في اطِّراحِهِ لحُكمِهِ بمنزلةِ الذاهبِ عن معرفتِهِ وعلمِهِ.

وينبغي لطالبِ الحديثِ أن يتميَّز في عامَّة أُمورِهِ عن طرائقِ العَوَامِّ باستعمالِ آثارِ رسول الله ﷺ ما أمْكَنَه، وتوظيفِ السُّنَن على نفسِهِ؛ فإنَّ اللهَ تعالى يقول: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾» اهـ.

٢٩ ـ تعاهُدُ المحفوظاتِ:

تَعاهَدْ عِلْمَك من وقتٍ إلى آخَرَ؛ فإنَّ عدَم التعاهُدِ عنوانُ الذَّهابِ للعلمِ مهما كان.

عن ابن عُمَر رضي الله عنهما أن رسولَ الله ﷺ قال:

«إنَّما مَثَلُ صاحِبِ القرآن كَمَثَل صاحبِ الإبل المُعْقَلة، إنْ عاهَدَ عليها؛ أَمْسَكَها، وإنْ أَطْلَقَها؛ ذهبت».

رواه الشيخانِ، ومالكٌ في «الموطَّأ».

قال الحافظُ ابنُ عبد البرِّ رحمه الله[1]:

---

(١) «التمهيد»: (١٤/ ١٣٣ ـ ١٣٤).

«وفي هذا الحديثِ دليلٌ على أنَّ من لم يتعاهَدْ عِلْمَه؛ ذهب عنه أيْ مَن كان؛ لأنَّ عِلْمَهم كان ذلك الوقتَ القُرآنُ لا غير، وإذا كان القُرآنُ المُيَسَّر للذِّكر يذهبُ إن لم يُتَعَاهَد؛ فما ظنُّك بغيره من العلومِ المعهودةِ؟! وخيرُ العلوم ما ضُبِطَ أصلُه، واسْتُذْكِر فَرْعُه، وقادَ إلى اللهِ تعالى، ودَلَّ على ما يرضاه» اهـ.

وقال بعضهم[1]: «كُلُّ عِزٍ لم يُؤَكَّدْ بعلمٍ؛ فإلى ذُلٍّ مصيرهُ» اهـ.

٣٠ـ التفقُّهُ بتخريجِ الفُروعِ على الأُصولِ:

من وراء الفقهِ: التفقُّهُ، ومُعْتَمِلُهُ هو الذي يُعَلِّق الأحكامَ بمَدَارِكها الشرعيَّة.

وفي حديثِ ابن مَسْعود[2] ـ رضي الله عنه ـ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال:

«نَضَّر اللهُ امْرَءً سَمِعَ مقالَتي فَحَفِظَها، وَوَعاها، فأَدَّاها كما سَمِعَها، فَرُبَّ حاملِ فقهٍ ليسَ بفقيهٍ، ورُبَّ حاملِ فقهٍ إلى مَنْ هو أفقهُ منه».

قال ابنُ خَيْر[3] ـ رحمه اللهُ تعالى ـ في فِقْهِ هذا الحديث:

«وفيه بيانُ أنَّ الفِقْهَ هو الاستنباطُ والاستدراكُ في معاني الكلامِ من طريق التفهُّم، وفي ضِمْنِهِ بيانُ وجوب التفقُّه، والبحثُ على معاني الحديثِ، واستخراجُ المكنون من سِرِّه» اهـ.

وللشَّيْخَيْنِ؛ شيخ الإسلام ابن تيميَّة، وتلميذِهِ ابن قيِّم الجَوْزِيَّةِ ـ رحمهما الله تعالى ـ، في ذلك القِدْحُ المُعَلِّي، ومَنْ نَظَر في كُتُب هذين الإمامين؛ سلك به النَّظَرُ فيها إلى التفقُّه طريقاً مستقيماً.

---

(١) «شرح الإحياء»: (١/ ٩٣).

(٢) رواه أحمد: (٤١٥٧)، والترمذي: (١٠/ ١٢٤)، وابن ماجه: (١/ ٨٥)؛ بسند صحيح. وهو حديثٌ متواترٌ.

(٣) في «فهرسته»: (ص٩).

ومِن مليحِ كلام ابن تيميّة ـ رحمه الله تعالى ـ قولُه في مجلسٍ للتفقُّه[١]:

«أما بعدُ؛ فقد كُنَّا في مجلس التفقُّهِ في الدين، والنَّظَرِ في مدارك الأحكام المشروعةِ؛ تَصْويراً، وتَقْريراً، وتَأْصيلاً، وتَفْصيلاً، فَوقَعَ الكلامُ في . . . فأقولُ: لا حَوْلَ ولا قُوَّة إلا بالله، هذا مبنيٌّ على أصلٍ وفصلينِ . . .».

واعْلَمَ أرشدك اللهُ أنَّ بين يدي التفقُّه: (التَّفكُّر)[٢]؛ فإنَّ اللهَ سبحانه وتعالى دعا عِبادَه في غيرِ ما آيةٍ من كتابِهِ إلى التحرُّكِ بإجالةِ النَّظَرِ العميقِ في (التفكُّر) في مَلَكوتِ السمٰواتِ والأرضِ، وإلى أن يُمْعِنَ المرءُ النَّظَر في نفسِهِ، وما حولَه؛ فتحاً للقوىٰ العقليّةِ على مِصْراعَيْها، وحتى يصلَ إلى تقويةِ الإيمانِ، وتعميقِ الأحكامِ، والانتصارِ العلميِّ: ﴿كَذٰلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَفَلاَ تَتَفَكَّرونَ﴾.

وعليه؛ فإنَّ «التفقُّه» أبعدُ مدىً من (التفكُّر)؛ إذ هو حصيلتُه وإنتاجُه، وإلاَّ ﴿فَمَا لِهٰؤلاءِ القَوْمِ لاَ يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثاً﴾.

لكنَّ هذا التفقُّه محجوزٌ بالبرهانِ، محجورٌ عن التشهِّي والهوىٰ: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَالَكَ مِنَ اللهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ﴾.

فيها أيُّها الطالبُ! تَحَلَّ بالنظرِ والتفكُّرِ، والفقهِ والتفقُّهِ؛ لعلَّك أن تتجاوَزَ مِن مرحلةِ الفقيهِ إلى (فقيهِ النَّفْس) كما يقولُ الفقهاء، وهو الذي يُعَلِّقُ الأحكامَ بمداركِها الشرعيةِ، أو (فقيهِ البَدَن) كما في اصْطِلاحِ المُحَدِّثين[٣].

---

(١) «مجموع الفتاوى»: (٢١/ ٥٣٤).

(٢) «مفتاح دار السعادة»: (ص١٩٦ ـ ٣٢٤)، و«مدارج السالكين»: (١/ ١٤٦)، و«التفسير الإسلامي للتاريخ» لعماد الدين خليل: (ص٢١٠ ـ ٢١٥).

(٣) وانظر عن قولهم: «فقيه البدن»، «معالم الإيمان»: (٢/ ٣٣٦، ٣٤٠)، و«الثقات» لابن حبان: (٩/ ٢٤٢).

فَأَجِلِ النَّظَرَ عند الوارِداتِ بتخريجِ الفُروعِ على الأُصولِ، وتمامِ العنايةِ بالقواعدِ والضوابطِ.

وَأَجْمِعْ للنَّظَرِ في فَرْعٍ ما بين تتبُّعِهِ وإفراغِهِ في قالَبِ الشريعةِ العامِّ من قواعِدِها وأُصولِها المُطَّرِدَةِ؛ كقواعِدِ المصالحِ، ودَفْعِ الضَّرَرِ والمشقَّةِ، وجَلْبِ التيسيرِ، وسَدِّ باب الحِيَلِ، وسدِّ الذرائع.

وهكذا هُدِيتَ لِرُشْدِك أبداً؛ فإنَّ هذا يُسْعِفُك في مواطنِ المضايقِ.

وعليك بالتفقُّه ـ كما أسلفتُ ـ في نُصوصِ الشَّرْعِ، والتبصُّر فيما يَحُفُّ أحوالَ التشريعِ، والتأَمُّلِ في مقاصدِ الشريعةِ، فإن خلا فَهْمُك من هذا، أو نَبَا سَمْعُكَ؛ فإنَّ وَقْتَك ضائعٌ، وإنَّ اسْمَ الجهلِ عليك لَوَاقِعٌ.

وهذه الخَلَّةُ بالذاتِ هي التي تُعطيك التمييزَ الدقيقَ، والمِعْيارَ الصحيحَ، لِمدىٰ التحصيلِ والقُدرةِ على التخريجِ:

فالفقيهُ هو مَن تَعْرِضُ له النازلةُ لا نَصّ فيها فيقتبسُ لها حُكماً.

والبلاغيُّ ليس مَن يذكُرُ لك أقسامَها وتفريعاتها، لكنَّه مَنْ تَسْري بصيرتُه البلاغِيَّةُ في كتابِ اللهِ، مَثَلاً، فَيُخرج من مكنونِ علومِهِ وجوهَها، وإن كَتَبَ أو خَطَبَ؛ نَظَمَ لك عِقْدَها.

وهٰكذا في العلومِ كافَّةً.

٣١ ـ اللُّجوءُ إلى اللهِ تعالىٰ في الطَّلَب والتَّحْصيلِ:

لا تَفْزَعْ إذا لم يُفتح لك في علمٍ من العلومِ؛ فقد تعاصت بعضُ العلوم على بعضِ الأعلامِ المشاهيرِ، ومنهم من صَرَّح بذلك كما يُعلم من تراجِمِهم، ومنهُم: الأصْمعيُّ في علم الْعَروض، والرُّهاويُّ الْمُحَدِّث في الخَطِّ، وابن الصَّلاح في المنطق، وأبو مُسلم النَّحْوي في علم التصريف، والسُّيوطي في

الحِساب، وأبو عُبيدة، ومحمَّد بن عبد الباقي الأنصاري، وأبو الحَسَن القَطيعي، وأبو زكريا يحيى بن زياد الفَرَّاء، وأبو حامد الغَزَالي، خمستُهم لم يُفتح لهم بالنحوِ.

فيا أيُّها الطالبُ! ضاعِفِ الرَّغْبَة، وافزَع إلى اللهِ في الدُّعاءِ واللجوءِ إليه والانكسارِ بين يديه.

وكان شيخُ الإسلام ابن تيميَّة ـ رحمه الله تعالى ـ كثيراً ما يقولُ في دُعائِهِ إذا استعصى عليه تفسيرُ آيةٍ من كتاب الله تعالى:

«اللهمَّ يا مُعَلِّمَ آدمَ وإبراهيمَ عَلِّمني، ويا مُفَهِّمَ سُليمان فَهِّمْني».

فيجدُ الفَتْحَ في ذلك[1].

٣٢ ـ الأمانةُ العلميةُ:

يجبُ على طالبِ العلمِ فائقُ التحلِّي بالأمانة العلميةِ، في الطَّلَبِ، والتحمُّلِ، والعَمَلِ، والبلاغِ، والأداءِ: «فإنَّ[2] فلاحَ الأُمَّةِ في صلاح أعمالِها، وصلاح أعمالها في صحَّة علومِها، وصحَّةُ علومِها في أن يكونَ رجالُها أُمناءَ فيما يَرْوون أو يَصِفُون، فمن تَحَدَّثَ في العلمِ بغيرِ أمانةٍ؛ فقد مَسَّ العلمَ بقُرْحةٍ، وَوَضَعَ في سبيلِ فلاحِ الأُمة حَجَرَ عَثْرَة.

لا تَخْلو الطوائفُ المنتميةُ إلى العلومِ من أشخاصٍ لا يَطْلُبون العلمَ ليتحلَّوا بأسنىٰ فضيلةٍ، أو لِيَنفَعُوا الناسَ بما عَرفوا من حكمةٍ، وأمثالُ هؤلاء لا تجدُ الأمانَة في نفوسِهم مُسْتَقَرّاً، فلا يتحرّجون أن يَرْوُوا ما لم يسمعوا، أو يَصِفُوا ما لم يعلموا، وهذا ما كان يَدْعُو جهابذةَ أهلِ العلمِ إلى نَقْد الرجال،

---

(١) «فتاوى ابن تيمية»: (٤/ ٣٨).

(٢) «رسائل الإصلاح»: (١/ ١٣).

وتَمْييز مَن يُسْرِفُ في القولِ ممَّن يصوغُه على قَدْرِ ما يعلمُ، حتى أصبح طُلَّابُ العلمِ على بصيرةٍ من قيمةِ ما يقرؤونه، فلا تخفىٰ عليهم منزلتُه، من القَطْعِ بصدقِهِ، أو كذبِهِ، أو رُجحانِ أحدِهما على الآخَرِ، أو احتمالِهما على سواء» اهـ.

٣٣ـ الصِّدْقُ [١]:

صدقُ اللهجةِ: عنوانُ الوَقَارِ، وشرفُ النفس، ونقاءُ السريرةِ، وسُمُوُّ الهمَّةِ، ورُجحانُ العقلِ، ورسولُ المودَّةِ مع الخلقِ، وسعادةُ الجماعةِ، وصيانةُ الديانةِ، ولهذا كان فَرْضَ عينٍ، فيا خَيْبَةَ من فرَّط فيه، ومن فعل فقد مسَّ نفسَه وعلمَه بأذىٰ.

قال الأوزاعيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ:

«تعلَّم الصِّدْقَ قبل أن تتعلَّم العلم».

وقال وكيعٌ ـ رحمه الله تعالى ـ:

«هذه الصَّنْعَةُ لا يرتفعُ فيها إلا صادقٌ»[٢].

فتعلَّم ـ رحمك اللهُ ـ الصِّدْقَ قبل أن تتعلَّم العلم، والصِّدْقُ: إلقاءُ الكلام على وَجْهٍ مطابقٍ للواقعِ والاعتقادِ، فالصِّدْقُ من طريقٍ واحدٍ، أمَّا نقيضهُ الكذبُ فَضُروبٌ وألوانٌ ومسالكُ وأودية، يجمعُها ثلاثةٌ[٣]:

١ ـ كَذِبُ المتملِّق: وهو ما يخالفُ الواقعَ والاعتقادَ، كَمَنْ يتملَّق لمن يعرفُه فاسقاً أو مبتدعاً فَيَصِفُه بالاستقامةِ.

---

(١) «فتاوى شيخ الإسلام»: (٢٠/ ٧٤ـ ٨٥).

(٢) «الجامع»: (١/ ٣٠٤)، و(٢/ ٧) للخطيب البغدادي.

(٣) «رسائل الإصلاح»: (١/ ٩٥ـ ١٠٥) مهم.

٢ ـ وكَذِبُ المُنافقِ: وهو ما يخالفُ الاعتقادَ ويُطابق الواقعَ، كالمُنافق ينطقُ بما يقولُه أهلُ السُّنَّةِ والهدايةِ.

٣ ـ وكَذِبُ الغبيِّ: بما يُخالِفُ الواقعَ ويطابقُ الاعتقادَ، كمن يعتقدُ صلاحَ صوفيٍّ مبتدع فيصفُه بالولاية.

فالْزَمِ الجادَّةَ (الصِّدْقَ)، فلا تضغطْ على عَكَدِ اللسانِ، ولا تضُمَّ شَفَتيك، ولا تفتح فاك ناطقاً إلاَّ على حروفٍ تُعبِّرُ عن إحساسِك الصادقِ في الباطنِ؛ كالحُبِّ والبُغْضِ، أو إحساسِك في الظاهرِ؛ كالَّذِي تُدْرِكُه الحواسُ الخمسُ: السمعُ، البصرُ، الشمُّ، الذوقُ، اللمسُ.

فالصادقُ لا يقولُ: «أحببتُك» وهو مُبْغِضٌ، ولا يقولُ: «سمعتُ» وهو لم يسمع، وهكذا . . . واحْذَر أن تحومَ حولَك الظنونُ، فتخونَك العزيمةُ في صدقِ اللهجةِ، فتُسَجَّل في قائمة الكذابين.

وطريقُ الضَّمانة لهذا ـ إذا نازَعَتْك نفسُك بكلام غيرِ صادقٍ فيه ـ: أن تَقْهَرَها بذكرِ منزلةِ الصدق وشَرَفِهِ، ورذيلةِ الكذب وَدَرَكِهِ، وأنَّ الكاذبَ عن قريبٍ ينكشفُ.

واستعِن باللهِ ولا تعجزنَّ.

ولا تفتح لنفسِك سابلةَ المعاريضِ في غيرِ ما حَصَرَهُ الشرعُ.

فيا طالبَ العلم! احْذَرْ أن تَمْرُقَ من الصدقِ إلى المعاريضِ فالكذبِ، وأسوأُ مرامي هذا المروقِ (الكذبُ في العلم)؛ لِدَاءِ مُنافسةِ الأقرانِ، وطَيَرانِ السُّمعةِ في الآفاق.

ومن تطلَّع إلى سُمعةٍ فوقَ منزلتِهِ؛ فَلْيَعْلم أنَّ في المرصاد رجالاً يحملونَ بصائرَ نافذةً، وأقلاماً ناقدةً، فَيَزِنُون السُّمْعةَ بالأثرِ، فتتمُّ تعريتُك عن ثلاثةِ معانٍ:

١ ـ فَقْدُ الثقةِ في القُلُوبِ.

٢ ـ ذهابُ عِلْمِك وانْحِسَارُ القَبولِ.

٣ ـ أن لا تُصَدَّق ولو صَدَقْتَ.

وبالْجُملة؛ فمن يحترفُ زُخْرُفَ القَوْلِ؛ فهو أخو الساحرِ، ولا يُفلح الساحرُ حيثُ أتى[1]. والله أعلم.

٣٤ ـ جُنَّةُ طالبِ العلمِ:

جُنَّةُ العالم (لا أدْري)، وَيَهْتِكُ حجابَه الاستنكافُ منها، وقولُه: يُقال . . .

وعليه؛ فإن كان نصفُ العلم (لا أدري)؛ فنصفُ الجهل (يُقال) و(أظنُّ)[2].

٣٥ ـ المُحَافَظَةُ على رأسِ مالِك (ساعاتِ عُمُرِك):

الوَقْتَ الوَقْتَ للتَّحْصيل، فكن حِلْفَ عَمَلٍ لا حِلْفَ بطالةٍ وَبَطَرٍ، وحِلْسَ مَعْمَلٍ لا حِلْس تَلَهٍّ وسَمَر، فالحفظُ على الوقتِ؛ بالجدِّ، والاجتهادِ، ومُلازمةِ الطلبِ، ومُثافَنَةِ الأشياخ، والاشتغالِ بالعلم قراءةً وإقراءً، ومُطالعةً وتدبُّراً وحِفْظاً وبَحْثاً، لا سيَّما في أوقات شَرْخِ الشباب، ومُقْتَبَلِ العُمُرِ، ومعدنِ العافية، فاغتنم هذه الفُرصةَ الغاليةَ؛ لتنالَ رُتَبَ العلمِ العاليةَ؛ فإنها «وقتُ جمع القلبِ، واجتماع الفِكْر»؛ لقلَّةِ الشواغلِ والصوارفِ عن التزاماتِ الحياة والتَّرَؤُّسِ، ولخفَّة الظَّهْرِ والعيالِ:

ما لِلْمُعيلِ ولِلْعَوَالي إنَّما ... يَسْعىٰ إليهنَّ الْفَرِيدُ الْفَارِدُ

---

(١) المرجع قبله.

(٢) «التعالم»: (ص٣٦).

وإيَّاك وتأْميرَ التسويفِ على نَفْسِك؛ فلا تُسَوِّف لنفسك بعد الفراغ من كذا، وبعد (التقاعُدِ) من العَمَل هذا . . . وهكذا، بل البَدَارَ قبل أن يَصْدُقَ عليك قولُ أبي الطَّحَّان القَيْني :

حَنَتْنِيَ حَانِيَاتُ الدَّهْرِ حتَّىٰ
كأَنِّي خاتِلٌ أَدْنُو لِصَيْدِ
قَصِيرُ الخَطْوِ يَحْسِبُ مَنْ رآني
ولستُ مُقَيَّداً أنِّي بِقَيْدِ

وقال أُسامة بن مُنقِذ :

مَعَ الثَّمانينَ عاث الضَّعْفُ في جَسَدي
وَسَاءني ضَعْفُ رِجْلي واضْطرابُ يَدِي
إذَا كَتَبْتُ فَخَطِّي خَطُّ مُضْطَرِبِ
كَخَطِّ مُرْتَعِشِ الكَفَّيْنِ مُرْتَعِدِ
فَاعْجَبْ لِضَعْفِ يَدي عن حَمْلها قَلَماً
مِن بَعْدِ حَمْلِ الْقَنَا في لَبَّةِ الأَسَدِ
فَقُلْ لِمَن يَتَمَنَّىٰ طُولَ مُدَّتِهِ
هٰذي عواقِبُ طُولِ العُمْرِ والْمُدَدِ

فإنْ أَعْمَلْتَ البِدَارَ؛ فهذا شاهدٌ منك على أنَّك تحمِلُ «كِبَرَ الهمَّة في العِلْمِ».

٣٦ ـ إجْمامُ النَّفْس :

خُذْ من وقِتك سُوَيعات تُجِمُّ بها نفسَك في رياضِ العلمِ من كُتُب المحاضراتِ (الثقافة العامَّة)؛ فإنَّ القُلوبَ يُرَوَّحُ عنها ساعةً فساعةً .

وفي المأثور عن أمير المؤمنين عليٍّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: «أَجِمُّوا هذه القلوب، وابْتَغُوا لها طرائفَ الحكمةِ، فإنها تَمَلُّ كما تَمَلُّ الأبدانُ»(١).

وقال شيخُ الإسلام ابن تيميَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في حكمةِ النهي عن التطوُّع في مُطْلَقِ الأوقات(٢): «بَلْ في النَّهْي عنه بعضَ الأوقاتِ مصالحُ أُخَرُ من إجمامِ النُّفوسِ بعضَ الأوقاتِ؛ من ثِقَل العبادةِ؛ كما يُجَمُّ بالنومِ وغيرِهِ، ولهذا قال مُعاذ: إني لأحتسِبُ نَوْمَتي، كما أحتسِبُ قَوْمَتي . . .».

وقال(٣): «بل قد قِيلَ: إنَّ مِن جُملة حكمةِ النَّهْي عن التطوُّعِ المُطْلَقِ في بعضِ الأوقاتِ: إجمامَ النُّفوسِ في وقت النهي لِتنشَطَ للصلاةِ؛ فإنَّها تنبسِطُ إلى ما كانت ممنوعةً منه، وتنشطُ للصلاةِ بعد الراحةِ. واللهُ أعلم» اهـ.

ولهذا كانت العُطَلُ الأُسبوعيةُ للطُّلَّابِ منتشرةً منذ أَمَدٍ بعيدٍ، وكان الأغلبُ فيها، يومَ الجُمُعةِ، وعصرَ الخميسِ، وعند بعضِهم يومُ الثلاثاء، ويومُ الاثنين، وفي عيدي الفِطْرِ والأضحى من يومٍ إلى ثلاثةِ أيام وهكذا . .

ونجدُ ذلك في كُتُبِ آداب التعليم، وفي السِّيَر، ومنه على سبيل المثالِ: «آداب المُعَلِّمين» لِسُحنون: (ص١٠٤)، و«الرسالة المفصَّلة» للقابِسي: (ص١٣٥ ـ ١٣٧)، و«الشقائق النُّعمانية»: (ص٢٠)، وعنه في: «أبجد العلوم»: (١/ ١٩٥ ـ ١٩٦)، وكتاب «أليس الصبحُ بقريب» للطاهر بن عاشور، و«فتاوى رشيد رضا»: (١٢١٢)، و«معجم البلدان»: (٣/ ١٠٢)، و«فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة»: (٢٥/ ٣١٨ـ ٣٢٠، ٣٢٩).

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله».

(٢) «مجموع الفتاوى»: (٢٣/ ١٨٧).

(٣) «مجموع الفتاوى»: (٢٣/ ٢١٧).

٣٧ ـ قِراءةُ التَّصْحيحِ والضَّبْطِ :

احْرِصْ على قراءةِ التصحيحِ والضبطِ على شيخٍ مُتْقِنٍ؛ لتأْمَنَ من التحريفِ والتصحيفِ والغَلَطِ والوَهَمِ.

وإذا استقرأْتَ تراجمَ العلماءِ ـ وبخاصَّةِ الحُفَّاظَ منهم ـ تجد عدداً غيرَ قليلٍ ممَّن جَرَدَ المُطَوَّلاتِ في مجالس أو أيامٍ قراءةَ ضبطٍ على شيخٍ متقنٍ.

فهذا الحافظُ ابنُ حَجَرٍ ـ رحمه الله تعالى ـ قرأ «صحيحَ البُخاريِّ» في عشرة مجالس، كلُّ مجلِسٍ عشرُ ساعات، و«صحيح مسلم» في أربعةِ مجالسَ في نحو يومينِ وشَيْءٍ من بُكرةِ النهار إلى الظهر، وانتهى ذلك في يَوْمِ عَرَفة، وكان يومَ الجمعة سنة ٨١٣هـ، وقرأ «سُنن ابن ماجه» في أربعة مجالسَ، و«معجم الطَّبراني الصغير» في مجلس واحد، بين صلاتي الظهر والعصر.

وشيخُه الفَيْروز آبادي قرأ في دمَشْق «صحيح مسلم» على شيخه ابن جَهْبَل قراءةَ ضَبْطٍ في ثلاثةِ أيام.

وللخطيبِ البَغْدادي والمُؤْتَمن السَّاجي، وابن الأبّار وغيرِهم في ذلك عجائبُ وغرائبُ يطولُ ذكرها، وانظُرْها في: «السِّيَر» للذَّهَبي: (١٨/ ٢٧٧، و٢٧٩)، و(١٩/ ٣١٠)، و(٢١/ ٢٥٣)، و«طَبَقات الشافعية» للسُّبْكي: (٤/ ٣٠)، و«الجواهر والدُّرَر» للسَّخَاوي: (١/ ١٠٣ ـ ١٠٥)، و«فتح المُغيث»: (٢/ ٤٦)، و«شَذَرات الذَّهَب»: (٨/ ١٢١، و٢٠٦)، و«خُلاصة الأَثَر»: (١/ ٧٢ ـ ٧٣)، و«فِهْرِس الفهارس» للكتّاني، و«تاج العروس»: (١/ ٤٥ـ٤٦).

فلا تَنسَ حَظَّك من هذا.

٣٨ ـ جَرْدُ المُطَوَّلات :

الجَرْدُ للمُطَوَّلات من أهمِّ المُهِمَّات؛ لِتَعدُّدِ المعارفِ، وتوسيعِ المدارك، واستخراجِ مكنونها من الفوائدِ والفَرائدِ، والخِبْرَةِ في مظانِّ الأبحاثِ والمسائلِ، ومعرفةِ طرائقِ المُصَنِّفينَ في تآليفِهم واصطلاحِهم فيها .

وقد كان السَّالِفون يَكْتُبون عند وقوفِهم: «بَلَغَ»، حتى لا يفوتَه شيءٌ عند المُعاوَدَةِ، لا سيَّما مع طُولِ الزَّمَنِ.

٣٩ ـ حُسْنُ السُّؤال :

الْتَزِمْ أَدَبَ المُباحَثَةِ من حُسْنِ السُّؤالِ، فالاسْتِمَاعِ، فصحَّةِ الفهمِ للجوابِ، وإيَّاك إذا حَصَلَ الجوابُ أن تقولَ: لكنَّ الشيخَ فلاناً قال لي كذا، أو قال كذا؛ فإنَّ هذا وَهْنٌ في الأدَبِ، وضَرْبٌ لأهلِ العلمِ بعضِهم ببعضٍ، فاحْذَر هذا .

وإن كُنتَ لا بُدَّ فاعلاً؛ فكُن واضِحاً في السؤال، وقل: ما رأْيُك في الفتوىٰ بكذا؟ ولا تُسَمِّ أحداً .

قال ابنُ القيِّمِ رحمه الله تعالى[1]:

«وقيل: إذا جَلَسْتَ إلى عالمٍ؛ فَسَلْ تَفَقُّهاً لا تَعَنُّتاً» اهـ.

وقال أيضاً:

«وللعلمِ ستُّ مراتبَ:

أولُها: حُسْنُ السؤالِ.

الثانيةُ: حُسْنُ الإنصاتِ والاستماعِ.

الثالثة: حُسْنُ الفهمِ.

الرابعةُ: الحِفْظُ.

---

(١) «مفتاح دار السعادة»: (ص١٨٤).

الخامسة: التعليمُ.

السادسة: وهي ثمرتُه؛ العمل به ومراعاة حدوده» اهـ.

ثم أخذ في بيانها ببحث مهم.

٤٠ ـ المناظَرةُ بلا مُماراةٍ [١]:

إيَّاك والمماراةَ؛ فإنها نِقْمَةٌ، أمَّا المُناظرةُ في الحَقِّ؛ فإنها نِعْمَةٌ، إذ المناظرةُ الحقَّة فيها إظهار الحقِّ على الباطلِ، والراجحِ على المرجوحِ، فهي مَبْنِيَّةٌ على المُناصَحةِ، والحِلْمِ، ونَشْرِ العِلْم، أمَّا المماراةُ في المحاوراتِ والمناظراتِ؛ فإنَّها تَحَجُّجٌ ورياءٌ، ولَغَطٌ وكِبرياءُ، ومُغالَبَةٌ ومِراءٌ، واخْتِيالٌ وشَحْناءُ، ومُجاراةٌ للسُّفهاءِ، فاحْذَرْها واحْذَرْ فاعِلَها؛ تَسْلَم من المآثِمِ وهَتْكِ المحارمِ، وأَعْرِضْ تَسْلَم وتكبُت المأْثم والمَغْرَم.

٤١ ـ مُذاكَرةُ العِلْمِ:

تمتَّع مع البُصَراء بالمُذاكَرةِ والمُطارَحَةِ؛ فإنَّها في مواطنَ تفوقُ المُطالَعةَ، وتشحَذُ الذِّهْنَ، وتُقَوِّي الذاكرةَ؛ مُلتزماً الإنصافَ والمُلاطَفَة، مُبْتَعِداً عن الحَيْفِ والشَّغَبِ والمجازفةِ.

وكُنْ على حَذَرٍ؛ فإنَّها تكشفُ عُوارَ مَنْ لا يَصْدُقُ.

فإن كانت مع قاصرٍ في العلم، باردِ الذهنِ؛ فهي داءٌ ومُنافرةٌ، وأمَّا مذاكرتُك مع نفسِك في تقليبِك لمسائل العلمِ؛ فهذا ما لا يسوغُ أن تنفكَّ عنه.

وقد قيلَ: إحياءُ العلمِ مُذاكرتُهُ.

---

(١) وانظر: «فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية»: (٢٤/ ١٧٢ ـ ١٧٤).

٤٢ ـ طالبُ العِلمِ يعيشُ بين الكِتَابِ والسُّنَّة وعلومِها :

فهما له كالجناحَيْنِ للطائِرِ ، فاحْذَر أن تكونَ مَهيضَ الجناحِ .

٤٣ ـ استكمال أدوات كل فن :

لن تكونَ طالبَ علمٍ مُتْقِناً مُتَفَنِّناً ـ حتى يَلِجَ الجَمَلُ في سَمِّ الخِيَاطِ ـ ما لم تستكمِلْ أدواتِ ذلك الفَنِّ، ففي الفقهِ بين الفقهِ وأُصولِهِ، وفي الحديثِ بين عِلْمَي الروايةِ والدرايةِ . . . وهكذا ، وإلاَّ فلا تَتَعَنَّ .

قال اللهُ تعالى :

﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلاَوَتِهِ﴾ .

فَيُستفاد منها أنَّ الطالبَ لا يتركُ عِلماً حتى يُتْقِنَه[1] .

❑ ❑ ❑

(١) «شرح الإحياء» : (١/ ٣٣٤) .

الفصل السادس
التَّحلِّي بالْعَمَل

٤٤ ـ مِنْ علاماتِ العلمِ النَّافِع :

تساءَلْ مَعَ نَفْسِكَ عن حَظِّكَ من علاماتِ العلمِ النافعِ ، وهي :

١ ـ العملُ به .

٢ ـ كراهيةُ التزكيةِ ، والمدحِ ، والتكبُّر على الخَلْقِ .

٣ ـ تكاثُر تواضُعِكَ كلَّما ازددتَ علماً .

٤ ـ الهَرَبُ من حُبِّ الترؤُّس والشهرةِ والدُّنيا .

٥ ـ هَجْرُ دعوىٰ العِلْمِ .

٦ ـ إساءةُ الظَّنِّ بالنفسِ ، وإحسانُهُ بالناسِ ؛ تنزُّهاً عن الوقوعِ بهم .

وقد كان عبدُ الله بن المُبارَكِ إذا ذُكر أخلاقُ مَن سَلَف يُنشِد :

لا تَعْرِضَنَّ بِذِكْرِنا مَعَ ذِكْرِهِم ليسَ الصَّحيحُ إذَا مَشَىٰ كالْمُقْعَدِ

٤٥ ـ زكاةُ العلمِ :

أَدِّ (زكاةَ العلمِ) : صادِعاً بالحقِّ ، أمَّاراً بالمعروفِ ، نَهَّاءً عن المُنكَرِ ، مُوازناً بين المصالحِ والمضارِّ ، ناشِراً للعلمِ ، وحُبِّ النفعِ ، وبَذْلِ الجاه ، والشفاعةِ الحَسَنة للمسلمين في نوائبِ الحقِّ والمعروفِ .

وعن أبي هُريرة ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ قال :

«إذا مات الإنسانُ انقطَعَ عملُه ؛ إلاَّ من ثلاثٍ : صَدَقَةٍ جاريةٍ ، أو علمٍ يُنتَفَعُ به ، أو وَلَدٍ صالحٍ يدعو له» . رواه مسلمٌ وغيره .

قال بعضُ أهلِ العِلْمِ[(١)]: هذه الثلاثُ لا تجتمعُ إلاَّ لِلْعالمِ الباذلِ لعلمِهِ، فبذلُه صَدَقَةٌ، يَنتَفِعُ بها، والمُتَلَقِّي لها ابنٌ للعالم في تعلُّمِهِ عليه.

فاحْرِصْ على هذه الحِلْيَةِ؛ فهي رأْس ثمرةِ علمِك.

وَلِشَرَفِ العلمِ؛ فإنَّه يزيدُ بكثرةِ الإنفاقِ، ويَنقُصُ مع الإشفاقِ، وآفتُهُ الكِتْمانُ.

ولا تَحْمِلْك دعوى فسادِ الزمانِ، وغَلَبة الفُسَّاق، وضَعْف إفادةِ النَّصيحةِ عن واجبِ الأداء والبلاغِ، فإن فَعَلْتَ؛ فهي فَعْلَةٌ يسوقُ عليها الفُسَّاقُ الذهبَ الأحمرَ، لِيَتِمَّ لهم الخروجُ على الفضيلةِ، ورفعُ لواءِ الرذيلةِ.

٤٦ ـ عِزَّةُ العُلَماء:

التَّحَلِّي بـ (عِزَّةِ العلماء): صيانةُ العلمِ وتعظيمُهُ، وحمايةُ جَنَاب عِزِّهِ وشَرَفِهِ، وَبِقَدْرِ ما تبذُلُه في هذا يكونُ الكَسْبُ منه ومن العَمَلِ به، وَبِقَدْرِ ما تهدرُهُ يكونُ الفَوْتُ، ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلاَّ باللهِ العزيزِ الحكيمِ.

وعليه؛ فاحْذَرْ أنْ يَتَمَندَلَ بك الكُبَراءُ، أو يَمْتَطِيَكَ السُّفهاء، فتُلاين في فتوىٰ، أو قضاءٍ، أو بحثٍ، أو خطابٍ . . .

ولا تَسْعَ به إلى أهلِ الدُّنيا، ولا تَقِفْ به على أعتابِهِم، ولا تَبْذُلْه إلى غيرِ أهلِهِ وإنْ عَظُم قَدْرُهُ.

وَمَتِّع بَصَرَكَ وبصيرتَك بقراءةِ التراجِمِ والسِّيَر لأئمَّةٍ مَضَوْا، تَرَ فيها بَذْلَ النفسِ في سبيلِ هذه الحمايةِ، لا سيَّما مَن جَمَعَ مُثُلاً في هذا؛ مِثْلَ كتاب «من أخلاق العلماء» لمحمد سُليمان ـ رحمه الله تعالى ـ[(٢)]، وكتاب «الإسلام

---

(١) «تذكرة السامع والمتكلم».

(٢) مطبوع مراراً.

بين العُلَماء والحُكَّام» لعبد العزيز البَدْري ـ رحمه الله تعالى ـ، وكتاب «مناهج العلماء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» لفاروق السَّامَرَّائي[١].

وأرجو أن ترى أضعافَ ما ذكروه في كتاب «عِزَّةِ العُلماءِ» يسَّر اللهُ إتمامَه وطَبْعَه.

وقد كان العُلماء يُلَقِّنُون طُلاَّبَهم حِفْظَ قصيدةِ الْجُرجاني عليّ بن عبد العزيز (م سنة ٣٩٢ هـ) رحمه اللهُ تعالى كما نَجِدُها عند عَدَدٍ من مُترجميه، ومطلعُها:

يَقُولون لي فيك انقِبَاضٌ وإنَّما
رَأَوْا رَجُلاً عن مَوْضِعِ الذُّلِّ أحْجَما
أرى النَّاس مَنْ داناهمُ هان عِندَهُم
وَمَن أَكْرَمَتْهُ عِزَّةُ النَّفْسِ أُكْرِما
وَلَوْ أنَّ أهْلَ العِلْمِ صانُوه صانَهم
ولو عَظَّموه في النُّفوسِ لَعَظَّما

(لَعَظَّما)؛ بفتح الظاء المعجمة المُشَالَةِ.

٤٧ ـ صِيَانَةُ العلمِ:

إن بَلَغْتَ مَنصِباً؛ فتذكَّر أنَّ حَبْلَ الوصلِ إليه طلبُك للعلم، فَبِفَضْلِ الله ثُمَّ بسببِ علمِك بَلَغْتَ ما بَلَغْتَ من ولايةٍ في التعليمِ، أو الفُتيا، أو القضاءِ... وهٰكذا، فأَعْطِ العِلْمَ قَدْرَه وحَظَّه من العَمَل به وإنزالِه منزلَتَه.

واحْذَر مسلكَ من لا يَرْجون للهِ وَقَاراً، الَّذينَ يَجْعلون الأساسَ (حِفْظَ المنصبِ)، فَيَطْوون ألسنتَهم عن قولِ الحَقِّ، ويحملُهم حُبُّ الولايةِ على المجاراةِ.

---

(١) طبع بجدة عام ١٤٠٧هـ، نشر دار الوفاء بجدة.

فالْزَم ـ رحمكَ اللهُ ـ المُحافَظةَ على قِيَمَتِكَ بحفظِ دينِك، وعلمِك، وشَرَفِ نفسِك، بحكمةٍ ودرايةٍ وحُسْنِ سياسةٍ: «احْفَظِ اللهَ يَحْفَظْك» «احْفَظِ اللهَ في الرَّخاءِ يَحْفَظْكَ في الشِّدَّةِ . . .».

وإنْ أصْبَحْتَ عاطلاً من قلادةِ الولايةِ ـ وهذا سبيلُك ولو بَعْدَ حينٍ ـ فلا بَأْسَ؛ فإنَّهُ عَزْلُ مَحْمدةٍ لا عَزْلُ مذمَّةٍ ومنقصةٍ.

ومن العجيبِ أنَّ بعضَ من حُرِمَ قَصْداً كبيراً من التَّوفيقِ لا يكونُ عنده الالتزامُ والإنابةُ والرجوعُ إلى الله إلاَّ بعد (التقاعُدِ)، فهذا وإن كانت توبتُهُ شَرعيَّةً؛ لكنَّ دينَه ودينَ العجائزِ سواءٌ، إذ لا يتعدَّى نفعُه، أما وقتَ ولايتِه، حالَ الحاجةِ إلى تعدِّي نفعِهِ؛ فتجدُه من أعظم الناس فُجوراً وضَرَراً، أو باردَ القلبِ، أخرسَ اللِّسانِ عن الحقِّ.

فنعوذُ باللهِ من الخُذلانِ.

٤٨ ـ المُداراة لا المُداهَنة:

المُداهَنة خُلُقٌ مُنْحَطٌّ، أمَّا المُداراةُ؛ فلا، لكن لا تَخْلِط بينَهما، فتحمِلَك المداهنةُ إلى حَضَارِ النفاقِ مجاهرةً، والمُداهَنَةُ هي التي تَمسُّ دينَك(١).

٤٩ ـ الغَرامُ بالكُتُبِ(٢):

شَرَفُ العلمِ معلومٌ؛ لِعُمومِ نفعِهِ، وشدَّةُ الحاجةِ إليه كحاجةِ البَدَنِ إلى الأنفاسِ، وظهورُ النقصِ بِقَدَرِ نقصِهِ، وحصولُ اللَّذَّةِ والسُّرورِ بقدر تحصيلِهِ؛

---

(١) انظر: «الغرباء» للآجُرِّي: (ص٧٩ ـ ٨٠) مهم، و«روضة العقلاء»: (ص٧٠) لابن حِبَّان.

(٢) انظر: «روضة المحبين»: (ص٦٨ ـ ٦٩) مهم، و«مفتاح دار السعادة»: (ص٨١)؛ ففيهما أخبارٌ ظريفةٌ وحكاياتٌ طريفةٌ.

ولهذا اشتدَّ غَرَامُ الطُّلَّابِ بالطَّلَبِ، والغرامُ بجمع الكُتُبِ مع الانتقاءِ، ولهم أخبارٌ في هذا تطولُ، وفيه مُقَيَّداتٌ في «خَبَر الكتاب» يسَّر اللهُ إتمامَه وطبعَه.

وعليه؛ فَأَحْرِزِ الأُصولَ من الكُتُبِ، واعْلَم أَنَّه لا يُغْني منها كتابٌ عن كتابٍ، ولا تَحْشُرْ مكتبتك وتُشَوِّشْ على فِكْرِكَ بالكُتُب الغُثائية، لا سيَّما كُتُبَ المبتدعةِ؛ فإنَّها سُمٌّ ناقعٌ.

٥٠ ـ قِوَامُ مكتبتِك :

عليك بالكُتُب المنسوجةِ على طريقةِ الاستدلالِ، والتفقُّهِ في عِلَلِ الأحكام، والغَوْصِ على أسرار المسائلِ؛ ومِن أَجَلِّهَا كُتُبُ الشيخين: شيخ الإسلام ابن تيميَّة ـ رحمه الله تعالى ـ، وتلميذِهِ ابن قيِّم الجَوْزِيَّة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ.

وعلى الجادَّة في ذٰلك مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ كُتُب :

١ ـ الحافظُ ابن عبد البَرِّ (م سنة ٤٦٣هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ، وأجلُّ كتبِهِ «التَّمهيد».

٢ ـ الحافظُ ابنُ قُدامةَ (م سنة ٦٢٠هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ، وأرأسُ كتبِهِ «المُغْني».

٣ ـ الإمام الحافظ النووي (م سنة ٦٧٦هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ.

٤ ـ الحافظُ الذَّهَبي (م سنة ٧٤٨هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ.

٥ ـ الحافظ ابنُ كثيرٍ (م سنة ٧٧٤هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ.

٦ ـ الحافظ ابن رَجَب (م سنة ٧٩٥هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ.

٧ ـ الحافظُ ابن حَجَر (م سنة ٨٥٢هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ.

٨ ـ الحافظ الشَّوْكاني (م سنة ١٢٥٠هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ.

٩ ـ الإمامُ محمد بن عبد الوهَّاب (م سنة ١٢٠٦هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ.

١٠ ـ كتبُ عُلماءِ الدعوة، ومن أجْمَعِها «الدُّرَر السَّنِيَّة».

١١ ـ العلاَّمة الصَّنْعاني (م سنة ١١٨٢هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ، لا سيَّما كتابه النافع «سُبُل السلام».

١٢ ـ العلاَّمة صِدِّيق حسن خانَ القنَّوجي (م سنة ١٣٠٧هـ) ـ رحمه اللهُ تعالى ـ.

١٣ـ العلاَّمة محمد الأمين الشنقيطي (م سنة ١٣٩٣هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ لا سيَّما كتابه: «أضْواء الْبَيَان».

٥١ ـ التَّعامُلُ مع الكتابِ:

لا تستفِد من كتابٍ حتى تعرفَ اصطلاحَ مُؤلِّفِهِ فيه، وكثيراً ما تكونُ المُقَدِّمَةُ كاشفةً عن ذٰلك، فابْدَأْ من الكتابِ بقراءةِ مُقَدِّمتِهِ.

٥٢ ـ وَمِنْهُ:

إذا حُزْتَ كتاباً؛ فلا تُدْخِلْه في مكتبتِك إلاَّ بعدَ أن تَمُرَّ عليه جَرْداً، أو قراءةً لِمُقَدِّمَتِهِ، وفهرسِهِ، ومواضعَ منه، أمَّا إنْ جَعَلْتَه مع فنِّه في المكتبةِ؛ فَرُبَّما مَرَّ زمانٌ وفاتَ العُمُرُ دونَ النَّظَرِ فيه، وهذا مُجَرَّبٌ، واللهُ المُوَفِّقُ.

٥٣ ـ إعجامُ الكتابةِ:

إذا كَتَبْتَ فأعْجِم الكتابةَ بإزالةِ عُجْمَتِها، وذلك بأُمورٍ:

١ ـ وُضوحُ الخَطِّ.

٢ ـ رسمُه على ضوءِ قواعدِ الرسم (الإملاء).

وفي هذا مؤلَّفاتٌ كثيرةٌ من أهمِّها:

«كتابُ الإملاء» لحُسين والي[١].

«قواعد الإملاء» لعبد السَّلام محمد هارون[٢].

---

(١) طبع ثم صُور عام ١٤٠٥هـ، بيروت / دار القلم.

(٢) طبع الخانجي بمصر عام ١٣٩٩هـ، الطبعة الرابعة.

«المُفْرد العَلَم» للهاشِمي، ـ رحمهم الله تعالى ـ[١].

٣ ـ النَّقْطُ لِلْمُعْجَم والإهمالُ لِلْمُهْمَل[٢].

٤ ـ الشَّكل لما يُشْكِل.

٥ ـ تثبيتُ علاماتِ الترقيمِ في غير آيةٍ أو حديثٍ[٣].

□ □ □

(١) الطبعة الثانية والعشرون، المكتبة البخارية الكبرى بمصر.

(٢) لأنَّ التَّرك يؤدي إلى الاشتباه.

(٣) «الترقيم وعلاماته»، أحمد زكي باشا، طبع عام ١٣٣٠هـ.

الفصل السابع
الْمَحاذِيرُ

٥٤ ـ حِلْمُ الْيَقَظَة :

إيَّاك و(حُلْمَ الْيَقَظَة)، ومنه بأن تَدَّعي العلمَ لما لم تَعْلَم، أو إتقانَ ما لم تُتْقِن، فإن فَعَلْتَ؛ فهو حجابٌ كثيفٌ عن العلمِ.

٥٥ ـ احْذَرْ أن تكونَ «أبا شبر»[١]:

فقد قيلَ: العِلْمُ ثلاثةُ أشبارٍ، مَن دَخَلَ في الشِّبْرِ الأولِ؛ تكبَّر، ومن دَخَلَ في الشِّبْرِ الثاني؛ تواضَعَ، ومَن دَخَلَ في الشِّبْرِ الثالث؛ علم أنه ما يَعْلَمُ.

٥٦ ـ التَّصَدُّر قبلَ التأَهُّلِ :

احذر التصدر قبل التأهل؛ فهو آفة في العلم والعمل.

وقد قيلَ: مَن تصدَّر قبلَ أوانِهِ؛ فقد تصدَّى لِهَوَانِهِ.

٥٧ ـ التَّنَمُّر بالعِلْمِ :

احْذَر ما يَتَسَلَّى به المُفْلِسون من العِلْم، يراجعُ مسألةً أو مسألتين، فإذا كان في مجلسٍ فيه مَنْ يُشارُ إليه؛ أثارَ البَحْثَ فيهما؛ ليُظْهِرَ عِلْمَه! وكم في هذا من سوأةٍ، أقلُّها أن يعلَم أنَّ الناسَ يعلمون حقيقتَه.

---

(١) «تذكرة السامع والمتكلم»: (ص٦٥).

وقد بَيَّنتُ هذه مع أخواتٍ لها في كتاب «التعالُم»، والحمدُ لله ربِّ العالَمين.

٥٨ - تَحْبِيرُ الكَاغَدِ:

كما يكونُ الْحَذَرُ من التأْليفِ الخالي من الإبداعِ في مقاصدِ التأْليفِ الثمانيةِ[١]، والذي نهايتُه «تحبيرُ الكاغَدِ»[٢]، فالْحَذَرَ من الاشتغالِ بالتصنيفِ قبل استكمالِ أدواتِهِ، واكتمالِ أهليّتك، والنُّضوجِ على يَدِ أشياخِك؛ فإنَّك تُسَجِّلُ به عاراً، وتُبدي به شَنَاراً.

أمَّا الاشتغالُ بالتأْليفِ النافعِ لمن قامت أهليّتُه، واستكمل أدواتِهِ، وتعدَّدَتْ معارفُهُ، وتمرَّس به بحثاً، ومُراجعةً، ومُطالعةً، وجَرْداً لمطوَّلاتِهِ، وحِفْظاً لمختصراتِهِ، واسْتِذْكاراً لمسائلِهِ؛ فهو من أفضلِ ما يقومُ به النُّبلاء من الفُضَلاءِ.

ولا تَنْسَ قولَ الخطيب:

«مَن صَنَّف؛ فقد جعل عَقْلَه على طَبَق يَعْرِضُه على الناسِ».

٥٩ - مَوْقِفُك من وَهَمِ مَن سَبَقَك:

إذا ظَفِرْتَ بِوَهَمٍ لعالمٍ؛ فلا تَفْرَح به لِلْحَطِّ منه، ولكنِ افْرَح به لتصحيح المسألةِ فقط؛ فإنَّ المُنْصِفَ يكادُ يجزمُ بأنَّه ما من إمامٍ إلَّا وله أغلاطٌ وأوهامٌ، لا سيَّما المُكْثِرين منهم.

وما يُشَغِّبُ بهذا ويَفْرَحُ به للتنقُّص؛ إلَّا متعالمٌ «يريدُ أن يُطِبَّ زُكَاماً فَيُحْدِثَ به جُذَاماً»[٣].

---

(١) أول من ذكرها ابن حزم في: «نَقْط العروس»، وانظر تسلسل العلماء لذكرها في: «إضاءة الراموس»: (٢/ ٢٨٨) مهم.

(٢) هو القِرْطَاسُ: فارسيٌّ معرَّب. (٣) «مجمع البلاغة» للراغب.

نَعَم؛ يُنَبِّه على خطإٍ أو وَهم وَقَعَ لإمامٍ غُمِرَ في بَحْرِ عِلْمِهِ وفضلِهِ، لكن لا يُثير الرَّهَجَ عليه بالتنقُّصِ منه، والْحَطِّ عليه فيغترّ به مَنْ هو مِثْلُهُ.

٦٠ ـ دَفْعُ الشُّبُهاتِ(١):

لا تَجْعَل قَلْبَك كالسِّفِنْجَةِ تتلقَّى ما يَرِدُ عليها، فاجْتَنِبْ إثارةَ الشُّبَهِ وإيرادَها على نفسِك أو غيرِك، فالشُّبَهُ خَطَّافَةٌ، والقُلوبُ ضعيفةٌ، وأكثرُ مَن يُلقيها حَمَّالةُ الحَطَبِ ـ المبتدعةُ ـ فتَوَقَّهُم.

٦١ ـ احْذَرِ اللَّحنَ:

ابْتَعِدْ عن اللَّحْنِ في اللَّفْظِ والكَتْبِ، فإنَّ عَدَمَ اللَّحْنِ جلالةٌ، وصفاءُ ذوقٍ، ووقوفٌ على مِلَاحِ المعاني لسلامةِ المباني:

فعن عُمَرَ ـ رضي الله عنه ـ أنه قال:

«تَعَلَّموا العربيَّةَ؛ فإنَّها تزيدُ في المروءةِ»(٢).

وقد وَرَدَ عن جماعةٍ من السَّلَف أنهم كانوا يَضْرِبون أولادَهم على اللَّحْنِ(٣).

وأسند الخطيب(٤) عن الرَّحْبي قال:

«سمعتُ بعضَ أصحابِنا يقولُ: إذا كَتَب لَحَّانٌ، فَكَتَبَ عن اللَّحَّانِ لَحانٌ آخر؛ صار الحديثُ بالفارسيةِ»(٤)! وأنشد المُبَرِّد(٥):

النَّحْوُ يَبْسُطُ من لسانِ الأَلْكَنِ والمرءُ تُكْرِمُهُ إذا لَمْ يَلْحَنِ

---

(١) «مفتاح دار السعادة»: (ص١٥٣).

(٢) «الجامع» للخطيب: (٢/ ٢٥).

(٣) «الجامع» للخطيب: (٢/ ٢٨، ٢٩).

(٤) «الجامع» للخطيب: (٢/ ٢٨).

(٥) «الجامع» للخطيب: (٢/ ٢٨).

فَإِذَا أَرَدْتَ مِنَ الْعُلومِ أَجَلَّها   فَأَجَلُّهَا مِنْهَا مُقِيمُ الأَلْسُنِ[(١)]

وعليه؛ فلا تَحْفَل بقولِ القاسمِ بنِ مُخَيْمِرة ـ رحمه الله تعالى ـ:

«تعلُّمُ النَّحْوِ: أولُه شغلٌ، وآخرُهُ بَغْيٌ».

ولا بقولِ بِشْرِ الحافي ـ رحمه الله تعالى ـ:

«لَمَّا قيلَ له: تَعلَّم النَّحْوَ قال: أَضِلُّ. قال: قُلْ ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً. قال بِشْرٌ: يا أخي! لِمَ ضَرَبَه؟ قال: يا أبا نَصْرٍ! ما ضَرَبه وإنما هذا أصلٌ وُضِعَ. فقال بِشْرٌ: هذا أولُه كَذِبٌ، لا حاجةَ لي فيه».

رواهما الخطيب في «اقتضاء العلم العمل».

٦٢ ـ الإجهاضُ الفِكْرِي:

احْذَرِ (الإجهاضَ الفكريَّ)؛ بإخراجِ الفكرةِ قبل نُضوجِها.

٦٣ ـ الإسرائيليَّاتُ الجديدة[(٢)]:

احْذَر الإسرائيليَّاتِ الجديدةَ في نَفَثاتِ المستشرقين؛ من يهودٍ ونصارىٰ؛ فهي أشدُّ نكايةً وأعظمُ خَطَراً من الإسرائيليات القديمةِ؛ فإنَّ هذه قد وَضَحَ أمرُها ببيانِ النبيِّ ﷺ الموقفَ منها، وَنَشْرِ العُلماءِ القَوْلَ فيها، أما الجديدةُ المُتَسَرِّبة إلى الفِكْرِ الإسلاميِّ في أعقابِ الثوريةِ الحضاريةِ، واتِّصالِ العالَم بعضِهِ ببعضٍ، وكَبْح المدِّ الإسلاميِّ؛ فهي شَرٌّ محضٌ، وبلاءٌ مُتَدَفِّقٌ، وقد أَخَذت بعضَ المُسلمين عنها سِنَةٌ، وخَفَضَ الْجَناحَ لها آخرون، فاحْذَر أن تَقَعَ فيها. وقىٰ اللهُ المسلمين شَرَّها.

---

(١) لبعض العلماء تعقيبٌ على ما أنشده المُبَرِّد من أن أَجَلَّ العلوم علمُ التوحيد، لكن الجلالة هنا نسبة إلى علوم الآلة. والله أعلم.

(٢) «مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها» لِعَلَّال الفاسي: (صفحة ب).

٦٤ ـ احْذَر الْجَدَلَ البِيزَنطِيَّ [(١)]:

أي الجَدَل العقيمَ، أو الضَّئيل، فقد كان الْبِيزَنطِيُّون يتحاورون في جِنس الملائكةِ والْعَدُوُّ على أبوابِ بلدتِهم حتى داهَمَهُم.

وهكذا الجدلُ الضئيلُ يَصُدُّ عن السبيلِ.

وهَدْيُ السَّلَفِ: الكفُّ عن كثرةِ الخِصَامِ والْجِدَالِ، وأنَّ التوسُّعَ فيه من قِلَّةِ الْوَرَعِ؛ كما قال الْحَسَنُ؛ إذ سَمِعَ قوماً يتجادلون.

«هٰؤلاء ملُّوا العِبادةَ، وخَفَّ عليهم القولُ، وقلَّ وَرَعُهم، فتكلَّموا».

رواه أحمد في «الزُّهد»، وأبو نُعَيم في «الحلية»[(٢)].

٦٥ ـ لا طائفيةٌ ولا حِزْبِيَّةٌ يُعْقَدُ الْوَلاَءُ والْبَرَاءُ عليها[(٣)]:

أهلُ الإسلامِ ليس لهم سِمَةٌ سوىٰ الإسلام والسلامُ:

فيا طالبَ العلم! بارك اللهُ فيك وفي عِلْمِك؛ اطْلُبِ العلمَ، واطْلُبِ الْعَمَلَ، وادْعُ إلى اللهِ تعالى على طريقةِ السَّلَف.

ولا تَكُن خَرَّاجاً وَلَّاجاً في الجماعاتِ، فَتَخْرُجَ من السَّعَةِ إلى القوالبِ الضَّيِّقَةِ، فالإسلامُ كُلُّه لك جادَّة وَمَنْهَج، والمسلمون جميعُهم همُ الجماعةُ، وإنَّ يَدَ اللهِ مع الجماعةِ، فلا طائفيةَ ولا حزبيةَ في الإسلام.

وأُعيذُكَ باللهِ أن تتصدَّع، فتكونَ نِهَاباً بين الفِرَقِ، والطوائِفِ، والمذاهِبِ الباطلةِ، والأحزابِ الغاليةِ، تعقدُ سُلْطانَ الوَلاَءِ والبراءِ عليها.

---

(١) «معجم التراكيب»: (ص٢٨٠).

(٢) وذكره الحافظُ ابنُ رَجَب في «فضل علم السَّلَف على الخَلَف».

(٣) انظر: «فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية»: (٣/ ٣٤١ ـ ٣٤٤، ٤١٥ ـ ٤١٦، ٤١٩) فهو مهم، و(٤/ ٤٦ ـ ١٥٤) مهم أيضاً، و(١١/ ٥١٢، ٥١٤، ٥١٥)، و(٣/ ٣٤٢، ٤١٦ ـ ٤٢١) فهرسها، و(٣٦/ ١٧٩ ـ ١٨٠)، و(٣٧/ ٢٨).

فَكُن طالبَ علمٍ على الجادَّة؛ تقفُو الأثَرَ، وتَتَّبعُ السُّنَنَ، تدعو إلى اللهِ على بصيرةٍ عارفاً لأهلِ الْفَضْلِ فَضْلَهم وسَابِقَتَهم.

وإنَّ الحزبيَّة[1] ذاتَ المساراتِ والقوالبِ المُسْتَحْدَثَةِ الَّتي لم يَعْهَدْها السلف من أعظمِ العوائقِ عن العلمِ، والتفريقِ عن الجماعةِ، فكم أَوْهَنَتْ حَبْلَ الاتحادِ الإسلاميِّ، وغَشِيَت المسلمين بسببها الغواشي.

فاحْذَر ـ رَحِمَكَ اللهُ ـ أحزاباً وطوائفَ طاف طائفُها، وَنَجَمَ بالشَّرِّ ناجمُها، فما هي إلاَّ كالميازيبِ؛ تجمعُ الماء كَدَراً، وتُفَرِّقُه هَدَراً؛ إلاَّ مَن رَحِمَه ربُّك، فصار على مِثْلِ ما كان عليه النبيُّ ﷺ وأصحابُه رضي الله عنهم.

قال ابنُ الْقَيِّم ـ رحمه اللهُ تعالى ـ عند عَلاَمَةِ أهلِ العبوديةِ [2]:

(العَلاَمَةُ الثانية: قولُه: «ولم يُنسَبوا إلى اسمٍ»؛ أي: لم يَشْتهروا باسمٍ يُعرفون به عند الناسِ من الأسماءِ التي صارت أعلاماً لأهل الطريقِ.

وأيضاً؛ فإنَّهم لم يتقيَّدوا بعَمل واحد يجري عليهم اسْمُهُ، فيُعْرَفُون به دون غيرِه من الأعمال؛ فإنَّ هذا آفةٌ في العبوديةِ، وهي عبوديةٌ مُقَيَّدَةٌ.

وأمَّا العبوديةُ المُطْلَقَةُ؛ فلا يُعْرَف صاحبُها باسمٍ معيَّنٍ من معاني أسمائها؛ فإنَّه مجيبٌ لداعيها على اختلافِ أنواعِها، فَلَهُ مع كُلِّ أهل عبوديةٍ نصيبٌ يَضْرِبُ مَعَهم بسهمٍ؛ فلا يتقيَّد برسمٍ ولا إشارةٍ، ولا اسمٍ ولا بِزِيٍّ، ولا طريقٍ وَضْعِيٍّ اصطلاحيٍّ، بل إن سُئل عن شيخِه؟ قال: الرسولُ. وعن طريقِهِ؟ قال: الاتِّباعُ. وعن خِرْقَتِهِ؟ قال: لباسُ التقوى. وعن مذهبِهِ؟ قال: تحكيمُ السُّنَّة. وعن مقصدِهِ ومطلبِهِ؟ قال: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾. وعن رباطِهِ وعن خانْكاهُ؟ قال: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ. يُسَبِّحُ لَهُ

(١) وفي «حُكْم الانتماءِ» لراقمِهِ فوائدُ زوائد.

(٢) «مدارج السالكين»: (٣/ ١٧٢).

فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ لا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلاَ بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللهِ وَإِقَامِ الصَّلاَةِ وإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾. وعن نَسَبِهِ؟ قال:

أبي الإسلامُ لا أَبَ لي سِوَاهُ
إذَا افْتَخَرُوا بقيسٍ أو تَميمِ

وعن مأْكلِهِ ومشربِهِ؟ قال: «مالَكَ ولها؟ مَعَهَا حِذاؤُها وسِقاؤُها، تَرِدُ الماءَ، وتَرعىٰ الشجرَ، حتى تَلْقَى ربَّها».

وَاحَسْرَتَاه تَقَضَّىٰ الْعُمْرُ وانصَرَمَتْ
ساعاتُهُ بين ذُلِّ الْعَجْزِ والْكَسَلِ
والْقَوْمُ قد أَخَذُوا دَرْبَ النجاةِ وَقَدْ
سارُوا إلى الْمَطْلَبِ الأعْلَى على مَهَلِ

ثم قال: (قولُه: «أُولئك ذخائرُ اللهِ حيثُ كانوا»؛ ذخائرُ المَلِك: ما يُخَبَّأُ عنده، ويَذْخرهُ لمهماتِهِ، ولا يبذلُهُ لكُلِّ أحدٍ؛ وكذلك ذخيرةُ الرجلِ: ما يَذْخَرُه لحوائجِهِ ومهمَّاتِهِ. وهؤلاء؛ لمَّا كانوا مستورين عن الناسِ بأسبابهم، غَيْرَ مُشارٍ إليهم، ولا مُتَمَيِّزين برسمٍ دونَ الناسَ، ولا مُنتَسِبينَ إلى اسمِ طريقٍ أو مذهبٍ أو شيخٍ أو زِيٍّ؛ كانوا بمنزلةِ الذخائرِ المخبوءةِ.

وهؤلاء أبعدُ الخَلْقِ عن الآفاتِ؛ فإنَّ الآفاتِ كُلَّها تحتَ الرُّسومِ والتقيُّدِ بها، ولُزوم الطُّرُقِ الاصطلاحيَّةِ، والأوضاعِ المُتداوَلَةِ الحادثةِ.

هذه هي التي قَطعت أكثرَ الْخَلْقِ عن اللهِ، وهم لا يَشْعُرون.

والْعَجَبُ أنَّ أهلَها هم المعروفون بالطَّلَبِ والإرادةِ، والسَّيْرِ إلى الله، وهم ـ إلاَّ الواحدَ بعد الواحدِ ـ المَقْطوعون عن اللهِ بتلك الرسومِ والقُيودِ.

وقد سُئل بعضُ الأئمَّةِ عن السُّنة؟ فقال: ما لا اسم له سوىٰ «السُّنَّة».

يعني: أنَّ أهلَ السُّنَّةِ ليس لهم اسمٌ يُنسَبون إليه سواها.

فَمِن الناس من يتقيَّد بلباسٍ غيره، أو بالجلوسِ في مكانٍ لا يجلسُ في غيرِه، أو مِشْيةٍ لا يمشي غيرها، أو بزِيٍّ وهيئةٍ لا يخرجُ عنهما، أو عبادةٍ معينةٍ لا يتعبّد بغيرِها وإن كانت أعلى منها، أو شيخٍ معيَّن لا يلتفتُ إلى غيرِهِ وإن كان أقربَ إلى اللهِ ورسولِهِ منه.

فهؤلاء كُلُّهم مَحْجوبون عن الظَّفَر بالمطلوبِ الأعلى، مَصْدودون عنه، قد قَيَّدَتْهم العوائدُ، والرسومُ، والأوضاعُ، والاصطلاحاتُ عن تجريدِ المتابعةِ، فَأَضْحَوا عنها بمعزِلٍ، ومنزلتُهم منها أبعدُ منزِلٍ، فترىٰ أحدَهم يتعبَّد بالرياضةِ، والخَلْوةِ، وتفريغِ القلبِ، وَيَعُدُّ العلمَ قاطعاً له عن الطريقِ، فإذا ذُكر له الموالاةُ في اللهِ، والمعاداةُ فيه، والأمرُ بالمعروفِ، والنهيُ عن المنكرِ؛ عَدَّ ذلك فُضولاً وشَرّاً، وإذا رَأَوْا بينَهم من يقومُ بذلك؛ أخرجوه من بينِهم، وعَدُّوه غَيْراً عليهم، فهؤلاء أبعَدُ الناسِ عن اللهِ، وإن كانوا أَكْثَرَ إشارةً. واللهُ أعلم» اهـ.

٦٦ ـ **نواقِضُ هذه الحِلْيَةِ :**

يا أخي! ـ وَقَانا اللهُ وإياك العَثَراتِ ـ إن كُنت قرأْت مُثُلاً من «حليةِ طالبِ العلمِ» وآدابِهِ، وَعَلِمْتَ بعْضاً من نواقِضِها؛ فاعْلَم أنَّ مِن أعظم خوارِمِها المُفْسِدَةِ لنظامِ عِقْدِها :

١ ـ إفشاءُ السِّرِّ.

٢ ـ ونَقْلُ الكلامِ من قَوْمٍ إلى آخَرين .

٣ ـ والصَّلَفُ واللَّسَانة .

٤ ـ وكَثْرَةُ المُزاحِ .

٥ ـ والدُّخولُ في حديثٍ بين اثنينِ .

٦ ـ والحِقْدُ .

٧ ـ والحَسَدُ.

٨ ـ وسوءُ الظَّنِّ.

٩ ـ ومُجالَسة المبتدعةِ.

١٠ ـ ونقل الْخُطَىٰ إلى المحارِمِ.

فاحْذَر هذه الآثَامَ وأَخواتِها، واقْصُر خُطاك عن جميع المُحَرَّماتِ والمحارمِ، فإن فَعَلت، وإلاَّ فاعْلَم أنك رقيقُ الديانةِ، خفيفٌ، لَعَّابٌ، مُغتابٌ، نَمَّام، فأَنَّى لك أن تكونَ طالبَ علمٍ، يُشار إليك بالْبَنان، مُنَعَّماً بالعلمِ والعملِ؟

سدَّد اللهُ الخُطَىٰ، ومنحَ الجميعَ التقوىٰ وحُسْنَ العاقبةِ في الآخرةِ والأُولى.

وصلَّى اللهُ على نبيِّنا محمدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ وسلَّمَ.

بكر بن عبد الله أبو زيد
٢٥/١٠/١٤٠٨هـ

آداب طالب الحديث

من "الجامع" للخطيب

تقديم

الحمد لله، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، اللهم صل وسلم عليه، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهداه.

أَما بَعْدُ: فسبق أن أَلَّفتُ كتاباً باسم «حِلْيَةِ طالبِ العلم» استمددت مَادَّتَهُ من أنوارِ الكتاب والسُّنَّةِ، وَمَا دَوَّنَهُ الجُلَّة من أئمةِ المِلَّةِ، ومنها: كتب الخطيب البغدادي، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٣هـ - رحمه اللهُ تعالىٰ - لا سيما كتابه «الجامع لأخلاقِ الرَّاوي وآداب السَّامع» لِمَا فيه من المبنى الفائق، والإعْدَادِ الجامعِ؛ إذ كان - رحمه اللهُ تعالىٰ - يَعْقِدُ الباب، وَيُسْنِدُ فيه ما شاء اللهُ من الأحاديث والآثار، بلغت نحواً من ألفين عَقَدَ لها ثَلاَثَةً وَثَلاَثِينَ باباً، يتخلَّلها ما هو بمثابة الفصول، أفرغها في عشرة أجزاء، طُبعت في مجلدين بلغت صفحاتُها نحواً من ٦٠٠ صفحة.

وفي مقدمةِ الباب، أو مَثَانِيه، أو خاتمتِهِ، أو في المواطنِ الثلاثة أحياناً: يذكر - رحمه اللهُ - خُلاَصَةً مُعْتَصَرَةً، لِمُؤَدَّى هذه النُّصوص يُسَبِّكُها بلفظٍ مُوجزٍ من حُرِّ اللفظ، مليحِ المبنى متينِ المعنى، بعد أن جعل بَيْنَ يَدَيْ كتابه «مُقَدِّمةً» حافلة.

لَمَّا كانت الحالُ كذلك، وأن هذا في عِلْمٍ تَهْرَعُ له النُّفوسُ وَتَحْفِد: «سُنَّة رسولِ اللهِ - ﷺ -»؛ وَلِمَا انتشر في عصرِنَا - ولله الحمد - من حُبِّ اتباع السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، والجِدِّ في طلبِها، والطُّلاَّب بحاجةٍ إلى مختصرٍ في «الآداب» يدرسونه

قبل الخوضِ في الحديث وعلومه، لِيَلِجُوا إليه من بابِهِ بعد معرفةِ آدابِهِ، ولأني لم أر كتاباً مختصراً بخصوص آدابِ طالبِ الحديثِ على هذا المنوالِ وإن كانت معدودةً في «أنواع علومِ الحديثِ»، كان لابد من إفرادها على نسقٍ واحدٍ في البيان. ومن وراءِ هذا: التَّدليلُ على قَدْرِ هذا الكتاب وحثُّ الهِمَمَ على ديمومة القراءة والنظر فيه، طلباً لصالحِ العملِ والتِقَاطِ النَّفائسِ والدُّرَرِ.

لهذه الأسباب رأيت أن أنتقي من هذا الكتاب العُبَابِ ما يلي:

١ ـ مقدمة المؤلِّفِ بنصِّها من قولِهِ.

٢ ـ المنتقى من تراجِمِهِ.

٣ ـ المنتقى من أقوالِهِ.

وما تركتُ من الأخيريْن إلاَّ النَّزْرَ اليسيرَ مما لا يتعلق بمقصدِنَا.

وإذا وَازَنتَ بين موضوعِ أقوالِهِ ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ وبين ما سبق في «حلية طالبِ العلمِ» تجد أنِّي قد أتيتُ على جلِّ مقاصدِهِ، إلا أن هذا «المنتقى» أضاف على آداب المحدِّثِ أحكاماً أُخَرَ؛ تحقيقاً لتلبية الرغبة في المحافظة على قولِ الخطيب ونصِّهِ مما هو داخل تحت الانتقاء، وإن كانت قد وقعت بعض إضافات من كلمات وهي قليلة، أو حَذْفُها وهو أقل، اقتضاها السِّياقُ فليُعلم. والله الموفق.

□ □ □

المنتقى من مقدمة
الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع

بسم الله الرحمٰن الرحيم

الحمد لله ذي القُدرةِ والجلالِ، والنِّعَم السَّابغة والإفضال، الذي مَنَّ علينا بمعرفته، وهدانا إلى الإقرار بربوبيته، وجعلنا من أُمةِ خَاتَمِ النَّبيين، السَّامي بفضلِهِ على سائرِ العالمين، الطَّاهرِ الأعراقِ، الشَّريفِ الأخلاقِ، الذي قال اللهُ الكريمُ مخاطِباً له في الذِّكْرِ الحكيم: ﴿وإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ صلى اللهُ عليه وسلم، وأزْلَفَ مَنزلته لديه، وعلى إخوانِهِ وأَقْرَبيه، وصحابته الأخيار وتابعيه، وسلم عليه وعليهم أجمعين، دائماً أبداً إلى يوم الدِّينِ.

أما بعد: فقد ذكرتُ في كتابِ «شَرَف أصحابِ الحديث» ما يَحْدُو ذَا الهِمَّةِ على تَتَبُّعِ آثار رسولِ اللهِ ـ ﷺ ـ، والاجتهادِ في طلبِهَا، والحرصِ على سماعها، والاهتمامِ بجمعها والانتسابِ إليها. ولكلِّ عِلْمٍ طريقةٌ ينبغي لأهلِهِ أن يسلكوها وآلاتٌ يجب عليهم أن يأْخذوا بها ويستعملوها.

وقد رأيتُ خَلْقاً من أهلِ هذا الزَّمانِ ينتسبون إلى الحديثِ، ويَعُدُّون أنفُسَهُم من أهلِهِ، المتخصصين بسماعِهِ ونقلِهِ، وهم أبعدُ النَّاسِ مما يَدَّعون، وأقلُّهم معرفةً بما إليه ينتسبون. يرى الواحدُ منهم إذا كتب عدداً قليلاً من الأجزاءِ، واشتغل بالسماع بُرْهَةً يسيرةً من الدَّهْرِ، أنه صاحب حديثٍ على الإطلاق، ولَمَّا يُجْهِدْ نفسه ويُتْعِبْها في طِلابه، ولا لَحِقَته مشقةُ الحفظِ لصنوفِهِ وأبوابِهِ.

وهم ـ مع قِلَّةِ كَتْبِهم له، وعدمِ معرفتِهم به ـ أعظمُ النَّاسِ كِبْراً، وأشدُّ الخَلْقِ تِيهاً وعُجْباً، لا يُراعون لشيخٍ حُرْمَةً، ولا يُوجبون لطالبٍ ذِمَّةً، يَخْرُقون بالرَّاوِين، ويُعَنِّفُون على المُتعلِّمين، خِلافَ ما يقتضيه العِلْمُ الذي سمعوه وضدَّ الواجبِ مما يلزمهم أن يفعلوه.

والواجب أن يكون طلبةُ الحديث أكملَ النَّاسِ أدباً، وأشدَّ الخَلْقِ تواضعاً، وأعظمَهم نزاهةً وتَدَيُّناً، وأقلَّهم طَيْشاً وغضباً، لدوامِ قَرْعِ أسماعهم بالأخبار المشتملة على محاسنِ أخلاقِ رسولِ اللهِ ـ ﷺ ـ وآدابه، وسيرةِ السَّلَفِ الأخيارِ من أهلِ بيتِهِ وأصحابِهِ، وطَرائقِ المحدثين، ومآثرِ الماضين، فيأْخذوا بأجملها وأحسنها، ويَصْدِفُوا عن أرذلها وأدْوَنِهَا.

وأنا أذكرُ في كتابي هذا بمشيئةِ اللهِ ما بِنَقَلَةِ الحديثِ وحُمَّالِهِ حاجةٌ إلى معرفتِهِ واستعمالِهِ، من الأخذِ بالخلائقِ الزَّكِيَّةِ والسلوكِ للطرائق الرَّضِيَّة، في السَّماعِ والحَمْلِ، والأداء والنَّقل، وسنن الحديث ورسومه، وتسمية أنواعه وعلومِهِ، على ما ضبطه حفَّاظُ أخلافنا عن الأئمةِ من شُيوخِنَا وأسلافنا، ليتبعوا في ذلك دليلَهم، ويُسْلكوا بتوفيقِ الله سبيلَهم، ونسألُ اللهَ المعونةَ على ما يَرْضى، والعصمةَ من اتِّباعِ الباطلِ والهوى.

❑ ❑ ❑

المنتقى من تراجمه وأقواله

● **الأول: النية في طلب الحديث:**

يجب على طالب الحديثِ أن يُخْلِصَ نيَّتَهُ في طلبِهِ، ويكون قصدُهُ بذلك وجهَ اللهِ سبحانه.

ولْيَحْذَرْ أن يجعله سبيلاً إلى نَيْلِ الأعراضِ، وطريقاً إلى أخذِ الأعواضِ؛ فقد جاء الوعيدُ لمن ابتغى ذلك بعلمِهِ.

ولْيَتَّقِ المفاخرةَ والمباهاةَ به، وأن يكونَ قصدُهُ في طلبِ الحديثِ نَيْلَ الرِّئاسة واتِّخاذَ الأتباع وعقدَ المجالس؛ فإن الآفةَ الداخلة على العُلماءِ أكثرها من هذا الوجه.

ولْيَجْعَلْ حفظَه للحديثِ حِفْظَ رعايةٍ، لا حِفْظَ رِوايةٍ، فإن رُواةَ العُلومِ كثيرٌ، ورعاتها قليل. ورُبَّ حاضرٍ كالغائب، وعالمٍ كالجاهلِ، وحاملٍ للحديثِ ليس معه منه شيءٌ؛ إذ كان في اطِّراحِهِ لِحُكْمِهِ بمنزلةِ الذَّاهب عن معرفة وعِلْم.

ولْيَعْلَم أن اللهَ تعالىٰ سائِلُهُ عن عِلْمِهِ فِيمَ طَلبه، ومجازيه على عَمَلِهِ به.

● **الثاني: ذكر ما ينبغي للراوي والسامع أن يتميزا به من الأخلاق الشريفة:**

فذكر جملةً فيها يَجمعُها حديثُ أبي هريرة ـ رضي اللهُ عنه ـ أن رسولَ اللهِ ـ ﷺ ـ قال:

«إنَّما بُعِثْت لأُتَمِّم صَالِحَ الأخلاقِ».

● **الثالث: ذكرُ ما يجب على طالبِ الحديث من الاحترافِ للعيال، واكتسابِ الحلال:**

إذا كان للطالبِ عِيالٌ لا كاسِبَ لهم غيرُهُ، فيُكره له أن ينقطعَ عن معيشته، ويشتغلَ بالحديثِ عن الاحتراف لهم. والأصل في ذلك ما ذكره بسنده: «كفى بالمرءِ إثماً أن يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوت» ورواه مسلمٌ وغيرُهُ بنحوِهِ.

● **الرابع: ذِكرُ ما يجبُ تقديمُ حِفْظِهِ على الحديث:**

ينبغي للطالبِ أن يبدأَ بحفظِ كتاب اللهِ عزَّ وجلَّ، إذْ كان أجَلَّ العلومِ، وأَولاها بالسَّبْقِ والتَّقديم.

فإذا رزقه اللهُ تعالىٰ حفظَ كتابِهِ، فلْيَحْذَرْ أن يشتغلَ عنه بالحديثِ أو غيرِهِ من العلوم اشتغالاً يؤدي إلى نسيانه.

ثم الَّذي يتلو القرآنَ من العُلومِ أحاديثُ رسولِ اللهِ ـ ﷺ ـ وسُنَنُهُ. فيجب على النَّاسِ طلبها إذْ كانت أُسَّ الشَّريعةِ وقاعِدَتَها. قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمَا ءَاتَاكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾، وقال تعالىٰ: ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أطاعَ اللهَ﴾، وقال: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾.

أنا محمد بن أحمد بن يعقوب، أنا محمد بن نعيم الضبي، أخبرني محمد بن يوسف بن ريحان قال: حدثني أبي قال: سمعتُ أبا عبد اللهِ محمدَ ابن إسماعيل ـ يعني البخاري ـ يقول:

(أفضلُ المسلمين رجلٌ أحيا سُنَّةً من سُنَنِ الرسول ـ ﷺ ـ قد أُميتت، فاصبروا يا أصحاب السُنن رحمكم الله، فإنكم أقلُّ النَّاس).

قال الشَّيْخُ أبو بكر: قولُ البخاري: (إن أصحاب السُّنن أقل النَّاسِ) عَنَى به الحفَّاظَ للحديث، العالِمين بِطُرُقِهِ، المميِّزين لصحيحه من سقيمه. وقد صَدَقَ ـ رحمه الله ـ في قوله، لأنك إذا اعتبرتَ . . . لم تجدْ بلداً من بلدان

الإسلام يخلو من فقيه أو مُتَفَقِّهٍ يَرْجِع أهلُ مِصْرِهِ إليه، ويُعَوِّلون في فتاوِيهم عليه، وتجد الأمصارَ الكثيرةَ خاليةً من صاحب حديثٍ عارف به، مجتهد فيه. وما ذاك إلا لصعوبةِ علمِهِ وعِزَّته، وقلَّة من ينجب فيه من سامعيه وكَتَبَتِهِ. وقد كان العلمُ في وقتِ البخاريِّ غَضّاً طَرِيّاً، والارتسام به محبوباً شهياً، والدَّواعي إليه أكبرَ، والرغبةُ فيه أكثرَ. وقال هذا القول الذي حكيناه عنه. فكيف نقول في هذا الزَّمان؟ مع عدمِ الطَّالب، وقلَّة الراغب.

وكان الشاعر وَصَفَ قلَّةَ المتخصصين من أهل زماننا في قوله:

وقد كنَّا نَعُدُّهُمْ قليلاً فقد صاروا أقلَّ من القليل

● **الخامس: القول في الأسانيد العالية:**

إذا عَزَّمَ اللهُ تعالى لامرىءٍ على سماعِ الحديث، وحضرَتْهُ نِيَّةٌ في الاشتغال به، فينبغي أن يُقَدِّم المسألة لله أن يوفقَه فيه، ويعينَه عليه. ثم يبادِرَ إلى السماع، ويحرصَ على ذلك من غير توقفٍ ولا تأْخير.

ويعمدَ إلى أسْنَدِ شيوخِ مِصْرِهِ وأقدمِهم سماعاً، فيُديمَ الاختلافَ إليه، ويواصل العكوفَ عليه.

ومذاهبُ النَّاسِ تختلف في ذلك، فمنهم من يكتفي بسماعِ الحديث نازلاً مع وجود من يرويه عالياً. ومنهم من لا يقتنع بذلك، ولا يقتصر على النزول وهو يجد العُلُوَّ. وأهلُ النَّظَرِ أيضاً مختلفون في ذلك، فمنهم من يرى أن السَّماعَ النَّازِلَ أفضلُ، لأنه يجب على الراوي أن يجتهد في معرفةِ جرحِ من يروي عنه وتعديلِهِ، والاجتهادُ في أحوالِ رُواةِ النَّازِلِ أكثرُ، وكان الثَّوابُ فيه أوفرَ. ومنهم من يرى أن سماعَ العالي أفضلُ، لأن المجتهِدَ مُخاطِرٌ، وسقوطُ بعض الإسنادِ مُسْقِط لبعضِ الاجتهاد، وذلك أقرب إلى السَّلامةِ، فكان أولى.

والذي نستحبُّه طلبُ العالي؛ إذْ في الاقتصار على النَّازِلِ إبطالُ الرِّحْلَةِ وتركُها، فقد رَحَلَ خَلْقٌ من أهلِ العِلْمِ قديماً وحديثاً إلى الأقطار البعيدة طلباً لعلوِّ الإسناد.

قال مُنتقِيه ـ عفا اللهُ عنه ـ: يريد الخطيب بهذا ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ في عَصْرِ الرِّواية، وامتدادِها بالإسناد والإجازة، أما في عصرنا فما بقي فيه إلا رسوم إجازاتٍ، والسنة ـ ولله الحمد ـ محفوظة بأسانيدِها ومتونها في دواوين الإسلام، فعلى الطَّالبِ أن يَعْمَدَ إلى أَبْرعِ أهلِ عصرِهِ في رواية الحديثِ ودرايته.

● **السادس: تَخَيُّرُ الشيوخ إذا تبايَنَتْ أوصافُهم:**

درجاتُ الرُّواة لا تتساوَى في العلمِ. فيُقَدَّم السماعُ مِمَّنْ علا إسناده على ما ذكرنا. فإن تكافأتْ أسانيدُ جماعةٍ من الشيوخِ في العلوِّ، وأراد الطَّالبُ أن يقتصرَ على السماع من بعضِهم، فينبغي أن يتخيَّر المشهورَ منهم بطلبِ الحديثِ، المشارَ إليه بالإتقانِ له والمعرفةِ به.

وإذا تساوَوْا في الإسنادِ والمعرفةِ، فمن كان من الأشرافِ وذوي الأنساب، فهو أَوْلى بأن يُسْمَع منه.

وبسندِهِ عن شعبةَ قال:

(حَدِّثوا عن أهلِ الشَّرَفِ، فإنهم لا يَكْذِبون).

هذا كلُّه بعد استقامةِ الطريقةِ، وثبوتِ العدالة، والسلامةِ من البِدعةِ. فأما مَن لم يكن على هذه الصِّفة، فيجب العُدولُ عنه، واجتنابُ السَّماع منه.

وذكر بسندِهِ عن إبراهيم قال:

(كانوا إذا أَتَوُا الرجلَ ليأْخذوا عنه، نظروا إلى سَمْتِهِ، وإلى صَلاته، وإلى حالِهِ، ثم يأْخذون عنه).

★ ذِكْرُ من يُجتَنَبُ السماعُ منه :

☆ في تَرْكِ السَّماعِ من الفاسقِ :

اتَّفقَ أهلُ العِلْمِ على أن السَّماعَ ممن ثبت فسقُهُ لا يجوز. وَيَثْبُتُ الفِسقُ بأُمور كثيرة لا تختصُّ بالحديث، فأما ما يختص بالحديثِ منها، فمِثْلُ أن يضعَ متونَ الأحاديثِ على رسولِ اللهِ ـ ﷺ ـ، أو أسانيدَ المتونِ. ويُقال: إنَّ الأصلَ في التَّفتيشِ عن حالِ الرُّواةِ كان لهذا السبب.

ومنها أن يَدَّعِيَ السَّماعَ مِمَّنْ لم يَلْقَه. ولهذه العِلَّة قَيَّدَ النَّاسُ مواليدَ الرُّواةِ وتاريخَ موتِهم. فوُجِدَتْ رواياتٌ لقومٍ عن شيوخٍ قصَّرتْ أسنانُهم عن إدراكهم.

وضبطَ أصحابُ الحديث صفاتِ العلماءِ وهيئاتِهم وأحوالهم أيضاً لهذه العلَّة. وقد افتضحَ غيرُ واحدٍ من الرُّواة في مثلِ ذلك.

قال أبو بكر الخطيب:

(وإذا سَلِمَ الرَّاوِي من وَضْعِ الحديثِ، وادِّعاءِ السَّماع ممن لم يَلْقَهُ، وجانَبَ الأفْعَالَ التي تَسْقُط بها العدالةُ، غير أنه لم يكن له كتابٌ بما سمعه، فحدَّثَ من حفظِهِ، لم يصح الاحتجاج بحديثِهِ حتى يَشْهَدَ له أهلُ العِلْمِ بالأثَرِ والعارفون به أنه ممن قد طلب الحديثَ وعَانَاهُ وضَبَطَهُ وحِفْظَهُ. ويُعْتَبَر إتقانُه وضبطُه بقَلْبِ الأحاديثِ عليه).

☆ في تركِ السَّماعِ من أهلِ الأهواءِ والبِدَعِ :

وبسندِهِ عن الثَّوري يقول: (من سَمِعَ من مبتدعٍ لم ينفعه اللهُ بما سمعه. ومن صافحه فقد نقض الإسلام عروةً عروةً).

وإذا كان الرَّاوِي من أهلِ الأهواءِ والمذاهبِ التي تخالف الحقَّ لم يُسْمَع منه وإن عُرِفَ بالطَّلَبِ والحفظ.

☆ **تركُ السَّماع ممن لا يَعْرِفُ أحكامَ الرِّواية وإن كان مشهوراً بالصَّلاحِ والعبادةِ:**

وبسنده عن رجاء ـ يعني ابن حَيْوَة ـ أنه قال لرجلٍ:

(حَدِّثْنَا، ولا تُحَدِّثْنا عن مُتَماوِتٍ ولا طَعَّانٍ).

☆ **كراهة السماع من الضُّعَفَاءِ:**

إذا كان الرَّاوي صحيحَ السماع، غير أنه متساهل في الرِّواية، ومعروف بالغفلة، فالسَّماع منه جائز، غير أنه مكروه، ويُضَعَّف حالُهُ بما ذكرنا.

● **السابع: آداب الطَّلَب:**

ينبغي لطالبِ الحديث أن يتميز في عامة أُمورِهِ عن طرائقِ القوم باستعمال آثار رسولِ اللهِ ـ ﷺ ـ ما أمْكنه، وتوظيفِ السُّنَن على نفسِهِ، فإن الله تعالىٰ يقول:

﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

☆ **استعماله السَّمْت وحُسْنَ الهَدْي:**

وبسندِهِ عن عبدِ اللهِ بن عباس: أن نبي اللهِ ـ ﷺ ـ قال:

«إن الهَدْيَ الصَّالِحَ والسَّمْت الصَّالحَ والاقتصادَ جزءٌ من خمسةٍ وعشرين جزءاً من النبوة».

ويجبُ على طالبِ الحديث أن يتجنَّب اللعبَ والعبثَ والتبذُّلَ في المجالسِ، بالسُّخْفِ والضحك والقهقهة وكثرة التنادُر، وإدْمَانِ المزاح والإكثار منه، فإنما يُسْتَجاز من المزاح يسيرُهُ ونادره وطَريفُهُ الذي لا يَخرج عن حدِّ الأدبِ وطريقةِ العلم. فأما مُتَّصِلُهُ وفاحِشُهُ وسخيفُهُ وما أوْغَرَ منه الصُّدورَ، وجَلَبَ الشَّرَّ، فإنه مذموم. وكثرة المزاح والضحك يضع من القَدْر، ويُزيل المروءة.

● **الثامن: أدب الاستئذانِ على المحدِّث والدخولِ عليه:**

قال أبو بكر:

(إذا وجد الطالبُ الراويَ نائماً فلا ينبغي له أن يستأْذن عليه، بل يجلسُ وينتظر استيقاظَه، أو ينصرفُ إن شاء).

☆ **كيفية الوقوف على باب المحدِّثِ للاستئذان:**

إذا كان بابُ دار المحدِّثِ مفتوحاً، فينبغي للطالبِ أن يقفَ قريباً منه، ويستأْذن. وإن كان البابُ مردوداً، فَلَهُ أن يقفَ حيثُ شاء منه ويستأْذن.

ويكره للطالب إذا استأْذن فقيل: مَن ذا؟ أن يقول: أنا، من غير أن يُسَمِّيَ نَفْسَهُ.

ولا يجوز الدخولُ على المحدِّثِ من غير استئذان. فمن فعل ذلك أُمر بالخروج وأن يستأْذن ليكون تأْديباً له في المُستقبل.

وإذا حضر جماعةٌ من الطَّلبةِ بابَ المحدِّث، وأذن لهم في الدُّخول، فينبغي أن يُقَدِّموا أَسَنَّهم، ويُدْخِلوه أمامهم، فإن ذلك هو السُّنَّة.

وإن قَدَّمَ الأكبرُ على نفسِهِ مَن كان أعلم منه جاز ذلك، وكان حَسَناً.

☆ **كراهة تسليم الخاصة:**

إذا دخل الطالبُ على الراوي فوجد عنده جماعةً، فيجب أن يعمّهم بالسلام.

☆ **استحباب المشي على البساط حافياً:**

يُسْتَحَبُّ للطالب أن لا يمشي على بساط المحدِّثِ إلا بعد نَزْعِ نَعْليه من قدميه، لما لا يُؤْمَن أن يكون في النَّعلين من الأقذار. وذلك أيضاً من التواضعِ وحسنِ الأدب.

ويجب أن يبتَدِىءَ بنزعِ اليسرى من نعليه دون اليمنى.

☆ **ومن الآداب:**

جلوس الطالب حيثُ ينتهي به المجلسُ والنهي عن تَخَطِّي الرِّقاب.

الكراهة له أن يُقيمَ رجلاً ويَجْلِسَ مكانه.

كراهة الجلوس وسْطَ الحَلْقَة وفي صدرِها.

كراهية الجلوس بين اثنين بغير إذنهما.

قال أبو بكر: ومتى فَسَحَ له اثنان ليجلِسَ بينهما فَعَلَ ذلك، إنها كرامةٌ أكرماه بها، فلا ينبغي أن يردَّها.

قال أبو بكر: ويجب على من فَسَحَ له اثنان، فجلس بينهما، أن يَجْمَعَ نفسه.

☆ **كراهة القعود في موضع من قام وهو يريد العَوْدَ إلى المجلس:**

وبسنده عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ:

«إذا قام أحدُكم من مجلسِهِ ثم رجع إليه فهو أحق به».

تعظيمُ المحدِّثِ وتبجيلُهُ: لعموم حديث: «ليس منَّا من لم يُوَقِّرْ كبيرَنا ويَرْحَمْ صغيرَنا». رواه بسنده، وأخرجه التِّرمذي وغيره.

وإذا خاطب الطَّالبُ المحدِّثَ عَظَّمه في خطابه، بنسبتِهِ إياهُ إلى العِلْم. مثل أن يقول له: أيها العالِم، أو أيها الحافظ، ونحو ذلك.

● **التاسع: أدب السماع:**

أول ما يلزم الطَّالبَ عند السَّماعِ أن يَصمت ويُصغيَ إلى استماعِ ما يرويه المُحدِّثُ. وذكره بسنده عن الضَّحاك بن مُزاحم، قال: «أولُ بابٍ من العلم: الصَّمتُ، والثاني: استماعُهُ، والثالث: العملُ به، والرابع: نشره وتعليمُهُ».

وإن عَرَضَ للطالبِ أمرٌ احتاج أن يذكُرَهُ في مجلِسِ الحديثِ، وجبَ عليه أن يخفضَ صوتَه لئلا يُفْسِد السماعَ عليه أو على غيرِه.

وإن لم يبلغْه صوت الراوي لبُعْدِهِ عنه، سأله أن يرفع صوتَه سؤالاً لطيفاً، لا سَمْجاً، ولا عَنيفاً.

وليتَّقِ إعادَةَ الاستفهامِ لِمَا قد فهمه، وسؤالَ التكرار لما قد سمعه وعَلِمَهُ، فإن ذلك يؤدي إلى إضْجَار الشيوخ.

وينبغي أن يكون مقعدُ الطَّالبِ من المُحَدِّثِ بمنزلة مقعد الصبيّ من المعلِّم.

ويجب أن يُقبل على المحدِّثِ بوجهه، ولا يلتفتَ عنه، ولا يُسارَّ أحداً في مجلسِهِ، ولا يحكي عن غيره خِلاَفَ روايته.

ولْيَحْذَرْ أن يعترض على حديثِ رسولِ اللهِ - ﷺ - عند سماعِهِ من المحدِّث بِرَأْيِهِ، فإن ذلك محظور عليه.

وكذلك يجب أن لا يعترض عليه بعموم القرآن، لجواز أن يكون ذلك الحديث مما خُصَّ به كتابُ اللهِ عزَّ وجلَّ.

وإذا رَوى المُحَدِّثُ خبراً قد تقدَّمتْ معرفته، فينبغي له أن لا يُداخلَه في روايته، ليُرِيَهُ أنه يعرفُ ذلك الحديث. فإنَّ مَن فَعَلَ مثلَ هذا كان منسوباً إلى سُوءِ الأدب.

- **العاشر: أدب السؤال للمحدِّث:**

مذاهب المُحَدِّثين في الرواية تختلف.

فمنهم من يبتدىءُ بها احتساباً من غير أن يُسْأل.

ومن المُحَدِّثين من لا يروي شيئاً إلا بعد أن يُسْأل. ويُحْكَى مِثْلُ هذا عن إبراهيم النَّخَعي، وعبد الله بن طاوس.

ومنهم من يَتَمَنَّعُ وإن سُئل، اعتماداً على قول شُعبة بن الحجاج.

وكان بعض السَّلَفِ يتمنَّع من التحديثِ إذا كان السَّامعُ ليس من أهل

العِلْمِ.

وكان غيرُ واحدٍ من المتقدمين يقتصرُ على رواية الشيء اليسير، ولا يتوسع في التَّحديث.

فإذا كان المُحَدِّثُ ممن يتمنَّع بالرواية، وَيَتَعَسَّرُ في التَّحديثِ، فينبغي للطالبِ أن يُلاطِفَهُ في المسألة، ويَرْفُقَ به، ويخاطبه بالسُّؤْدَد، والتَّفْدِية، ويديمَ الدُّعاء له، فإن ذلك سبيلٌ إلى بلوغِ أغراضِهِ منه.

قال الشَّيْخُ الخطيب: ومن الأدب: إذا رَوَى المُحَدِّثُ حديثاً، فَعَرَضَ للطالبِ في خِلالِهِ شيءٌ أراد السؤال عنه، أن لا يسألَ عنه في تلك الحال، بل يصبرَ حتى يُنْهِيَ الرَّاوي حديثَه، ثم يسأل عما عرض له.

ولْيَتَجَنَّبِ الطَّالب سؤالَ المُحَدِّثِ إذا كان قلبُه مشغولاً.

ولا ينبغي أن يسأله التَّحديث وهو قائم، ولا وهو يمشي؛ لأن لكلِّ مقامٍ مقالاً، وللحديث مواضعُ مخصوصةٌ دون الطُّرقات، والأماكن الدَّنيَّة.

☆ **كيفية السؤال، وتعيين الحديثِ المسئولِ عنه:**

قال أبو بكر: يجبُ أن يذكرَ السائلُ للمُحَدِّثِ طَرَفَ الحديثِ الذي يريد أن يحدِّثه به. فإن كان للحديثِ طُرُقٌ مُتَّسِعة، نَصَّ السائلُ على أحسنِها، وعيَّنَ ما يستفيد سماعه منها.

☆ **كراهة إمْلالِ الشيوخ:**

إذا أجاب المُحَدِّثُ الطَّالِبَ إلى مسألتِهِ وحدَّثَهُ، فيجب أن يأْخذ منه العفو ولا يُضْجِرهُ.

☆ **ما ينبغي أن يُسأل الرَّاوي عنه من أحاديثه:**

غير واحدٍ من المُحَدِّثين يَتَعَمَّدُ لِنكده رِوايةَ نازل حديثه، وعن الضُّعفاء من شيوخه.

فينبغي للطالبِ أن يسأل الراوي عن عيون أحاديثه التي ثَبَتَتْ أسانيدُها وتَقَدَّمَ سماعُهُ لها.

وإذا لم يكن الطَّالِبُ ممن يعرف الأحاديثَ التي يَسأل المُحَدِّثَ عنها، استعان بمن حضر المجلس من أهل الحفظِ والمعرفةِ، وَطَلَبَ إليه أن يسأل له الشَّيخَ عن ذلك.

فإن لم يحضُر الشَّيْخَ أحدٌ من أهل المعرفة، فينبغي للطالبِ أن يُقَدِّمَ الاستخبارَ عن ذلك بعضَ حفَّاظ الحديث قبل حضورِهِ المجلس، ويُعَلِّقَ أطراف الأحاديث حتى يسأل الرَّاوي عنها.

قال أبو بكر: إنما قال هذا لأن جماعة من السَّلف كانوا يكرهون كتابة العِلم في الصُّحُفِ، ويأْمرون بحفظه عن العلماءِ. فرخَّصَ إبراهيمُ في كتابة الأطْرَاف، للسؤال عن الأحاديث، ولم يرخِّص في كتابة غير ذلك.

وقد رُوِيَ عن رسولِ الله ـ ﷺ ـ، وعن جماعة من الصحابةِ والتَّابعين إباحةُ كتابةِ العِلْم، وتدوينُهُ.

ولنا في تقييد العِلْمِ بالخَطِّ، وما جاء فيه من الإباحة والحَظْر، وبيانِ وَجْهَيْهِما كتابٌ مُفْرَد غَنَيْنَا بما ضَمَّنَّاه عن إعادته في هذا الكتاب.

وكان في المتقدمين مَن يكتبُ الحديث في الألواح، دون الصُّحُف.

قال أبو بكر: وإنما كانوا يكتبون في الألواحِ لكي يحفظوا المكتوبَ، ثم يمحوا الكتابةَ، فمن أرادَ رسْم المسموع للتَّأْبيد ومالَ في كتابته إلى البقاء والتخليد، فكونه في الصُّحُفِ أولى، وتضمينه الكراريس أحفظ له وأبقى.

● **الحادي عشر: كيفية الحفظِ عن المُحَدِّثِ:**

قال أبو بكر: ولا يأْخذ الطَّالبُ نَفْسَه بما لا يُطيقُهُ، بل يقتصر على اليسير الذي يضبطه، ويُحْكِم حِفْظَه ويتقنه.

وإذا كان في حفظِ بعض الطلبة إبطاءٌ، قدَّموا من عَرفوا بسرعةِ الحفظ وجودته، حتى يحفظ لهم عن الرَّاوي، ثم يُعيد ذلك عليهم، حتى يُتقنوا حفظه عنه.

وإن كتبَهُ بعضُ الطلبة، وذاكر به الباقين حتى يحفظوه جميعاً، لم يكن به بأس.

ويُسْتَحَبُّ لمن حفظ عن شيخٍ حديثاً أن يَعْرِضه عليه، ليُصَحِّحَه له، ويَرُدَّهُ عن خطإٍ، إن كان سبق إلى حفظه إياه.

وإذا لم يجد الطَّالب من يُذاكره، أدام ذِكْرَ الحديث مع نفسه، وكرره على قلبه.

وإذا رَوَى المُحَدِّثُ حديثاً طويلاً، لم يَقُم الطالب بحفظه، وسأَلَ المُحَدِّثَ أن يملِيَهُ عليه أو يُعيره كتابه لينقلَه منه ويحفظَه بَعْدُ مِن نُسخته، فلا بأس بذلك.

● **الثاني عشر: الترغيب في إعارة كُتُب السماع وذمِّ من سلك في ذلك طريقَ البُخلِ والامتناع:**

قال أبو بكر: إذا كان لرجلٍ كتابٌ مسموع من بعض الشيوخ الأحياءِ، فطُلِبَ منه لِيُسْمَعَ مِن ذلك الشيخ، فَيُستحبُّ أن لا يمتنع من إعارته لما في ذلك من البِرِّ واكتساب المثوبة والأجر. وهكذا إذا كان في كتابه سماعٌ لبعضِ الطلبة من شيخٍ قد مات، فابتغى الطالب نَسْخَهُ، اسْتُحِبَّ له إعارته إياه، وكُرِه أن يمنعه منه.

قال لنا أبو بكر: ولأجل حَبْسِ الكُتُب امتنعَ غيرُ واحدٍ من إعارتها، واستحسنَ آخرون أخذَ الرُّهون عليها من الأصدقاء، وقالوا الأشعارَ في ذلك.

● **الثالث عشر:**

تدوين الحديث في الكتب وما يتعلق بذلك من أنواع الأدب:

قال أبو بكر: (لا ينبغي أن يكتب الطالب خطّاً دقيقاً إلا في حال العُذْر، مثل أن يكونَ فقيراً لا يجد من الكاغد سَعة، أو يكونَ مسافراً، فيدقِّقَ خطَّهُ لِيَخِفّ حملُ كتابه. وأكثر الرَّحَّالين يجتمع في حالِهِ الصفتان اللَّتان يقوم بهما له العذرُ في تدقيق الخط).

ينبغي أن يُبْتَدأ بـ «بسم الله الرحمٰن الرحيم» في كل كتاب من كتبِ العلمِ. فإن كان الكتابُ ديوانَ شِعْرٍ فقد اختُلِفَ فيه.

وممن ذهب إلى رسم التَّسمية في أولِّ كتابِ الشِّعر: سعيدُ بن جُبير، وتابَعَهُ على ذلك أكثرُ المتأخرين. وهو الذي نختارُه ونستحبُّه.

أخبرني عبد العزيز بن علي قال: قال لنا أبو عبد الله بن بطَّة وفي الكُتَّاب من يكتب «عبد الله» فيكتب «عبد» في آخِرِ السَّطْر، ويكتب «الله بن فلان» في أولِ السطر الآخَر. أو «عبد» في سطر و«الرَّحمٰن» في سطر، ويكتب بعده «ابن» وهذا كلُّه غلطٌ قبيحٌ. فيجب على الكاتب أن يتوقَّاه ويتأمَّله ويتحفَّظَ منه.

قال أبو بكر: وهذا الذي ذكره أبو عبد الله صحيح. فيجب اجتنابه. ومما أكرهه أيضاً: أن يُكتب «قال رسول» في آخِرِ السطر، ويكتب في أوّل السَّطر الذي يليه «الله صلى الله عليه» فينبغي التحفظ من ذلك.

وإذا كتبَ الطَّالبُ المسموعَ، فينبغي أن يكتبَ فوقَ سطرِ التسمية أسماءَ من سمع معه، وتاريخ وقت السماع. وإنْ أحبَّ كَتْبَ ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب، فكُلاً قد فعله شيوخُنا. وإن كان سماعُه الكتابَ في مجالسَ عِدَّة، كتبَ عند انتهاء السماع في كل مجلسٍ علامةَ البلاغ، ويكتب في الذي

يليه التَّسميعَ والتَّاريخَ، كما يكتب في أول الكتاب. فعلى هذا شاهدتُ أُصولَ جماعةٍ من شيوخنا مرسومةً، ورأيتُ كتاباً بخط أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل مما سمعه منه ابنه عبد الله، وفي حاشية ورقة منه «بلغ عبد الله».

وفي رواةِ العِلْمِ جماعة تشتبه أسماؤهم وأنسابهم في الخط، وتختلف في اللفظ، مثل «بِشْر وبُسْر»، و«بُرَيْد وبَرِيد» و«بَرِيد ويزيد» و«عيَّاش وعبَّاس» و«حَيَّان وحِبَّان وحُبَّان وحَنَان» و«عُبَيْدة وعَبِيدة» وغير ذلك مما قد ذكرناه في كتابِ «التَّلخيص» فلا يُؤْمَن على من لم يَتَمَهَّرْ في صنعة الحديث تصحيفُ هذه الأسماء وتحريفُها إلا أن تُنقَطَ وتُشْكَل فيؤْمن دخولُ الوهم فيها، ويَسْلَمُ من ذلك حاملُها وراويها.

وينبغي إذا كُتِبَ اسمُ النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ أن يُكْتَبَ معه الصلاة عليه.

وينبغي أن يجعلَ بين كل حديثَيْن دارة تَفْصلُ بينهما، وتُميز أحدَهما من الآخر.

رأيتُ في كتاب أبي عبد اللهِ أحمد بن محمد بن حنبل بخطه بين كل حديثين دارةً، وبعض الدَّارات قد نُقِطَ في كلِّ واحدة منها نُقطة، وبعضها لا نقطة فيه. وكذلك رأيتُ في كتابَيْ إبراهيم الحربي، ومحمد بن جرير الطبري بخطيْهما.

فاستُحِبَّ أن تكونَ الدَّارات غُفْلاً. فإذا عُورِضَ بكل حديثٍ نَقَطَ في الدَّارة التي تليه نقطةً، أو خَطَّ في وسطِهَا خطّاً. وقد كان بعضُ أهلِ العِلْمِ لا يَعْتَدُّ من سماعِهِ إلا بما كان كذلك أو في معناه.

ويجب على من كَتَبَ نُسخةً من أصلِ بعضِ الشُّيوخِ أن يعارضَ نسخته بالأصلِ؛ فإن ذلك شرطٌ في صِحَّةِ الرِّواية من الكتاب المسموع.

ويجعل للعَرْضِ قَلَماً مُعَدّاً.

وإذا وجد اسماً عاطلاً من التَّقييدِ نَقَطَهُ، وإن رأى حرفاً مُشْكِلاً شَكَله وضبطه.

وإذا كَرَّرَ في الخطِّ كلمةً ليس من شأْنها التَّكرارُ، فكتبها مرَّتين، ضرب على إحداهما. وقد اخْتُلِفَ في المستحق منهما لأن يُضْرَب عليه، الأولة أم الثانية.

قال أبو بكر: يجب أن يزيلَ التَّحريفَ ويغيِّر الخطأ والتَّصحيف.

وينبغي كلما عارض بورقةٍ أن يَنشُرَها لئلا ينطمسَ المُصَلَّح ويكون ما ينشر به نُحاتة السَّاج أو غيره من الخشب. ويتقي استعمال التُّراب.

والمستحب في التَّغيير الضَّرْبُ، دون الحَكِّ.

وإن سقطتْ كلمةٌ من إسنادِ حديثٍ أو متنِهِ كَتَبَها بين السطرين أمام الموضع الذي سقطت منه، إن كان هناك واسعاً، وإلا كتبها في الحاشية، بحذاء السطر الذي سقطت منه.

● **الرابع عشر:**

القراءة على المحدِّثِ وأدبها وما يُختار من الأُمور المتعلقة بها:

إذا قرأ المُحَدِّثُ بنفسه كان أفضلَ، وثوابه في ذلك أكمل. وإن عجز عن القراءةِ فأمر بها غَيْرَهُ جاز، لأن القراءةَ عليه بمنزلةِ قراءتِهِ بنفسِهِ.

واستُحِبَّ لمن حضر سماعَ ما يُقْرَأ أن تكونَ له نُسْخَةٌ، ويصطحبها معه.

وينبغي أن يتخيَّرَ للقراءةِ أفصحَ الحاضرينَ لساناً، وأوضحَهم بياناً، وأحسنَهم عبارةً، وأجودهم أداءً.

وينبغي أن يكون القارئُ ممن قد أَنِسَ بالحديث واشتغل به بعض الشغل، إن لم يكن الكل.

☆ **ثم ذكر بعضَ أخبارِ أهل الوهمِ والتحريفِ والمحفوظ عنهم من الخطإِ والتَّصحيف:**

ينبغي لقارىء الحديثِ أن يتفكَّر فيما يقرأه، حتى يَسْلَم من تصحيفِهِ، ومتى لم يكن حافظاً لِكتاب الله تعالىٰ، لم يُؤمَن عليه التَّصحيفُ في القرآن أيضاً. وهو من أقبح الأشياء. وقد حُكِيَ عن جماعةٍ من المحدثين ذلك.

ولم يُحْكَ عن أحدٍ من المُحَدِّثين من التَّصحيفِ في القرآن أكثر مما حُكي عن عثمان بن أبي شيبة.

قال أبو بكر: يقال في المثلِ: الحديث ذو شُجُون. وقد أَخْرَجَنا هذا النَّوعُ من التَّصحيفِ إلى طريقة الهَزْل. فنعود إلى أصلِ ما كنا فيه من أدبِ القراءة على المُحَدِّثِ. ونسأل اللهَ العفو عن الزَّلَلِ، والتوفيق لصالح القول والعمل.

ويستحب للقارىء أن يقرأ من أصلِ المُحَدِّثِ، وأن لا يَمَسَّهُ إلا على طهارةٍ.

أنا حمزة بن محمد بن طاهر الدَّقاق، أنا أحمد بن إبراهيم، نا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز قال: حدثني ابن زَنجُويَهْ، نا عبد الرَّزَّاق، عن مَعْمَر عن قتادة قال: (لقد كان يُسْتَحَب أن لا تُقرأ الأحاديثُ التي عن النَّبِيِّ - ﷺ - إلا على طُهْرٍ).

وَيَبْتَدىء القارىءُ بالذِّكر للهِ، ويختمُ بالصلاةِ على رسولِ اللهِ - ﷺ -.

ويدعو القارىء للمُحَدِّثِ عند فراغه من القراءةِ. وكنتُ أسمع أصحابنا يقولون في آخر القراءة: ورضي الله عن الشَّيْخِ، وعن والديه، وعن جميع المسلمين.

وكان يحيى بن سعيد القطَّان لا يَعْتَدُّ بِدُعَاءِ أصحاب الحديثِ للمُحَدِّثِ ويراه صادراً عن غير نِيَّةٍ صحيحةٍ.

وإن كان المحدِّثُ هو الذي يقرأ على أصحابِهِ دعا لنفسِهِ وللحاضرين بالرحمة. ويجوز أن يبدأ بنفسِهِ في الدُّعاءِ.

وإذا اختلفت أغراضُ الطَّلبةِ في السَّماعِ، وأراد بعضُهم القراءةَ لما لا يستفيده غيرُهُ، فعلى المُحَدِّثِ أن يقدِّم السَّابقَ منهم إلى المجلس.

ويجب على الطَّالبِ أن لا يقرأ حتى يأْذنَ له المُحَدِّثُ.

فإن أعجلَتْهُ حاجةٌ خَشِيَ فواتَهَا بتأْخيرها، سأل مَن سبقه أن يَهَبَ له سَبْقَهُ، ويسامِحَه في القراءةِ قبله.

ويستحب للسابق أن يُقَدِّم على نفسِهِ مَن كان غريباً، لِتَأكُّدِ حُرْمته، ووجوب ذِمَّته.

وإذا أذن له المُحَدِّثُ في قراءة أحاديث عَيَّنَها له، فينبغي أن لا يتعداها طلباً للزيادة عليها.

قال أبو بكر: ومباح للمُحَدِّثِ أن يُؤْثِرَ حُفَّاظَ الطلبةِ، وأهلَ المعرفةِ والفَهْمِ منهم، وإن كان الأفضلُ أن يعدلَ بينهم، ولا يُؤْثِر بعضَهم على بعضٍ.

- **الخامس عشر:**

ذكر أخلاق الرَّاوي وآدابه وما ينبغي له استعماله مع أتباعه وأصحابه:

ينبغي لمن عَزَمَ على التَّحْدِيثِ أن يُقَدِّمَ له النِّيَّةَ، ويبتغي فيه الحِسْبَةَ.

وإن كان في بلدِهِ أو بغيره مَنْ هو أعلى إسناداً منه دَلَّ عليه، وأرشد الطَّلبة إليه.

☆ **ثم ذكر ما قيل في طَلَبِ الرِّئاسة قبل وقتِها وذَمِّ المثابِرِ عليها وهو غير مستحقها:**

☆ **مَبْلَغ السِّنِّ الذي يُستحسن التَّحديث معه:**

لا ينبغي أن يتصدى صاحبُ الحديثِ للرِّواية إلا بعد دخولِهِ في السِّنِّ،

وأما في الحَدَاثة فذلك غير مُسْتَحْسَن.

فإن احتيج إليه في روايةِ الحديثِ قبل أن تعلُوَ سِنُّهُ، فيجب عليه أن يُحَدِّث، ولا يمتنع، لأن نَشْرَ العِلْمِ عند الحاجة إليه لازم، والمُمْتَنِعُ من ذلك عاصٍ آثمٌ.

قال أبو بكر: وقد حَدَّثْتُ أنا ولي عِشرون سنة، حين قدمتُ من البصرة. كَتَبَ عني شَيْخُنَا أبو القاسم الأزهري أشياءَ أدخلَها في تصانيفه. وسألني فقرأْتُها عليه، وذلك في سنة اثنتي عشرة وأربعمائة.

● **السادس عشر:**

كراهة التحديث لمن لا يبتغيه وأنَّ مِن ضَيَاعِهِ بَذْله لغيرِ أهْلِيهِ:

حَقُّ الفائدة أن لا تُساق إلا إلى مُبتغيها، ولا تُعْرَض إلا على الراغب فيها. فإذا رأى المُحَدِّثُ بعضَ الفُتور من المستمِع، فليسكتْ، فإن بعض الأُدباء قال: نشاطُ القائل على قدر فَهْمِ المستمع.

☆ **وذَكَرَ أخباراً في: كراهة التَّحديث لمن عارضَه الكسلُ والفتورُ.**

☆ **ومن كان لا يُحدِّثُ أهل البدع.**

☆ **وتركُ التَّحديثِ لمن عَارَضَ الرِّوايةَ بالتَّكذيب.**

☆ **ومن كان لا يُحَدِّث أصحابَ الرأْي.**

☆ **ومن كان لا يحدِّث السلاطين.**

☆ **ومن كره التَّحديث على سبيل المباهاة.**

☆ **ومن كان يمتنع أن يُحَدِّث من لا نية صحيحة له في الحديث.**

قال أبو بكر: والذي نستحبّه أن يَرْوِيَ المُحَدِّثُ لكلِّ أحدٍ سأله التَّحديث، ولا يمنع أحداً من الطَّلبة. فقد قال سفيان الثَّوري في خَبَرٍ آخَرَ: «طلبُهم الحديث نيَّة»، وقال حبيب بن أبي ثابت، ومَعْمَر بن راشد: طَلَبْنَا

الحديث وما لنا فيه نيَّة، ثم رَزَقَ اللهُ النيَّةَ بعد.

وكان في السَّلَفِ من يتألَّف النَّاسَ على حديثه ابتغاءَ المَثُوبة في نشرِهِ ويرى أن ذلك من واجبِ حقه.

- **السابع عشر: توقير المُحَدِّثِ طَلَبَةَ العِلْمِ وأخذه نفسَهُ بحسن الاحتمال لهم والحلم وذكر أخباراً في ذلك:**
  - ☆ **وفي إكرامه المشايخَ وأهلَ المعرفة.**
  - ☆ **وفي تعظيم المُحَدِّثِ الأشرافَ ذوي الأنساب.**
  - ☆ **وفي تعظيمه من كان رأْساً في طائفته، وكبيراً عند أهلِ نِحْلته.**
  - ☆ **وفي إكرامه الغُرَبَاءَ من الطلبة وتقريبِهم.**
  - ☆ **واستقبالِهِ لهم بالترحيب.**
  - ☆ **وتواضعِهِ لهم.**
  - ☆ **وتحسينِ خُلُقه معهم.**
  - ☆ **والرِّفق بمَن جَفَا طَبْعُهُ منهم.**
- **الثامن عشر: ذكر ما ينبغي للمُحَدِّثِ أن يصونَ نَفْسَه عنه من أخذ الأَعْواضِ على الحديث وَذَكَرَ أخباراً بذلك.**
  - ☆ **وفي مَن نَزَّه نفسَهُ من المُحَدِّثين عن قبول أموال السلاطين.**
  - ☆ **وفي مَن تَوَرَّع أن يستقضِيَ سامع الحديث منه حاجةً.**
  - ☆ **وفي إعزاز المُحَدِّث نفسَه وتَرَفُّعِهِ عن مُضِيِّهِ إلى منزل من يريد السماع منه.**

أنا أبو بكر البرقاني، أنا أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، أنا عبد الله بن محمد بن سيَّار قال: سمعت ابن عَرعَرة يقول: (كان طاهر بن عبد الله ببغداد، فطَمِعَ في أن يسمعَ من أبي عُبيد، وطمع أن يأْتِيَه في منزله، فلم يفعل أبو

عُبيد، حتى كان هذا يأْتيه. فقدِم علي بن المديني وعباسُ العَنبَري، فأرادا أن يَسْمعا غريب الحديث، فكان يحملُ كل يوم كتابه ويأْتيهما في منزلهما فيحدثهما فيه).

قال أبو بكر: إنما امتنع أبو عُبيد من المضيّ إلى منزل طاهر توقيراً للعلم، ومضى إلى منزل ابن المديني وعباس تواضعاً وتَدَيُّناً، ولا وَكَفَ عليه في ذلك، إذْ كانا من أهل الفضل والمنزلة العالية في العلم. وقد فعل سفيان الثوري مع إبراهيم بن أدهم مِثْلَ هذا.

● **التاسع عشر: إصلاح المُحَدِّث هيئَتَه وأخذُه لرواية الحديث زينتَه:**

ينبغي للمحدِّثِ أن يكون في حالِ روايته على أكملِ هيئته، وأفضلِ زينتِهِ، ويتعاهد نفسَه قبل ذلك بإصلاحِ أموره التي تُجَمِّلُه عند الحاضرين من الموافقين والمخالفين.

وليبتدىءْ بالسِّواك.

وليقصَّ أظافيرَه إذا طالت.

ويأْخذ من شاربه.

ولا يجوز أن يترك أظفارَه وشاربَه أكثر من أربعين يوماً.

ويُسَكِّن شَعَثَ رأْسِهِ.

وإذا اتَّسخ ثوبه غسله.

وإذا أكل طعاماً زُهْماً أنقى يديه من غَمَره.

ويجتنب من الأطعمة ما كُرِهَ ريحُهُ.

ويُغيِّر شَيْبَه بالخِضابِ مخالفةً لطريقةِ أهل الكتاب.

قال أبو بكر: لَمْ يزلْ صَبغ اللحية من زِيِّ الصالحين، وزينة الفُضَلاء المتدَيِّنين. والمستحب أن يكون بالحِنَّاء والكَتَم.

وإن صُفِّر الشَّيبُ بالزَّعفران والوَرْس كان ذلك حسناً. ثم ذكر كراهَةَ الخضاب بالسَّواد.

يستحب له لباس الثياب البيض.

ويكره له أن يلبسَ الثَّوبَ الخَلَق وهو يقدر على الجديد.

وكما يكره له لبس أدْوَن الثياب، فكذلك يكره له لبس أرفَعِها، خوفاً من الاشتهار بها، وأن تسمو إليه الأبصارُ فيها.

ويجب أن يكون قميصُهُ مُشَمَّراً، فإنه أبقى للثوب وأنفى للكِبْر.

وينبغي أن يمنع أصحابَه من المشي وراءه، فإن ذلك فتنةٌ للمتبوع، وذِلَّةٌ للمُتَّبع.

ويأمر مَن صَحِبَهُ أن يمشيَ إلى جنبه.

☆ **وابتداؤه بالسلام لمن لقيه من المسلمين:**

ولا يجوز له إذا لقيه ذِمّيٌّ أن يبدأه بالسلام.

فإن سَلَّم الذِّمِّيُّ عليه، لزمه الرَّدّ.

فإذا رَدَّ السَّلامَ على الذِّمِّي، لم يزِدْ على أن يقول: وعليكم، لأن ذلك هو السُّنَّة.

ويَعُمُّ بالسلامِ كافةَ المسلمين، حتى الصبيانَ غير البالغين.

وإذا دخل على أهل المجلس، فلا يسلم عليهم حتى ينتهي إليهم.

ويمنعُ من كان جالساً من القيام له، فإن السكونَ إلى ذلك من آفات النَّفْس.

ويكره أن يجعل يده وراءَ ظهره ويتكِىءَ عليها.

استعمالُهُ لطيفَ الخطابِ وتحفّظُه في منطقه.

تجنبُهُ المِزاح مع أهل المجلس.

يجب أن يتقيَ المِزَاحَ في مجلسِهِ، فإنه يُسْقط الحِشْمَة ويُقِلُّ الهَيْبَة.

ويجوز له الإنكارُ على مَن تَرَكَ بحضرتِهِ الوقار.

ويستحب النكير بالرفق دون الإغلاظِ والخُرْق.

☆ **الأحوال التي يكره التحديث فيها:**

يكره التَّحديثُ في حالتي المَشْي والقيام، حتى يجلسَ الراوي والسامعُ معاً، ويستوطنا، فيكون ذلك أحضرَ للقلبِ، وأجمعَ للفهم.

وهكذا يُكره للمحدِّثِ أن يروي وهو مضطجع.

قال أبو بكر: كراهةُ مَن كره التَّحديث في الأحوال التي ذكرناها من المشي والقيامِ والاضطجاعِ وعلى غير طهارة، إنما هي على سبيل التَّوقير للحديثِ والتعظيمِ والتنزيه له. ولو حَدَّثَ مُحَدِّثٌ في هذه الأحوالِ لم يكن مأثوماً، ولا فَعَلَ أمراً محظوراً. وأجلُّ الكتب كتابُ الله، وقراءته في هذه الأحوالِ جائزة، فقراءة الحديث فيها بالجواز أولى.

ويجب أن لا يُجَاوِز صوتُ المُحَدِّثِ مجلسَه، ولا يَقْصُر عن الحاضرين.

فإن حضر المجلسَ سَيِّءُ السمع، وجب على المُحَدِّثِ أن يرفع صوته بالحديثِ حتى يُسْمِعَه.

إذا كثر عددُ من يحضر للسماع، وكانوا بحيث لا يبلغهم صوتُ الرَّاوي ولا يرونه، استُحِبَّ له أن يجلسَ على منبرٍ أو غيرِهِ، حتى يبدوَ للجماعة وجهُهُ ويَبْلُغهم صوتُهُ.

وكان بعضُهم يكره السَّماع ممن لا يَرَى وجهه.

وإذا أمسك عن الرِّواية في خلالِ المجلس للاستراحة، ذَكَرَ اللهَ تعالىٰ في تلك الحال. وقد كان جماعة من أكابرِ السَّلَفِ يفعلون ذلك.

● **العشرون: تَحَرِّي المُحَدِّث الصِّدْقَ في مقالِه وإيثارُهُ ذلك على اختلافِ أُمورِه وأحوالِه وذِكر الرواية في ذلك.**

الاحتياط للمحدِّث والأولى به أن يروي من كتابه، ليسْلَمَ من الوَهْمِ والغلط ويكونَ جديراً بالبُعْدِ من الزَّلَلِ.

والرِّواية عن الحفظ جائزة لمن كان متقناً لها، مُتَحَفِّظاً فيها.

وينبغي مع هذه الحال أن لا يغفل الراوي عن مطالعة كتبه وتعاهدِها والنَّظر فيها.

ويجب أن ينظرَ من كتبِهِ فيما عَلِق بحفظه. قُلْتُ: ويتعاهد المحفوظَ أولى، والمراعاةَ له أعمُّ نفعاً.

ويحدِّث بما لا يُداخله فيه الشَّكُّ، وما شكَّ في حفظِهِ لزمه أن يُمْسك عنه.

وينبغي للطالب أن لا يُكْرِهَ المُحَدِّثَ على الرواية من حفظِهِ إذا لم يحضرْه النَّشاط لذلك.

والحفظ للحديثِ على ضربين: أحدهما حفظ ألفاظه، وعَدُّ حروفه، والآخر حفظ معانيه دون اعتبار لفظه. والمستحب للراوي أن يورد الأحاديث بألفاظها التي سمعها، فإن ذلك أسلم له، مع الاتِّفاق على جوازِهِ وصحته.

وكان الحسنُ ممن يذهبُ إلى جوازِ الرِّواية على المعنى دونَ اللفظِ، ورأْيه مع هذا استحباب الأداء كما سمع. فأما من شَدَّدَ في الحروفِ، ورأى أن تغيير اللفظ غير جائز فجماعةٌ من أعيان السَّلَفِ وكبارِ المتقدمين.

ويُرْوَى عن بعضٍ من كان يذهب إلى وجوب اتباع اللفظ أنه كان لا يُحدِّث إلا لمن يكتب عنه، ويكره أن يُحْفَظ عنه حديثُهُ، خوفاً من الوهْم عليه والغلطِ حالَ روايتِهِ.

وكان غيره يأْمر بالكتابةِ عنه في الصُّحُفِ دون الألواحِ، احتياطاً وتوثُّقاً.

☆ **القول في رَدِّ الحديث إلى الصّواب إذا كان راويه قد خالف موجب الإعراب:**

بعض من أوْجب روايةَ الحديث على لفظِهِ، كان يروي الحديثَ ملحوناً إذا كان قد سمعه كذلك، ولا يُغَيِّره. ويُحْكَى ذلك من التَّابعين عن أبي مَعْمَر عبد الله بن سَخْبَرَةَ، ونافعٍ مولى ابن عمر، ومحمد بن سيرين.

قال أبو بكر: كان الأوزاعي يسبقه لسانُهُ إلى اللحن، لا أنه كان يراه مذهباً، لأن المحفوظ عنه إجازةُ إصلاح اللحن في الحديث. وسنذكرُ الروايةَ عنه بذلك بَعْدُ إن شاء الله.

وممن كان يلحن اتِّباعاً لما سمع في الرواية يزيد بن إبراهيم التُّسْتَري.

والذي نذهب إليه: روايةُ الحديث على الصَّواب، وتركُ اللحن فيه وإن كان قد سُمِعَ ملحوناً، لأن من اللحن ما يُحيل الأحكامَ، ويُصَيِّرُ الحرامَ حلالاً، والحلالَ حراماً، فلا يلزم اتباعُ السَّماعِ فيما هذه سبيله. والذي ذهبنا إليه قولُ المحصلين والعلماء من المحدِّثين.

فينبغي للمحدِّثِ أن يتَّقِيَ اللحنَ في روايته، لِلْعِلَّةِ التي ذكرناها. ولن يقدر على ذلك إلا بعد دَرْسه النَّحْوَ، ومطالعته عِلْمَ العربية.

قال أبو بكر: كان أبو أُسامة موصوفاً باللحن، وكذلك أبو شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي.

واللحن في القرآن أيضاً غيرُ مأْمونٍ على من لم يكن حافظاً له، ولا عالماً بالعربية. وقد حُفِظَ ذلك على غير واحدٍ من الرُّواةِ.

☆ **رواية الحديث على المعنى:**

ورُوِيَ إجازةُ التَّحديثِ على المعنى عن عبد الله بن مسعود، وأبي الدَّرداء، وأنس بن مالك، وعائشة أُم المؤمنين، وعَمرو بن دينار، وعامرِ

الشعبي، وإبراهيم النَّخعي، وابن أبي نُجَيْح، وعَمرو بن مُرَّة، وجعفر بن محمد بن علي، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطَّان. وقد ذكرنا الرواياتِ عن جميعهم بذلك في كتاب «الكفاية» فغنينا عن إيرادها في هذا الكتاب.

وأما مالك بن أنس فكان يرى أن لفظَ حديثِ رسولِ اللهِ ـ ﷺ ـ لا يجوز تغييرُه ويجوز تغيير غيرِه إذا أُصيب المعنى.

قال أبو بكر: ورواية حديث رسولِ اللهِ ـ ﷺ ـ وحديثِ غيرِه على المعنى جائزة عندنا إذا كان الرَّاوي عالماً بمعنى الكلامِ وموضوعِهِ، بصيراً بلغات العرب ووجوه خطابها، عارفاً بالفقهِ واختلاف الأحكام، مميِّزاً لما يُحيل المعنى وما لا يُحيله، وكان المعنى أيضاً ظاهراً معلوماً، وأما إذا كان غامضاً محتملاً، فإنه لا يجوز رواية الحديث على المعنى، ويلزم إيرادُ اللفظ بعينه وسياقِهِ على وجهه، وقد كان في الصَّحابة ـ رضوان الله عليهم ـ من يُتْبِعُ روايَتَه الحديثَ عن النَّبيِّ ـ ﷺ ـ بأن يقول: «أو نحوه»، «أو شكله»، «أو كما قال رسول الله ﷺ». والصحابة أربابُ اللسان وأعلمُ الخَلْقِ بمعاني الكلام، ولم يكونوا يقولون ذلك إلا تَخَوُّفاً من الزَّلل، لمعرفتهم بما في الرِّوايةِ على المعنى من الخَطر. والله أعلم.

وإذا أوردَ المُحَدِّثُ في المذاكرة شيئاً وأراد السامع له أن يدوِّنه عنه، فينبغي له إعلامُ المُحَدِّث ذلك، ليتحرَّى في تأْدية لفظه وحَصْر معناه.

ثم ساق بسندِهِ عن أبي موسى محمد بن المثنى قال: سألتُ عبد الرَّحمٰن ـ يعني ابن مهدي ـ عن حديثٍ وعنده قوم ـ فَسَاقَهُ، فذهبتُ أكتبه فقال: أي شيءٍ تصنع؟ قلت: أكتبه، فقال: دعه فإن في نفسي منه شيئاً، فقلت: قد جئتَ به، فقال: لو كنتَ وحدك لحدثتك به، فكيف أصنع بهؤلاء؟

قال أبو بكر: كان أبو موسى من الملازمين لعبدِ الرَّحمٰن، فقوله: لو كنتَ وحدك لحدثتك به، أراد أنَّه متى بَانَ له أن الحديث على غير ما حدَّثه به أمكنَهُ استدراكُه لإصلاح غلطه، ولا يُمكنه ذلك مع الغرباءِ الذين حضروا عنده. والله أعلم.

وكان عبد الرَّحمٰن بن مهدي يُحَرِّج على أصحابِهِ أن يكتبوا عنه في المذاكرة شيئاً.

واستحب لمن حفظ عن بعضِ شيوخِهِ في المذاكرة شيئاً وأراد روايتَه عنه أن يقول: حَدَّثَناه في المذاكرة. فقد كان غيرُ واحدٍ من متقدمي العلماء يفعل ذلك.

● **الحادي والعشرون:**

ذِكر الحكم فيمن رَوى من حفظه حديثاً فخُولِف فيه:

يلزم الرَّاويَ إذا خالفه فيما رواه راوٍ غيرُهُ أن يرجعَ إلى أصلِ كتابه فيُطَالِعَهُ ويستثبت منه.

وهكذا لو لم يحدِّث من حفظه، لكنه روى مِن فرعٍ له شيئاً خُولف فيه، فإنه يلزَمُه الرجوع إلى الأصلِ لجواز دخولِ الخطإِ على النَّاقلِ في حال النَّقلِ.

فيجب على المحدث الرجوعُ عما رواه إذا تبيَّن أنه أخطأ فيه، فإذا لم يفعل كان آثماً. وعلى الطَّالبِ الإمساكُ عن الاحتجاج به.

وينبغي للطَّالب إذا دَوَّن عن المُحَدِّثِ ما رواه له من حفظه أن يُبَيِّنَ ذلك حال تأْدِيتِهِ، لتَبْرأَ عُهْدَتُهُ من وهمٍ إن كان حصل فيه، فإنَّ الوهمَ يُسرع كثيراً إلى الرواية عن الحفظ.

وإذا روى المُحَدِّثُ من حفظه ما ليس له به كتاب، فخالفه فيه من هو أثبتُ أو أحفظُ منه لزمه الرُّجوعُ إلى قوله.

وكان سفيان الثَّوري إذا حفظ شيئاً لم يلتفتْ إلى خلافِ من خالفه فيه، ثقةً منه بنفسِهِ، واعتماداً على إتقانه وضبطه.

قال أبو بكر: استُحِبَّ للراوي أن يَدَعَ المِرَاءَ فيما خُولِفَ فيه وإن كان مُحِقّاً، فقد كان شَبَابَةُ بن سَوّار يروي عن شُعبة حديثاً عُرِفَ به، واشتهر عند النَّاسِ أنه يتفرَّد بروايته. فرواه أبو داود الطيالسيُّ عن شُعبة، فأنكره أصحابُ الحديث عليه، فأمرهُم أن يتركُوه. وتَحَمُّلُ أبي داودَ من العِلْمِ معروفٌ، فهو بالحفظِ والصِّدْقِ موصوف، إلا أنه رأى تركَ ذلك الحديثِ أبعدَ من الظِّنَّة، وأنفَى للتُّهْمَة، فتركه. وقد قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «دع ما يريبك لما لا يريبك». فإنك لن تجد فَقْدَ شيءٍ تركته لله عزَّ وجلَّ.

☆ **مراجعة المُحَدِّث وتوقيفُه عندما يتخالج في النَّفسِ من روايته:**

لا يجوز للطالب أن ينكر على المُحَدِّثِ شيئاً رواه إذا لم يعرفه أو وقع في نفسه شيءٌ من سماعه إياه، لكن ينبغي له أن يوقفه عليه، ويستثبته فيه فما أخبره به قبله منه، لكونه أميناً في نفسِهِ عدلاً في حديثِهِ.

☆ **من حلف أن لا يُحَدِّث:**

قال أبو بكر: إذا حلف باللهِ تعالىٰ أن لا يُحَدِّث ثم حَدَّثَ فقد حَنِثَ، ويلزمه كفارةُ يمين. والذي ذهب إليه عكرمةُ من أن التَّحديثِ يجزيه في التَّكفير خطأٌ. والفقهاء مُجْمعون على خِلافه.

☆ **قول المُحَدِّث حدثنا وأخبرنا:**

أنا أحمد بن أبي جعفر، أنا علي بن عبد العزيز البَرْذَعي، نا عبد الرَّحمٰن ابن أبي حاتم الرازي، نا الربيع بن سليمان، قال: قال الشَّافعيُّ:

(إذا قرأ عليك المُحَدِّثُ فقلْ حدَّثَنا، وإذا قرأْتَ عليه فَقُل أخْبَرَنَا).

وهذا الذي قاله الشَّافِعِيُّ مذهبُ جماعةٍ من أهلِ العِلْمِ. ورُوِيَ من

المتقدِّمين عن عبد الملك بن جُرَيْج المكِّي وعبد الرَّحمٰن بن عَمرو الأوزاعي.

وكان حماد بن سلمة، وهُشَيْم بن بَشير، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرَّزَّاق بن هَمَّام، ويزيد بن هارون، ويحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوري، وإسحٰق بن راهويه، وعَمرو بن عَون، وأبو مسعود أحمد بن الفرات، ومحمد ابن أيوب بن يحيىٰ بن الضُّرَيس، يقولون في غالبِ حديثِهِم الذي يَرْوُونه «أخبرَنا» ولا يكادون يقولون «حدَّثَنَا».

وكان غيرُهُم يقول: ينبغي أن يُبَيِّنَ السَّماعَ كيف كان، فما سُمِعَ من لفظ المُحَدِّثِ قيل فيه «حدَّثَنَا»، وما قُرِىءَ عليه قال الرَّاوي فيه «قرأْتُ» إن كان سمعه بقراءته، ويقول فيما سمعه بقراءة غيره «قُرِىءَ وأنا أسْمَع».

وقال أكثرُ أهلِ العِلْمِ: إذا كان الحديثُ في الأصلِ مسموعاً، فلِراويه أن يقول ما شاء من «حدَّثَنَا» و«أخْبرَنا» ولَمْ يرَوا في ذلك فَرْقاً.

وقد ذكرنا هذا الباب في كتاب «الكفاية» على الاستقصاء، وأوردنا هناك ما فيه غُنْيَة لِمَن وقف عليه.

وكان كافةُ من أدركناه من الشُّيوخِ نقرأ عليهم الحديثَ قراءةً، وبعضُهم كان يجعل في كلِّ أُسبوعٍ يوماً للإملاءِ خاصَّة، وبقيةَ الأيام للقراءةِ. فمِن شيوخنا الذين أدركناهم وحضرنا مجالِسَهم للأمالي: أبو الحسن محمد بن أحمد بن رزقويه، وأبو الحسين وأبو القاسم علي وعبد الملك ابنا محمد بن عبد الله بن بشران، وأبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس، وأبو القاسم عبدالرَّحمٰن بن عبيد الله الحربي. وكانوا يُمْلُون في أيام الجُمُعات. وكذلك القاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحِيَري، وأبو القاسم عبد الرحمٰن بن محمد السراج، وأبو إسحٰق إبراهيم بن محمد الإسفراييني. حضرتُ أماليَهُم بنيسابور أيام الجمعات، وكذلك حضرتُ إملاء عيسى بن غسّان، ومحمد بن علي بن

حبيب المَتُّوثي جميعاً بالبصرة، وإملاء أبي طاهر الحسين بن علي بن سلمة، وأبي منصور محمد بن عيسى بن عبد العزيز البزاز كلاهما بِهَمَذان.

● **الثاني والعشرون: إملاءُ الحديث وعقدُ المجلس له:**

يُسْتَحَبُّ عَقْدُ المجالس لإملاء الحديث، لأن ذلك أعلى مراتب الراوين، ومن أحسنِ مذاهبِ المُحَدِّثين، مع ما فيه من جمال الدين، والاقتداءِ بسنن السَّلَفِ الصَّالحين.

وينبغي للمُحَدِّثِ أن يعيِّن لأصحابه يوم المجلس لئلا ينقطعوا عن أشغالهم، وليستعدوا لإتيانه، ويَعِدَ بعضُهم بعضاً به.

وإذا عيَّن لهم اليومَ ووعدهم بالإملاء فيه، فلا ينبغي له إخلافُ موعده، إلا أن يقتطعه عن ذلك أمرٌ يقوم عذره به.

وينبغي للمُحَدِّثِ أن يتخذَ من يُبَلِّغ عنه الإملاءَ إلى من بَعُدَ في الحلقة.

ويُسْتَحبُّ للمُسْتَمْلي أن يَسْتَمْلي وهو جالس على موضع مرتفع، أو على كرسي، فإن لم يجد استملى قائماً.

ويجب أن يكون المستملي متيقظاً مُحَصِّلاً، ولا يكون بليداً مغفلاً.

يستحب له أن لا يُخالفَ لفظَ الراوي في التَّبليغِ عنه، بل يلزمه ذلك، وخاصةً إذا كان الراوي من أهلِ الدِّرايةِ والمعرفةِ بأحكام الرِّواية.

ثم يَسْتَنصِتُ المستملي النَّاسَ إن سمع منهم لَغَطاً.

فإذا أنصتَ النَّاسُ قال: بسم الله الرَّحمٰن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وإنما استحببتُ له ذلك؛ لما رُوي عن النَّبيِّ ـ ﷺ ـ أنه قال: «كلُّ أمر ذِي بالٍ لم يُبدأْ فيه ببسم اللهِ الرَّحمٰن الرَّحيم أَقْطَع». ورُوي «لم يُبدأْ فيه بالحمدِ لله أقطع». ثم يذكر النَّبيَّ ـ ﷺ ـ، ويُصلي عليه، فإن إتْبَاعَ ذِكْرِ اللهِ بذكره واجب، والصلاة عليه في تلك الحالِ أمرٌ لازم.

وإذا صلَّى المستملي على النَّبي ـ ﷺ ـ، أقبلَ على المُحَدِّثِ فقال له: مَنْ حدَّثكَ، أو من ذكرتَ رحمكَ الله؟

وإذا فعل المستملي ما ذكرتُه، قال الرَّاوي: نا فلان، ثم نسب شيخه الذي سَمَّاه حتى يبلغ بنسبه منتهاه.

والجمع بين اسم الشيخ وكنيته أبلغُ في إعظامه وأحسنُ في تكْرِمَتِهِ.

وجماعة من المحدِّثين تقتصر في الرِّواية عنهم على ذكر أسمائهم دون أنسابهم، إذ كان أمرهم لا يُشْكِلُ، ومنزلتُهم من العلم لا تُجْهَلُ. فمنهم أيوبُ ابن أبي تَميمةَ السختياني، ويُونسُ بنُ عُبَيْد، وسعيد بن أبي عَروبة، وهشام بن أبي عبد الله، ومالك بن أنس، وليث بن سعد، ونحوُهم من أهل طبقتهم. وأما ممن كان بعدهم: فعبد الله بن المبارك، يروي عنه عامة أصحابه فيسمُّونه ولا ينسبونه.

ورُبَّما لم يُنسَب المحدِّث إذا كان اسمه مُفرَداً عن أهلِ طبقته، لحصولِ الأمان من دخول الوهم في تسميته، وذلك مِثْلُ قتادةَ بن دِعامة السَّدوسي، ومِسَعَرِ بن كِدام الهلالي، وشُعبة بن الحجَّاج، ووكيع بن الجَرَّاح، وهُشَيْمِ بن بَشير، وعَفَّانَ بن مسلم، ومُسَدَّدِ بن مُسَرْهَد، وعَارِمِ بن الفَضل، وقُتيبةَ بن سعيد، وغيرِهِم. وهكذا من كان مشهوراً بنسبته إلى أبيه، أو قبيلته. فقد اكتفي في كثيرٍ من الرِّوايات عنه بذكر ما اشتهر به، وإن لم يُسَمَّ هو فيه، وذلك نحو الرِّواية عن ابن عَوْن، وابنِ جُرَيْج، وابنِ لَهيعة، وابن عُيينة، وابن إدريس، وابن وهب، وابن أبي نُجيح، وابن أبي ذئب، وابن أبي أُوَيْس. وكنحو الرِّواية عن الشعبي، والنَّخَعي، والزُّهري، والتَّيمي، والثَّوري، والأوزاعي، والشَّافعي، والحُميدي، والحِمَّاني، والزَّنجي، ـ وهو مسلم بن خالد المكي ـ وكان الزَّنجي لقباً لُقِّبَ به.

☆ **أصحاب الألقاب:**

قد غلبت ألقابُ جماعةٍ من أهلِ العِلْمِ على أسمائِهم، فاقتصر الناسُ على ذِكْرِ ألقابِهم في الرِّوايةِ عنهم، فمنهم غُنْدَر، واسمه محمد بن جعفر.

ومنهم لُوَيْن ـ وهو محمد بن سليمان بن حبيب المِصِّيصي ـ.

ومنهم مُشْكُدانَهْ ـ وهو عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان الكوفي ـ.

ومنهم عارِم ـ وهو محمد بن الفضل السَّدُوسي ـ وقيل إن عارِماً اسمُهُ وليس بلقب له.

والمشهور أن اسم أخي عارمٍ بسطامٌ، ولعل أباه أيضاً سماه شَغَباً، وَتَسَمَّى هو بسْطاماً، والله أعلم.

ومنهم سَعْدُوْيَهْ ـ وهو سعيد بن سليمان الواسطي، نزيل بغداد ـ.

ومنهم صاعقة ـ وهو أبو يحيىٰ محمد بن عبد الرَّحيم البغدادي ـ.

ومنهم مُطَيَّن ـ وهو أبو جعفر محمد بن عبد الله الحضرمي الكوفي ـ.

ومنهم نَفْطُوْيَه ـ وهو أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عروة النَّحْوِي ـ.

ومنهم أبو العَيْناء ـ وهو محمد بن القاسم بن خلاد البصري ـ.

☆ **أصحاب الكُنىٰ:**

وفي المُحَدِّثينَ جماعة اكتَفَى الرُّواةُ عنهم بذكر كُناهم، دون أسمائهم وأنسابِهم، لغَلَبتها عليهم، واشتهارِهم بها، والأَمْنِ من دخولِ اللَّبْس فيها. فمنهم: أبو الزِّنادِ، هو عبد الله بن ذكوان، وقيل: إنَّ كنيتَه أبو عبد الرَّحمٰن، وكان يُلَقَّب أبا الزناد فغلب عليه. وأبو بِشْر، وهو جعفرُ بن أبي وَحْشِيَّةَ. وأبو معاوية، وهو محمد بن خازم. وأبو مُسْهِر، وهو عبد الأعلى بن مُسْهِر. وأبو اليَمان، وهو الحَكَم بن نافع. وأبو النَّضْر، وهو هاشم بن القاسم. وأبو الوليد، وهو هشام بن عبد الملك. وأبو خَيْثَمَة، وهو زهير بن حرب.

وأبو كُرَيْب، وهو محمد بن العلاء. وأبو نُعَيم، وهو الفضل بن دُكَيْن. وقد كان بالكوفة في طبقة أبي نعيم مُحَدِّث آخرُ يُكَنَّىٰ أبا نعيم أيضاً، واسمه عبد الرَّحمٰن بن هانىء النَّخعي، إلا أنه قلَّ ما تجيء الرواية عنه إلاَّ وهو مسمَّى فيها أو منسوب، وأكثر الرِّوايات عن أبي نعيم الفضل بن دكين تجيء مقصورة على كنيته دون اسمه ونسبته.

☆ **نسبة المُحَدِّثِ إلى أُمِّهِ:**

إذا كان الرَّاوي معروفاً باسم أُمه وهو الغالب عليه، جاز نسبته إليه.

وذلك مثل ابن بُحَيْنة ـ وهو عبد الله بن مالك بن القشب الأسريّ ـ وأُمه بُحَيْنَةُ بنت الحارث بن المطلب بن عبد مناف. وعبد الله بن أُم مكتوم الأعمى، وهو عبد الله بن عَمْرو بن شريح بن قَيْس بن زائدة بن الأصمّ العامريّ. ويعلى ابن مُنْيَة ـ وهو يعلى بن أُمية التَّميمي ـ ومُنْيَةُ جدته أُمّ أبيه وهي مُنْية بنت الحارث بن جابر. والحارث بن البَرْصاءِ ـ وهو الحارث بن مالك ـ والبرصاء أُمّهُ. ومعاذ بن عَفْرَاءَ ـ وهو معاذ بن الحارث بن رِفاعة ـ وأُمُّه عَفراءُ بنت عُبيد من بني النجار. وبَشير بن الخَصَاصِيَّة ـ وهو بشير بن معبد بن شراحِيل بن سعد بن ضَباري السدوسي ـ، والخصاصيَّةُ هي أُم ضَباري الذي سقنا نسبه إليه. وشُرَحْبيل بن حَسَنَةَ ـ وهو شُرَحْبيل بن عبيد الله بن المطاعِ بن عمرو الكِنديّ ـ وَحَسَنَةُ مولاة معمر بن حبيب بن حُذافة الجُمَحي. وقيل إن حَسَنة لم تَلِدْه و إنما أعتقته وتبَنَّتْهُ، فَنُسِبَ إليها.

وهؤلاء المذكورون كلُّهم من الصحابة؛ فأما ممن بعدهم، فمنصور بن صَفِيَّةَ ـ وهو منصور بن عبد الرَّحمٰن بن طلحةَ الحَجَبي ـ وأُمُّه صفيةُ بنت شَيْبَةَ ابن عثمانَ القرشي. وإسماعيل بن عُلَيّة ـ وهو إسماعيل بن إبراهيم أبو بشر الأسديّ ـ.

وأما عاصم بن بَهْدَلَة ـ وهو عاصم بن أبي النَّجُود ـ فقد اختلف في بَهْدَلَة، فقيل هو اسم أبيه، وقيل بل هو اسم أُمه. ومن قال هو اسم أبيه أكثرُ، وقوله أصح، والله أعلم.

☆ **تعريف المُحَدِّث بالنقص كالعَمى والعَوَر ونحوِهما من الآفات:**

لم يختلف العُلَمَاءُ أنه يجوز ذِكْرُ الشَّيْخ وتعريفُهُ بصفتِهِ التي ليست نقصاً في خِلْقَتِهِ، كالطُّولِ، والزُّرْقَة، والشُّقْرَة، والحُمْرة، والصُّفْرة. وقد جاءت الرِّواية عن حُميد الطويل، وإسحٰقَ بن يوسف الأزرق، وحسين بن الحسن الأشقر، وجعفر بن زياد الأحمر، ومروان الأصفر. وكذلك يجوز وصفه بالعَرَجِ والقِصَر والعَمَى والعَوَر والعَمَش والحَوَل والإقْعاد والشَّلَل. فممن ذُكر بذلك في الرِّواية عنه: عمرانُ القصير، وأبو معاوية الضرير، وهارون بن موسى الأعور، وسليمان الأعْمَش، وعبد الرَّحمٰن بن هرمز الأعْرج، وعاصم الأحْول، وأبو مَعْمَر المُقْعَد، ومنصور بن عبد الرَّحمٰن الأشلّ، وجماعة يطول ذكرهم، فاكتفينا بذكر هؤلاء منهم.

وإذا كان الشَّيْخُ معروفاً بالعلمِ والفضل، موصوفاً بالجلالة والنُّبْل، حسن ذكر ذلك في حالِ الرِّواية عنه. وإن لم يكن مشهوراً زَكَّاهُ الرَّاوي إن كان عَدْلاً عنده. فيقول: نا فلان ـ وكان ثقة ـ.

يتلوه من روى عن شيخٍ فأثنى عليه ومدحه وعَظَّمَه.

☆ **استحباب الرِّواية عن جماعة، وألا يُقْتَصَر على شيخٍ واحدٍ:**

يُسْتَحَبُّ للرَّاوي أن لا يقتصر في إملائه على الرِّواية عن شيخٍ واحدٍ من شيوخه، بل يروي عن جماعتهم، ويقدِّم من علا إسنادُهُ منهم.

ويكون إملاؤه عن كل شيخٍ حديثاً واحداً، فإنه أعَمُّ للفائدة، وأكثر للمنفعة، ويتعَمدُ ما علا سنده وقَصرُ متنه.

وإن لم يكن الرَّاوي من أهلِ المعرفةِ بالحديثِ وعِلَلِهِ واختلافِ وجوهه وطرقِهِ وغير ذلك من أنواعِ علومه، فينبغي له أن يستعين ببعض حفَّاظ وقته في تخريج الأحاديث التي يريد إملاءَها قبل يومِ مجلِسِهِ، فقد كان جماعة من شيوخِنَا يفعلون ذلك. فمنهم أبو الحسين بنُ بشران، كان محمد بن أبي الفوارس يُخَرِّج له الإملاء. والقاضي أبو عمرَ بنُ عبد الواحد الهاشمي البَصْري، كان أبو الحسين بن غسان يُخَرِّج له. وأبو القاسم عبد الرَّحمٰن بن محمد السراج النيسابوري، كان أبو حازم العبدوي يُخَرِّج له. وصاعد بن محمد الاسْتوائي فقيهُ أصحابِ الرأْي بنيسابورَ، كان أحمد بن علي الأصبهاني يُخَرِّج له. وكان أبو الحسن محمدُ بن أحمد بن رزقويه يُخَرِّج الإملاء لنفسه إلى أن كُفَّ بَصَرُهُ. ثم كان أبو محمد الخَلَّال يُخَرِّج له أحياناً، وأحياناً كنت أنا أُخَرِّج له.

فإن أحبَّ الرَّاوي خَرَّج أحاديثَ المجلسِ لنفسِهِ، وَنَقَلها من أُصولِهِ إلى فَرَعه بخطِّه، ثم عرضها على من يثقُ بمعرفته وفهمه ليُصْلِح خَلَلاً إن وجده فيها، ويتلافَى من الأَخْطِيَة ما أمكن تلافيها.

وينبغي للراوي أن يعتمد في إملائه الروايةَ عن ثقاتِ شيوخِهِ ولا يروي عن كذاب، ولا متظاهر ببدعة، ولا معروفٍ بالفِسق، بل تكون رِوايتُهُ عمن حَسُنَتْ طريقته، وظهَرتْ عدالتُهُ.

قال أبو بكر: أما من ثبت فسقُه، وظهر كذبه فلا تصح الرِّواية عنه، وأمَّا من كان معروفاً بالصِّدقِ في حديثِهِ، والأمانةِ في نَفْسِهِ، وله رأْيٌ يذهب إليه، فالرواية عن غيرِهِ من أهل المذاهب القويمة، والاعتقاداتِ السليمةِ أولى، وإن روى عنه جاز ذلك. وحُكْمُ من صَحَّ اعتقادُهُ، وثبتَ صِدْقُهُ، إلا أنه يَهِمُ في حديثه، هذا الحُكْم أيضاً.

وينبغي للمُحَدِّثِ أن يتشدَّد في أحاديثِ الأحكام التي يُفْصل بها بين الحلال والحرام، فلا يرويها إلا عن أهل المعرفةِ والحفظ وذوي الإتقان والضبط. وأما الأحاديث التي تتعلق بفضائلِ الأعمالِ وما في معناها فيُحْتَمَل روايتُها عن عامة الشُّيوخ.

☆ **الاقتداء بذوي السُّنَن المستقيم في ذكرِ تاريخ السَّماع القديم:**

للسماع المتقدم مَزِيَّة على ما تأخرَّ عنه، لأنَّ المتأخر يكون بَعَرْضِ الخَطَرِ، وعدمِ أمان الغَرَر، لِكِبَر سِنِّ الرَّاوي، وتغيُّرِ أحوالِهِ، وتناقصِ آلاته. واختلالِ حفظه، وبُعْدِ ذِكْرِهِ. ولو سَلِمَ الرَّاوي عند كِبَر السِّنِّ، وتناهى العُمْرُ من دخولِ الوهم عليه في روايته لكان لمن تقدَّم سماعُهُ منه الفضيلةُ على من سمع منه في تلك الحال. ألا ترى أن عبد الله بن مسعود ذَكَرَ تقدُّم حِفْظِهِ عن رسول اللهِ ـ ﷺ ـ القرآن على حفظِ زيد بن ثابت مفتخراً بذلك ومُتَبَجِّحاً به.

فإذا لم يشارك الراوي غيره في التَّحديثِ عن شيخِهِ، لِتَفَرُّده به، كان ذِكْرُه تاريخ سماعه أحسنَ، ولإظهار ما خصّه الله به من تلك الفضيلة أَبْيَن.

☆ **تحريم رواية الأخبار الكاذبة ووجوبُ إسقاطِ الأحاديث الباطلةِ:**

يجب على المُحَدِّثِ أن لا يروي شيئاً من الأخبار المصنوعة، والأحاديثِ الباطلةِ الموضوعة، فمن فعل ذلك باء بالإثم المبين، ودخل في جملةِ الكذابين، كما أخبر الرسولُ ـ ﷺ ـ.

ويُسْتَحَبُّ للراوي، إن روى حديثاً معلولاً، أن يبيّن علته.

وإذا كان في الإسنادِ اسم يُشَاكِل غيرَه في الصُّورة، كحِبَّان المُشابِهِ لِحَيَّان، ونحو ذلك مما يُخْشَى التباسُهُ، استَحْبَبْتُ للراوي أن يذكر صورة إعْجامه و إعْرابه، ليُقَيِّدَ عنه.

☆ **الصلاة على النَّبي ﷺ كلما ذُكر، والتَّرحمُ على الصحابة رضي الله عنهم:**

إذا انتهى المستملي في الإسناد إلى ذكر النبي - ﷺ - استُحِب له الصلاة عليه، رافعاً صوتَه بذلك، وهكذا يفعل في كُلِّ حديثٍ عاد فيه ذِكْرُهُ - ﷺ -.

وإذا انتهى إلى ذكر بعض الصحابة قال: رضوان اللهِ عليه.

☆ **ذكر ما يُسْتَحَبُّ في الإملاء روايته لكافة النَّاسِ، وما يكره من ذلك خَوْفَ دخولِ الشُّبهة فيه والإلْباس:**

ينبغي أن يُمْلى من الأحاديث ما تَعَلَّقَ بأُصول المعارِفِ والدِّيانات، وتَضَمَّنَ الدلائل على صِحَّة المذاهب والاعتقاداتِ، إذْ كان ذلك أُسَّ الشَّرع ودعامَتَه، وأصلَ كل نوعٍ من التَّكليف وقاعدتَه.

ويتجنبُ المُحَدِّث في أماليه روايةَ ما لا تحتمله عقول العَوام، لما لا يُؤْمن عليهم فيه من دخول الخطأ والأوهام[(١)].

ومما رأى العلماءُ أن الصدوف عن روايته للعوام أولى، أحاديثُ الرُّخَص، وإن تعلَّقتْ بالفروع المختلف فيها، دون الأُصول.

ومن أنفع ما تُمْلَى الأحاديث الفقهية التي تفيد معرفة الأحكام السمعيَّة، كسُنن الطهارة، والصلاة، وأحاديث الصيام، والزكاة وغير ذلك من العبادات، وما تعلَّق بحقوق المعاملات.

ويستحب أيضاً إملاء أحاديثِ التَّرغيب في فضائلِ الأعمال، وما يحث على القراءة وغيرها من الأذكار.

---

(١) ذكر المؤلِّف الخطيب البغدادي - رحمه اللهُ تعالىٰ - هنا كلاماً يتعلق بعدم التَّحديث بأحاديث الصفات التي ظاهرها يقتضي التشبيه والتجسيم، وهذا خلاف الأولى بل خلاف نصوص الوحيين التي يقرأها المسلمون ويقرونها بلا نكير، فتنبه.

وإذا روى المُحَدِّثُ حديثاً فيه كلام غريب فَسَّرَهُ، أو معنًى غامض بيَّنه وأظهرَه.

ولا يجوز للراوي أن يُفَسِّر إلاَّ ما عرف معناه، أما ما لَمْ يعرفْ معناه، فيلزمه السُّكوتُ عنه.

☆ **كراهة روايةِ أحاديثِ بني إسرائيلَ المأثورةِ عن أهل الكتاب:**

وإنما كره العلماءُ رواية أحاديثِ الأنبياء، وأقاصيص بني إسرائيلَ المأخوذةِ عن الصُّحُف، مثل ما رواه وَهْب بن مُنَبِّه، وكان يذكرُ أنه وَجَدَهُ في كُتُبِ المتقدمين، وتلك الصُّحُفُ لا يُوثَق بها، ولا يُعْتَمَد عليها.

وكذلك ما نُقِلَ عن أهلِ الكتاب أنفسِهم، دون أَخْذِه من صُحُفهم؛ فإنَّ اطِّراحه واجب، والصُّدوف عنه لازم. وقد كان محمدٌ بن إسحٰق صاحبُ السيرة، ضَمَّن كُتُبَهُ من ذلك أشياءَ كثيرةً.

وأما ما حُفِظَ من أخبار بني إسرائيلَ وغيرِهم من المتقدمين من رسولِ ربِّ العالمين، وعن صحابتِهِ الأخيار المنتخَبين صلى الله عليه وعليهم أجمعين، وعن العلماء من سلف المسلمين، فإن روايته تجوز، ونقلَه غير محظور.

☆ **إملاء فضائلِ الصحابةِ ومناقبِهِم والنَّشْرُ لمحاسنِ أعمالِهِم وسوابقهم:**

إن الله تعالىٰ اختار لنبيه أعواناً جعلهم أفضلَ الخلق وأقواهم إيماناً، وَشَدَّ بهم أَزْرَ الدِّين، وأظهر بهم كلمة المؤمنين، وأوجب لهم الثَّوابَ الجزيلَ، وألزم أهلَ المِلَّةِ ذِكْرَهم بالجميل.

فخالفت الرافضةُ أمر الله فيهم، وَعَمَدت لمحوِ مآثرِهم ومساعيهم، وأظهرتِ البراءةَ منهم، وتَدَيَّنَتْ بالسَّبِّ لهم، يريدون لِيطفئوا نورَ اللهِ بأفواههم، كما رام ذلك المتقدمون من أشباهِهم، واللهُ مُتِمُّ نوره ولو كره الكافرون، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

فلزم النَّاقلين للأخبار، والمتخصصين بحمل الآثار نشرُ مناقبِ الصحابةِ الكرام، وإظهارُ منزلتِهم، ومحلِّهم من الإسلام، عند ظهور هذا الأمر العظيم، والخَطْب الجسيم، واستعلاء الحائدين عن سلوكِ الطريقِ المستقيمِ، ليهلك من هلك عن بَيِّنَةٍ، ويحيى من حَيَّ عن بيِّنَةٍ، وإن الله لسميع عليم.

وإذا كان كلُّ حديثٍ يتضمن فضيلةَ واحدٍ من الصَّحابةِ بانفراده، فأسْتَحِبُّ أن يُقَدَّم إملاءُ فضائل أبي بكر، ثم عمر، ثم كذلك يرتب الأحاديث على قَدْرِ منازل أصحابها، وما يقتضيه العلم من مُوجب درجاتهم واستحقاقها.

ولْيجتنبْ المُحَدِّثُ روايةَ ما شَجَر بين الصحابة، ويمسِكْ عن ذكر الحوادث التي كانت منهم، ويعمَّ جميعهم بالصلاة عليهم والاستغفار لهم.

☆ كلام المُحَدِّثِ على الحديث، ووصفُه إياه بالصحَّة والثبوت وغيرِ ذلك من الصفات والنُّعوت:

يُسْتَحَبُّ للراوي أن ينبِّه على فضلِ ما يرويه، ويبيِّن المعانيَ التي لا يعرفها إلا الحفاظ من أمثالِهِ وذويه. فإن كان الحديثُ عالياً عُلُواً متفاوتاً، وَصَفَه بذلك.

وإن كان الحديثُ من عيون السُّنن، وأُصول الأحكام، ذَكَرَ ذلك.

وإن كان على الوصف الذي ذَكَرْنَا آنفاً، وانضاف إليه أن يكون رواته من أهلِ الفقْهِ والفُتْيَا، فناهيك به.

وهكذا إذا كان رُواتُهُ غايةً في الثِّقةِ والعدالةِ، مشهورين عند الكافة بضبط الرِّواية، نحو رواية عُبَيد اللهِ بن عمر، عن القاسم بن محمد، عن عائشة. وروايةِ عُبيد اللهِ أيضاً، ومالك بن أنس جميعاً، عن نافع، عن ابن عمر، وما شاكل ذلك.

ومن كتب عنه بعضُ الحفَّاظِ المُبَرَّزين، وأحدُ الشيوخ المتقدمين حديثاً كان اسْتَحْسَنَهُ، أحْبَبْتُ له ذِكْرَ ذلك إذا أورده.

وربما كان ما يُسْتَحْسَنُ من الحديثِ راجعاً إلى متنه مع سلامة إسناده.

وقد يُعَبَّرُ عن مثلِ ما ذكرناه آنفاً بأنه غريب. وأكثر ما يُوصف بذلك الحديث الذي ينفرد به بعض الرُّواة بمعنى فيه، لا يذكره غيرُهُ، إما في إسناده، أو في مَتْنِه. فأما العبارة عن الحديثِ المُسْتَحْسَن بأنه غريب، فأول من حفظت عنه عبد الله بن عباس في حديثٍ. فَذَكَره.

☆ **كراهة إملال السَّامع و إضْجارِهِ، بطول إملاء المُحَدِّث و إكثاره:**

ينبغي للمُحَدِّثِ أن لا يُطيلِ المجلسَ الذي يرويه، بل يجعله متوسطاً ويقتصد فيه، حذراً من سآمة السامع ومَلَلِه، وأن يؤدي ذلك إلى فتورِهِ عن الطَّلَبِ وكسله.

☆ **ما قيل في فوات المجلس والإعادة، والاعتياض من تَعَذُّر استدراكه بالإجازة:**

قد جرت العادةُ في الحديثِ بكراهةِ تكريرِ ماضِيه، واستثقالِ الإعادة لفائته ومُنقَضِيْهِ. حتى قال بعض الشُّعراء يخاطب أحد الثُّقلاء:

خـلِّ عـنا فإنمـا أنت فـينا   واو عَمْرٍو أو كالحديث المُعَادِ

فينبغي لمن أراد سماع الإملاءِ البُكُورُ، خوفاً من فواتِ المجلِسِ بتأْخير الحُضُور، وأن يَتَعَذَّر عليه مع ذلك إعادَتُهُ من قبل شيخ، لعل التَّمَنُّعَ عادتُهُ، مستعملاً في فعلِهِ ما يأْثِرُهُ الرَّاوُون عن سفيانَ بن عُيَيْنَةَ، ويزيدَ بنَ هارونَ، وجماعةٍ ممن كان قبلهما ـ رحمة الله عليهم وعليهما ـ.

وقد كان خَلْقٌ من طَلَبَةِ العِلْمِ بالبصرة في زَمَنِ علي بن المديني يأْخذون مواضِعَهم في مجلسه في ليلة الإملاء، ويبيتون هناك حرصاً على السماع،

وتخوفاً من الفوات.

فمن فاته شيءٌ كان يؤْثِرُ سماعه، وحال بينه وبين إعادته تَعَسُّرُ راويه وامتناعُهُ، فليتوصل إلى استجازتِهِ وإذن الرَّاوي له في روايته، فإن الإجازة منزلةٌ للسماع تاليةٌ، يُعَدُّ هو الأُولى وهي الثانية. وقد أوردنا في كتاب «الكفاية» ذِكْرَ ضُروبِهَا وأنواعها واختلاف العلماء في أحكامِها، ودلَّلنا على ثبوتها وصحة العمل بها بما فيه غُنْيَةٌ لمن وقف عليه إن شاء الله.

● **الثالث والعشرون: المنافَسَةُ في الحديثِ بين طَلَبَتِهِ وكتمان بعضهم بعضاً للضَّنِّ بإفادته:**

والذي نَسْتَحِبُّهُ إفادةُ الحديث لمن لم يَسْمَعْهُ، والدلالةُ على الشُّيوخ، والتَّنبيهُ على رواياتهم، فإنَّ أقلَّ ما في ذلك النُّصْحُ للطَّالبِ، والحفظ للمطلوب، مع ما يُكْتَسَبُ به من جزيلِ الأجْرِ، وجميلِ الذِّكْرِ. ونحن نذكر ما ورد عن السَّلَفِ في ذلك إن شاء اللهُ. فذكره ـ رحمه اللهُ تعالىٰ ـ.

☆ **وجوب المُنَاصَحَةِ فيما يُرْوَى، وذكر إفادةِ الطَّلَبَةِ بَعْضِهِم بعضاً:**

وينبغي لمن أُفيد حديثاً عن شيخٍ أن يذكر في حال روايته ذلك الحديثَ أن فلاناً أفاده إيَّاهُ.

ومن أدَّاه ـ لجهلِهِ ـ فَرط التِّيه والإعجاب إلى المحاماة عن الخطأِ والممارَاة في الصواب، فهو بذلك الوصف مذموم مَأْثوم، ومُحْتَجِزُ الفائدة عنه غيرُ مُؤَنَّب ولا مَلُوم.

● **الرابع والعشرون: القول في انتقاءِ الحديث وانتخابِهِ، لمن عجز عن كَتْبه على الوجهِ واستيعابه:**

إذا كان المُحَدِّثُ مُكْثِراً، وفي الرِّواية مُتَعَسِّراً، فينبغي للطَّالبِ أن ينتَقِيَ حديثَه، وينتخِبَهُ، فيكتب عنه ما لا يجده عند غيرِهِ، ويتجنبَ المُعَاد من

رواياته، وهذا حكم الواردين من الغُرباء الذين لا يُمْكِنُهُم طولُ الإقامة والثَّواء.

وأمَّا مَن لم يتميَّز للطالب مُعَادُ حديثِهِ من غيرِهِ، وما يُشَارِكُ في روايته ممَّا يتفرَّد به، فالأولى أن يكتب حديثَه على الاستيعاب، دون الانتقاء والانتخاب.

قال أبو بكر: من لم تَعْلُ في المعرفةِ درجتُهُ، ولا كَمُلَتْ لانتخابِ الحديث آلَتُهُ، فينبغي أن يستعين ببعضِ حفَّاظِ وَقته على انتقاءِ ما لَهُ غرضٌ في سماعِهِ وكَتْبِهِ.

قال أبو بكر: وكان ينتقي على الشُّيوخِ ببغداد، مِمَّن أدركناه: أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس، وأبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري. فأما المتقدمون الذين لم نُدْرِكْهم، وقد لقينا من حَدَّثَنا عنهم، وكان فيهم جماعةٌ يستفيد الطَّلَبةُ بانتقائهم، ويكتب الناسُ بانتخابِهِم، كأبي بكر بن الجِعَابي، وعمرَ البصري، وعمرَ بنِ المُظَفَّر، وأبي الحسن الدارقطني، وغيرهم.

ومعنى ذلك أن عمرَ كان معظمُ انتخابه الأحاديثَ المشهورةَ، والروايات المعروفة، خلاف ما يتخيَّره أكثر النُّقَّاد من كتب الغرائب والأفراد.

وأما أبو الحسن الدارقطني، فكان انتخابُهُ يشتمل على النَّوعين من الصِّحاح والمشاهير، والغرائب والمناكير، ويرى أن ذلك أجمعُ للفائدة، وأكثرُ للمنفعة.

☆ **رسم الحافظِ العَلاَمةَ على ما ينتخبه:**

كان أبو الحسن علي بن أحمد النُّعَيْمِي يُعَلِّم على ما ينتَخِبُهُ في أُصول الشيوخِ صاداً ممدودة، وكان أبو محمد الخلال يعلِّم طاءً ممدودة أيضاً، وكانت عَلاَمَةُ محمد بن طلحةَ النعالي حاءيْن، إحداهما إلى جَنب الأُخرى، وكانت عَلاَمَةُ أبي الفضل عليّ بن الحسين بن الفَلَكِي الهَمَذَاني نزيلِ نيسابور،

صورةَ همزتين. وكلهم كان يُعلم في الحاشية اليمنى من الورقة بحِبْرٍ، ورأيتُ عَلاَمَةَ أبي الحسن الدارقطني في أصلٍ لبعضِ الشُّيوخِ في الحاشية اليُسرى خَطّاً عريضاً بالحُمْرَة، وكذلك كان هبة الله بن الحسن الطبري يُعلِّم بالحُمْرة، إلاَّ أنها كانت خطّاً صغيراً على أول إسناد الحديث.

☆ **الانتقـــاء:**

ينبغي للمُنتَخِب أن يقصد تَخَيُّرَ الأَسَانيدِ العاليةِ، والطُّرُق الواضحة والأحاديثِ الصحيحة، والروايات المستقيمةِ، ولا يُذْهِبَ وَقْتَهُ في التُّرَّهات، من تَتَبُّعِ الأباطيل والموضوعات، وتطَلُّبِ الغرائب والمنكرات.

والغرائب التي كَرِهَ العُلماءُ الاشتغالَ بها، وَقَطْعَ الأوقات في طلبِهَا، إنما هي ما حكم أهلُ المعرفة بِبُطُولِهِ، لكون رواته مِمَّن يضعُ الحديث، أو يَدَّعي السَّماع، فأما ما اسْتُغْرِبَ لتفرّد راويه به، وهو من أهلِ الصِّدقِ والأمانةِ، فذلك يَلْزَم كَتْبُهُ، ويجب سماعه وحفظه.

ويَتْرك المُنتَخِب أيضاً الاشتغالَ بأخبارِ الأوائل، مثل كتابِ المُبْتَدأِ ونحوه، فإن الشغلَ بذلك غير نافع، وهو عن التَّوَفُّر على ما هو أولى قاطع.

ونظيرُ ما ذكرناه آنفاً أحاديثُ الملاحِم، وما يكونُ من الحوادثِ، فإنَّ أكثرها موضوعٌ، وجُلَّها مصنوعٌ، كالكتابِ المنسوب إلى دانيال، والخُطَبِ المرويَّة عن علي بن أبي طالب.

ولما أسند قولَ الإمام أحمد: «ثلاثةُ كُتُبٍ ليس لها أُصول: المغازي، والملاحم، والتفسير» قال: وهذا الكلام محمول على وجهٍ، وهو أن المرادَ به كُتُبٌ مخصوصةٌ في هذه المعاني الثلاثة غير مُعْتَمد عليها، ولا موثوقٍ بصحَّتها، لسوء أحوال مُصَنِّفيها، وعدمِ عدالةِ ناقليها، وزياداتِ القُصَّاص فيها.

فأما كتب الملاحم، فجميعُها بهذه الصِّفة، وليس يَصِحُّ في ذِكْرِ الملاحمِ المرتقبة، والفتن المُنتَظَرَة غير أحاديثَ يسيرةٍ اتَّصَلَتْ أسانيدها إلى الرَّسولِ ـ ﷺ ـ من وجوهٍ مَرْضِيَّة، وطرقٍ واضحة جليَّة.

وأما الكُتُبُ المصنفةُ في تفسيرِ القرآن، فمن أشهرها كِتَابَا الكَلْبي، ومُقاتلِ بن سليمان.

ولا أعلم في التَّفسيرِ كتاباً مُصَنَّفاً سَلِمَ من عِلَّةٍ فيه، أو عَرِيَ من مَطْعَن عليه.

وأمَّا المغازي، فمن المشتهرين بتصنيفها، وَصَرْفِ العناية إليها، محمد ابن إسحٰق المُطَّلِبي، ومحمد بن عمر الواقدي. فأما ابن إسحٰق فقد تقدمتْ مِنَّا الحكاية عنه، أنه كان يأْخذ عن أهلِ الكتابِ أخبارَهم، ويُضَمِّنُها كُتُبَهُ، ورُوِي عنه أيضاً أنه كان يدفع إلى شُعَراءِ وقتِهِ أخبار المغازي، ويسألهم أن يقولوا فيها الأشعارَ لِيُلْحِقَها بها.

وأما الواقدي فسُوءُ ثناءِ المُحَدِّثين عليه مُسْتَفِيضٌ، وكلام أئمتهم فيه طويل عريض.

وليس في المغازي أَصَحُّ من كتابِ موسى بن عقبة مع صِغَرِهِ، وخُلُوِّهِ من أكثرِ ما يُذْكَرُ في كُتُبِ غيرِهِ.

فما رُوِيَ من هذه الأشياء عَمَّن اشتهر تصنيفُهُ، وعُرِفَ بجمعِهِ وتأْليفِهِ، هذا حُكْمُهُ، فكيف بما يُورده القُصَّاصُ في مجالِسِهم، ويستميلون به قلوبَ العَوَام من زخارِفِهم؟ إنَّ النَّقْلَ لِمِثْلِ تلك العجائبِ من المُنكراتِ، وذهابِ الوقت في الشُّغل بأمثالِهَا من أخْسَرِ التِّجارات.

قال أبو بكر: وتلك الأحاديثُ إنما يسمعها العَوَامُّ من القُصَّاص، يُطْرِفونهم بها، ويتوصَّلون إلى نَيْل ما في أيديهم بروايتها، فيعْلَق بقلوبِ العَوَامِّ

حفظُها، ويُبْدِئون ويُعيدون فيها استحساناً منهم لها، وباعث القُصَّاص على ذلك معرفتُهم نقصَ العَوَامِّ، وجهلَهم، ولو صدقوا الله فيما يُلْقُونه إليهم لكان خيراً لهم.

وإذا سلك الرَّاوي طريقاً تلحَقُ به الظِّنَّة، وتَلُوح ممن سلكها للعلماءِ أمارات التُّهمة، لزم أهلَ المعرفة بيانُ أمره، وإظهارُ حاله، وإشادةُ ذكرِهِ، ليتوقف عن الاحتجاج به، وإن كان غيرَ مقطوعٍ على كذبه.

وأما إذا كشف الرَّاوي قِنَاعَه، وأسقط في تَخَرُّصِ الكَذِبِ حَيَاءَه، فيجب إنهاءُ أمْرِه إلى السلطان، والاستعانةُ في النَّكيرِ عليه بمن وُجِدَ من الأعْوان.

ويُحْتاج أن يبين ضعف هذه الأحاديث لهذا الرَّجل الذي حَدَّثَ بها أنها موضوعة لا أصل لها، فإن رجع عنها، وإلا على السلطان أن ينهاه عن روايتها، فإن انتهى، وإلا عاقبه بما يراه.

☆ **الوصف بالحفظ:**

الوصف بالحفظِ على الإطلاقِ ينصرف إلى أهلِ الحديثِ خاصةً، وهو سِمَةٌ لهم لا يَتَعَدَّاهم، ولا يوصَف بها أحدٌ سواهم، لأن الرَّاوي يقول: نا فلان الحافظ، فيحسن منه إطلاق ذلك، إذْ كان مستعملاً عندهم. يُوصَفُ به عُلماءُ أهلِ النَّقل ونُقَّادُهم.

ولا يقول القارىءُ: لقَّنَني فلان الحافظ، ولا يقول الفقيه: دَرَّسَنِي فلان الحافظ، ولا يقول النَّحْوِيُّ: عَلَّمني فلان الحافظ. فهي أعلى صفاتِ المُحَدِّثين، وأسْمَى درجاتِ النَّاقلين. مَن وُجِدَتْ فيه قُبِلَتْ أقاويله، وسُلِّم له تصحيحُ الحديث وتعليلُه. غير أنَّ المستحقين لها يقل مَعْدُودُهم، وَيَعِزُّ بل يتعذَّرُ وجودُهم. فهم في قِلَّتهم بين المنتسبين إلى مقالتِهم أعَزُّ من مَذْهَب السُّنَّة بين سائرِ الآراءِ والنِّحَل، وأقلُّ من عددِ المسلمين في مقابلةِ جميع أهل

المِلَل .

ولِقِلَّةِ مَن يُوجدُ من أهلِ الحفظِ والإتقانِ، قيل إن أحدَهم يُولَد بعد بُرْهَةٍ من الزَّمان .

فمن صِفَات الحافظِ الذي يجوز إطلاقُ هذا اللفظ في تسميته : أن يكون عارفاً بسُنَنِ رسولِ اللهِ ـ ﷺ ـ، بصيراً مُمَيِّزاً لأسانيدها، يحفظ منها ما أجمع أهلُ المعرفة على صحته، وما اختلفوا فيه للاجتهادِ في حالِ نَقَلَته . يَعْرِف فَرْقَ ما بين قولهم: فلانٌ حُجَّة، وفلانٌ ثقة، ومقبول، ووسط، ولا بأْس به، وصدوق، وصالح، وشيخ، ولَيِّن، وضعيف، ومتروك، وذاهب الحديث. ويُمَيِّز الرِّواياتِ بتغايُر العبارات، نحو؛ عن فلان، وأنَّ فلاناً. ويَعْرِف اختلافَ الحُكْمِ في ذلك، بين أن يكون المُسَمَّى صحابياً، أو تابعياً، والحكمِ في قول الرَّاوي: قال فلان، وعن فلان، وأنَّ ذلك غير مقبولٍ من المُدَلِّسين، دون إثبات السماع على اليقين.

ويَعْرِفُ اللفظة في الحديث تكون وهماً، وما عداها صحيحاً، ويُمَيِّزُ الألفاظَ التي أُدْرِجَتْ في المُتون، فصارتْ بعضَها لاتصالها بها، ويكون قد أنْعَم النظر في حالِ الرُّواة بمُعَانَاةِ علمِ الحديث دُون ما سواه، لأنه عِلْمٌ لا يَعْلَق إلا بمن وَقَفَ نفسه عليه، ولم يَضُمَّ غيرَه من العلوم إليه.

وليس يكفيه إذا نَصَبَ نفسَهُ للفُتيا أن يَجْمَعَ في الكتبِ ما ذكره يحيىٰ دون معرفته به، وَنَظره فيه، وإتقانه له، فإن العِلْمَ هو الفَهْمُ والدِّرايةُ، وليس بالإكثار والتوسعِ في الرِّواية.

فينبغي له أن يكون قد أكثر من الحديث كتابةً، وسماعاً، وَيُلْزِم نفسَه نظراً في عِلْمِهِ واطِّلاعاً، مُديماً ذلك من غير تقصير، ومُشَمِّراً في غاية التشمير، فإن ذاك سبب حفظه ومعرفته لمن رزقه اللهُ ومَنَّ بِمَوْهِبَتِه.

وقد ذكرنا أن الحفظَ أرْفَعُ درجاتِ الحديث، وأعلاها، وأشْرَفُ منازلِ الرِّواية، وأسماها، وأبَنَّا عِزَّةَ وجودِ المتحققين به، وذلك غير مانعٍ من ابتغائِهِ وطلبه.

فينبغي للطالبِ أن يُخْلِصَ في الطَّلَبِ نِيَّتَهُ، ويُجدِّد للصبر عليه عزيمتَه، فإذا فعل ذلك كان جديراً أن ينالَ منه بُغْيَتَه.

ولو لم يكن في الاقتصارِ على سَمَاعِ الحديثِ، وتخلِيدِهِ الصُّحُفَ دون التَّمَيُّزِ بمعرفةِ صحيحه من فاسده، والوقوفِ على اختلافِ وجوهِهِ، والتَّصرُّفِ في أنواعِ علومِهِ، إلا تَلْقِيبُ المعتزلةِ والقدريةِ مَن سَلَكَ تلك الطَّريقةَ بالحَشْوِيَّة، لوجَبَ على الطَّالبِ الأَنَفَةُ لنفسِهِ، ودَفْعُ ذلك عنه وعن أبناء جنسه.

والرِّئاسة التي أشار إليها أبو عاصم إنما هي اجتماع الطَّلَبَةِ على الرَّاوي للسماع منه عند عُلُوِّ سِنِّهِ، وانصرامِ عمره. وربما عاجلته المَنِيَّةُ قبل بلوغِ تلك الأُمْنِيَّة، فتكون أعظمَ لِحَسْرَته وأشدَّ لمصيبته.

وإذا تميَّز الطَّالِبُ بفهم الحديثِ ومعرفتِهِ، تَعَجَّل بَرَكَةَ ذلك في شبيبته، والطريقُ إليه ما ذكرناه من دوامِ السماع، والإكثار منه، والمطالبةِ له، والنَّظَرِ فيه، والمذاكرةِ به، وَصَرْفِ العِنَايَة إليه. وَسَنُرَتِّبُ ذلك ترتيباً ينتفع به مَن وَقَفَ عليه إن شاء الله.

● **الخامس والعشرون: القول في كَتْب الحديثِ على وجهِهِ وذكر الحاجة إلى ذلك في الجمع لأصناف علومه:**

من أوَّلِ ما ينبغي أن يستعملَهُ الطَّالِبُ شُدَّةُ الحرصِ على السماعِ والمُسَارَعَةِ إليه، والملازمة للشيوخ.

وينبغي له أن لا تفارقه مَحْبَرَتُهُ، وصُحُفُهُ، لئلا يَعْرِض له من يحدِّثه بما

يحتاج إلى كَتْبِهِ .

ويبتدىءُ بسماعِ الأُمَّهَات من كتبِ أهل الأثرِ والأُصولِ الجامعةِ للسُّنَن .

وأحَقُّها بالتقديم كتاب «الجامع» و«المسند» الصحيحان لمحمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج النيسابوري .

ومما يتلو الصَّحيحين سُنَنُ أبي داود السِّجستاني، وأبي عبد الرَّحمٰن النَّسَوِي، وأبي عيسى التِّرمذي، وكتابِ محمد بن إسحٰقَ بن خُزَيْمَةَ النيسابوري، الذي شَرَطَ على نفسه إخراجَ ما اتصل سَنَدُهُ بنقلِ العدلِ عن العدلِ إلى النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ، ثم كُتُبُ المسانيدِ الكبار، مثل مسند أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، وأبي يعقوب إسحٰق بن إبراهيم المعروف بابن رَاهُوْيَهْ، وأبي بكر عبد الله، وأبي الحسن عثمان ابني محمد بن أبي شَيْبَةَ العَبْسِي، وأبي خَيْثَمَةَ زهير بن حرب النَّسائي، وَعَبْدِ بن حُمَيْد الكَشِّي، وأحمد ابن سِنَان الواسطي .

ومن الطبقة التي بَعْدَ هؤلاءِ ما يوجد من مسند يعقوبَ بنِ شيبةَ السَّدُوسي، وإسماعيلَ بن إسحٰقَ القاضي، ومحمدِ بن أيوبَ الرَّازي، ومسند الحسن بن سفيان النَّسَوي، وأبي يَعْلَىٰ أحمدَ بن علي الموصلي .

ثم الكُتُبُ المُصَنَّفَةُ في الأحكامِ، الجامعةُ للمسانيد، وغيرِ المسانيد، مثل كتب ابن جُرَيْج، وسعيد بن أبي عَروبةَ، وعبد الله بن المبارك، وسفيان بن عيينة، وهُشَيْم بن بَشير، وعبد الله بن وهب، والوليد بن مسلم، ووكيع بن الجَرَّاح، وعبد الوَهَّاب بن عطاء، وعبد الرَّزَّاق بن هَمَّام، وسعيد بن منصور وغيرهم .

وأما مُوَطَّأُ مالكِ بن أنس، فهو المُقَدَّم في هذا النوع، ويجب أن يُبْتَدأَ بذكره على كل كتابٍ لغيره .

ثم الكُتُبُ المتعلقةُ بِعِلَلِ الحديث. فمنها كتاب أحمد بن حنبل، وعلي ابن المديني، وعبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرَّازي، وأبي علي الحافظ النيسابوري، وأبي الحسن علي بن عمر الدَّارقطني، وكتاب «التَّمييز» لمسلم ابن الحجاج القُشَيْري.

ثم تواريخُ المحدثين، وكلامهم في أحوالِ الرُّواةِ مثل كتاب يحيىٰ بن معين الذي يرويه عن عباس بن محمد الدُّوري، وكتابه الذي يرويه عنه المُفَضَّل بن غسَّان الغَلاَّبي، وكتابه الذي يرويه عنه الحسين بن حِبَّان البغدادي، وتاريخ خليفةَ بن خياط العُصْفُريّ، وأبي حسان الزِّيادِي، ويعقوب ابن سفيان الفَسَوي، وأحمد بن أبي خَيْثَمة النَّسائي، وأبي زُرْعَة الدِّمشقي، وحنبل بن إسحٰق الشَّيباني، ومحمد بن إسحٰق السَّرَّاج النيسابوري.

وكتاب الجرح والتعديل لعبد الرَّحمٰن بن أبي حاتم الرَّازي.

ويُرْبي على هذه الكتب كلها تاريخُ محمد بن إسماعيل البخاري.

فإذا أَحْرَزَ صدراً مما ذكرناه، فلا عليه أن يشتغل بالسماع والكَتْب للفوائد المنثورةِ غيرِ المُدَوَّنة المجموعة، وَيَعْمِدَ لاستيعابها دون انتخابها.

والحديث يشتمل على المُسْنَد والموقوف، والمُرْسَلِ والمقطوع، والقوي والضَّعيف، والصَّحيح والسَّقيم، وغير ذلك من الأوصافِ المختلفةِ، والنُّعُوتِ المُتغايِرَةِ، وفي كَتْب الكل فائدةٌ، نحن نشير إليها، ونذكرها على التَّفصيل للأنواع التي وصفناها، وغيرها مما لم نَصِفْه إن شاء الله.

☆ فأما الأحاديث المُسْنَدات إلى النَّبيِّ ـ ﷺ ـ:

فهي أصل الشريعةِ، ومنها تُسْتَفَاد الأحكامُ. وما اتصَّل منها سندُهُ، وَثَبَتَتْ عدالةُ رجالِهِ، فلا خلاف بين العلماء أن قبوله واجبٌ، والعملَ به لازمٌ، والرَّادَّ له آثِمٌ.

☆ **وأما الأحاديث الموقوفات على الصحابة :**

فقد جعلها كثيرٌ من الفقهاء بمنزلة المَرْفُوعات إلى النَّبِيِّ - ﷺ - في لزوم العمل بها أو تقديمها على القياس، وإلحاقِها بالسُّنَنِ.

☆ **وأما الأحاديثُ المُرْسَلاتُ عن النَّبِيِّ - ﷺ - :**

فهي أيضاً عند خَلْقٍ من العلماء بمنزلةِ المُسْنَدات المتصلةِ في تقبُّلِها والعمل بمُتَضَمَّنها، ومن لم يَرَها كذلك من نُقَّاد الآثار وحفَّاظ الأخبار فإنه يكتبها للاعتبار بها، ولن يجعلها عِلَّةً لغيرها.

وحُكْمُ المُعْضَل مثلُ حكم المُرْسَل في الاعتبار به فقط.

☆ **وأما المقاطيعُ فهي الموقوفات على التابعين :**

فيلزم كَتْبُها، والنظرُ فيها، لتتخيَّر من أقوالهم، ولا تَشُذَّ عن مذاهبهم.

☆ **وأمَّا أحاديث الضِّعَافِ ومَن لا يُعْتَمَدُ على روايته :**

فتُكْتَبُ للمعرفة، وأن لا تُقْلَبَ إلى أحاديثِ الثِّقات، ويُعْتَبَرُ بها أيضاً غيرُها من الرِّوايات.

☆ **كَتْبُ أحاديثِ التَّفسير :**

أنا أبو محمد الحسن بن علي بن أحمد بن بشَّار السَّابوري بالبصرة، نا أبو بكر محمد بن أحمد بن مَحْمُوْيَهْ العسكري، نا أبو الوليد محمد بن أحمد بن بريد الأنطاكي، نا الهَيْثَم بن جميل، نا أبو عَوانة، عن عبد الأعلى، عن سعيد ابن جُبَيْر، عن ابن عباس قال: قال رسول اللهِ - ﷺ -:

«من قال في القُرآن بغير عِلْمٍ فليتبوأ مقعدَه من النار».

وهذا كله يدل على أن التَّفسيرَ يتضمنُ أحكاماً، طريقها النَّقل، فيلزم كَتْبُهُ، ويجب حفظه.

إلا أن العُلماءَ قد احتجُّوا في التَّفسير بقومٍ لم يحتجوا بهم في مُسْنَد

الأحاديث المتعلقة بالأحكام، وذلك لسوء حفظِهِم الحديث وشَغْلِهم بالتَّفسير، فهم بمثابة عاصمِ بن أبي النَّجُود، حيث احتُجَّ به في القراءات دون الأحاديث المُسْنَدات، لِغَلَبَةِ عِلْمِ القُرآن عليه، فصرف عِنَايَتَه إليه.

☆ كَتْبُ أحاديثِ المغازي:

تتعلَّق بمغازي رسول اللهِ ـ ﷺ ـ أحكامٌ كثيرةٌ، فيجب كَتْبُها، والحفظ لها.

☆ كَتْبُ أشعارِ المتقدِّمين:

في الشِّعْرِ الحِكَمُ النَّادِرَةُ، والأمثالُ السَّائرةُ، وشواهِدُ التَّفسيرِ، ودلائِلُ التَّأْويلِ، فهو ديوان العرب، والمُقَيِّدُ لِلُغَاتِهَا، ووجوه خطابها، فلزم كَتْبُهُ للحاجةِ إلى ذلك.

☆ كَتْب كلام الحُفَّاظ في الجَرْحِ والتَّعديل:

لَمَّا كان أكثرُ الأحكام لا سبيلَ إلى معرفته إلاَّ من جهةِ النَّقلِ، لزم النَّظرُ في حالِ النَّاقلينَ، والبحثُ عن عدالةِ الرَّاوين، فمن ثَبَتَتْ عدالَتُهُ جازت روايتُهُ، وإلاَّ عُدِلَ عنه، والْتُمِسَ معرفةُ الحكم من جهةِ غيره، لأن الأخبار حكمها حكم الشهادات في أنَّها لا تُقْبَل إلاَّ عن الثقات.

ويُقال إن أوَّلَ من تكلَّم في أحوالِ الرُّواةِ شُعبةُ بن الحجَّاج.

وكلام يحيىٰ بن معين هذا فيه بيانُ أنَّ مَنْ عَلِمَ من حالِ الرُّواةِ أمراً لا يجوز معه قبول روايتهم، وجب عليه إظهاره، لأن الحديثَ لا يُكْتَفَى في قبولِهِ لمجرَّد الصلاح والعبادة، كما لا يُكْتَفَى بذلك في قبول الشهادة.

وإذا اجتمع في أخبارِ رجلٍ واحدٍ معانٍ مختلفةٌ من المحاسنِ والمناقب، والمطاعن والمثالب، وَجَبَ كَتْبُ الجميع ونقله، وذِكْرُ الكُلِّ ونشرُهُ.

☆ **ما لا يَفْتَقِرُ كَتْبُهُ إلى الإسناد:**

كلُّ ما تقدمَ ذكرُهُ يفتقر كَتْبُهُ إلى الإسنادِ، فلو أُسْقِطَتْ أسانيدُهُ، واقْتُصِرَ على ألفاظِهِ، فَسَدَ أمْرُهُ، ولم يثبتْ حُكْمُهُ، لأن الأسانيدَ المتصلة شرطٌ في صحَّتِهِ، ولزوم العمل به.

وأما أخبارُ الصَّالحين، وحكاياتُ الزُّهَّاد والمُتَعَبِّدين، ومواعظُ البُلَغَاء، وحِكَمُ الأُدباء، فالأسانيد زينة لها، وليست شرطاً في تأديتها.

وعلى كلِّ حالٍ، فإن كَتْبَ الإسناد أَوْلَى، سواءٌ كان الحديثُ متعلقاً بالأحكامِ أو بغيرها.

● **السادس والعشرون: الرحلة في الحديثِ إلى البلادِ النَّائيةِ لِلِقاء الحفَّاظِ بها وتحصيلِ الأسانيد العالية:**

المقصود في الرحلة في الحديث أمران: أحدهما تحصيل عُلُوِّ الإسناد وقِدَمُ السماع، والثاني لقاءُ الحفَّاظ، والمذاكرةُ لهم، والاستفادةُ عنهم.

فإذ كان الأمرانِ موجودَيْن في بلد الطَّالب، ومعدومَيْن في غيره، فلا فائدةَ في الرحلة، والاقتصارُ على ما في البلد أَوْلى.

وإذا عزم الطَّالبُ على الرحلةِ، فينبغي له أن لا يتركَ في بلده من الرُّواة أحداً إلاَّ ويكتب عنه ما تيسر من الأحاديث، وإن قَلَّتْ. وقد رحل في الحديثِ الواحدِ جماعةٌ من السَّلَفِ، ذكرنا أسماءهم، وأوردنا أخبارهم في كتاب «الرحلة في الحديث» فَغَنَيْنَا عن إعادتها في هذا الكتاب.

قال أبو بكر: والطَّلب المفروضُ على كلِّ مسلمٍ إنما هو طلب العلم الذي لا يَسَعُ جَهْلُهُ، فتجوزُ الرحلةُ بغير إذن الأبويْن إذ لم يكن ببلد الطَّالب من يُعَرِّفُهُ واجباتِ الأحكام، وشرائعَ الإسلام، فأما إذا كان قد عرف عِلْمَ المُفْتَرَض عليه، فتكره له الرحلة إلاَّ بإذن أبويه.

قال أبو بكر: وإذا منع الطَّالِبَ أبواه عن تعلُّمِ العلمِ المُفْتَرَض، فيجب عليه مُداراتُهما، والرِّفْقُ بهما، حتى تَطِيبَ له أنفُسُهُمَا، ويسهلَ من أمره ما يشقّ عليهما.

☆ **ذِكْرُ شيء من وجوبِ طاعة الأبوين وبِرّهما وتركِ الرحلة مع كراهتهما ذلك وسُخطِهما: ثم ذَكَرَ الأحاديث في ذلك:**

وينبغي للطالب أن يتخيَّرَ لمُرافَقَتِهِ من يُشاكِله في مذهبه، ويوافقه على غرضِهِ ومَطْلَبِهِ.

ويُستحب البُكُور في يوم المسير.

☆ **توديع الإخوان والمعارف:**

ينبغي للطَّالب أن لا يخرج إلاَّ بعد توديعِهِ إخوانَه ووصاته إيَّاهم بالدُّعاء له. ـ ثم ذكر الدُّعاء عند التَّوديع، ودعاءَ الركوب للراحلة ـ.

ينبغي للطَّالب إذا نزل بالبلد الذي إليه رَحَلَ، أن يقدِّم لقاءَ مَنْ به من المشايخ، ويَتَعَجَّلَ السَّماعَ منهم، خوفَ اعتراض الحوادث.

وَلْيَسْمَعْ من كلِّ شيخٍ ما ليس عند غيره، وما اشترك المشايخُ فيه، فلْيقتصِرْ على سماعِهِ من أحدِهم.

ولْيعلم الطَّالبُ أن شهوة السماع لا تنتهي، والنَّهْمَةُ من الطَّلَبِ لا تنقضي والعلم كالبِحَارِ المُتَعَذِّر كَيْلُها، والمعادن التي لا ينقطع نَيْلُها، فلا ينبغي له أن يشتغل في الغُرْبَةِ إلاَّ بما يستحق لأجلِهِ الرحلةُ.

☆ **عَوْدُ الطَّالب إلى وطنه، واختيارُ إقامته على ظَعْنه:**

إذا بلغ الطَّالبُ غَرَضَه، وحاز في الرِّحلة ما قَصَدَ له من سماع عُلُو الأسانيدِ، وتحصيلِ فوائدِ الشُّيوخِ، فينبغي له الرُّجوعُ إلى وطنِهِ، والاشتغالُ بالنَّظر فيما جمعه.

لِمَا نا أبو الحسن عليّ بن القاسم بن الحسن الشاهد إملاءً من حفظه، نا أبو رَوْق أحمد بن محمد بن بكر الهِزّاني، نا محمد بن النعمان بن شِبْل الباهلي، عن مالك بن أنس، عن سُمَيّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول اللهِ ـ ﷺ ـ:

«السَّفَرُ قِطْعَةٌ من العذاب، يمنعُ أحدَكم طعامَهُ وشرابه ومَنَامَهُ. فإذا قضى أحدُكُم نَهْمَته من وجْهِهِ، فليُعَجِّل إلى أهله».

قال الشَّيخُ أبو بكر: صدق رسول اللهِ ـ ﷺ ـ في وَصْفِهِ السَّفَرَ، ومازال صادقاً مصدوقاً، فإن المسافر يقاسي من الأهوال، وَمَشَقَّةِ الحِلِّ والتِّرحال، ومعاناةِ النَّصَب وشدَّةِ التَّعب، والسيرِ مع الخوف في الليل البهيم، ما يستحق وصفُه بأنه العذاب الأليم.

ووجود ذلك في حقِّ صاحبِ الحديثِ أكثرُ، وحظُّه مما ذكرناه أجزلُ من حظ غيرِه وأوفر.

فعَوْدُ الطَّالبِ إلى مُسْتَقَرِّه أحْمَدُ، واشتغالُهُ بالنَّظر فيما حَصَّله أجرى للنفعِ عليه وأَعْوَدُ.

- **السابع والعشرون: حِفْظُ الحديث ونفاذُ البصيرةِ فيه وإنعامُ النَّظر في أصنافه، وضروب فيه:**

إذا استقرَّتْ بالطَّالِب دارُهُ، وانقضتْ من السَّفَرِ والاغترابِ أوْطارُه، فلْيَأْخذ نَفْسَه بالنظرِ فيما كَتَبَ، والتَّدبرِ لعلمِ ما طلب.

☆ معرفةُ الحديث ليست تلقيناً وإنما هو علم يُحْدِثُه الله في القلب:

أشبهُ الأشياءِ بعلمِ الحديث، معرفةُ الصَّرْفِ ونَقْدِ الدَّنانير والدراهم فإنه لا تُعْرَف جَوْدَةُ الدِّينار والدَّراهم بِلَوْنٍ، ولا مَسٍّ، ولا طَراوةٍ، ولا دَنَسٍ، ولا نَقْشٍ، ولا صفةٍ تعود إلى صِغَرٍ أو كِبَر، ولا إلى ضيق أو سَعَةٍ. وإنما يعرفه

النَّاقدُ عند المُعَايَنَةِ، فيعرف البَهْرَجَ والزَّائفَ، والخالصَ والمغشوشَ. وكذلك تمييز الحديث، فإنه عِلمٌ يخلقه اللهُ تعالىٰ في القلوب، بعد طولِ الممارَسَةِ له، والاعتناءِ به.

فمن الأحاديث ما تخفى عِلَّتُه، فلا يُوْقَف عليها إلا بعد النَّظر الشديد، ومُضِيّ الزَّمن البعيد.

ومنها ما قد كفى راويهِ مؤونَتَه، وأبَانَ في أوَّلِ حاله علَّتَهُ.

ينبغي أن يكون قَصْدُ الطَّالبِ بالحفظِ ابتغاءَ وجه اللهِ تعالىٰ، والنَّصيحةَ للمسلمين في الإيضاحِ والتبيين.

ولْيَجْتَنِبْ ارتكابَ المحرَّمات، ومُوَاقَعَةَ الأُمور المحظورات.

ويأْخذ نفسَه باتباع أوامر الحديثِ، والعمل به.

ويُطَيِّبُ كَسْبَهُ ويُصْلِحُ غِذَاءَهُ، ويُقِلُّ طعامه.

☆ ما ينبغي للطالب أن يُوَظِّفَه على نفسه من مطالَعَةِ الحديث في الليل، وإدامةِ دَرْسِهِ:

قال أبو بكر: إنما اختاروا المُطالَعَة بالليل لِخُلُوِّ القلب، فإنَّ خلوَّه يسرع إليه الحفظ.

وليس يكون قلةُ الغَمِّ إلا مع خُلُوِّ السِّرِّ، وفراغِ القلب. والليلُ أقربُ الأوقات من ذلك.

وينبغي لمن طالع في كتابه أن يَجْهَرَ بقراءته قَدْرَ ما يسمعه.

وينبغي تكريرُ المحفوظِ على القلبِ.

ومذاكرةُ الحديثِ مع عامةِ الناسِ.

والمذاكرةُ مع الأتباعِ والأصحابِ.

والمذاكرةُ مع الأقرانِ والأترابِ.

والمذاكرةُ مع الشيوخِ وذوي الأسنان.

ودوام المراعاة للحديث والمذاكرة به، واتقاء الفُتُور عنه.

● **الثامن والعشرون: البيانُ والتعريفُ لفضل الجمْعِ والتَّصنيف :**

قلَّ ما يَتَمَهَّرُ في علمِ الحديث، ويقفُ على غوامضه، ويستثير الخَفِيَّ من فوائده، إلا من جَمَعَ متفرِّقَه، وألَّف مُتَشَتَّتَهُ، وضَمَّ بَعْضَهُ إلى بعضٍ، واشتغلَ بتصنيفِ أبوابِهِ، وترتيبِ أصنافِهِ، فإنَّ ذلك الفعلَ مما يُقَوِّي النَّفْسَ، ويُثبت الحفظ، ويُذْكي القلبَ، وَيَشْحَذُ الطَّبْع، ويبسطُ اللسان، ويجيد البيان، ويكشف المُشْتَبِه، ويوضحُ المُلْتَبِس، ويُكْسِبُ أيضاً جميلَ الذِّكْر وتخليدَه إلى آخر الدَّهر.

ولم يكن العِلْمُ مُدَوَّناً أصنافاً، ولا مؤلَّفاً كُتُباً وأبواباً في زمنِ المتقدمين من الصحابة والتَّابعين، وإنما فَعَلَ ذلك مَنْ بَعْدَهُم، ثم حذا المتأخرون فيه حَذْوَهُم.

واختُلِفَ في المبتدىء بِتَصَانِيفِ الكُتُب، والسَّابقِ إلى ذلك، فقيل هو سعيد بن أبي عَروبة، وقيل هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج.

وكان ممن سَلَكَ طريقَ ابن جُرَيْج في التَّصنيف، واقتفى أَثَرَهُ في التَّأْليف مِنْ أهلِ عصرِهِ، والمدْرِكين لوقته سوى الأوزاعي وابن أبي عَروبة: الربيعُ بن صَبيح بالبصرة، وشعبةُ بن الحجاج، وحمادُ بن سلمة بها أيضاً جميعاً، ومَعْمَرُ بن راشد باليمن، وسفيانُ الثوري بالكوفة، وصنَّفَ مالكُ بن أنس مُوَطَّأه في ذلك الوقت بالمدينة. ثم مِنْ بَعْدِ هؤلاء: سفيانُ بن عُيينة بمكة، وهُشَيْمُ بن بشير بواسط، وجَريرُ بن عبد الحميد بالرَّيِّ، وعبد الله بن المبارك بخراسان، ووكيعُ بن الجراح، ويحيى بن زكريّا بن أبي زائدة، ومحمد بن فُضَيْل بن غَزْوان جميعاً بالكوفة، وعبد الله [بن] وهْبٍ بمصر، والوليد بن مسلم بدمشق. ثم مِن

بَعْدِهم: عبدُ الرَّزَّاق بن هَمَّام، وأبو قُرَّة موسى بن طارق جميعاً باليمن، ورَوْح ابن عُبَادة بالبصرة. ثم اتَّسعت التَّصانيفُ، وكَثُرَ أصحابُها في سائر الأمصار على تَتَابُعِ الدُّهورِ وكَرِّ الأعصار.

قال الخطيب: ينبغي أن يُفَرِّغَ المصنِّفُ للتصنيف قلْبَه، ويَجْمَعَ له هَمَّه، ويَصرِفَ إليه شُغلَه، ويقطعَ به وقته. وكان بعض شيوخنا يقول: من أراد الفائدة فلْيَكْسِرْ قَلَمَ النَّسخ، وليأْخذْ قلم التَّخريج.

ولا يضع من يده شيئاً من تصانيفه إلاَّ بعد تهذيبِهِ وتحريرِهِ، وإعادة تدبُّره وتكريره.

☆ **وصفُ الطريقتين اللتين عليهما يُصَنَّفُ الحديث:**

من العلماءِ من يختارُ تصنيفَ السُّنَنِ وتخريجَها على الأحكام وطريقةِ الفقه، ومنهم مَنْ يختارُ تخريجَها على المُسْنَد وضمَّ أحاديثَ كل واحد [من] الصَّحابة بعضِها إلى بعض.

فينبغي لمن اختار الطريقة الأولى، أن يجمع أحاديثَ كلِّ نوعٍ من السُّنَنِ على انفرادِهِ، فيميِّزَ ما يدخل في كتاب الجهاد عمَّا يتعلق بالصِّيام، وكذلك الحُكْمُ في الحجِّ والصلاةِ، والطهارةِ، والزكاةِ، وسائرِ العبادات، وأحكامِ المعاملات. ويُفْرِدَ لكل نوعٍ كتاباً، ويُبَوِّبَ في تضاعيفه أبواباً، يُقدِّمُ فيها الأحاديث المسنَدات، ثم يُتبعها بالمراسيل والموقوفات، ومذاهب القدماءِ من مشهوري الفقهاء، ولا يُورِدُ من ذلك إلا ما ثَبَتَتْ عدالةُ رجاله، واستقامتْ أحوالُ رُواته. فإنْ لم يصحَّ في الباب حديثٌ مُسْنَد، اقتصر على إيراد الموقوفِ والمرسَل. وهذان النوعانِ أكثر ما في كُتُبِ المتقدمين، إذْ كانوا لكثيرٍ من المُسْنَدات مُستنكِرين.

☆ مخارج السُّنن :

أصحُّ طُرُق السُّنَن ما يرويه أهلُ الحرمين، مكَّة والمدينةِ، فإنَّ التَّدليس فيهم قليلٌ، والاشتهارَ بالكذب ووضعِ الحديث عندهم عزيز.

ولأهلِ اليمنِ رواياتٌ جيدة، وطرقٌ صحيحة، ومرجِعُها إلى الحجاز أيضاً، إلاَّ أنها قليلة. وأما أهل البصرة، فلهم من السُّنَن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم، مع إكثارِهم وانتشارِ رواياتهم.

والكوفيون كالبصريين في الكثرة، غير أن رواياتِهم كثيرةُ الدَّغَلِ، قليلةُ السلامةِ من العِلَل.

وللمصريين رواياتٌ مستقيمةٌ إلاَّ أنها ليست بالكثيرة.

☆ تخريج السنن على المسند :

قد ذكرنا طريقةَ التَّخريج على الأحكام، وأما الطريقةُ الأُخرى فهي التَّخريج على المُسنَد، وأوَّلُ من سَلَكَها على ما يقال نُعَيْم بن حَمَّاد.

أنا أحمد بن محمد بن غالب الفقيه، أنا أبو الحسن الدَّارقطني، قال: (وأوَّلُ من صنَّف مُسْنَداً وتَتَبَّعَهُ نُعَيْمُ بن حمَّاد).

قال أبو بكر: وقد صنَّف أسدُ بن موسى المصري مُسْنَداً. وكان أسَدٌ أكبرَ من نعيم سِناً، وأقدَمَ سَماعاً فيحتملُ أن يكون نُعَيْمٌ سبقه إلى تخريجِ المُسْنَد، وتتبَّع ذلك في حَدَاثتِهِ، وخرجَ أسدٌ بعدَه على كِبَر سِنِّه والله أعلم. فينبغي لمن أراد تخريجَ مسانيد الصحابةِ أن يَعْرِفَ المتونَ المرفوعةَ من الموقوفة، فإنَّ فيها ما يُشْكِل على مَنْ لم يكنْ عارفاً بصناعة الحديث.

☆ ترتيب مسانيد الصحابة :

الاختيارُ في تخريج المُسْنَد إلى المُصَنِّف. فإن شاء رَتَّبَ أسماءَ الصحابةِ على حروفِ المُعجم من أوائلِ الأسماء، فيبدأ بأُبَيِّ بن كعب، وأُسامةِ بن زيد،

ومن يليهما. وإن شاء رتبها على القبائلِ، فيبدأ ببني هاشم، ثم الأقربِ فالأقربِ إلى رسول الله ـ ﷺ ـ في النَّسَب. وإن شاء رتَّبها على قَدْرِ سوابق الصحابةِ في الإسلام، ومحلِّهم من الدين. وهذه الطريقة أحبُّ إلينا في تخريج المسند، فيبدأ بالعشرةِ رضوان الله عليهم، ثم يُتْبِعهم بالمقدَّمين من أهلِ بدر.

وَيَتْلُوهم أهلُ الحديبية الذين أنزل اللهُ تعالىٰ فيهم: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾.

☆ **بيانُ عِلَلِ المسنَد:**

يُسْتَحَبُّ أن يصنَّفَ المُسْنَد مُعَلَّلا. فإن معرفةَ العِلَلِ أجلُّ أنواعِ عِلْمِ الحديث.

والسبيل إلى معرفةِ عِلَّة الحديث أن يُجْمَعَ بين طُرُقِهِ، ويُنظَرَ في اختلافِ رُواته، ويُعْتَبَرَ بمكانهم من الحفظِ، ومنزلَتهم في الإتقان والضبط.

☆ **ذكرُ الرجالِ الذين يُعْتَنَى بجمعِ حديثِهم:**

قال أبو بكر: وأصحابُ الحديث يَجمعون حديثَ خَلْقٍ كثيرٍ غير هؤلاء، أنا أذكرُ ما حضرني من أسمائهم، فمنهم: إسماعيل بن أبي خالد البَجَلي، وأيُّوب بن أبي تَميمة السختياني، وبيان بن بشر الأحْمَسي، وداود بن أبي هند البصري، وربيعة بن أبي عبد الرحمٰن المدني، والحسن بن صالح بن حيّ الكوفي، وزياد بن سعد الخراساني، وسليمان الأعمش الكاهلي، وسليمان أبو إسحٰق الشيباني، وسليمان بن طَرْخَان التيمي، وصفوان بن سُلَيْم، ومحمد ابن مسلم بن شهاب الزُّهْريَّان، وطلحة بن مُصَرِّف اليامي، ومِسْعَر بن كِدَام الهلالي، وعبد الله بن عَوْن البصري، وأبو حَصِين عثمان بن عاصم الكوفي، وعبد الرَّحمٰن بن عَمْرو الأوزاعي، وعبيد الله بن عمر العمري، ويحيىٰ بن

سعيد الأنصاري، وعَمرو بن دينار المكي، ومحمد بن جُحادَة الأَوْدي، ومحمد بن سَوْقَة العبدي، ومحمد بن واسع الأزدي، ومَطَر بن طهمان الخراساني، ويونس بن عبيد البصري.

☆ **جمعُ التراجم:**

ويجمعون أيضاً تراجم تُلْحَق بدواوين الشيوخ الذين تقدمتْ أسماؤهم. وذلك مثل ترجمة مالك، عن نافع، عن ابن عمر. وعُبيد الله بن عمر، عن القاسم، عن عائشة. وسُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة. وأيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة. وَمَعْمَر، عن همام بن مُنَبِّه، عن أبي هريرة. وأيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس. والأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود. وجعفر بن محمد بن علي، عن أبيه، عن جابر. وهشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. وأَفْلَحَ بن حُمَيْد، عن القاسم، عن عائشة. وإبراهيم النخعي، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة.

☆ **جمعُ الابواب:**

ويَجمعون أبواباً يُفْرِدُونها عن الكُتُب الطِّوال المصنَّفة في الأحكام، وعن مسانيد الصحابة أيضاً. فمنها: باب رؤية الله عزَّ وجلَّ في الآخرة، وباب الشفاعة، وباب المسحِ على الخفين، وباب النِّيَّة في العبادات، وباب رفع اليدين في الصَّلاة، وباب القراءة وراء الإمام، وباب إفْراد الإقامة، وباب الجهر ببسم الله الرَّحمٰن الرحيم والمخافتة بها في الصلاة، وباب القنوت في الفجر، وباب الغُسل للجمعة، وباب إفْراد الحجّ، وباب الوضوء من مسِّ الذَّكَر، وباب القضاء باليمين مع الشاهد، وباب إبطال النكاح بغير وَلي، وطُرُق قول النَّبي ـ ﷺ ـ: «من كذب عليَّ»، و«إن الله لا يقبضُ العِلْم انتزاعاً»، و«أما يَخْشَى الذي يرفع رأْسَه قبل الإمام»، و«إذا أقيمت الصلاةُ فلا صلاة إلاَّ

المكتوبة»، و«نَضَّرَ الله من سمع مِنَّا حديثاً فبلَّغَه»، و«إن أهلَ الدرجات»، و«طلب العلم فريضة»، و«من سُئِلَ عن علم فكتمه»، و«الأحاديث المسلسلات».

ويجب أن يُقَدِّمَ من هذه الجُمُوع كلها النِّيَّة، ويَبْدَأ بقوله ـ ﷺ ـ: «إنما الأعمال بالنِّيَّات».

ويَجمعون أيضاً ما رُوي عن سَلَفِ المسلمين من أخبار الأُمم المتقدمين، وأقاصيص الأنبياء، وسِيرَ الأولياء. والذي نستحبه أن لا يُتَعَرَّض لجمع شيء من ذلك إلاَّ بعد الفراغ من أحاديثِ رسول الله صلى الله عليه [وسلم].

قال أبو بكر: وجميع هذه الكُتب قد انقرضت، ولم نقفْ على شيءٍ منها، إلاَّ على أربعةٍ أو خمسةٍ حسب، ولعمري إن في انقراضها ذهابَ علوم جَمَّة، وانقطاعَ فوائدَ ضخمةٍ. وكان علي بن المديني فيلسوفَ هذه الصَّنْعة، وطبيبَها، ولسانَ طائفة الحديث، وخطيبَها. رحمة الله عليه، وأكرم مثواه لديه.

ومن الكُتبِ التي تكثر منافعُها ـ إن كانت على قَدْرِ ما تَرْجَمَها به واضعُها ـ مصنَّفات أبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتي، التي ذكرها لي مسعود بن ناصر السجزي، وأوقفَني على تذكرةٍ بأساميها، ولم يُقَدَّرْ لي الوصولُ إلى النَّظَرِ فيها، لأنها غيرُ موجودةٍ بيننا، ولا معروفةٍ عندنا. وأنا أذكرُ منها ما أستحسنُه سوى ما عَدَلْتُ عنه واطّرَحْتُه. فمن ذلك: «كتاب الصحابة»، خمسة أجزاء. «كتاب التابعين»، اثنا عشر جُزءاً. «كتاب تُبَّاع التَّبع»، عشرون جزءاً. «كتاب الفصل بين النَّقَلَة»، عشرة أجزاء. «كتاب أتباع التابعين»، خمسة عشر جزءاً، «كتاب تَبَع الأتباع»، سبعة عشر جزءاً. «كتاب عِلل أوهامِ أصحاب التَّواريخ»، عشرة أجزاء. «كتاب عِلل حديث الزهري»، عشرون جزءاً. كتاب «عِلل حديث مالك بن أنس»، عشرة أجزاء. «كتاب علل مناقب أبي حنيفة ومثالبه»، عشرة

أجزاء. «كتاب علل ما أسْنَدَ أبو حنيفة»، عشرة أجزاء. «كتاب ما خالف الثوريُّ شعبةَ»، ثلاثة أجزاء. «كتاب ما خالف شعبةُ الثوريَّ»، جُزءان. «كتاب ما انفرد به أهل المدينة من السُّنَنِ»، عشرة أجزاء. «كتاب ما انفرد به أهل مكة من السُّنن»، خمسة أجزاء. «كتاب ما انفرد به أهلُ خراسان»، خمسةُ أجزاء. «كتاب ما انفرد به أهل العراق من السنن»، عشرةُ أجزاءُ. «كتاب ما عند شعبة عن قتادة وليس عند سعيد عن قتادة»، جزءان. «كتاب ما عند سعيد عن قتادة وليس عند شعبة عن قتادة»، جزءان. «كتاب غرائب الأخبار»، عشرون جزءاً. كتاب «ما أغْرَبَ الكوفيون على البصريين»، عشرة أجزاء. «كتاب ما أغْرَبَ البصريون على الكوفيين»، ثمانية أجزاء. «كتاب من يُعْرَفُ بالأسامي»، ثلاثة أجزاء. «كتاب أسامي من يُعرف بالكنى»، ثلاثة أجزاء. «كتاب الفَصْل والوصل»، عشرة أجزاء. «كتاب التميز بين حديث النَّضر الحُدّاني والنضر الخزاز»، جزءان. «كتاب الفَصْل بين حديث منصور بن المعتمر ومنصور بن زاذان»، ثلاثة أجزاء. «كتاب الفصل بين حديث مكحول الشامي ومكحول الأزدي»، جُزء. «كتاب موقوف ما رُفع»، عشرة أجزاء. «كتاب آداب الرحلة»، جزءان. «كتاب ما أسْنَدَ جُنَادَة عن عُبَادة»، جُزء. «كتاب الفصل بين حديث ثور بن يزيد وثور بن زيد»، جزء. «كتاب ما جُعل عبد الله بن عمر، عبيدَ الله ابن عمر»، جُزءان. «كتاب ما جُعل شيبانُ سفيانَ أو سفيانُ شيبانَ»، ثلاثة أجزاء. «كتاب مناقب مالك بن أنس»، جزءان. «كتاب مناقب الشافعي»، جزءان. «كتاب المُعْجَم على المدن»، عشرة أجزاء. «كتاب المُقلِّين من الشاميين»، عشرة أجزاء. «كتاب المُقِلِّين من أهلِ العراق»، عشرون جزءاً. «كتاب الأبواب المتفرقة»، ثلاثون جزءاً. «كتاب الجمع بين الأخبار المتضادة»، جزءان. «كتاب وصف المعدِّل والمعدَّل»، جزءان. «كتاب

الفَصْل بين أخبرنا وحدثنا»، جزء. «كتاب أنواع العلوم وأوصافها»، ثلاثون جزءاً.

ومن آخر ما صنف كتاب «الهداية إلى علم السنن» قَصَد فيه إظهارَ الصناعتين، اللتين هما صناعة الحديث والفقه، يذكر حديثاً ويترجم له، ثم يذكر من يتفرد بذلك الحديث، ومن مفاريد أي بلد هو، ثم يذكر تاريخ كُلِّ اسم في إسناده من الصحابة إلى شيخه بما يُعْرَفُ من نِسْبته، ومولده، وموته، وكنيته، وقبيلته، وفضله، وتيقظه، ثم يذكر ما في ذلك الحديث من الفقه والحِكْمة. وإن عارضه خبرٌ آخر ذكرَه، وجمع بينهما، وإن تَضَادَّ لفظُه في خبر آخر تَلَطَّف للجمع بينهما حتى يُعْلم ما في كل خبر من صناعة الفقه والحديث معاً، وهذا من أنبلِ كُتبه وأعزِّها.

قال أبو بكر: مثل هذه الكتب الجليلة، كان يجب أن يكثر بها النسخ، ويتنافس فيها أهل العلم، ويكتبوها لأنفسهم، ويخلِّدُها أحرارُهم. ولا أحسِبُ المانع من ذلك إلاَّ قلة معرفة أهل تلك البلاد لمحل العلم وفضله، وزهدهم فيه، ورغبتهم عنه، وعدم بصيرتهم به. والله أعلم.

☆ **قطعُ التحديث عند كِبَرِ السِّنِّ:**

قال أبو بكر: إذا بلغ الراوي حَدَّ الهَرَم والحالةَ التي في مثلها يَحْدُثُ الخَرَف، فيُسْتَحَبُّ له تَرْكُ الحديث والاشتغالُ بالقراءة والتسبيح، وهكذا إذا عمي بصرُه، وخشي أن يُدْخَلَ في حديثه ما ليس منه حال القراءة عليه، فالأَوْلى أن يقطعَ الرواية، ويشتغلَ بما ذكرناه من التَّسبيح والقراءة.

وبه انتهى هذا «المنتقى من الجامع للخطيب البغدادي» مَعَ فَوْتٍ قَليلٍ في بعضِ التراجم وأوائل المقاطع، اقتضاها السياق. ومن الله نستمد السداد.

انتقاء/ بكر بن عبد الله أبو زيد

الرِّقَابَةُ عَلَى التُّرَاثِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين. أما بعد:

فقد دعاني ما كتبته عن «تحريفِ النُّصوصِ» إلى هذا الخطاب متضمناً الدعوة إلى: «الرقابة على التراث» معروضاً علىٰ أنظارِ علماء العصرِ وأساتيذِه، ومن شاء الله من النُّبهاء الفُضلاءِ علىٰ مَرِّ الزَّمَانِ في كُلِّ مكانٍ، فأقول:

نَقَدْ فَضَّلَ اللَّهُ المسلمينَ علىٰ الكافرينَ بنعمٍ عظيمةٍ، وآلاء جسيمةٍ، من أجَلِّها «نعمة التراث» في شتَّىٰ العُلومِ والمَعارفِ الإسلاميَّةِ، مِمَّا خَطَّتْهُ أَقلامُ المسلمين، وانفتقتْ عنه المفاهيمُ في نصوصِ الوَحْيَيْنِ الشَّرِيفين، وَمَا تَفرَّعَ عنهما، ومَا دَلاَّ عليه من علومٍ شَتَّىٰ، ومعارف جُلَّىٰ، بقي منها علىٰ الرُّغْمِ من عاديات الأيام نحو «٣٠٠٠٠٠٠» ثلاثة ملايين «مخطوط»، في نحو «٢٠٠٠» أَلْفَي مكتبة من مكتبات العالم.

ويوجد مجموعة كبيرة من فهارسِ هذه المكتبات في المكاتب العامَّة بالجامعات، والمجامعِ العلميَّة.

هذا العدد التَّقريبي للتُّراثِ الإسلامي، المحفوظ في «خزائن العالم»: تَمَيَّز به المسلمون مع تطاولِ القرون على أُمَمِ الأرض كافَّة.

فهو في تميُّزِه:

يُكَوِّنُ في حياةِ مَنْ أَلَّفَهُ، وانفتَقَتْ عنه قريحتُه:

دِيْناً يَتَقَرَّبُ بِهِ إلىٰ اللَّهِ تعالىٰ.

وَعِلْماً يَنْتَفِعُ بِهِ مَنْ شَاء اللَّهُ من عبادِهِ «فَرُبَّ حامل فقْهٍ إلىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»، و «رُبَّ مَبلَّغ أَوعىٰ مِنْ سامعٍ».

وَحَمْلاً لِلدَّعوةِ إلىٰ اللَّهِ تعالىٰ.

وبَلاغاً إلىٰ قومٍ آخرين.

ولم يحصل لهم هذا التَّمَيُّزُ إلاَّ بعد جهدٍ جاهدٍ من الطَّلبِ والتَّحْصيلِ وسعةِ معارِفهم وعلومِهم، وتَعدُّدِها، محفوفةً بِسدادِ كلامهم، وسلامةِ منهجِهم «رحمة اللَّهِ عليهم أَجمعين»[1].

وَيُكَوِّنُ هذا «التراث» في حياةِ المسلمين: أَمانةً تحت أيدِيهم هم مستحفظون عليها، ولعلمائهم العاملين حقّ القوامةِ عليها بحملها وتبليغها من بعدهم؛ لقول النَّبيّ ﷺ:

«يحمل هذا العلم من كلِّ خَلَفٍ عدُولُه؛ ينفون عنه تحريفَ الغَالِين، وانتحالَ المبطلين، وتأْويلَ الجاهلين».

وإذا كان ما رُوي عن ابن عمرَ ـ رضي اللَّهُ عنهما ـ مرفوعاً:

«اتَّقُوا اللَّهَ في الضعيفيْن: المملوكِ والمرأَةِ» رواه ابن عساكر بسندٍ ضعيفٍ: تُفيده نصوصُ الشَّريعةِ الأخرىٰ، وكلِّيَّاتها الجامعة، فإنَّ رعايةَ حرمةِ التُّراثِ كذلك، بل إنَّ حُرْمَةَ التُّراثِ تُدَاخِلُ كلَّ واحدةٍ من الضَّروريات الخمس، التي بُنِيَتْ عليها المِلَّةُ، وَدَعَتْ إلىٰ حفظِها:

- ☐ فأُولىٰ الضَّروريَّات: المحافظة على الدِّين، وهذا التُّراث من لبابِ الدِّيانة.
- ☐ والثَّانية: المحافظة على النَّفسِ، وهذا التُّراث نتاجُ عقولِ المسلمين ونَسْلُ قلوبِهم:

---

(١) انظر في تفصيل ذلك كتاب: «أخطار على المراجع العلمية لأئمة السَّلف» للصافي.

مَا نَسْـلُ قَلْبِي كَنَسْـلِ صُلْبِي مَـنْ قَـاسَ رُدَّ لَـهُ قِيَـاسُـه

- والثَّالثة : المحافظة على العقل . وهذا التُّراث : غذاء عقولها .
- والرَّابعة : المحافظة على العِرض . وهذا التُّراث : عِرض الأُمَّة .
- والخامسة : المحافظة علىٰ المال . وهذا التُّراث كَنْزٌ لَهَا .

وما حق التَّأْليفِ على الذهن ببعيد .

فحقيقٌ أنْ يكونَ أَهلُ الإسلامِ لهذا التُّراث ، كالجسد الواحد ، إذَا نِيْلَ من كتابٍ واحد ، هَرَعُوْا لِكَفِّ العدوان ، وَصَدِّ المعتدين .

وَتُرَاثٌ هذه منزلته الكبيرة ، ودرجته الرَّفيعة ، ياللّه! كَمْ يَفْرَحُ المسلمُ ، إذَا فُتحت خزائنُ الكتبِ في ديارِ المسلمين ، وَجُلبت إِليها المخطوطاتُ ، أَو مصوراتها من أَنحاءِ العالم .

وكَمْ يبتهج إذا وضعت الفهارسُ لمكتبات العالم ، وطُبعت وصار ما تناثرَ منها في أَرجاءِ الدُّنيا في زاويةٍ من مكتبته .

وَكَمْ يَنْعَمُ المسلمُ ، إِذَا رأَىٰ لافتةَ هيئةٍ تُساعد المحقِّقين عَلَىٰ حِرْفَتِهِم الشَّاقَة ، ورِحلتهم المضنية في إخراجِ التُّراثِ .

وإِذَا رأَىٰ مَطْبَعَةً ، تُديرها أَيْدٍ غَنية ، قادرة ، أَمينة .

وإِذَا قامت مصلحةٌ حكومية ، أَو خَيْرِيَّة ، تعتني بتمويلِ الكتاب ونشره للنَّاس .

أَمَّا إِذَا نُفض غُبار الزَّمَنِ عن «مخطوطٍ» ، وتَدَاوَلَهُ النَّاسُ مطبوعاً ، فهذه نعمة كبرىٰ ، تحوي مجموعةَ آلاء :

- إِنقاذ المخطوط ونشر ما فيه .
- واستشعار عظمة الماضين .
- وانتفاع من شاء اللَّهُ من عباده به .

- وتقوية إعداد الأُمَّة في الحاضر.
- وَمَدّ آمالها المستقبلية على جسورٍ من العلمِ والمعرفة.
- وتحريك الهمم وشحذ الأَذهان بالعلمِ والبحث.

□ □ □

وجوه العبث بالتراث

وَلَقَدْ هَبَّت في عصرِنا ريحٌ طيبة، أَنعشت ذوي القُدرةِ واليسارِ في العلمِ، بإحياءِ كنوز التُّراث وإظهاره للنَّاس، لكن: «لابدَّ في التَّمرِ مِنْ سُلاَّءِ النَّخْلِ، وفي العسلِ من إِبرِ النَّحلِ» فقد صاحب هذه البَشَارَةَ نَذَارَةٌ، صاحبها ريحٌ عاصف، وأَصابها صِرٌّ قاصِف؛ إِذْ أَضْحَتْ هذه الثَّروة الَّتي تميَّز بها المسلمون عن سائر الأُمَمِ، نِهَاباً تَرَاهَا في كَفِّ كُلِّ لاقطٍ، يتوازعها الجياعُ بصلابةِ جبينٍ، فيتلقونها بأَكفٍّ مفتوحةٍ كأَنَّما هي من كَدِّهم وَكَدِّ أَبيهم، وترقصُ أَقلامُهم بين سطورِها متصرِّفة بما بدا لها، تَصرُّف المُلاكِ في أَملاكِهم، وذوي الحقوق في حقوقِهم، وهُم لا يستحقونها بنسبٍ ولا بسببٍ، بَلْ هُمْ محجوبون ممنوعون لاختلافِ الدِّين، أَوْ رِقِّ أَصاب العقول.

فصارَ إِظهارُ جملةٍ كبيرةٍ من التُّراث مطبوعاً يعتريه عوامل نَحْسٍ مَهُوْلَةٍ تُمَثِّل ظاهرةً مؤلمةً جاءت بالخاطئة، ونهضةً مهجنةً خافضة، تَرْتَعِدُ من هُجنتها فرائص أَهل البصائر

منها:

١ ـ **مسخ الكتاب عن مكانته التي خطَّها قلمُ مؤلفه**. فإِذا كان العلماءُ بالأَمس يقولون: «**النَّاسخُ ماسخٌ**» فإِنَّا نقول اليوم: «**الطابع عابث**»؛ لما تراه من الفرق بين الأَصل والمطبوع، كالفرق بين طَلْعَةِ الصُّبْحِ وفَحْمَةِ الدُّجىٰ.

٢ ـ **اغتيال الطبعة القديمة**، فترى الفرق بين الطبعتين كالفرق بين الرَّجلين.

٣ـ وَأْدُ التَّحْقِيْق، فترىٰ الكتاب يَخْدِمُهُ عالمٌ متقنٌ ثم يَسْتَلُّهُ متعالمٌ صعلوك فَيُحَوِّرُ في الحواشي، بعد أَنْ يَتَنَمَّرَ في المقدمةِ بِثَلْبِ الطبعة السابقة.
ولهم مسالك شتَّىٰ.

٤ـ تَنْتِيْفُ الكتب، باختيارِ بحثٍ أَوْ سَلْخِهِ من كتابٍ لابن القيم ـ رحمه اللَّهُ تعالىٰ ـ مثلاً، فَيُكْتَبُ علىٰ غلافِهِ: تأْليفُ ابن القيِّم. دون الإشارة إلىٰ أَنَّه من كتاب له. وهذا غاية في التَّغريرِ والتَّلبيس.

٥ـ تَقَصُّدُ التَّحريف، والتَّبْديل، وتحويل النُّصوص إلى تأْييدِ مذهبٍ ما؟!
وقد أَفردتُ عن «تحريفِ النُّصوصِ» كتاباً وهو مطبوع.

٦ـ عبث الورَّاقين، من دورِ النَّشرِ، والطِّباعة، والكتبيين مُتَحَسِّسِيْنَ حَاجَةَ السُّوقِ، فيخرج الكتاب من عمل مكتبِ التَّحقيقِ ـ الوهمي ـ بالمطبعة، أَو المكتبة.

٧ـ وأَخَصُّ منه، أَنْ يُرْسَمَ علىٰ طُرَّةِ الكتابِ: حقَّقَهُ فلان. وما رآه قط.
يعملون هذا استغلالاً لأَسماء ذائعةِ الصِّيْتِ، مسموعة الصَّوتِ في الأَوساطِ العلميَّة، طَلَباً لِكَسْبِ الثِّقَةِ بإخراجِ الكتابِ وترويجِه.

٨ـ وأَخَصّ من هذا: نسبة الكتابِ إلىٰ غيرِ مؤلفِهِ للتَّرويجِ تارة، ولإفسادِ الأَحكامِ والعقائدِ تارةً أُخرىٰ.

٩ـ وأَشملُ من هذه: انتحال الكتب والرَّسائل لاسيما في الأُطروحات.
وانتحال الكتبِ واستلالها داءٌ قديم، وفيه مؤلفات مفردة، وباسم: «السَّرقات الأدبيَّة».

١٠ـ التَّصرُّف باسم الكتاب، حتَّىٰ إنَّ الكتابَ يُطبع عدةَ طبعاتٍ بعدة أَسماء، ليس فيها واحد سماه به مؤلفه، بل إنَّ التغيير لاسم الكتاب قَدْ يَنُمُّ عن ذِلَّةٍ وانهزام، وكان من آخر ما رأَيته مطبوعاً كتاب: «مَقَامِعُ أَهْلِ الصُّلْبَان

وَمَرَاتِعُ أَهْلِ الإيمان» لأَبي عُبَيْدَةَ أَحْمَدُ بن عَبد الصَّمد الخَزْرَجِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٨٢هـ طُبع باسم: «بَيْنَ الإِسْلاَمِ والمَسِيحِيَّةِ» وَهُوَ عُنْوَانٌ مُخْتَلَقٌ مَوْضُوعٌ، وفيه مُلاَيَنَةٌ لِلنَّصَارَى من وجوه لا تخفى.

وهذا باب يَصْعُبُ حَصْرُه.

١١ـ نفخ الكتاب بالتَّرفِ العلميِّ، وَزَغَلِ التَّحقيق.

١٢ـ تَسَتُّرُ أَهل الأَهواءِ بكتبِ السَّلفِ الَّتي تحمل الإِسلام على ميراثِ النُّبوَّةِ صافياً، فينهض أَهلُ الأَهواءِ إلى إخراجها، وتحشيتها بضرائر: من وساوس المبتدعة، وتُرَّهات الصُّوفيَّة، ومعاول المؤولة، وأَفاعيل المتعصِّبة في الأَصلِ والحاشية.

ومن أَبرزها ظاهرة «تحنيف الكتب» حتى جاؤا بالمضحكات، ومنها قول بعضهم علىٰ قول أَبي الشيخ في كتابه «أَخلاق النَّبِيِّ ﷺ»: «وكان ﷺ عنده سيف حنفي».

علَّق عليه المتعصِّبُ بقوله: «نسبة للإمام أَبي حنيفة».

ثم جاءت نفثاتُ المستغربين الجُدُد، فَطَمُّوا الوَادِي على القُرَىٰ.

١٣ـ «تَسَوُّل العلم» وحقيقته: عَمَلُ المتشبِّع بما لم يُعْطَ: باستئجار المملقين لتحقيق التُّراث، وإخراجه بتحقيق المستأْجِر، وَلَمْ يَخُطَّ قَلَمُهُ حَرْفاً، وَلَمْ يُشْرِفْ على أَصل ولا حاشية، فرحم اللَّهُ أَهل الحياء، وأَعان على قمع هؤلاء المتسولين.

وفي «أَمالِي ابن الشَّجَرِي»: (١/ ١١):

فَإِنَّ الدرهم المضروب باسمي أَحَبُّ إِلَيَّ من دينار غيري

١٤ـ سَطْوُ فاقدي «الكفاءة في العلومِ الشَّرعيَّة واللسانيَّة» على تراثِ سلف الأُمَّة، وإخراجه باسم التحقيق.

ولبعضهم «محققاً» لمَّا مَرَّ علىٰ آيةٍ من كتابِ اللَّهِ تعالىٰ، قال معلِّقاً:

«لم نهتد إلىٰ موضعها من القرآن الكريم»!

ولآخر قال عن حديثٍ: «أَخرجه النَّبيُّ ﷺ».

فالطبيب، والبيطري، والصيدلي، والمهندس، والزراعي، والكهربائي، و«الحداد» وأَصحاب الحِرَفِ المهنيَّة الأُخرىٰ ممن لا تستغني الأُمَّة عنهم في مجالِهم، تطاولوا على كتبِ السَّلفِ، في التَّفسيرِ، والحديثِ، والفقه ...:

مَتَىٰ مَـا أَتيتَ الأَمـرَ مـن غيرِ بابه ... ضَلَلْتَ وإن تدخل من البابِ تهتد

فَنَفَذَ فيهم قولُ النَّبيِّ ﷺ: «اتخذ النَّاسُ رؤوساً جُهالاً».

ولا نشكّ في حسنِ نية بعضِ هؤلاء، لكن من دخل في غير فَنِّهِ أَفسده.

والمُتَعيّنُ إِيْصَادُ الباب؛ لِتَعَسُّرِ التَّمييز بين الفريقين، وحتَّىٰ لا يُفتح بابُ الإِذْنِ لِمَنْ عَرِيَ عَنْ نِيَّةٍ حَسَنَةٍ.

ونقولُ لهؤلاء: لابد من مرحلة الطَّلب للعلومِ الشرعيَّة نظير مرحلة الطَّلبِ لهذه الحِرَفِ الأُخرىٰ.

١٥ـ وَلَعُ المبتدئين بإخراج التُّراث، وَهُمْ لَمْ يهضموا ما فيه من العِلمِ بَعْد ﴿وَأَنَّىٰ لَهُمُ التَنَاوُشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾.

وهاتيك «الكنى الملحونة» لا ترشحهم لهذا.

وقد جاؤا في إثبات نصِّ المخطوطات بالأَعاجيب:

أَقول له زيداً فيسمع خـالداً ... ويكـتبه عـمـراً ويقــرأه بِشـرا

١٦ـ المتابعة لِلَفِيفِ من الكفَّار «المستشرقين»[1] بطبع كتب السِّحر، والكَهانة والتَّنجيم، والقصص الكاذب، والأَدب المكشوف، وكتب أَهل البدع

(١) انظر في تفصيل ذلك كتاب: «أخطار على المراجع العلمية لأئمة السَّلف» للصافي.

والأَهواء المضلَّة كُلٌّ بقدرِ ما استبطنه من الأَهواءِ والشَّهوات الَّتي تُضِرُّ الخلق، وتُغضِب الخالق سبحانه.

وهذا من الدَّعوة إلى الضَّلالِ، وفي الحديث:

«من دعا إلىٰ هدىً كان له من الأَجرِ مثل أُجورِ من تبعه لا ينقص من أُجورِهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالةٍ كان عليه من الإثمِ مثل آثام من تبعه لا ينقص من آثامهم شيئاً» رواه أحمد، ومسلم، وأصحاب السنن.

١٧- وَثْبَةُ الأَدْعياء على كتب العُلماءِ، باختصارها مِمَّن لاَ يُحْسِنُ مَا فِيْهَا، فَيُخِلُّ بمقصودِ مُؤَلِّفِهِ، ويمسخه عن مكانته، ولا يكون له من صدقِ القولِ إلاَّ مَا رُسِمَ علىٰ الغِلاف، أَمَّا داخله «الاختصار» فَيَحْمِلُ غَوَائِلَ مُتَعَدِّدَة.

وَأَقولُ بِلاَ مُوَارَبَة: إنَّ أَسوأَ اختصارٍ قَرَعَ سَمْعَ الزَّمانِ - فيما نعلم - إذ جنىٰ صاحِبُهُ على «الأصل» هو: مختصر الصابوني لتفسير ابن كثير، وابن جرير، ولتفاسير أُخرىٰ في «صفوة التفاسير» فجميعها لاَ تَتَرَشَّحُ للاختصار الأَمين.

فقد اعتدىٰ علىٰ هذه «الأُصولِ» بغيرِ حقٍّ، وَمَسَّها بتحريفٍ وتبديلٍ، ولو كان أَحَدُهم حيّاً، لتبرأَ من هذه الدُّخولاَت بما لم يرقمه ولا يعتقده؟!

□ □ □

الدوافع

هذه الوجوه من العبثِ بالتُّراثِ، ليست من بابِ تَصَيُّدِ العَثَراتِ، فَمَنْ ذَا الَّذي يَسْلَم من أَهلِ العلمِ.

ومن أُصولِنا: أَنَّ العالمَ لا يُتْبَعُ بِزلَّتِهِ، ولا يُؤخذ بهفوتِهِ، وَلَوْ جُرِّمَ كُلُّ عالمٍ بِزَلَّةٍ حصلت لَهُ لما بقي معنا أَحد، لكن هذه الوقائع في الوقتِ الَّذي تُمَثِّلُ «فَشَلَ الموقف في حمايةِ التُّراث» فهي أَوجاع تُؤلف ظواهرَ في فوضىٰ التَّحقيقِ والتَّدقيقِ.

وإِنْ سأَلتَ عن عِلَّةِ هذا الهبوط، والدَّوافع إِلىٰ هذا البلاء المتناسل من العللِ فهي أُمور، إِليك بيانها:

١ ـ محبة الخيرِ مع فُشُوِّ الجهل، وتقليد الأَوراق.

وحب الخيرِ المجردِ من كلِّ خيرٍ ـ الدَّليل ـ لم ينفع المتفقِّرة الَّذين وضعوا الحديثَ علىٰ رسولِ اللَّهِ ﷺ، وقالوا: (نحن نكْذِبُ له لا عليه).

٢ ـ التَّأَكُّل، وطلب المال ليس إِلاَّ؛ ولهذا يركبون لجلْبه الصَّعب والذَّلول.

٣ ـ لَوْثَةٌ في الاعتقادِ، كُلٌّ بِقَدْرِ مَا عَبَّ من هذا الدَّاءِ وَنَهَل.

٤ ـ النّكاية بالمسلمين، وهذا في عمل جمع من الكفَّار: «المستشرقين»، وهؤلاء لهم ماضٍ عريق، من يومِ أَن وضع جَدٌّ لهم يدَه على آية الرَّجْم.

٥ ـ سَعْيٌ لاهثٌ وراء الشُّهرة والظُّهور.

* * *

هذه سجايا ينتمي بعضُها إلى بعض، هي مَعَ أَخَوَاتٍ لَهَا من المُشكلاتِ وَالعُقَد: وَيْلاَتٌ وَعَاهَاتٌ «ترمي في المحاجر قَذَى» و «تفقأُ في العينِ حِصْرما».

﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ﴾.

فهي تُعطي صورةً مُشَوَّهَةً عن «الفئةِ الباغيةِ على التُّراثِ» وتُسقطهم من مقامات العُدولِ إلى دركات الضُّعفاء والوضَّاعِين.

انظر: كيف نكَّسَ اللَّهُ طِبَاعَهم بسوءِ فِعَالِهم وعلانيتها وقضوا علىٰ أَنفسِهم، كَدُودَةِ القَزِّ تطوي علىٰ نَفْسِها حتَّىٰ يؤذن اللَّهُ بِهَلاَكِها.

وهي مجموعة هجمات شرسة عنيفة علىٰ «التُّراث»، وَجُرْأَةٌ فارهة، وانحدارٌ به، واعتداءٌ عليه من الأَصاغرِ ـ أَي المبتدعة ـ تارةً، ومن صغارِ النُّفوسِ تارةً أُخرىٰ، فاتحين في تلك الحصونِ المحكمةِ ثَلْماً، وفي السَّفينة نَقْباً؛ لتؤول حال المسلمِ مع هذا الرُّكام إلىٰ التسليم له على غير هدى؛ يُقَادُ فَينقاد، كالدَّفترِ يَنقل ما يُكتب ويَحكي ما يُقال.

انظر: كيف طَوَّعَتْ لهم أَنفسُهُم قَتْلَ تُراثهم وأُمَّتهم.

وهي تمنح تحركاً مطلقاً لاقتحام الحمىٰ، وتقويض البناء، والخوض في حُرماته خوضاً غير مشروطٍ بعلم، ولا تخصص ولا تقوىٰ، بل ولا علىٰ ترخيص «ولائي» فإذا اشتهت النَّفسُ الأَمَّارةُ تناول التُّراثِ، فليمد المشتهي يده ـ شُلَّتْ يمينُه ـ لِيَخُبَّ فيه ويضع بلا رقيب من نفسه ولا من غيره.

انظر: كيف فتحوا علىٰ الأُمَّةِ بابَ غواية.

وهي تحمل الافتراءَ من وجهٍ، والتَّزويرَ من وجهٍ، والرِّياءَ من وجهٍ، ومخاتلةَ النَّفس بدعوىٰ المَحْمدة بما ليس لها من وجهٍ، واستباحةَ إنتاج غيره من وجهٍ ـ وكل المسلم علىٰ المسلم حرام ـ وإعلان ذاك الفاعل قُصور مَلَكَتِه

عن التَّأْليف المبدع من وجهٍ، فتسنَّمَ جهودَ غيرِه ليصعد، فسقط من حيث لا يشعر.

أَلَا شَاهَتْ وجوهٌ جَفَّت من الحياء.

إِنَّها «بِدْعَةٌ كُبرىٰ» تُهدِّد التُّراثَ الإسلاميَّ بأَسْرِهِ، في صورةٍ قاتمةٍ لم يشهدها التَّاريخُ مِنْ قَبْل!

أَيُّهَا العلماء: إن استمرت الحالُ على ذلك الباطل ـ «حاميها حراميها» ـ يَمْشي هكذا في الأَرضِ مرحاً، ويُثير علىٰ التُّراثِ نَقْعاً، فإنَّ خصومَ الإسلامِ في التُّراثِ قد كُفُوْا مؤنة العمل لهدمِهِ، بالأَمس يُسَوَّدُ به ماء دِجْلَة، وَيَحْجِبُ دُخَانُهُ آفَاقَ الأَندلس، واليوم يُقَوَّضُ البناء من الدَّاخلِ، بطمسِ معالِمِهِ، وتشويشِ آثارِهِ، وتشويهِهِ، وتشذيبِهِ، وتفريغِهِ من محتواه السَّليمِ، ودحرجة السالكين وَنُقْلَتهم عن الصِّراطِ المستقيم والمنهجِ السَّليمِ، إلىٰ التِّيْهِ والضَّلَالِ البعيدِ.

وما هذا التَّداعي علىٰ التُّراثِ بالتَّحريفِ، والتَّشويهِ، والتفريغ . . . إلا أَساس دسائس الكافرين؛ لتحريف هذا الدِّين، والصَّدِّ عنه، وتفريق أَهله، وتفجير الصِّراع بينهم.

وإنْ كان في الزمن فُسْحَة، وفي الحال مُكْنَة فسوف «نهدم الصَّومعةَ على الرَّاهب» بإذن اللَّهِ؛ لأَنَّ الإسلامَ لا يعيذ عابثاً غير عابىء بتراثه، مقارضين هؤلاء الجناة الحديث صراحة بصراحة، بِمؤلَّفٍ مفردٍ ينتظم ما يتم الوقوف عليه من وجوه العبثِ بالتُّراثِ، وَرَأْسُ مَالِنَا في المقارضةِ هو «الحق» ومن كان الحقُّ معه فلن يُغلب بإذن اللَّهِ تعالىٰ.

وقد مَنَّ اللَّهُ سبحانه عَلَيَّ، وهو المَانُّ وحده، بطلائع لهذا المشروع، منها:

١ ـ التَّعالم وأَثره علىٰ الفكر والكتاب .

٢ ـ براءة أَهل السُّنَّة من الوقيعة في علماءِ الأُمَّة .

٣ ـ التَّحذير من مختصرات الصابوني في التفسير.

٤ ـ تحريف النُصوص من أَدلَّة أَهل الأَهواء .

٥ ـ الرقابة على التُّراث . وهو قَيْدُ نَظَرِك .

□ □ □

استنهاض العلماء

أَمام هذا الطُّوفان الهائج، والموجةِ الكاسحةِ، والحقِّ المسلوب المفرغ من ذاتيَّته بأَقلامِ الغواية والمجلوب في السُّوق، في إِطار: «كارثة التُّراث».

نناديِ بكلِّ قوَّةٍ في ساعةِ العُسرةِ، علماء المِلَّةِ ذاكراً قول اللَّهِ تعالىٰ: ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ٱبْتِغَاءِ ٱلْقَوْمِ﴾:

فإِلىٰ كَفِّ أَيدِيهم، ودفعِ شرورِهم، والرحمةِ بالمسلمين منهم عن الخوضِ في هذه المآثم، فإِنَّ غبارَ الفتنةِ ـ أَيُّها العُلماء ـ ثائر، وَقَدْ تَوَلَّدَتْ من تحتِهِ هذه العظائم، فلا تتماروا بالنُّذرِ.

أَيُّها العلماء: لابد من تشييدِ رؤيةٍ إِسلاميَّةٍ صحيحةٍ، ونظرةٍ شموليَّةٍ سديدة، تنتصر لهذا الحقّ الشَّرعي: «التُّراث» وتحميه مِمَّا لَحِقَهُ مِن ضَيْمٍ، وتقويضٍ لمتنِهِ ومبناه، وتحويلٍ لِنَصِّهِ ومعناه، وأَنْ تُقام الضَّمانات لحجبِ هذا العبث، وحماية التُّراث من جنايةِ البُغاةِ عليه:

من مفسدين حاقدين، ومن متأَكِّلين، ومتعالمين. وتنظيف السُّوق ـ وقد غَصَّتْ به ـ من تسللِ هذا العبث إِلىٰ دورِ العرضِ والكتب.

ولابُدَّ مِنْ تَخْصِيْبِ اليقظة الإِسلاميَّةِ برعايةِ حرمةِ هذا الميراث ـ المميِّزِ لهم عن سائر الأُمَمِ ـ بالفكرِ المُستنيرِ، والعلمِ النَّافع.

وما بعث هذا الجهاد الدِّفاعيّ لهذه «الكارثة التُّراثيَّة» إِلَّا من أَداءِ الواجب، والفقهِ في الدِّين، وتعاهد الإِيمان بالقولِ والعمل.

سبل الرِّقابة

ليس المُراد هنا ذكر «أُصول إخراج التراث» مطبوعاً، فهذا أَمر قد فُرِغ منه، وقد بَذَلَ المعاصرون جهداً جاهداً في ذلك، بمؤلفاتٍ مفردة، علىٰ شذراتٍ متناثرةٍ عن المتقدمين، وعلىٰ مجموعِ الهيئةِ الحاصلة من معاناتهم في النَّسْخ والمقابلة، وطرق الرِّواية، والإجازة، والسَّماع، حتَّىٰ أَكسبه المتأَخِّرون علماً مستقلاً هو: «مناهج التَّحقيق».

وإنَّما المراد هنا ذكر طرقِ الرقابةِ وسبلها، والضَّمانات الحافظة للتُّراثِ؛ ليبقىٰ للمسلمين، يتوارثه الخلفُ عن السَّلفِ، علىٰ هيئتِهِ الَّتي تركه عليها مؤلِّفُوه.

وقد بذلَ أَساتيذُ العصرِ، جهوداً مفردة، وتعاليقَ متناثرة، فرَعَوْا حُرْمَةَ التُّراثِ حقَّ رعايتها، كلٌّ بما وسعه من النافذةِ الَّتي يُطلّ منها.

واحد في التفسير، وآخر في الحديث، وثالث في الفقه، ورابع في الأدب والتَّاريخ، وهكذا.

ومنها:

١ ـ «نموذج من الأَعمال الخيريَّة»: محمد منير الدمشقي.

٢ ـ مطارحة بين الشَّيخين أَحمد شاكر، وصقر في مقدمة شاكر لكتاب «الشِّعر والشُّعراء» لابن قتيبة.

٣ ـ مقدمة محمود شاكر لكتاب «طبقات فحول الشُّعراء» لابن سلام.

٤ـ مقدمة أَحمد أَمين لأَخبار أَبي تمام من كتاب: «الأَوراق» للصولي.

٥ـ «الدكاترة وعبثهم في التُّراث»: حمد الجاسر.

٦ـ «فوات المحققين»: علي جواد الطاهر.

٧ـ «قطوف أَدبية»: عبد السلام هارون.

٨ـ «كبوات اليراع» و«أَوهام الكتاب»: أَبو تراب الظاهري.

٩ـ «جناية الأَكوع على ذخائر الهمداني»: أَحمد محمد الشامي.

١٠ـ «المدخل إِلى تحقيق التُّراث»: للطناحي، ففيه وفي غيره فوائد مهمَّة في هذا.

١١ـ وأَما الكتاب الذي أَربىٰ على من عاصره، ولم أَر في بابه مثله، فهو كتاب:

«أَخطار على المراجع العلميَّة لأَئمة السَّلف»: عثمان بن عبد القادر الصافي.

طبع عام ١٤١٠هـ. نشر دار الفاروق بالطائف.

١٢ـ «كتب حذَّر منها العلماءُ»: مشهور حسن. وفيه مقدمة حافلة.

وفي كتابي «التَّعالم وأَثره على الفكرِ والكتاب» بحوث في هذا.

وثَمَّ جهود متناثرة بأَقلام العلماء، على قدرِ القرائحِ والفهومِ، مَسَّت بالنَّقدِ عبث العابثين، كل بما اقتضته له المناسبة، في المقدمات، والحواشي مما لو جُمع لكان تأْليفاً مستقلاً، مع ما يتهامسون به في النَّدوات والمجالس.

□ □ □

النتيجة

بما أَنَّ الحال كذلك، وأَنَّ القضيةَ مصيريَّة، فالتُّراث زاد العُلماء، وإِذا جُنِحَ بِهِ إِلىٰ غيرِ وجهتِهِ، وتولَّاهُ غيرُ أَهلِهِ سقطت قُوىٰ العلماءِ العِلميَّة والأَدبيَّة، وهذا إيذانٌ بضياعٍ في الأُمَّةِ في كلِّ تفاصيلها.

وبما أَنَّ الأَمرَ في غايةٍ من الخطورةِ والأَهميَّةِ، لا يجوز أَنْ يُترك هكذا، يعبث العابثون، ونحن في غيبوبةٍ وصدودٍ عن دفعِ هذا التَّردِّي الأَخلاقي.

وإذا نهضَ المصلحون منا بالإِصلاح، فإنما ينهضون لترقيع مَا بَجَسَتْهُ تلك الأَقلام النَّكدة.

لهذه الأَسباب لابُدَّ من عملِ حُلولٍ تَحْجب هذا العبث، وتكشف حقيقته، وتكسر شوكته، وتحاصر الجُنَاة، وتُبدد شملهم، وتكتم أَنفاسهم، وتُرعىٰ من خلالِهِ حُرمة التُّراث، ويُتَّخذ موقف يرفع معرَّةَ هذا التَّردِّي، ويضبط مسار الأُمَّة من الضَّلالِ والتَّضليلِ، ويُنصف الحقُّ من الغاصبين.

وَفَوْق ذلك: احتساب الأَجر والثَّواب في هذا الجهاد الدِّفاعيِّ عن حرمةِ التُّراثِ وهذا غاية في بذلِ النُّصْحِ للَّهِ، ولرسولِهِ ﷺ، ولكتابِهِ، ولأَئمةِ المسلمين، وعامَّتِهِم، كما ثبت الحديث بذلك عن النَّبِيِّ ﷺ في «صحيح مسلم» وغيره.

وعليه: ها أَنذا أُحرِّكُ القلمَ، وأطرقُ البابَ، مقيِّداً مجموعةً طيبةً مباركةً من السُّبُلِ الواقيةِ من هذه اللاغية، أَسوقها علىٰ بساطِ النَّظرِ على عجل:

﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ﴾ [طه: ٨٤].

فإلىٰ هذه الضَّمانات:

□ □ □

الضمانات

١ ـ الدَّعوة إلى عقدِ مؤتمر إسلامي عن التُّراثِ، يَتَمَحْوَرُ عَلَىٰ كَشْفِ التَّحريفِ والمحرِّفين.

٢ ـ إعداد «ميثاق إسلامي دولي» يُحفظ بموجبه تُراث المسلمين عن العابثين.

٣ ـ إصدار «مجلة» تراقب ثورةَ الإنتاج الطِّبَاعي فَيُقَوِّمُ الإنتاج لتحقيق أَيِّ كتاب، بميزان العدل والإنصاف، وإعلان ما ينتهي إليه مَدْحاً أو قدحاً، فمرحباً بالمنافحين غَيْرَ خَزَايَا ولاَ نَدَامَىٰ.

٤ ـ تكثيف العلماء جُهُوْدَهَم بنقدِ العبث في التُّراث تصريحاً لا تلويحاً، وبيان ذلك لأَوَّلِ مناسبة في مؤلفاتهم، ودروسهم، ومحاضراتهم . . .

٥ ـ تَخْوِيْلُ «الادعاء العام» محاكمة من يَمَسُّ التُّراثَ بفعلة سوء.

٦ ـ إلزامُ المحققين بذكر تخصصاتهم تحت أَسمائهم علىٰ أَغلفةِ الكتب، أَما «الدكتور» ففي أَيِّ شيء؟!

٧ ـ هجرُ هذه الطبعات السَّقيمة، وعدم تسويقها:

«فدعْ عنك نهباً صِيحَ في حجراته».

٨ ـ إنزال من لم يَشْدُو العِلْمَ الشَّرعي منزلته التي يستحقها بِلاَ وَكْسٍ وَلاَ شَطَط، فَالسَّبَّاكُ يبقىٰ مع السَّبَّاكين، والطبيب، والبيطري، والصيدلي، . . . كذلك، كل صانع وصنعته، ومحترف وحرفته.

٩ـ توجيه الأَنظار إلىٰ إعادة تحقيق وطبع ما كان سبيله كذلك، لتسقطَ السَّابقةُ من الحساب، ولا يكون لها مُتَّسَعٌ في الميدان.

وحينئذٍ يعلم المنصفون أَيُّهما أَزكىٰ تحقيقاً.

١٠ـ ترغيب ذوي القُدرة واليسار من أَثرياء المسلمين بإنشاء وتمويل مراكز لتحقيق التُّراث على منهج سليم، وتعطىٰ الأَولويَّة لما طُبع على يد غير أَهله.

١١ـ إدخال هذه اللفتة عن «العبث بالتراث» في مناهج التَّعليم الجامعي، تحذيراً من الوقوع في ويلاتها، حتَّىٰ لا تعود الشَّريعةُ إلى دينٍ محرَّف، واستنهاضاً للهمم بتحقيق ذلك بعد استكمال عدَّة التحقيق.

١٢ـ وقبل هذا وبعده المناداة بكل قوة وصرامة بمنع الكفَّار «المستشرقين» من التَّعرُّضِ لحقِّنا التُّراثي الموروث لنا بحكم الإسلام، ورفع أَيديهم الغاصبة عنه.

❑ ❑ ❑

أيها العلماء

إنَّ المناشدة بهذه «الضَّمانات» الرّقابيَّة علىٰ التُّراث ليست بِدْعاً في الإجراءات:

فهذه «وثيقة حقوق الإنسان»، ومن موادها حفظ حقوق المؤلّفين، فلماذا لا يُضاف إليها حفظُ تراث المسلمين؟!

وهذه «منظمة الصِّحة العالميَّة» و «منظمة حماية البيئة» بهدف استصلاح الأَبدان، فلماذا لا يُحْجَرُ على العابثين بالتُّراثِ لحمايةِ دين الإسلام!

وهذه «جمعيَّة الرّفق بالحيوان»، والرفق بالحيوان؛ وعدم الإساءة إليه، أَمْرٌ مُسَلَّمٌ به في فِطَرِ العُقلاءِ، ومعلوم بالضَّرورة من دين الإسلام، لكن لمَّا كان الكافر بدين الإسلام يعيش في خواء وجفاف، حتى بلغ من ماديته وجفافه: تخلص الابن من والديه، بتحويلهم إلىٰ ملاجىء العجزة، والتَّلهي بالحيوان، والغلوّ فيه، فهو جليس الواحد منهم، وأَكيله، وشريبه، ورفيقه في الحِلِّ والتَّرحال؛ حتَّىٰ صدرت وصيَّة أَحدهم بأَرقامٍ خياليَّةٍ من المال لكلبِهِ الأَلِيف له، حينئذٍ أَنشأُوا جمعيَّة الرّفق بالحيوان، لحظوظ أَنفسهم لا لمصلحة الحيوان!

والطُّيُورُ عَلَى أَشْبَاهِها تَقَعُ.

أَمَّا هذا التُّراث: «الكتاب» فإِنَّه من خصوصيَّاتِ المسلمين، فليس من شأْنِ الكافرين المبادرة إلىٰ حفظِ قِيَم المسلمين.

والآن: نُنَاشِدُ باللَّهِ مَنْ مَرَّ بَصَرُهُ علىٰ هذا الخطاب، أَوْ طَرَقَ سَمْعَهُ، فرآه نداءً بحقٍّ، أَو بدا له أَحَقُّ منه أَنْ يبذل ما في وسعه لحماية «الكتاب» من عبث الجناة. فحمايته من العبث فيه، وحماية الأُمَّة من هذا الغشّ العلمي والثَّقافي: واجب على ذمَّةِ الأُمَّة، كلّ بقدرِ ما يسعه ماله، وعلمه، وجاهه . . .

وإِلىٰ هنا يقف البحث عن «الرّقابة على التُّراث»، وفيه ـ إن شاء اللَّهُ تعالىٰ ـ غُنْيَةٌ للرَّاكب المستوفز.

وسلامٌ عليكم أَيُّها العلماء الأَجلاَّء في العلماءِ العاملين، وسلامٌ عليكم في عباده الصَّالحين، وسلامٌ عليكم في الذَّابّين عن تراثِهم إِلىٰ يوم الدين.

و ﴿ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلاَ تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾.

واللَّهُ الهادي إلىٰ سواءِ السَّبيلِ.

راقمه

بكر بن عبد الله أبو زيد

المدينة النبوية ـ ٣٠/ ٦/ ١٤١٢هـ

مُلْحَقُ «الرِّقَابَةِ عَلَى التُّرَاثِ»

لَمَّا طُبِعَتْ هذه الرِّسالة، فَرِحَ بها المُنصِفُونَ، وَتَلَقَّاها رجالُ العِلْمِ والفكرِ بِالرِّضَى وَالقَبُولِ.

وَقَدْ وَصَلَنِي بِشَأْنِها مُكَاتَبَاتٌ، أَختار منها ما كتبه إليَّ فضيلة الشيخ/ عبد العظيم الدِّيب، أُستاذ الفقه بجامعةِ قطر، وهذا نص كتابه:

الأخ الجليل فضيلة الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد حفظه الله تعالىٰ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأملنا أن تصلكم رسالتنا هذه وأنتم عل خير ما تحبون من توفيق الله ورضاه، فيما تستقبلون من أُمور دنياكم.. وبعد:

بالأمس فقط حمل إليَّ البريد من أحد أبنائي الذين يدركون مدى اهتمامي بتراث أُمتنا ـ رسالتكم الكريمة «الرقابة على التراث»، فما وضعتها من يدي حتى قرأْتها، فروت ظمئي، ونقعت غُلتي، وجاءت برداً وسلاماً على كبدٍ حرّى، وتنفستُ الصعداء، وأنا أقول: ها قد مهد الشيخ للرَّحا محلّ القُطب، ووضع الهناء موضع النقب، وقد صادف الإثمد الحدقة، فآن لهذه القضية وقد حمل الشيخ لواءها أن تجد لها قاضياً، وأن توضع موضع الحزم والحسم.

فضيلة الشيخ الجليل، عندي مما مثَّلتَ له من مستبشع العبث بالتراث الكثير مما يستخرج الضحك من الثكالى ولكنه ضحك كالبكا، وقد أشرتُ إلى طرفٍ منه في مقدمة الطبعة الثانية من تحقيقنا لكتاب «الغياثي» وقد جاء ذلك

في نحو عشر صفحات، وكذلك ما جاء في الصفحات ١٥٥م ـ ١٥٨م، من مقدمة الطبعة الأُولى للكتاب نفسه، وكذلك ما أشرنا إليه في ص١١٥م، من مقدمتنا لتحقيق كتاب «الدُّرَّة المضية».

وتحت يدي ممَّا صادفني من هذا ما يكفي لإصداره في كتاب بعنوان: «التراث بين عبث المجترئين وأوهام الخواص».

فضيلة الشيخ الجليل، لقد غبرنا زماناً، ونحن نئن ونتوجع مما يجري من هذا العبث، ونكتفي بأن نودع زفراتنا حنايا السطور، وحواشي الصفحات، ولا نزيد؛ وآن لنا أن ننتقل إلى العمل، فهلا تفضلتم ـ بمكانكم ومكانتكم ـ بالدعوة إلى ندوة لتدارس هذا الأمر حتى تخرج الآراء والأفكار إلى حيز التنفيذ والعمل.

وأتوقع أن يدور الحوار في هذه الندوة حول محورين:

أ ـ مظاهر العبث بالتراث.

ب ـ الوسائل العملية التنفيذية لوقف هذا العبث.

ولذا أتصور أن يكون من المدعوين من يمثل جهات الرقابة والإعلام، ومن يمثل كبار الناشرين الجادين، بجوار العلماء المختصين والباحثين.

سعادة الشيخ: الأمل في همتكم وجهودكم كبير، وسيكون لك ـ إن شاء الله ـ أجر هذا العمل الجليل في الدنيا وفي الآخرة عندما تعرض الأعمال على الناقد البصير، وهو نعم المولى ونعم النصير، وفقنا الله وإياكم إلى ما يحبه ويرضاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أخوكم

(أ. د. عبد العظيم محمود الدِّيب)

تعريب الألقاب العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله العلي الكبير، والصلاةُ والسلامُ على نبيهِ الأمين، وعلى صحابتِهِ أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يومِ الدينِ.

أما بعد: فإن واقعةَ الألقابِ العلميَّة وغيرها من الألقابِ الفخريةِ، والآدابِ في الألفاظِ: هي من مسائلِ العلمِ التي عناها العلماءُ قديماً وحديثاً بالبحثِ والتوجيهِ تبعاً واستقلالاً، على اختلافِ مشاربِهِم: مفسرين، ومحدِّثينَ، وفقهاءَ، ومؤرِّخينَ، وأُدباءَ.

فأفردَ مبحثَ الألقابِ: شيخُ الإسلامِ ابن تيميَّةَ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في رسالتِهِ المشهورةِ «رسالةٌ في الألقابِ»، وذكر ابن عابدين في «الحظرِ والإباحةِ» من «حاشيته» أنَّ بعض المالكيةِ ألفَ رسالةً في المنعِ من الألقابِ بشمس الدين، ونحوِه، وفي «الجواهر والدرر» للسخاوي: (١/ ٤٨) بحثٌ مهمٌّ في الألقابِ المضافةِ إلى «الدين»، وأنها حدثت في أول القرن الخامس، وأن أول لقبٍ هو «علاء الدين».

وللأديب اللُّغوي المشهورِ محمد كرد علي محاضرةً باسم «الألقاب العلميَّة» ضمن كتابه «القديم والحديث»: (ص/ ٢٩٨).

وللعلامة أحمد تيمور باشا كتاب باسم «الرُّتب والألقاب المصرية لرجال الجيش، والهيئات العلمية والقَلَمِيَّة منذ عهد أمير المؤمنين عمر الفاروق ـ رضي الله عنه ـ . . .».

وللغوي محمود تيمور كتاب «معجم الحضارة».

وللعالمِ الفاضلِ نور الحسن بن السيد صدِّيق خان كتاب حافل باسم «الجوائزِ والصِّلاتِ في الأسامي واللغات». وفيه مباحث للألقاب والآداب الشَّرعيَّة في الألفاظ مهمَّة.

وللأُستاذ حسن الباشا كتاب باسم «الألقابِ الإسلاميةِ». وآخر باسم «الفُنونِ الإسلاميةِ والوظائفِ على الآثارِ العربيةِ».

وللشيخ طه الولي البيروتي، مقال بعنوان: «الألقابِ عند العربِ والمسلمين»، كما في مجلَّة «اللسان العربي» الجزء الأول (٨/ ١٨٩ ـ ١٩٥).

وبحثها ابن القيِّم في مواضعَ منها: في أوائل الجزء الثاني من كتابه النافع العظيم «زاد المعاد»، وفي ثنايا كُتُبِهِ: «تحفة المودود في أحكام المولود»، و«الوابل الصيِّب»، و«الدَّاء والدَّواء»، و«مدارج السالكين»، و«بدائع الفوائد»، و«مفتاح دار السعادة»، وفي فاتحة الجزء الأول من «إعلام الموقعين».

ومن المفسرين من يبحثها في تفسيرِ آيةِ الحجراتِ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ، وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ، وَلَا تَلْمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمْ، وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلْأَلْقَٰبِ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾ الآية.

وفي تفسير قوله: ﴿لَمْ نَجْعَل لَّهُۥ مِن قَبْلُ سَمِيًّا﴾ من سورة مريم.

وقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ من سورة طه.

والمحدِّثون يعقدونَ أبوابها في كتبِ الأدبِ، والرقاقِ، من مؤلفاتهم الحديثية. وفي تراجم النَّووي على صحيحِ مسلم قال: «كتاب الألفاظ».

وفي مصنفات أهلِ الاصطلاحِ منهم، وآدابِ العالمِ والمتعلمِ تبيانُ ألقابِ المحدثين، وما يلحق بذلك استطراداً عند بعضهم.

وفقهاءُ الشريعةِ المطهرة يذكرونها عَرَضاً في مباحث تسمية المولود، وأُخرياتِ الجهاد، وباب الرِّدَّةِ، ونحو ذلك في مناسباتٍ فقهيَّةٍ كمباحثِ القضاء والفُتيا، وقد بحثها ابن عابدين في الخامس من «حاشيته» في «الحظر والإباحة» بحثاً مستفيضاً ممتعاً، ولخَّصه الشيخ/ محمد الحامد ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «ردود على أباطيل»: (ص١٢٨ ـ ١٢٩).

وبما أنها من مباحث الأدب في الألفاظ فقد أتى العلاَّمة النووي على جملة صالحة منها في كتابه «الأذكار»، وبَسَطَ الحافظ ابن حجر القولَ في شأْنها في «أَمَالِيه» عليها، وقد أفْرَغَ ابن عَلاَّن المكِّي جُلَّ أمالي الحافظ في شرحه على الأذكارِ وهو مطبوعٌ، وانظر «المدخل» لابن الحاج: (١/ ١٢٢ ـ ١٣٠).

ويجد منعم النظر في مصنفاتِ أهلِ الأثر بحوثاً عارضةً في هذا كما في «الرَّدِّ الوافر» لابن ناصر الدين الدمشقي، وفي رسالة البدر العَيْني «الروض الزاهر» وفي «تنبيه الغافلين» لابن النحاس: (ص٣٩١ ـ ٣٩٢)، وعنه أفاد اللكنوي في «الفوائد البهية»: (ص٢٣٩).

وفي كتاب «السَّامي في الأسامي» لأبي الفضل الميداني، وكتابِ «المرصَّع» لابن الأثير: جهود محررة في ذلك.

وفي ثنايا «صُبح الأعْشَى» للقَلْقَشَنْدي كما في «فهارسه» المطبوعة مجدداً في مجلدةٍ مستقلةٍ، وفي كتاب «مجمع الآداب في معجم الألقاب» لأبي الفضل عبد الرَّزاق بن أحمد الشيباني الصابوني البغدادي الحنبلي المعروف بابن الفُوطي، المتوفىٰ سنة ٧٢٣هـ، و«ألقاب الشعراء» لابن حبيب، وفي الأولِ من «ريحانة الألباء» للخفاجي، و«نقط العروس» لابن حزم، وفي أُخريات الخامس من «البحر الزَّخار» للمرتضي، وفي كتاب «التنبيه والإشراف»

للمسعودي: (١/ ٣٣٥)، و«تاريخ الخلفاء» للسيوطي: (ص١٠)، وفي «محاضرات الراغب»: (٢/ ٢٠٥)، وفي كتاب «أباطيل وأسمار» لمحمود شاكر: إلماعة عنها، وكتاب «في الهواء الطلق» لأمين نخلة: (ص٨٤)، وفي كتاب «حُكْمُ الإسلامِ في الاشتراكيةِ» للبدري، و«منهاج الإسلام في الحكم» لمحمد أسد، و«فتاوي رشيد رضا»: (ص٥٩، ٨٣١، ١١٥٧)، و«ربَّانية لا رهبانية» للندْوي، وفي «مجلة مجمع اللغة بدمشق» مقال باسم: «الألقاب الرومانية عند قدماء العرب» للكرملي، المجلد الأول عام ١٩٢١م، وفيها أيضاً من المجلد الرابع عام ١٩٢٤م مقال باسم: «مميزات الألقابِ للملوكِ وأربابِ الخطط والعمل» سليم عنموري.

ومحاضرةٌ باسم «الألقاب والتشريفات» لعارف النكدي عام ١٩٤٦م من محاضرات مجمع دمشق.

وفي مجلة «المنار» مقالٌ باسم: «لقب الأديب»: (١/ ١٣٦)، وفيها أيضاً: (١/ ٧٠٩) بعنوان «الألقاب والرُّتَب في فرنسا».

وفي مواضع من «التراتيب الإدارية» للكتَّاني، وأصله الذي بُنِيَ عليه للخزاعي، وهو «تخريج الدلالات السمعية» لطائف وفوائد جوامع في ذلك.

وهذه الكتبُ غيضٌ من فيضٍ وفيها وفي غيرها مما لم يُذْكَر ما يعينُ الناظرَ في هٰذه المسألة للكشف عن تاريخ تطوراتها، ومعانيها المصطلح عليها، وبيان مواقعها من لغة العرب، وبالتالي يحصل ترتيب الحُكم بأمان.

وهذا هو السبَبُ الأول في استعراضِ مواطنِ هذا البحث، وسببٌ آخر وهو أن يعلمَ الذين يَحْسَبُون البحثَ في هذا لا يستحق أن يُبْرى له القلم، أنه عند ذوي العقولِ الزكيةِ والآراءِ الرصينةِ: عظيم، فَأَوْلَوه تلك العنايةَ من البحثِ والتحقيقِ، ولتكون على ما أقول شهيداً.

ومن لطيفِ الاستطراد أنَّ الأمير الصنعاني أنشدَ في الوَضِيعَةِ من الألقابِ التي تحمل التزكية مثل: نور الدين، ـ ونحوه ـ جملةَ أبياتٍ مسطرةٍ في «ديوانه» منها قوله:

تسمى بنورِ الدِّين وهو ظَلامُهُ
وهذا بشمسِ الدِّينِ وهو له خَسْفُ
وذا شرفُ الإسلامِ يدعوه قومه
وقد نالهم من جَوْرِهِ كلهم عَسْفُ
رويدكَ يا مسكينُ سوف ترى غداً
إذا نُصِبَ الميزانُ وانتشر الصحفُ
بماذا تُسمى هل سعيداً وحبذا
أو اسم شقي بئس ذا ذلك الوصف

فواقعةُ الألقابِ إذاً قديمةٌ في أصل وجودها، واتِّساع دائرة التلقيب، وحديثةٌ بحدوث بعض الألقاب وتجددها، وذلك بانتقالِ الغربي منها إلى الصعيدِ الشرقي؛ لكثافة عوامل الاتصال بين المشارق والمغارب، وسرعة تأثُّر بني جلدتنا بكل وافدٍ غربي، حتى في ألفاظٍ مولَّدةٍ تلوكُها أَلْسِنَةُ الوافدين منهم، فيقذفون بها آذان المجتمع، فما تلبث تلكم الألفاظ المؤذية لأهل اللسان العربي جملةً وتفصيلاً، والمرفوضة من حيث المبدأ لدى حملة الشريعةِ المطهرةِ إلا وقد أصبحت سِمَةً من السِّمات في درج الكلام شفاهاً أو تحريراً، فازدادت المِحْنَةُ في هجنة اللسان العربي، وطغت مولَّدات التغريب على لغة القرآن فعظم العدوانُ على بنت عدنان، وندر الآخذون بالثأْر الموقظون لأُمتهم من تغريب اللسان، فاشتدَّت الأزمةُ وأصبح سراجُ الأملِ يُضِيء إضاءةً خافتةً تناكدها رياح الخوف واليأْس؛ لتضافُرِ عوامل التغريب في سائر

مقومات الأُمة الإسلامية، في بُنْيتها، وأخلاقها، وخُططِها الإنمائية.

وعلى مَسَارِبِ تلكم التَّبَعِيَّات لفتنة التغريب الهادِرة، نَفَذَ إلى الأُمة في شكلها وجوهرها: ضروبٌ من التفاعل والصراع والتَّفَكك والانحلال، حتى أُطلق على رقعة البلدان العربية «قوس الأزمات» وبه أصبح معظم العرب المسلمين أصلاً وداراً ولساناً يَفْتِكُون بأنفسهم حتى صار غالبهم جسداً بلا روح، وهم مع ذلك مُبْتَلُون بأعظم بليَّة، وهي موت قلوبهم ولكن لا يشعرون.

وفي هذه الورقات لا أَلِجُ في تجسيد هذه المعضلات . . ولكن من خلال ما صدَّرْتُ به هذه المقالة أُبدي نظرةً ولكنها متأنيَّة في عامل تغريب اللسان، مخاولاً أن أصل بها تلك الرَّحِم، رحم لغة القرآن الكريم، بعد أن قطعتها يدُ التغريبِ، وفي خصوص واحدة من قضاياه وهي:

التَّغْرِيبُ للألقابِ العِلْمِيَّةِ

وإنَّ من يُبدي في هذا تألُّماً لا ينبغي بحال أن يُنْحِي باللائمة عليه؛ لأنَّ معه قيام دليلٍ مادي على صدق دعواه، وتأييد ما عَنَاه. ذلك: أن معالمَ اللغة العربية تَضْعُفُ مناظرها أمام حَدَقَةِ العينِ الباصرة، ولا تكاد تدقُّ طَبْلَةَ الأُذن في جُلِّ ميادين الحياة!!!

فهذه الشوارع التجارية في ديار العروبة ومنازل الإسلام يجدها الناظر مشحونة بالعناوين والأسامي، واللغات التي لا يمكن بحال أن يرضاها أهلُ اللسان العربي، بل إنَّ طابع الاستفزاز يبدو عليها واضحاً.

وما هذا والله إلا من مُلاعبةِ العقول الأجنبية لعقولنا، وتمزيقها لذاتيتنا على أرضنا وأمام أبصارنا وبصائرنا الضمنة.

وهؤلاء الدارسون في ميدان التعليم يتلقَّوْن من ألسنة مدرسيهم على كراسي التعليم، وَرَدَهَاتِ النوادي: ألفاظاً صارت في مجال التعليم من المُسَلَّمات في الاصطلاح، ولا تكاد تجد لها مُنكِراً مع انقطاع سندها عن ذاتية الإسلام، وأصالة العروبة. وهل هذا إلا قطع لفتْيةِ المسلمين عن عامل الاتصال بمجدهم الأثيل؟ فالله طليبُ قُطاع الطريقِ وَحَسِيبُهم.

بل إنَّ ذلك الاندفاع الرهيب قد وصل إلى تسمية المولود، فانتشرت الأسماء الغربية المتنافرة لمواليد أهل الإسلام انتشارَ النار في الهشيم، وَرَغِبَ فيها المغْبونون رَغْبَةَ المؤمنين الصادقين في رحمة الله الرحيم.

وأخيراً فإلى ما يقوله حافظ إبراهيم في مقدمة كتاب: «البؤساء» إذ يقول كما نقله عنه المنفلوطي في «مختاراته»: (ص٦٢)، في مثاني كلمة له حافلة في: التعريب والترجمة. قال: (واهاً لهذه اللغة التي أصبحت بين أعجميٍّ ينادي بِوَأْدِها وعربيٍّ يعمل على كَيْدِها.

ومن نظر في بطون تلك الكتب التي تُتَرْجَمُ اليوم رأى هذه الغادَةَ الشرقيةَ وهي على فِرَاشِ موتها تَنْدُبُ خِدْراً قد ابتذلته الأقلام، وسِتْراً قد هتكته الأوهام، وقد فتحوا لها في بطونِ هذه الكتب قبوراً، وخاطُوا لها من تلك الصحف أكفاناً، وهيأُوا من هذه الأقلام أعواداً، وما هو إلا أن يثني ذلك الغربي بدعوته حتى يسرع إلى جنازتها أَهْلُها وذو قرابتها) اهـ.

وقد كفانا العلماءُ ـ رحمهم الله تعالى ـ قديماً وحديثاً بيانَ حُكْمِ الإسلام في التشبه بأعداء الله ومجازاتهم في أنواعِ السلوكِ والتصرفِ، والمعروف بلسان العصر باسم: «التغريب»[1].

ومن أعظم ما أُلِّف في ذلك كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفةَ أهلِ الجحيم» وهو مطبوعٌ ومتداولٌ والحمد لله. وللغَزِّي الدمشقي كتاب «حُسن التنبُّه إلى أحكام التشبُّه» من مخطوطات الظاهرية بدمشق وفقَّ الله من شاء من عباده لطبعه.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ من سورة الإسراء، في «أضواء البيان» لشيخنا العلاَّمة محمد الأمين الشنقيطي ـ رحمه الله تعالى ـ ما ينيرُ السبيلَ في هذا الباب.

---

(١) التغريب (وهو نزعة ثقافية يتطلع من خلالها الشرقيون بكل إعجاب إلى دول الغرب كمثال يحتذى به في جميع مجالات الحياة . . .) انظر: «التحديث والتغريب» لغوث الأنصاري.

وفي خِضَمِّ تلكُم المآسي التي عَظُمَ خطرُها وطار في المسلمينَ شَرَرُها :

فتنةٌ لا تزالُ تَضْرِمُ ناراً

كل بيتٍ من حَرِّها اليومَ صال[١]

في ذلك أتناولُ فتنةَ التغريبِ للألقابِ العلميةِ، وقد ألقتْ منها حِبالاً وعِصياً كُثراً، وعلى وجه الخصوص لقباً علمياً قذفتْ به في عامَّةِ ديارِ الإسلامِ، ثم تَغَلْغَلَ حتى ضرَبَ بِجِرانه في وسط جزيرة العرب، فوقعتْ منه الوحشة أياماً ثم استُمْرِىءَ حتى أصبحَ عليه كظيظٌ من الزِّحامِ يَخُبُّ فيه أقوامٌ ويضع آخرون. وزاد في الزَّمانةِ علَّة والطِّين بلَّة أن صار غالب الحاصلين عليه يقدِّمون به أسماءهم في مُحَرَّاتهم تصريحاً بلفظ «الدكتور» أو رمزاً إليه بحرف «د»[٢] ويتلفظونَ به عند التعريف بأشخاصِهم، وما هذا إلا من الذَّوْقِ الهالكِ، والمُنَاكَدةِ لأهلِ اللسانِ العربي وعلى أرْضِيته!!! وهل هذا إلا أثرُ إعجابِ بالنفسِ، وما الإعجابُ بالنفسِ إلا أثر ضعفٍ لم تتناوله التربيةُ بتهذيبٍ.

ولم يكُنْ والله يخطرُ ببالٍ ولا يدور في خيالٍ أنَّ الزمان سيجيئه المَخَاضُ فيضعُ بين هؤلاء المسلمين ذٰلِكُمُ الوليد «التغريب» فيستظهرونه ويستنبطونه . . . وكان أمرُ الله قدراً مقدوراً.

---

(١) هذا البيت من قصيدة لشيخنا الفاضل والأديب الشاعر الشيخ/ سعد بن محمد اليحيا الوهيبي التميمي من بلد الشعراء قرب الدوادمي، تُوفي ـ رحمه الله تعالى ـ سنة ١٤٠٢هـ في الدوادمي ودفن بها وهذه القصيدة من ضمن مجموعة عدد كبير من شعره في: الإسلاميات والرثاء ومناسبات أخرى. وأبيات في المعاياة والألغاز. أرجو من الله أن يمنَّ عليَّ بتحقيقها وطبعها.

(٢) وكدت أن أساير في عيب الاجترار في بعض المحررات غب الحصول على الإجازة بالعالِمية العالية.

وإنه من باب العتَبِ الجميلِ، والأخذِ بأطرافِ الحديث مع الباحثين أقول: إنَّ العَجَبَ لا ينقضي حين ترى اللُّغَوي الأديب تشتدُّ ثَوْرَةُ غَضَبِهِ من طُغْيَانِ الأسامي واللُّغَات المولَّدة، والغريبة الهزيلة، ويَصِيحُ بالدعوة إلى التعريب وَرَدِّ العامي إلى الفصيح، ثم يكون هو أولُ نَاكِثٍ للعهد، فيرسمُ على طُرَّةِ كتابه أو بحثه ومقاله: هذا اللقبَ الأجنبي من كلِّ وجهٍ.

وإنَّ العجب يمتدُّ حين ترى العالم الفقيه تَشْتَدُّ ثَورته في ذلك كذلك، ويُضِيفُ بِحُكْم اختصاصه أنه لا يجوز إطلاقُ المُصطلحات العلميةِ الدخيلةِ على علوم الشريعة، مثل إطلاق لفظ «الأحوال الشخصية» على أحكام النكاح والفُرَق ونحوها، ثم هو يشتدُّ تعلُّقه بهذا اللقب من كل وجه.

وما هذا إلا من استبدالِ الأدنى بالذي هو خير، وذلك الخير هو لقب: أَبُ الأنبياءِ وعمودُ العالم نبي الله إبراهيم عليه السلام، إذ قال نبينا محمد ﷺ في شأنه: «أبونا إبراهيم شيخ الأنبياء»[1].

وبعد وصولِ هذه الرسالةِ في طبعتها الأُولى إلى: رَصِيفِنا الشيخ أحمد بن الشيخ عبد الله بن محمد بن حُميد بعثَ إليَّ برسالة في ١٥/ ٤/ ١٤٠٣هـ مطولة مشفوعة بهذين البيتين من قوله:

استَبْدَلُوا لفظَ الفقيهِ بغيرِهِ
ومن الغريبِ محدِّثونَ دكاتره
واللهِ لو علمَ الجُدودُ بِفِعْلِنَا
لتناقلوها في المَجَالِسِ نادره

وإنَّ مَرارةَ التحولِ الخطير لتشتدُّ حين يكون الحُصُولُ على هذا اللقبِ الغريبِ يزيدُ في ارتفاع القيمة الأدبية في الوسط الاجتماعي، ويكونُ مقياساً

(١) انظر: «جلاء الأفهام» لابن القيم: (ص١٥٤، ١٥٥، ١٥٦).

ومِعْياراً للتأهيل، وإن كانت أحياناً لا تَعْدو أن تكون كمناظرِ السِّينماء والتَّلفزة في الوهْمِ والتخييل، بينما من هو أعلى منه في العلم كَعْباً، وأكثر رزانة وأرجح عقلاً لا يكون كذلك لعدم نيل هذا اللقب، وعليه: أصبح ثُلَّةٌ من المسلمين يعيشون يوم التَّغَابُنِ على حساب هذه الورقة المُقَوَّاة. ومن أبْصَرَ عَلِم.

ولهذا تجدُ في البلدانِ الغربيةِ التي ترى أنَّ المقياسَ لتأهيلِ الموظف للعملِ هو: ماذا عملَ؟ تجدُ فضلَ السبقِ والجودةِ في الإنتاجِ على البلدان الغربية الأُخرى التي تقول عن الموظف: ماذا يَحْمِلُ من مؤَهلٍ؟

يقول بعض الكاتبين(١):

(في تاريخ التعليم الإسلامي مصطلحات وألقاب علميَّة لم يُكْتَب لها أن تتطوَّرَ فتدخلَ الحياة التعليمية فتصبح الليسانس ـ مثلاً ـ الإجازة، ويصبح الدكتور: الفقيه، أو العلاَّمة . . . وإنما أخذنا الألقابَ الأوربية كما وصلتْ هناك في آخر أطوارها كأننا نرى في الألقاب الغربية دِلالَة الرُّقِيِّ والمدنيَّة، وَبَلَغْنا في ذلك أن تَخَلَّى علماءُ الأزهر وشيوخُه عن ألقابهم فصاروا: دكَاتِرة.

وتبقى المسألة ـ بعد ذلك وقبله ـ مسألة الجوهر والمعنى، والحرص على إيفَاءِ اللقبِ حقَّهُ من الجَدِّ، والجُهْدِ، والذكاءِ، والشخصية، وصيانته من الابتذال، ومواضع السُّخْرية، ويتحمل المسئوليةَ في ذلك الغربُ والشرقُ على حدٍّ سواء.

---

(١) هو: الأستاذ: علي جواد الطاهر في كتابه: «منهج البحث الأدبي» ط. الثالثة عام ١٩٧٩م والمؤلف مع جودة كتابه لم يستطع التخلص من وضر التبعية، فقد رسم ذلك اللقب له على طرة كتابه، وأرخه بالتاريخ الميلادي، ولم يفتتحه بذكر الله تعالى فما معنى الدعوة إلى الشيء وعدم الالتزام به. اللهم فسدد الخطى.

فلتكُنْ للألقابِ حُرْمَتَها، ولنسهر نحن ـ الباحثين وطالبي البحث ـ على رعاية كرامتها) انتهى.

وإن منهجَ الرعايةِ للشكلِ دون الحقيقة يسير في خَطٍّ مناقض تماماً لما ارتضاهُ المسلمون منهجاً لهم في الصدر الأول، فكانوا يعتمدونَ الحقائقَ لا الشَّكلياتِ، ورَحِمَ الله أئمة التابعين إذْ كانوا لا يُؤَمِّرُونَ في الجيوشِ عليهم إلا من كانت له صُحْبَة مع النبي ـ ﷺ ـ فأعطوهم قَدْرَهم لسابقةِ الإسلامِ، وصُحْبَةِ خيرِ الأنامِ، حتى صار هذا المسلكُ دليلاً على الصُّحْبَة كما حَرَّره الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدمة «الإصابة».

وأمام هذا فإن مبدأ هَضْمِ النَّفْسِ، واللُّصوقِ إلى الأرض، ونحوهما من مكارم الأخلاق من حِلْيَةِ المسلمين عامة ـ وأهلِ العلمِ والمعرفة منهم خاصة ـ ليحسّ المسلم بانخفاض مستواها عند من يأنف مِنْ أن يُدعى باسمه مجرَّداً من هذا اللقب، ومن يَلْفِظُ به عندما يعرّف بشخصه، أو يَرمز به في مُحَرَّراته، وهذا مسلك مُنَاهِضٌ لآداب أهل العلم والمعرفة كافة(١).

(١) هاهنا لطيفة علمية وهو أن لفظ «كافة» لا تستعمل إلا حالاً، فلا يجوز استعمالها مضافة ولا بالألف واللام كما هو منتشر. وقد بسط القول في هذا النووي ـ رحمه الله تعالى ـ في مادة «كفف» من كتابه «تهذيب الأسماء واللغات»: (٢/ ١١٦ ـ ١١٧).
لكن العلاّمة مصطفى الغلاييني له بحث في تجويزها مضافة كما في كتابه «نظرات في اللغة والأدب»: (ص٥٥ ـ ٥٦)، وأشار إلى بسط الشهاب الخفاجي لذلك الحكم في «شرح درة الغواص»: (ص٧٠)، والله أعلم.
وفي: «الكليات» لأبي البقاء الكفوي: (٥/ ١٧٤)، قال: استعمال الثقات لألفاظ المعاني يجعل بمنزلة نقلهم وروايتهم، وإن لم يوجد في كتب اللغة ولا في الاستعمالات لدى العرب وذكر أمثلة ـ منها قول «وكافة الأبواب» بالإضافة.
وانظر أيضاً منه: (٤/ ١٣٢)، وفي «الطرة على الغرة»: (ص٨٩ ـ ٩٠) بحث مهم في ذلك، وفي مجلة الضياء: (ص١٨٠ ـ ١٨١)، السنة الرابعة، عام ١٩٠١م.

ويستطيعُ الناظرُ في كتب التراجم عندما ينعم النظر في السِّيَرِ والرجال أن يتجلَّى له بوضوحٍ مظهرُ الانطباعِ بروح التواضع والافتقار، ونتيجةً لهذا فلن يرى من يُلَقِّبُ نفسه بما كان يستحقُّه من لقبٍ علمي، أو لقب تزكيةٍ في حياته وزمانه، بل سيرى مواقف الأَنَفَةِ من ذلك، وهذا منتشر في كتب النَّقَلَةِ للسيرِ والرجالِ.

فهذا الإمامُ المحدِّثُ أبو إسحاق السَّبيعِي: عمرو بن عبد الله، المتوفىٰ سنة ١٢٩هـ لما قال له شخص: أأنت الشيخ أبو إسحاق؟ قال: لا أنا أبو إسحاق.

وهذا العمادُ الحنبلي: إبراهيم بن عبد الواحد المَقْدِسي المتوفىٰ سنة ٦١٤هـ كان إذا سُمِعَ عليه جُزْء، وكتبوا على ظهره: سمع على العالم الوَرِع، نهاهم عن ذلك كما في «ذيل الروضتين» لأبي شامة المَقْدِسي.

وفي «الشذرات» لابن العِمَاد (٦/ ٣٤)، قال: (قال التقي السُّبْكي كان ابن دقيق العيد لا يُخَاطِبُ أحداً إلا بقوله: يا إنسان، غير اثنين: الباجي، وابن الرِّفْعة، يقول للباجي: يا إمام، ولابن الرفعة: يا فقيه) اهـ.

وفي ترجمة القاضي أبو البركات أحمد بن إبراهيم الكناني العسقلاني الحنبلي المتوفىٰ سنة ٨٨٦هـ. كما في «ذيل رفع الإصر» للسخاوي: (/ ٣٥)، قال: (وأَلْزَمَ الموقعين بالمنعِ من مزيدِ الألقابِ له ولأبيه ولِجَدِّهِ، وأمرهم بالاقتصارِ على قاضي القُضاة لكل منهم، وقال: هذا وصفٌ صحيح. وكذا منعني ـ القائل السخاوي ـ من إطْرَائِهِ، وأمرني بالاقتصار في ترجمته على شيوخه ونحو ذلك. وقال: لست في حِلٍّ من زائد عليه . . . ومن الاقتصادِ في الألقابِ ما جاء في ترجمة عبد الله بن وهب المالكي، المتوفىٰ سنة ١٩٧هـ كما في «وَفَيَاتِ الأعيان»: (٣/ ٣٦، برقم ٣٢٤)، قال:

(وكان مالك يكتب إليه إذا كتب في المسائل: إلى عبد الله بن وهب المفتي، ولم يكن يفعل هذا مع غيره) اهـ.

وفيه أيضاً (٣/ ٣٤٥) في ترجمة الهكاري المُلقَّب بشيخِ الإسلامِ المتوفىٰ سنة ٤٨٦هـ، قال:

(وسمعتُ أنَّ بعضَ الأكابرِ قال له: أنت شيخ الإسلام، فقال: بل أنا شيخ في الإسلام) اهـ.

وقال أبو الحسن العامري المتوفىٰ سنة ٣٨١هـ في كتابه: «الأمد على الأبد»:

(ولقد كان شَيْخُنا أبو زيد أحمد بن سهل البلخي ـ رحمه الله ـ مع تَوَسُّعِهِ في أصنافِ المعارفِ، واستقامةِ طريقتِهِ في أبوابِ الدين، متى نَسَبَهُ أحدٌ من مُوَقِّرِيه إلى الحكمة يشمئزُّ منه ويقول: لهفي على زمان يُنسَبُ فيه ناقصٌ مثلي إلى شرف الحكمة . . . ثم قال: وهذا حال أُستاذه: يعقوب بن إسحاق الكِنْدي).

وقال ابن الحاجِّ في «المدخلِ»: (١/ ١٢٧) في مَعْرِضِ بحثه النفيس في ذلك:

(ألا ترى إلى الإمام النووي ـ رحمه الله تعالى ـ من المتأخرين ـ لم يرضَ قطَّ بهذا الاسمِ، وكان يَكْرَهُهُ كراهةً شديدةً على ما نُقِلَ عنه وصح، وقد وقع في بعض الكتب المنسوبة إليه ـ رحمه الله تعالى ـ، أنه قال: إني لا أجعلُ أحداً في حِلٍّ ممن يسميني بمحيي الدين. وكذلك غيره من العلماء العاملين بعلمهم . .

وقد رأيتُ بعضَ الفُضَلاءِ من الشافعيةِ من أهلِ الخيرِ والصلاح إذا حَكَى شيئاً عن النووي ـ رحمه الله ـ يقول:

(قال يحيى النووي؛ فسألتُهُ عن ذلك فقال: إنا نكره أن نُسميه باسمٍ كان يَكْرَهُهُ في حياته. فعلى هذا فهذِهِ الأسماءُ إنما وضعت عليهم تَفَعُّلاً وهم برآء من ذلك) اهـ.

وهذا أبو العباس شيخ الإسلام/ أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام النُّمَيْرِي الشهير بابن تيمية، المتوفىٰ سنة ٧٢٨هـ ـ رحمه الله تعالى ـ رائدُ القيادة إلى السلفيةِ الرشيدة على أنقاضِ التأويلِ ومحضِ التقليدِ ومستحكم الأهواءِ والبدعِ، كان كثيراً ما يقول[1]: (ما أنا بشيء، وما مني شيء)، وكان لا يرضى تَلْقِيبَهُ بِتَقِيِّ الدين، ويقول: لكنَّ أهلي لَقَّبوني بذلك.

وهذا الشيخ محمد المُبَارك الجزائري ثم الدمشقي، المتوفىٰ سنة ١٣٣٠هـ ـ رحمه الله تعالى ـ وَجَّهَتْ إليه الدولةُ رُتْبَةً علميةً فاستاء جدّاً، ولم يقبلها، ولم يبعث بِشُكْرٍ إلى الوالي، وما رُؤِيَ يغضبُ مثل غضبه عند ذكرها، وهذا في ترجمته من كتاب «تاريخ علماء دمشق»: (١/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦).

وهذا ابن هُبَيْرَةَ الشيباني، صاحب «الإفصاح»، المتوفىٰ سنة ٥٦٠هـ قال يوماً كما في «الشذرات» (٤/ ١٩٣):

(لا تقولوا في ألقابي سيد الوزراءِ، فإن الله سبحانه سمى هارونَ: وزيراً، وجاء عن النبي ﷺ: أن وزيريهِ من أهلِ السماءِ جبريلُ وميكائيلُ، ومن أهل الأرضِ أبو بكر وعمر).

بل إنَّ تَشَدُّدَهم في ذلك وصل إلى حدِّ عدمِ إطلاقها إلا بقدر الاستحقاقِ، ويتعقبونَ من تجاوز ذلك. وانظر في: «القديم والحديث» (ص٢٩٧) لمحمد كرد علي فهو مهم.

---

(١) «مدارج السالكين»: (١/ ٥٢٤).

وهذا بابٌ من النقولِ موسَّع يقعُ الناظرُ عليه من خلال تراجُمِ الرجالِ وَسِيَرِهم لاسيما الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، ثم التابعونَ لهم بإحسانٍ، ثم للورثةِ عنهم بحسبِ سهامهم من ميراثِ النبوةِ، ومنه يتحصلُ أن تَلْقِيبَ المرءِ نَفْسَهُ بألقابِ العلمِ والتزكيةِ هو خلاف الأدبِ النافع، والسمتِ الصالحِ. أما اللقبُ بهذا اللفظ بِخُصُوصِهِ فإني قد أَجَلْتُ النَّظَرَ فيه فوجدته لقباً غير سائغ لأُمورٍ منها سوى ما تقدم ما يلي:

١ ـ إنَّ هذا اللفظَ المستوردُ هو في أصلِ إطلاقِهِ من عدوٍّ لنا في دُنْيَانا وآخِرَتِنا، وقد عُلِمَ من نصوصِ الشريعةِ المطهرةِ: أنَّ مِنْ مباني الإيمانِ بُغْضُ أهلِ الإشراكِ، وعدمُ موالاتهم، والبعدُ عن التَّشَبُّهِ بأعداءِ اللهِ الكافرين حتى في الألفاظِ، وهذا اللقَبُ من هذا القبيلِ. وقد أبان جَمْعٌ من الكاتبين عن ذلك، ومنه ما جاء في كتابِ «منهج البحث الأدبي» إذ قال:

(كثيرٌ من الدرجات لدى الغربيين من أصلِ إغريقيٍّ، أو لاتيني ثم تبناها الاستعمال الديني فكانت من مصطلحاتِ الكنيسةِ ورجالها.

فالليسانس تعني في الأصل: الإجازة التي تَمْنَح صَاحِبَها حق أن يكون محامياً أو معلماً . . . ثم أُطلقت على السنتيْن اللتيْن يمضيهما خريج الدراسة الثانوية في دراسة اللاهوتِ قبل أن يُقْبَل للدكتوراه على مقاعد الدرس.

والدكتور في الأصل هو الذي يعلم علناً، وأطلقه اليهود على الرباني أو «الحَاخَام» العالمُ بالشريعةِ، وأطلقهُ المسيحيونَ على الذي يُفَسِّرُ الكُتب المقدسة.

ودخل اللقب الجامعات لأولِ مرةٍ بجامعةِ بولونيا في إيطاليا في القرن الثاني عشر ثم تبعتها جامعةُ باريس بعد قليل.

وفي عام ١٣٤٠م جعلت جامعةُ باريس أربعَ كُلِّياتٍ هي: اللاهوت، القانون، الطِّب، الفُنُون ـ أي الآداب والعلوم ـ، وبقي اللقب في الكُلِّيات الثلاث الأُولى دون الفُنُون، ولا يُمْنَحُ إلا بعد دراسةٍ صعبةٍ قاسيةٍ تستغرقُ ما بين الـ ٨ ـ ١٤ سنة تَعْقُبُها مناقشةٌ علنيةٌ يحصلُ الطالبُ فيها على أثرِ نجاحِهِ فيها الدرجة ـ شعار الدكتوراه ـ وهي الجُبَّة «الروب» والخَاتَم والقُبَّعة المربعة، ولم يسمح لكلية الفنون ـ الآداب والعلوم ـ بلقب الدكتور إلا بعد الثورة الفرنسية بموجب مرسوم ١٧ مارس سنة ١٨٠٨م، الذي يَنُصُّ على نظامٍ جديدٍ للدكتوراه، تُمْنَح بمقتضاه في كلية الآداب والعلوم والقانون والطب، ثم ألغت الجامعةُ كُلِّيَةَ اللاهوتِ سنة ١٨٨٥م) انتهى.

ولعله بعدُ يتضحُ أنَّ في استمراء هذا اللفظِ والاعتزازِ به ضرباً من ضُرُوبِ التشبهِ في الظاهرِ، ونوعَ ركونٍ في الباطنِ، ولا يجملُ بالمسلم تكثيرُ سوادهم. وعن أبي ذرٍّ ـ رضي الله عنه ـ «من كَثَّر سوادَ قومٍ فهو منهم»، رواه أبو يعلىٰ، وغيره.

وأقلُّ ما في هذا الوجه من المُحَاكَاة أنه من مظاهر الذِّلة والضَّعة وتبعية المغلوبِ للغالبِ، والمسلمُ مطالبٌ بالعزةِ والأَنَفَةِ من التبعيَّاتِ الماسخةِ المُجَرَّدَةِ من العوائد النافعة. وما ألطف ما صاغه العلامة/ محمد الخضر حسين من كلامٍ في ذلك مُضَمِّناً لمقولةِ ابن خلدون كما في «رسائل الإصلاح»: (ص١٤٨ ـ ١٥٠).

٢ ـ وأيضاً فإنه من مبناه «دكتور» غربي مُحْدَث لا يمتُّ إلى اللسان العربي بصلةٍ، فهو: أَتِيٌّ لا أصل له(١).

---

(١) الأتي: الغريب. كما في: «كفاية المتحفظ»: (ص٤٦٧).

ففي إطلاقه نَبْذٌ للغةِ العربِ في سُنَنِ كلامها، ومناحي لُغتها، وَغَضٌّ من شأنها، فهو إذاً من مواطن التخذيل، والمسلم مطالب بإحياء لغة القرآن وشدِّ الأُمة إليها وتحريرها مما يَشُوبُها. واللغة كما يقول ابن جني[١]: (أصواتٌ يُعَبِّرُ بها كلُّ قوم عن أغراضهم). فهل نُعَبِّرُ عن أغراضنا بغير لغتنا؟؟

ويقول ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص٢٠٣):

(إن اللسان العربي شعارُ الإسلامِ وأهلِهِ، واللغات من أعظم شعائر الأُمم التي بها يتميزون) اهـ.

وإذا كان اللَّحْنُ يعدُّ هجنة في اللسان تَمْسَخُ المعنى وتُفْسِدُ المبنى. وفيه يقول عبد الملك بن مروان كلمته المشهورة[٢]:

(اللَّحْنُ في الكلامِ أقبحُ من الجُدَرِيِّ في الوَجْهِ).

ويقول أيضاً[٣]: (شيبني ارتقاءُ المنابر مخافة اللَّحْنِ).

إذا كان كذلك فما بَالُكَ إذا انضم إليه نقصُ بُنْيَةِ اللغةِ من أطرافها واجْتِثَاثها من أصْلِها حتى تصبحَ المولَّدات لغةً للتخاطب، وزاداً لحملةِ الأقلامِ؟

يقول البيروني/ محمد بن أحمد الخوارزمي المتوفى سنة ٤٤٠هـ:

(والله لأن أُهْجَى بالعربيةِ أحبُّ إليَّ من أن أُمْدَحَ بالفارسيةِ).

---

(١) بواسطة القياس في اللغة العربية: (ص٧)، لمحمد خضر حسين، وقد تمالأ علماء اللغة على هذا التعريف كابن سيده في: المحكم، والمخصص، وابن فارس وصاحب القاموس، وغيرهم كما في: «كفاية المتحفظ»: (ص٦٣ ـ ٦٤).

(٢) «المعجم لبقية الأشياء» للعسكري: (ص٣٦).

(٣) انظرها بواسطة كتاب سعيد الأفغاني في أُصول النحو: (ص٩)، ط. جامعة دمشق عام ١٣٨٣هـ.

وقد قالوا: إن الكلام مشتقٌّ من الكَلْم - بِفَتْحٍ فَسُكُون -، الذي هو الجُرح؛ لتأثيرِهِ في النفوسِ كما يُؤثر الجُرْحُ، حتى قال الشاعر:

جِراحاتُ السِّنَانِ لها التئامٌ

ولا يَلْتَامُ ما جَرَحَ اللسانُ

فكيفَ يجوزُ لنا أنْ نَكْلَمَ ابنة عدنان وصالح ذريتها؟

إنها سُمومٌ إن تَجَرَّعَهَا المسلمونَ تبدَّلوا الدخيلَ بالأصيلِ، والهجينَ بالفصيحِ، وصار سَقْطُ الكلامِ حليفاً للغة القرآن؟

وإنَّ المسلمينَ حقاً أرجحُ عقلاً وأرفعُ فهماً من أن يسلُّوا أيديهم من لُغَتهم الفسيحةِ المجالِ، الناسجة على أحكم مِثَال، ويضعوها في قَالَبِ لُغَاتٍ نُزِعَ عنها أصالة الفُصْحى ولباسُ التقوى. فاللهمَّ سلِّم.

يقول الشافعي - رحمه الله تعالى - في «الرسالة» (ص٤٨):

(فعلى كل مسلم أن يتعلَّم من لسان العرب ما بلغه جهده، حتى يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، ويتلو به كتاب الله، وينطقُ بالذكرِ، فيما افترض عليه من التكبيرِ، وأُمر به من التسبيحِ والتَّشَهُدِ وغير ذلك.

وما ازداد من العلم باللسانِ، الذي جعلهُ اللهُ لسانَ من ختَم به نُبوته، وأنزل به آخر كُتُبِهِ - كان خيراً له، كما عليه يتعلم الصلاة، والذكر فيها، ويأْتي البيت وما أمر بإتيانه، ويتوجه لما وجه له، ويكونُ تبعاً فيما افْتُرِضَ عليه وَنُدِبَ إليه، لا متبوعاً) اهـ.

ويعلق المحقق أحمد شاكر - رحمه الله تعالى - على هذا بقوله (ص٤٩):

(في هذا معنى سياسي وقومي جليل، لأن الأُمةَ التي نزل بلسانها الكتاب الكريم يجب عليها أن تعملَ على نشرِ دينها، ونشرِ لسانها، ونشر عادَاتِها

وآدابِها: بين الأُمم الأُخرى، وهي تدعوها إلى ما جاء به نبيُّها من الهُدى ودين الحق، لنجعلَ من هذهِ الأُممِ الإسلاميةِ أُمَّةً واحدةً، دينُها واحد، وَقِبْلَتُها واحدة، ولُغَتُها واحدة، ومقومات شخصيتها واحدة، ولتكون أُمة وَسَطاً، ويكونوا شهداءَ على الناسِ، فمن أراد أن يدخل في هذه العُصْبَة الإسلامية فعليه أن يعتقدَ دينها، ويتَّبعَ شريعتها، ويهتدي بهديها، ويتعلمَ لغتها، ويكون في ذلك كله كما قال الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ: تبعاً لا متبوعاً) انتهى.

٣ ـ إنه في معناه لا يحمل من الوَقارِ والقيمةِ الأدبيةِ في اعتبار المسلمين، ومن السَّمْتِ الإسلاميِّ النَّقِيِّ من الشوائبِ، ما تَحْمِله الألفاظُ السائدةُ في أرضية البلاد الإسلامية مثل لفظ: شيخ، وفقيه، ومحدِّث، ومفسِّر، وأُستاذ[١]، ومُعيد[٢]، وأديب، ولُغَوي، ونَحْوي، ونحوها من الألفاظ التي يعنى بها ما يحدده مفهومها، فيعطى كلٌّ ما يستحقه من لقبٍ يُحَدِّدُ اختصاصه ويُوائِمُ منزلته، ويدل عليه بجلاءٍ كفلقِ الصبحِ. وتجدُ أصلَ هذا في السنة المشرَّفة حيث أعطى النبي ﷺ بعض الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ ما يستحقه من وصفٍ لعلمِهِ الذي برزَ فيه: فأقرأ الصحابة أُبي بن كعب ـ رضي الله عنه ـ، وأَفْرَضُهم زيد، وأقضاهم علي، ومعاذ أعلمهم بالحلالِ والحرامِ. ودعا لابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ بالفقهِ في الدينِ وعِلْمِ التأْويلِ لكتاب الله الكريم فسماه الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ: البَحْر وربَّاني هذه الأُمة ولُقِّب بِتُرْجُمانِ القرآن.

---

(١) اجتماع السين والذال في كلمة، هل تكون عربية أو معربة فيه بحوث متكاثرة تجد مجامعها في «الجام الأقلام» لأبي تراب: (ص٥٧ ـ ٧٥)، وانظر: «جمع الجوامع»: (٢/ ٣٦٤).

(٢) انظر: «معيد النعم ومبيد النقم» للسبكي: (ص١٠٨).

وهكذا تجدُ هذا النمط في صحابة رسول الله ﷺ كما تجده منثوراً في تراجمهم من كتبِ الصحابةِ كـ «الاستيعاب» و«الإصابة» وفي فاتحةِ «إعلام الموقعين» جملة وافرة منها. وهكذا دَرَجَ أهلُ العلمِ في إعطاءِ كلِّ ما يستحقه من لقبٍ من غير إسرافٍ ولا تفريط[1].

قال العامري في «الأمد على الأبد»[2]:

(إنَّ مَن بَرَعَ في حفظِ اللغةِ وُصِفَ بأنه لُغَوِي، ومن تَمَهَّرَ في علمِ الإعرابِ وُصِفَ بأنه نَحْوي، ومن حَذقَ في قوانينِ العَرُوض وُصِفَ بأنه عَرُوضي، ثم إذا جمع بين هذه الأبوابِ الثلاث واقتدرَ بها على نَظْمِ الكلام وَرَصْفِهِ قيل إنه أديبٌ على الإطلاق. كذا من بَرَعَ في عِلْمِ التقاديرِ يُوصف بأنه مُهندس).

أما هذا اللقب «دكتور» فهو مضطربُ الدِّلالةِ إذ يستوي في إطلاقِهِ كل من نال هذه الرتبة النظامية من طبيبٍ، وبيطارٍ، ولُغَوِيٍّ، وأديبٍ، وفقيه، ومحدث، ومهندس[3]، وهكذا من كافر أو مسلم، صالح أو غير صالح، فالرؤوس به مستوية، وإذا استوت الرؤوس فعلى الطُّهْرِ والصَّلاحِ العفاء.

والتسويةُ من هذا القبيل مخالفة لِسُنَنِ الفطرةِ، وقد علم أن الألفاظَ كالمعارضِ للمعاني فيجبُ أن يكون اللفظُ مُلائماً لمعناه وبقدْرِه، كما يجبُ أن يكونَ الثوبُ ملائماً للجسم المعروض فيه وبقدْرِه.

---

(١) «إعلام الموقعين»: (ص١١، ٣٠)، وفي «التراتيب الإدارية»: (١/ ٥) نقلاً عن السخاوي أن أول من لقب شيخ الإسلام هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وفي «كنز العمال»: (١٠/ ٢٨٠) إطلاق لفظ العلاَّمة على العالم بالأنساب.

(٢) (ص٦٢).

(٣) أصلها: مهندز، انظر: «مقدمة القاموس»: (١/ ٥).

يقول إبراهيم بن المدبر في «الرسالة العذراء» (ص٣٢):

(وَشَبَّهتِ الحكماءُ المعاني بالغواني، والألفاظ بالمعارض، فإذا كسا الكاتبُ البليغُ المعنى الجَزْل لفظاً رائعاً، وأعارهُ مخرجاً سهلاً كان للقلبِ أحلى، وللصدر أَمْلَى، ولكنه بقي عليه أن ينظمه في سلكه مع شَقَائقه كاللؤلؤ المنثور، الذي يتولى نظمه الحاذقُ والجوهري العالم الذي يظهر بإحكامه الصنعة له حسناً هو فيه، ويمنحه بهجةً هي له، كما أن الجاهلَ إذا وَضَعَ بين الجوهرتين: خرزة، هجن نظمه وأطفأ نوره) انتهى.

وفي «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ٣٧)، في ترجمة أبي عبيد، قال:

(مَثَلُ الألفاظِ الشريفةِ، والمعاني الظريفةِ، مَثَلُ القلائدِ اللائحةِ في الترائبِ الواضحةِ.

وقال: إني لأتبين في عقل الرجل أن يدعَ الشمسَ ويمشي في الظلِ) اهـ.

وينتظم هذا كلامٌ لطيفٌ للزمخشري في «ربيع الأبرار» إذ يقول:

(قَلَّ مِنَ المشاهيرِ في الجاهليةِ والإسلامِ من ليس له لقبٌ، ولم تزلْ في الأُمم كُلِّها من العربِ والعجمِ تجري في المُخَاطباتِ والمُكاتبات من غير نكيرٍ، غيرَ أنها كانت تُطْلَقُ على حسبِ استحقاقِ الموسومينَ بها.

وأما ما استُحْدِثَ من تلقيبِ السَّفَلَةِ بالألقابِ العلمية، حتى زال التفاضلُ وذهبَ التفاوتُ وانقلبت الضعة والشرف، والفضل والنقص، شرعاً واحداً؛ فمنكر.

وَهَبْ أن العُذْرَ مبسوطٌ في ذلك فما العُذْرُ في تلقيبِ من ليس له في الدين بقبيلٍ ولا دبيرٍ، ولا له فيه ناقة ولا جمل، بل هو محتو على ما يضاد الدين وينافيه: بجمال الدين وشرفِ الإسلام؟ هي لعَمْر الله الغصَّة التي

لا تُساغ، والغُبْنُ الذي يتناثر الصبرُ دونه، نسألُ اللهَ إعزازَ دينه، وإعلاءَ كلمته، وأن يُصْلِحَ فاسدنا، ويوقظ غافلنا.

وكم من أسامٍ تزدهيكَ بِحُسْنها
وصاحبها فوقَ السماءِ اسمهُ سَمْجُ)[١]

ويقول ابن حزم ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «نقط العروس» في مبحث الألقاب (٢/ ١٠١ ـ ١٠٢) رسائل ابن حزم:

(وانخرقَ الأمرُ [واتسع] ورذل جدّاً حتى سُمي بهذه الأسماءِ في المشرقِ والمغربِ [السماسرة] واللصوص والأنذال [ورذالاتُ الناس] وَتَطايب الناسُ بذلك حتى لَعَهْدِي بالعامةِ تُسمي رجلاً من أهلِ قُرطبة يسمى أُسيد بن حبيب ـ أيام المستكفي ـ: أمل الدولة. ليري اللهُ عبادَه هَوَانَ ما تناحروا عليه وباعوا دينهم وأخلاقهم وما غالوا به. وصحَّ عن رسول الله ﷺ تحقيقاً على الله تعالى أن لا يرفع الناسُ شيئاً إلا وضعه [الله]، أو كلاماً هذا معناه، ولاحَ [أنَّ] الحقيقةَ إنما هي العملُ لدار البقاءِ والخلودِ، بما يُرضي الله تعالى، والعدلُ في البلادِ، والعملُ بمكارمِ الأخلاقِ، وحملِ الناسِ على الكتابِ والسنةِ، والاقتصارِ من حُطَامِ الدنيا الفاني الرذل على ما لا بدّ منه، فهذا هو الذي لا يَقْدِرُ عليه سخيفٌ، ولا يطيقه ضعيف. وبهذا يتبين فضل الفاضل القوي على الساقطِ المَهِين، لا بأسماءٍ يقدرُ على التسمي بها كلُّ نذلٍ خسيسٍ واهن، ولا بملابس لا تصلح إلا للجواري، أو بكل ما يصح في الكفِّ من نشب[٢]، أو بمشارب تُذْهِبُ عقلَ شارِبها، وَتُلْحِقُه بالمجانين. ولقد كانت دولة عبد الملك وبنيه

---

(١) «ربيع الأبرار ونصوص الأخيار»: (٢/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥).

(٢) في م: خسرو مهر.

الوليد ويزيد وهشام وعمر بن عبد العزيز لا عَضُدَ لها ولا عماد ولا لقب إلا أسماؤهم وأسماءُ آبائهم فقط، وقد طبَّقَت الدنيا طاعةً واستقامة ونفاذَ أمر، وهي الآن أكثر ما كانت أعضاداً وعمداً، وقد طبَّقت الدنيا خَسَاسةً وضعفاً ومهانةً، ولله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ وحسبنا الله ونعم الوكيل) انتهى.

وللشاعر محمد رضا الشبيبي العراقي ـ رحمه الله تعالى ـ مقطوعة شعرية فائقة الحسن قال فيها:

فِتنةَ النَّاسِ وقينا الفِتَنَا
باطلُ الحمدِ، ومكذوبُ الثنا
رُبَّ جُهْمٍ حولاه قمراً
وقبيحٍ صيراهُ حَسَنا
أيها المُصْلِحُ من أخْلاقِنا
أيها المُصْلِحُ، الداءُ هُنا
كُلنا يطلبُ ما ليس له
كُلنا يَطْلبُ ذا حتى أنا
رُبَّما تعجبنا مُخْضرة
أرْبُعٌ في الأصلِ كانت دمنا
لم تزلْ ويحكَ يا عصرُ أَفِقْ
عصرَ ألقابٍ كبارٍ وكُنى
حكمَ النَّاسُ على الناسِ بما
سمعوا عنها وَغَضُّوا الأعْيُنا
فاسْتَحَالتْ وأنا من بَعْضِهم
أُذني عيناً وعيني أُذنا

أخطأ الحقَّ فريقٌ بائسٌ
لم يلومونا ولاموا زمنا
إننا نجني على أنفسنا
حين نجني ثم ندعوا من جنى
خَسِرَتْ صَفْقَتُكم في معشرٍ
شَرَوا المالَ وباعوا الوطنا
أو عَصَوهُ ولو أعاضوا به
هذه الدُّنيا لَقَلَّتْ ثَمَنا
يا عبيدَ المالِ خيرٌ مُنكُم
جُهلاَء يعبدونَ الوثنا
إنني ذاكَ العراقيُّ الذي
ذكرَ الشَّامَ وناجى اليمنا
إنني أَعُدُّ نجداً روضتي
وأرى جَنَّـةَ عدني عَدَنَا

انتهى من مجلة اللغة العربيةِ بمصرَ (٢٢/ ١٩٥)،(٧/ ٢٨٩). ويريدُ بالبيتِ الأخيرِ، أي: «في الدنيا».

إذاً ففي هذا الإطلاق ضُرُوبٌ من التَّعَسُّفِ والمُنَاكَدَةِ، وكسرِ اعتباراتِ المفاهيمِ السليمةِ، وتقليل ضمني من شأْنِ هذه الألقابِ القويمةِ في مبناها، الدقيقةِ فيما تعنيه. ومن وراءِ ذلك ففي هذا الإطلاقِ قضاء على هذا السَّنَنِ القويمِ، والمنهجِ السليمِ على المدى البعيد، وواجبٌ واللهِ على الأُمةِ المُحَمَّدِيَّةِ في يقظتها أن تُنَابِذَ التبعيَّاتِ الماسخةِ قبل انطماسِ مَعَالِمِها الشريفةِ في عينِ فِتْنَةِ التغريبِ الحمِئة.

وأقولُ: انظر إلى أعظمِ مَعْقِلٍ للعلمِ في عصورٍ كثيرةٍ «الأزهر»، لمَّا تكاثَرَ فيه هذا اللقبُ تساقطَ زَهْرُهُ، فالله المستعان.

٤ ـ في التحلي به على هذا المِنْوَالِ الفخري أَنَانيةٌ ينوءُ بِمُلاقاتِها أربابُ الذوقِ الرفيعِ. والأنانيةُ عقبةٌ كَؤودٌ لا يَقْتَحِمُها إلا المُتَخَلِّصُونَ من عوائِقِها، المُتَحَلونَ بالسَّمْتِ الإسلامي في جَوٍّ تلكُم الأهواء الهادرة؟؟

فانظر من أيِّهما أنت؟؟؟

٥ ـ في نَصْبِ شعار التغريبِ للألقابِ العلميةِ على المتعلمين من مواليد أهل الإسلام نافقاء لشحن فُؤَادِ الناشىء بأنه وليدُ حركةٍ تعليميةٍ غربيةٍ.. فلها من المردوداتِ المُضادة ما اللهُ به عليم: من هبوطٍ في مستوى الاستقلالِ والذاتيةِ، وتشكيكٍ في القُدْرَةِ على الإبداعِ والابتكارِ، ودَبيبٍ للتغريبِ بفعاليةٍ إلى جَوْهَرِهِ وموضوعيته. فما يَلْبث ذلك الوليد إلا وقد وقع أسيراً في فتنةِ التغريبِ، يَنثُر صداها الناقع في جسم أُمته وقبيله.

٦ ـ تعريضُ المرءِ نَفْسَهُ بانفتاحِ بابِ قالةِ الناسِ من أنه يحمل الاسمَ بلا حقيقة، فهو مُزْجَى البضاعةِ، ومهما كسبَ هذا اللقبُ من الدعايةِ فلن يملأ فراغاً يحس به الناسُ ويعتقدونه.

وما أجملَ بالمرءِ أن يعيشَ تحت سِتْرِ اللهِ، ومن كان صافي الجوهرِ عميقَ المادةِ فأمامَ الحقائقِ تتلاشى المظاهر وتزول كتقلُّصِ الظل وزوالِ الخيالِ. يقول العامري[1]: (الفائزُ بالحكمةِ الحقيقيةِ، والمُرتَاضُ بالعبادةِ الخالصةِ هو الموصوفُ بالفضيلةِ المطلقةِ، فإذاً كل من لم يكن حكيماً متعبداً فإن إطلاقَ وصفِ الفضيلةِ عليه لن يكون إلا بمنزلة الظِّلِ والخيالِ).

---

(١) «الأمد على الأبد»: (ص٩٧).

ومن المليحِ قول مالك ـ رحمه الله تعالى ـ :

(إنما فسدتِ الأشياءُ حين تُعدِّيَ بها مَنَازِلُها) كما في «المدخل» لابن الحاج: (١/ ١٢٨).

وعليه فمِن خلالِ هذه الوجوهِ جميعها أو بعضها يَنبغِي لطلابِ العلمِ والمعرفةِ من أهلِ الإسلامِ ما يلي:

١ ـ اقتحامُ عقبةِ الأنانيةِ بالابتعادِ عن إطلاقِ هذا اللقبِ لا يلوي به لسانه، ولا يطوي عليه جَنَانَهُ. فلا يُحْسَنُ أن يُطْلِقَهُ المرءُ على نفسهِ ولا أن يُلَقِّبَ به غَيْرَهُ، وما يَقْتَحِم تِلْكُمُ العقبة إلا الرجال المتخلصون من عوائقها، الثابتونَ أمامَ أجواءِ التغريبِ المُتَلاحِقَةِ. وما أحسن ما رواه البخاري في كتاب الأذان من «صحيحه»[١]: أن عُبَيْد الله بن عدي بن خيار دخل على عثمان ـ رضي الله عنه ـ وهو مَحْصُورٌ، فقال: إنك إمامُ عامةٍ، ونزل بك ما ترى، ويُصَلِّي لنا إمام فتنة ونتحرَّج. فقال: «الصلاة أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسنَ الناسُ فأحسنْ معهم وإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم».

فما موقعُ هذه التبعية الغربية من كلِّ وجهٍ من هاتين المنزلتين؟؟؟

وهل يحق للمُقَلِّدِ الافتخار؟؟؟

٢ ـ أن تأْخذ الجامعات خطوةً جادةً إلى الأصلِ الإسلامي في تسميةِ الإجازاتِ العلميةِ بما يتفق ومقوماتنا، ويعيدنا إلى سُنَّةِ الرمز الإسلامي والتزامها خشيةَ غيابها ويُبْعِدُ عارَ التبعيةِ والاستجداء عنا، مع توحيدِ الاصطلاحِ العلمي للشهادةِ النظاميةِ على اختلاف درجاتها في الجامعات كافة، لا أن تنفرد كل جامعة باصطلاح مقابل.

---

(١) انظر: «عمدة القارىء شرح صحيح البخاري»: (٥/ ٢٣٠).

وإني وأنا أُسجلُ الأحرفَ الأخيرةَ من مقالتِي هذه أحسُّ بانفتاحِ بابِ الأملِ في أن تجدَ هذه الدعوةُ ترحيباً يسيرُ بها عَنَقاً فسيحاً؛ تحقيقاً لإيجابية الحِفَاظِ على عروبةِ لغتنا وأصالةِ منهجنا، لاسيما في جامعاتنا الكريمةِ القائمةِ على صُعدات جزيرة العرب، إذ هي قلب الأُمة وعاصمتها، والرقعة الإسلامية على امتدادها بمثابة الجسد «ألا إن في الجسدِ مُضْغة إذا صَلُحَتْ صلح الجسدُ كله وإذا فسدت فسد الجسد كله».

وجميع الأُمةِ رأْسُ مالٍ فيجب على كل مسلم أن يحافظ على رأْس ذَلِكُم المال فلا يؤتى من قبله أولاً، ويَذُبَّ عن حَوْزَته وَحِمَاه ثانياً، ولا يَحْقِرنَّ من المعروف شيئاً. ولبعض علماء الشريعة كلمة لطيفة تفيد أولوية ذلك على قتال المشركين، ذلك أنه من قبيل حفظ رأْس مال الإسلام، وقتال أهل الشرك طلباً للربح، وحفظ رأْس المال أولى من طلب الربح. وقد أَلْمَحَ إلى هذا المعنى الحافظ ابن حجر نقلاً عن ابن هُبَيْرَة ـ رحمه الله تعالى ـ كما في «فتح الباري»[١].

وإن ما في مقالتي أيضاً لا يعني ذلك المصطلح بخصوصه، وإنما يعني أن تكون انطلاقة من دُورِ العِلْمِ، ومعاهد التعليم، لمدِّ ظِلالِ التعريبِ والتصحيحِ وردِّ العامي إلى الفَصِيح، ومواجهة زحف التغريب للمصطلحات العلمية التي يَبُثُّها الغربُ في كل وقتٍ وآنٍ حتى ينطوي بِسَاطُ تلكُمُ الفتنة، ويقول بعض الكاتبين في ذلك[٢]:

---

(١) «فتح الباري»: (١٢/ ٣٠١).

(٢) انظر: «حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث» للأستاذ محمد ضاري جمادي: (ص٢٨٣ ـ ٢٨٤).

ولقد ذَكَرَ عبد العزيز بن عبد الله المعروف بِجُهْدِهِ الخصبِ في بابِ المُصْطَلَحِ العلميِّ الحديث أن (ما تَزُجُّ به مخابرُ الكشوفِ في الأسواقِ الدوليةِ من مصطلحاتٍ يبلغُ عددها خمسين مصطلحاً كُلَّ يوم). فلنقفْ عند هذا العددِ قليلاً ولنسأل هذا السؤال:

إذا سمحنا لهذه المُصْطَلحاتِ أن تَدْخُلَ اللغةَ العربيةَ بصورتها الأجنبية دون أن نضعَ لها أو لِمُعْظَمها المُقَابلاتِ العربيةِ العلميةِ . . فكم سيكونُ عددُ تلك الألفاظِ الدخيلةِ في لُغَتِنَا على مدى قَرْنٍ واحدٍ من الزمان، ثم قرنين، ثم على خمسة، ثم على عشرة . . . ؟؟؟ هذا إذا افترضنا أن العِلْمَ لن يتطورَ، وأن المصطلحات لن تزداد، وأن النِّسَبَ المذكورةَ ستظلُّ ثابتة خلال هذه القرون.

وأرجو من الله المانِّ سبحانه وحده أن يُحَقِّقَ التَّعْرِيبَ أمامَ التغريب؛ فإنه بتحقيقه مع التزام وسائل الإعلامِ والدعايةِ به يقضي على هذه المُشْكِلة وينفيها عن أرضنا، أو يصيبها بِتَعَثُّرٍ حتى تمشي على استحياءٍ وتَتَسَلَّلَ لِوَاذاً من بيننا.

يقول الأُستاذ/ رمضان عبد التواب[1]:

(وفي رأيي أنه لو صاحَبَ دخول المُخْتَرَعَ الأجنبي إلى البلاد العربية وَضْعُ لفظ عربي له، وتحمس وسائل الإعلام والصحافة للدعاية له، لَقُضِي على الكثيرِ من مظاهر هذه المشكلة من أساسها، وإنك لتعجب حين ترى الألمان يقومونَ بمثلِ ما ننادي به هنا، وَمُعْظَمُ المُخْتَرَعَات لها عندهم أسماء ألمانية خالصة، فالتلفون مثلاً هو عندهم . . . والتلفزيون . . . وغير ذلك. وفي قُدْرَتِنا النسج على هذا المِنْوَال للحفاظِ على عروبة لغتنا).

---

(١) بواسطة المرجع المذكور، وانظر في التعريب: مجلة الضياء، الجزء الأول لعام ١٨٩٩م، (ص٤٤٩، ٥١٣، ٦٠٩، ٧٠٥).

إن اسْتِشْراءَ تِلْكُم الألفاظ بلا تعريبٍ دلالة الجهلِ، ولا علاجَ للجهل إلا بالعلمِ، ولا يكون إلا عن طريقِ أهله وإن لغة العرب التي لا يُعْلَم لها نظير في لغات العالم في حيويتها واتساع مادتها وقد جاء فيها ما يُنِيفُ على ألف اسم للسيف كما في (القاموس) في مادة (سَيَفَ) وهكذا، كالخيل، والخمرة، ونحوهما مما له من الأسماء كُثر.

يقول الشافعي في «الرسالة» (ص٤٢):

(ولسانُ العربِ أوسعُ الألسنةِ مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يُحِيطُ بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنَّه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه) اهـ.

لن يكون إذاً بعسير على علمائنا تعريب ألقابهم وما جرى مجراها من كل وافدٍ، وقد قام رجالٌ في صدر القرن المُنصَرِم الرابع عشر الهجري، وفي عُقُودِهِ كافة بتعريب طائفةٍ كبيرةٍ من تِلْكُم المُصْطَلحات فمثلاً (الليسانس) البديل لها (العالية)، والماجستير (العالمية) والدكتوراه (الأُستاذية) أو (العالمية العالية) وهكذا . . . فإلى جَامِعَاتِنا في هذه الديار الكريمة وقد أَفَاءَ اللهُ عليها بأسبابِ الاقتدارِ أُوَجِّه الدعوة في إنشاء مُجَمَّع لِلُّغَةِ العربيةِ يهدف إلى نشرها وَحِمَايتها، فهل من تزكية؟؟ وهل من مُجيب؟؟؟

وأُؤَكِّدُ لمن يَتَجَهَّمُ أمامَهم اقتلاعَ هذه المولّدات؛ لوجود الاستسلام الذَّرِيعِ لها من طبقاتِ الناسِ كافة، أنَّ هذا في الحقيقةِ لا يَعْدُو أن يكون كَالوَعْكَةِ والصُّدَاع العارض ما يلبث أن يزول، ما دام أن ثَمَّة جُهْدٍ متواصل وَنَزْعَةٍ متينةٍ للتعريب، وأذكرُ على سبيل المثال أن كلمة (أتوبيس) وفدتْ إلى هذه الجزيرة مع قدومِ ذلك النوع من السيارات، وقبل سنواتٍ قليلةٍ رُسِمَ عليها التعريب لها باسم (الحافلة) فأصبح التعريبُ هو المنتشر، وأخذ الأول في

الغياب، هذا وهو في جو العَامَّة. فكيف إذا بدأْنا بانطلاقتنا من دُورِ العلم وَشَحَنَّا بذلك أفئدةَ طُلاَّبه؟

أما الضَّرْبَةُ القاضيةُ على التغريب، وتَدَاول المصطلحات الأجنبية فهي أن لا تدخل البضائعُ المُصَنَّعَةُ في البلادِ، إلا وقد وُضِعَ لها الاسم العربي، ويكون تَدَاولُ هذه البضاعة رَسْمياً وتجارياً وإعلامياً بالاسم العربي لا غَيْر.

وأخيراً . . فلا يَحْسَبَنَّ أحدٌ أنني بهذا أدعو إلى التأخر عن نَيْلِ مثل هذه الرُّتَبِ العلمية، لا وَكَلاَّ، بل أرى ما فوق ذلك وهو أن يجدَّ الطالب في التَّرَقي إلى أقصى درجات الطلب، وأن يَهَبَ حياته ويتفانى في سبيل العلم وخدمته، فيكون كما أُثِرَ عن الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ: (من المَحْبَرَةِ إلى المَقْبَرَةِ)، وكما قال سهل بن عبد الله التُّسْتري: (اجْهدوا أن لا تلقوا الله إلا ومعكم المحابر)، وَسُئِلَ: إلى متى يكتب الرجل الحديث؟ قال: (حتى يموت، وَيُصَبَّ باقي حِبْرِه على قبره).

لكن لا ينبغي لنا بحالٍ أن نتعلق بالشَّكْلياتِ، وَزُخْرُف الألقابِ فَنقيمَ الناس على حسب ألقابهم، فإن هذا من خَطَلِ الرأْي المنتج لإسنادِ الأمرِ إلى غيرِ أهلِهِ، إذ الأُمورُ مَرْهُونَةٌ بحقائقها، فالعِبْرَةُ بجوهر الإنسان ومعناه لا بِزُخْرف لفظه ومبناه. وبهذا نَسْلَمُ من الدخول في قالب سجناء الألفاظ الذين عناهم ابن القيم بقوله[1]:

(وأكثر الناس نَظَرُهُم قَاصِرٌ على الصور لا يتجاوزونها إلى الحقائق، فهم محبوسون في سجن الألفاظ، مُقَيَّدونَ بِقُيودِ العباراتِ، كما قال تعالى: ﴿وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطينَ الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض

(١) «إعلام الموقعين»: (٤/ ١٩٣).

زُخْرُفَ القولِ غروراً، ولو شاء ربك ما فعلوه، فَذَرْهم وما يفترون، وَلِتَصْغَىٰ إليه أفئدةُ الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضَوْه، وليقترفوا ما هم مقترفون﴾.

ويقول أيضاً:

(وإذا لاحَتِ الحقائق فكن أسعدَ الناس بها وإن جفاها الأغْمَار).

انتهى ما أردتُ تحريرَه في الطائف المحروس، ضَحْوة يوم الخميس الموافق لليوم الرابع عشر من شهر ذي القعدة من عام اثنين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية.

والحمد لله رب العالمين.

كتب[1] / بكر بن عبد الله أبو زيد

---

(١) هاهنا لطيفة: وهي أن أول من كتب في آخر الكتاب: وكتب فلان: هو أُبي بن كعب سيد المسلمين كما سماه عمر رضي الله عنه كما ذكره الحافظ ابن حجر في «الإصابة»: (١/ ٢٧)، ومن قبله ابن عبد البر في «الاستيعاب»: (١/ ٦٨)، وانظر: «الأوائل» للعسكري: (٢/ ١٩٨)، و«معجم الأدباء» لياقوت: (٩/ ٤٤).

ملحقان لهذه الرسالة

١ـ بحث منقول من «مجلة الضياء» في عامها الثالث ١٩٠٠م، لصاحبها: إبراهيم اليازجي: (ص٦٥٤، ٦٧٦، ٧١٣).

٢ـ مقال نشر في «مجلة الدعوة» في الرياض، عددها: ٩٤٩، بقلم عبده زايد.

« ١ »

كليات أمريكا الجامعة وألقابها العلمية

بقلم/ حضرة الأديب شحادة أفندي شحادة نزيل أميركا

يوجد في الولايات المتحدة أربع وخمسون مدرسة كلية ما عدا المدارس العليا التي تُعدّ بالآلاف، وتختلف هذه الكليات في العظمة والأهمية فمنها ما لا ينبغي أن يُطلق عليها إلا اسم مدرسة عالية، ومنها ما قد خدمت البلاد في مباحثها العلمية وجمعتْ من أكابر الأساتذة وأخرجت من أُلوف الطلبة ما حُقّ لها بِهِ أن تُعَدّ في مصافٍّ أعظم كليات العالم. ومن النوع الأخير تعدّ كلية «مشيكن» الجامعة و«هارفُرد» في ضواحي بوسطُن و«يائيل» في نيوهافن و«كولمبيا» في نيويورك. وليس في العالم بلادٌ انتشرت فيها الكليات بالسرعة والكثرة اللتين انتشرت بهما في أميركا، لما أن البلاد كثيرة الخيرات وعند أهلها رغبةٌ عظيمة في التهذيب والوقوف على الحقائق العلمية ولاسيما ما كان منها وسيلةً إلى اكتساب الماديات.

وأقدم كلِّيات أميركا كلّيتا: «هارفرد ويائيل» الجامعتان وكلتاهما أُسّستا في القرن السابع عشر على نظام كليات انكلترا، كما أن كليات انكلترا إنما اقتبست نظامها عن مدارس فرنسا وإيطاليا وألمانيا. ولا يُطلَق على مدرسة لقب كلية (College) أو جامعة (University) إلا بإذن خاص من حكومة الولاية، ويدخل تحت هذا القانون كل كلية، سواء أُنشئت على نفقة الحكومة أو بعض ذوي الغيرة من الأهالي، وسواءٌ كانت علمية أو دينية. وكذلك فإن حق منح الألقاب العلمية لا يكون إلا بعد نيل الإذن من حكومات الولايات، وهذا أيضاً مأخوذ

عن نظام الكليات الأُوربية، وقد ابتدأت فيها هذه العادة في القرن الثالث عشر، وانتشرت مع انتشار الكليات في القرون التالية.

ومما يجدر بالذكر هنا أن تسعة أعشار كليات أميركا الكبرى أُنشئت في الخمسين سنةً الأخيرة، وقد بلغ بعضها في هذا الزمن القصير الغاية القصوى من العظمة والشهرة. فكلية كاليفرنيا الجامعة تُعَدُّ الآن مع حداثة عهدها من كليات أميركا العظمى. ولكثير من هذه الكليات أوقاف عظيمة فإن «ستنفرد يونيفرستي» في كاليفرنيا تحسب أغنى كلية في العالم لأن مسز ستنفرد وهي التي أنشأت هذه المدرسة بذلتْ كل ما تملك من الملايين لتأْسيسها وإمدادها، إلا أن مقامها العلمي لا يعلو مقام «كلية برَون» في مدينة بروفيدنس وألقابها العلمية لا تعتبر بمنزلة الألقاب التي تمنحها «كلية برَون» مع أن هذه دون تلك ثروةً وعدد تلامذة، إلاَّ أنها أقدم منها عهداً، وأعظم خدمةً للعلم. على أن مستقبل ستنفرد سيكون عظيماً جداً بالقياس إلى سرعة نموّ كاليفرنيا وبما لديها من المال الجزيل اللهمَّ بشرط أن يُطلَق للأساتذة أن يتَّبعوا ما شاءوا من المباحث العلمية والدينية والسياسية والاقتصادية، لأنَّهُ متى قُيِّدت أفكار الأساتذة بمذهب مخصوص فقدت الكلية مزيتها؛ إذ الحرية في البحث والاستقلال في الرأْي من أهمّ دعائم الكليات الجامعة.

وقد لاحظت مدة إقامتي في كاليفرنيا، وأيضاً مدة إقامتي في شرقي الولايات مما قرأْتهُ في المجلات أن مسز ستنفرد مقيدة المدرسة بخطة لا تتعداها، حتى اتفق حديثاً أن أحد الأساتذة نشر مذهباً اقتصادياً مخالفاً لميل مسز ستنفرد فأُجبر على الاستعفاء. وإنما ذكرتُ هذا الحادث لأُنبِّه القارىء إلى أن المال ليس الأساس الوحيد الذي تبنى عليه الكليات الجامعة، بل قد يكون أحياناً حجر عثرة في سبيل الوصول إلى الحقائق العلمية، وعندي أن

مدرسة فقيرة فيها نفرٌ قليل من المدرسين، وعددٌ يسير من الطلاب تُطلق فيها الحرية للبحث والاستقراء أجدر بلقب كلية جامعة من مدرسة يعضدها المال الوافر، ويضيَّق فيها على الأفكار، وتلزَم في المباحث حدّاً لا تتجاوزه.

قلت إن منح الرتب والألقاب مقتبس عن كليات أوربا في الأعصار المتوسطة فلقب بكالوريوس علوم (B.A.) أو (A. B.) كانت تمنحه عمدة المدرسة في أُوربا لمن تجده بعد الفحص أهلاً للتدريس، وكذا لقب دكتور في اللاهوت (D. D) ولقب دكتور في الشريعة (L. L. I)، وما شاكل ذلك فإنها كانت تعطى للذي يدرس هذه الفروع في الكلية مدة مرسومة، ويُثبتُ عند الامتحان أنَّهُ قد حصَّل من العلم أو اللاهوت أو الشريعة ما يؤهّله لنيل تلك الرتبة. وكذا في أميركا فإن «كلية هارفرد» في القرن السابع عشر نالت من حكومة انكلترا الإذن في إعطاء الألقاب العلمية بعد الفحص ثم لما تحررت البلاد، وكثرت الكليات، صارت تستمدّ هذا الحق من حكومة كل واحدة من الولايات التي أُنشئت فيها.

ويوجد في العالم العلمي ما ينيف على مئتي لقب، ولا نعني بهذا أن كل واحدة من الكليات تمنح هذا العدد من الألقاب، فإن «هارفرد» مثلاً تهب اثني عشر لقباً «ويائيل» تعطي خمسة عشر و«مشيكن» تمنح عشرين، ولأجل ذلك يصعب عليَّ أن أُبين ماهية كل لقب، وأُشير إلى أهميته ومعناه. على أنه يوجد خمسة ألقاب تمنحها جميع كليات العالم العظيمة بالتقريب، وخصوصاً في أميركا وهي:

١ ـ لقب بكالوريوس علوم (A. B.).

٢ ـ لقب معلم علوم (M. A.).

٣ ـ دكتور في الفلسفة (PH. D.).

٤ ـ دكتور في اللاهوت (D. D.) .

٥ ـ دكتور في الشريعة (L. L. D.) .

وهذه ما خلا لقب دكتور في الطب (M. D.) فإنه من خصائص المدارس الطبية .

أما لقب بكالوريوس علوم فيُنال في كل كلية بعد درس ثلاث أو أربع سنوات ، ولكن بعض الكليات لا تهبه إلا لمن يتلقى في تلك المدة علوماً مخصوصة كاللغة ، والإنشاء ، والتأْريخ ، والفلسفة ، والمنطق ، وغيرها ، ولكنه لا يُنال في كلية من الكليات إلا بعد الامتحان أي أن لقب بكالوريوس علوم لقب امتحان لا لقب شرف .

وأما لقب معلم علوم فيُنال بعد لقب بكالوريوس علوم ، وبعد المواظبة على الدرس والمطالعة مدة سنة أو سنتين ، وبعض الكليات لا تهبه إلا بعد الإقامة في المدرسة ثلاث سنوات ، واستماع الخطب والحضور ساعات التدريس .

وأما لقب دكتور في اللاهوت فيُعطَى للقسوس الذين بعد فراغهم من درس العلوم اللاهوتية يخصصون أوقاتهم للتبشير أو التعليم اللاهوتي ، بشرط أن يمتازوا في هذه العلوم امتيازاً ظاهراً .

وأما لقب دكتور في الفلسفة فيُشترَط لإعطائِهِ في الكليات الكبرى أن يقيم الطالب فيها لا أقل من سنتين ، وفي بعضها أن يقيم ثلاث سنوات ، ولا بد أن يكون قبل ذلك قد حاز لقب بكالوريوس علوم ، وقد يُشترَط أن يكون نائلاً لقب معلم علوم . والكليات الكبرى لا تهبه إلا بعد الفحص ، وبعد أن يؤلف الطالب كتاباً أو مقالةً وضعية في فنٍّ من الفنون بحيث تتحقق عمدة الكلية أنَّه عالمٌ يستحق ذلك اللقب .

وأما لقب دكتور في الشريعة فهو لقب شرف بمعنى أن منحه لا يختصّ بمن قضى المدة المفروضة لتناول هذا العلم في المدارس النظامية، كما أنَّه لا ينحصر في المحامين، ودارسي الشريعة، بل قد أصبح يُعطى من المدارس الكبرى مكافأةً لبعض ذوي الإفضال ممن خدم البلاد خدمةً جليلة، بشرط أن يمتاز في شيء من العلوم، ولو لم يكن من المتمكنين في فن المحاماة، ولذلك ترى أن هذا اللقب قد فقد معناه الأصلي فصار يُعطى للسياسي كمكنلي، والواعظ كأبوت، والحاكم كولكت وغيرهم.

على أنهم قد استحدثوا ألقاباً أُخر تعطى لمن انفرد في طلب علم مخصوص، فمن تلك الألقاب لقب: بكالوريوس فلسفة (PH. B.) ومعلم فلسفة (PH. M.) وبكالوريوس بلاغة (B. Lit) وبكالوريوس في الحيوان (B. Z.) وبكالوريوس في النبات (B. B.) وغير ذلك.

وأهمية الألقاب تختلف باختلاف الكليات التي تنال منها، فحامل لقب من كلية يائيل، أو هرفرد، أو مشيكن، أو كولمبيا، أو يوحنا هبكنس يُعَدّ أعلى رتبةً في المقام العلمي ممن ينال مثل ذلك اللقب من إحدى الكليات الأُخر، وذلك أن الكليات المذكورة لها المنزلة الأُولى بين مدارس أميركا، حتى تُعدّ في رتبة أعظم كليات ألمانيا وانكلترا وفرنسا. على أن كلّيتي هرفرد ويائيل قد سبقتا كليات أُوربا في الميكانيكيات، وكذلك في بعض العلوم الطبيعية، ولو كان لتلامذة أوربا من المال ما لتلامذة أميركا لقصدوا الولايات المتحدة ليتلقوا بعض العلوم، كما يذهب تلامذة الأميركان إلى أُوربا لتتميم دروسهم. بَيْدَ أن الذي جعل رُتَبَ وألقاب أميركا العلمية رخيصة هو: سهولة تحصيلها، وكرم بعض الكليات في إعطائها، وانتحال بعض المدارس فيها اسم كليات، أو كليات جامعة، وهي غير أهل له.

والذي زاد احتقار رجال العلم في أُوربا وأميركا للألقاب العلمية هو كثرة منحها على سبيل الشرف، أي: بغير فحص ولا امتحان، بحيث الْتَبَسَتْ الألقاب الحقيقية بالألقاب الزورية وصار ينالها غير المستحقّ كالمستحقّ.

وقد تفاقم شرٌّ هذه الألقاب في أواخر القرن الغابر إلى حدٍّ فاحش فقد أخبرني بالأمس الأُستاذ «كانت» مدرس اللغات القديمة، والمباحث اللاهوتية في كلية بَرَوْن الجامعة: أنه يعلم عن ثقةٍ أن بعض الكليات الصغرى وعلى الخصوص في غربي الولايات وجنوبيها كانت تبيع الألقاب بالدرهم. وذكر لي الدكتور فونس رئيس كلية برون: أن بعض هذه الكليات تؤسَّس على أن تكون مدارس عالية، ولكنها تؤمل أن تنمو وتعظم وتصل إلى درجة الكليات الكبرى. فعوضاً عن أن تقتنع باسم مدرسة عالية، وتنتظر إلى أن يزداد رأْس مالها المالي والعلمي والأدبي، وتتسع فيها حلقات الدروس، وتتشعب فروعها إلى فنون مختلفة كالطب، والشريعة، واللاهوت، وغيرها، حتى تنال لقب كلية جامعة، تنتحل لنفسها هذا اللقب من أول تأْسيسها، ثم تنال من حكومة الولاية التي تكون فيها حق منح الشهادات، فتأْخذ في توزيع الألقاب العلمية بسخاءٍ لا مزيد عليه. فمثل هذه المدارس أشبه بمثل تلك السيدة التي كانت تحدِّثُ نفسها فقالت: إن ابنتي ذات عقلٍ وجمال وأدب، فهي إذا بلغت مبالغ النساء كانت ولا شك أهلاً لأن تكون زوجة طبيب، وإني لأتمنى أن يكون ذلك الطبيب اسمه «جونسن»، فإني أحب هذا الاسم، ثم أخذت تتكرر عليها تلك الأحلام حتى قررت أخيراً أن ابنتها سوف تقترن بطبيب اسمه جونسن، وما اكتفت بذلك بل أوصت نَقَّاشاً أن ينقش لها على قطعة نحاس اسم الدكتور جونسن، ثم وضعت تلك القطعة على باب منزلها، غير أن آمالها لم تتحقق، ولم تنل من «الدكتور جونسن» إلا اسمه. وهكذا حالة تلك المدارس فإنها لم

تحصّل من الكليات الجامعة إلا اسمها . . .

والحقّ يقال فإن الألقاب من هذه المدارس ليست إلا حبراً على ورق، وصاحبها لا يمتاز في منتديات العلم الكبرى على من لا لقب له، فهي أشبه شيء بهذه النياشين والرتب التي كثر إعطاؤها في الشرق في هذه الأيام، فربما توهم حاملها أنها قد أكسبته شرفاً باذخاً، وفخراً رفيعاً، ولكن الحقيقة أن مقامه لا يزال كما كان عليه، لم يرتفع في عيون الناس شبراً.

والذي زاد في الطين بِلّة أن كثيراً من مدارس أميركا هي مدارس طائفية أعني أن بعضها أسسها الماثودِسْت، وبعضها أسسها البَتِسْت، وبعضها أسسها الاسقفيون؛ فتجتهد كل واحدةٍ منها أن تكثر عدد دكاترة اللاهوت من قسّيسيها طلباً للمباهاة والمكاثرة. وبعض تلك المدارس تهب لقب دكتور لاهوت لأُناسٍ لا يعرفون أن يقرأُوا التوراة بالعبرانية، ولا إلمام لهم بشيء من اليونانية، بل قد عرفتُ بعضاً من أُولئك القسوس الدكاترة لا يميزون بين سوريا وأرمينيا، أو بين آسيا الصغرى والأرض المقدسة. ولقد كانت نسبة دكاترة اللاهوت سنة ١٨٨٢م إلى سائر قسيسي البلاد كنسبة ١ إلى ٧، أو ما يقرب من ١٥ في المئة، وهذه ولا شك نسبة فاحشة، على أنه لو اقتصرت الكليات على منح الألقاب في الفروع التي هي من اختصاصها لهان الأمر، وخف بعض البلاء، ولكنك كثيراً ما ترى المدارس العلمية مثلاً تهب لقب دكتور لاهوت، أو لقب دكتور في الشرع، وقس على ذلك.

وقد تمادت الكليات وعلى الأخص في الثلث الأخير من القرن الغابر في منح لقب دكتور في الفلسفة بدون امتحان طالب اللقب، حتى أنَّه في سنة ١٨٨٩م أعطت مدارس أميركا الكبرى لقب دكتور في الفلسفة لمئة وواحد وعشرين شخصاً، ولم يكن بينهم غير واحد وسبعين شخصاً نالُوه بعد

الامتحان، والخمسون الباقون نالُوه كلقب شرف أي أن الذين نالوه شرفاً كانوا على نسبة ٤٢ في المئة حالة كونهم في ألمانيا لم يزيدوا على ١,٥ في المئة، أي أنه من كل مئتين ممن نالوا لقب دكتور في الفلسفة لم يكن إلا ثلاثة نالوه شرفاً، والباقون لم يُعطَ لهم إلا بعد الامتحان، والثقة من أهليتهم واستحقاقهم فلا غرو بعد هذا إذا كان حائز لقب دكتورية الفلسفة من ألمانيا يفتخر بلقبه على من حاز نفس هذا اللقب من أغلب كليات أميركا. وإنما قلت: أغلب هذه الكليات، ولم أقل: كلها؛ لأن الألقاب من كلية هارفُرد، ويوحنا هبكنس، ومشيكن، ويائيل، وكولمبيا، عزيزة المنال، ومحترمة في أميركا وفي أُوربا أيضاً.

وقد بحث رجال العلم كثيراً في أمر الألقاب الأميركية، وأقاموا عليها أشد النكير، ومن أُولئك الدكتور «غلمن» أحد أقطاب العلم في الولايات فإنه يرى أن إعطاء ألقاب الشرف عارٌ على المدارس الأميركية، وطلب أن لا تُعطَى تحت أية حالةٍ كانت. ولما التأمت جمعية اللغات في سنسنّاتي سنة ١٨٨١م اعترضت أشد الاعتراض على إعطاء لقب دكتور في الفلسفة بدون فحص رسمي، وفي سنة ١٨٩١م اجتمع الذين تلقوا علومهم في كلية يوحنا هبكنس الجامعة فأبدوا نفس الاعتراض مع الاستياء الشديد.

وفي سنة ١٨٩٣م التأم المجمع العلمي الدولي في شيكاغو، وبعد البحث والمناقشة قرروا أنه لا يجوز أن يُعطَى لقب دكتور في الفلسفة بدون فحصٍ وامتحان. ولكي يعلمَ المطالعُ شِدَّةَ ما حدث في المدارس الكبرى من النفور والاشمئزاز من إعطاء ألقاب الشرف العلمية، أقول: إن لجنةً من العلماء بعثتْ تأْخذ آراء مئة كلية في مسألة لقب دكتور في الفلسفة، فظهر من الأجوبة أن إحدى عشرة كلية لا غير راضية عن إعطاء هذا اللقب بدون امتحان، والتسع

والثمانين الباقية أظهرت استياءها منه، وأوجبت أن لا يُعطَى إلا بعد امتحان الطالب، والوقوف على حقيقة منزلته العلمية.

ومنذ نحو سنتين اجتمع رؤساء كليات: مسّوري، وانديانا، وأيَوا، وكولورادو، وبحثوا في سبب احتقار أُوربا لرتب أميركا العلمية، وبعد المفاوضة رأوا أن من الحكمة أن لا تسمح حكومات الولايات لإحدى الكليات أن تمنح لقباً فوق لقب بكالوريوس ما لم تكن من الكليات المعتبرة عندها وهي التي تكون دروسها مطابقة للرسم الذي تعيّنهُ لها، وهذا الرسم تضعه لجنة مؤلفة من حاكم الولاية وبعض العلماء الذين تختارهم الحكومة. ويؤمل العقلاء أن هذه الأُمور لابد أن تصير إلى أصلح، ومن تأمَّل في حداثة البلاد، وإقدامِ أهلها وما وصلت إليه مدارسها الكبرى، كهارفرد، ويائيل، وبَرون، وغيرها يتحقق أن أميركا ستسبق مدارس أُوربا في إحكام دروسها وقوانينها، وما ينشأ عنها من جليل الخدم للعلم والإنسانية) انتهى.

❑ ❑ ❑

« ٢ »

ألقاب زائفة

بقلم/ عبده زايد

(للألقاب سحر كسحر الجمال، وبريق كبريق المال، وربما كان أكثر الألقاب سحراً وبريقاً ولمعاناً في العالم الإسلامي اليوم هو لقب «دكتور» وهو لقب علمي مُحدَث يزداد انتشاراً كل يوم، حتى أصبح الحصول عليه هدفاً للقادرين والعاجزين ومن يستحق ومن لا يستحق، فأصبح مصدراً من مصادر البلاء في عالمنا الإسلامي المنكود.

كان لقب «دكتور» يعني أن صاحب هذا اللقب العلمي أصبح في تخصصه عالماً ضليعاً يُرجع إليه في كل صغيرة وكبيرة في هذا التخصص، وهو في الوقت نفسه يستطيع أن يضيفَ إلى ما وصل إليه، ويعدِّلَ فيه، ويحذفَ منه، وهذه مهمة كان يقوم بها العلماء في كل التخصصات من قديم الزمان، من غير أن يُصَدِّروا أسماءهم بلقب دكتور، أو يعلقوا في حجرات الاستقبال هذه الشهادة الكريمة في إطار من الذهب، ومازال إلى الآن يعيش بيننا علماء في مختلف التخصصات لهم وزنهم وخبرتهم ومكانتهم العلمية الرفيعة التي يتضاءل أمامها حملة هذا اللقب العلمي الرفيع، ومن الحائزين على جائزة فيصل الإسلامية ـ وهي أكبر جائزة في العالم الإسلامي اليوم ـ من لم يتشرف بحمل هذا اللقب العلمي بينما يسيل لعاب الكثيرين من أصحاب هذا اللقب إلى أن يُرَشَّحوا مجرد ترشيح لهذه الجائزة أو ما دونها.

* * *

إن إغراء هذا اللقب العلمي جعل الكثيرين يتمسَّحون به بحق وبغير حق، فالطبيب يُصدِّرُ اسمه بهذا اللقب والصيدلي كذلك، حتى الحاصلين على الدكتوراه الفخرية وهم في ازديادٍ مطَّرِدٍ يُصَدِّرون أسماءهم بلقب دكتور، وهذه أُعجوبة الأعاجيب.

وفي هذا الخِضَم اختلط الحابل بالنابل، واختلطت الطرق وتشابهت المسالك، وربما كان هذا هو ما أغرى أثرياء المسلمين، وأصحاب المقامات الرفيعة (!!) أن يحصلوا على هذا اللقب استكمالاً للأُبهة والعظمة.

أضف إلى ذلك أن العالم الإسلامي اليوم أصبح مفتوح الشهية للتوسع في التعليم العالي، فالكليات تفتتح كل يوم في بقاع العالم الإسلامي، وهذه الكليات لابد لها من أعضاء هيئة تدريس حاصلين على هذا اللقب العلمي الكريم ـ ولا مجال للبحث هنا عن القيمة العلمية ـ فإن السعي للحصول على هذا اللقب أصبح محموماً، والتسابق إليه أضحى رهيباً.

وكان من الطبيعي أن تظهر في هذه المعمعة أسواقُ التزييف ابتداء من تزييف الأوراق والأختام والتوقيعات ـ وهذه يقوم بها سفلة الناس في العادة ـ إلى تزييف المادة العلمية والبحث العلمي ـ وهذه مهمة يقوم بها من ينتمون إلى نادي صفوة المثقفين ـ إلى سرقة وانتحال جهود الآخرين في غفلة ـ أو تغافل ـ المشرفين، وأعضاء لجان المناقشة والحكم، إلى غير ذلك من ألوان التزييف التي يعجز عن تصورها إبليس اللعين.

ولم تترفع عن ممارسة التزييف مدينة من مدن العالم التي بها جامعات تمنح هذا اللقب العلمي، حتى تَوَرَّطَتْ في عملية التزييف هذه كثير من جامعات العالم العريقة لأسباب سياسية أو نفعية أو عقائدية كما في جامعات المعسكر الاشتراكي أو لأسباب مادية، أو لغير ذلك من الأسباب.

وانتشر بيننا حملة هذا اللقب المزيف في أي صورة من صورة التزييف، بل وصل بعضهم إلى منصب عميد أحد المعاهد العلمية العالمية العريقة، ولم ينكشف أمر تزييف لقبه العلمي إلا عرضاً بعد أن انكشف أمر عمالته الحقيرة لإسرائيل!!

لكن مهما تعددت صورُ التزييف وتنوعت مسالكه فإن أخطر أنواعه على الإطلاق هو ما كان المشرف طرفاً فيه، إن الذين يتولون أمر هذه العملية في الجامعات في العالم الإسلامي على الأقل يجب أن يكونوا فوق مستوى الشبهات، ويجب أن تكون هناك قائمة سوداء بأسماء الذين يشتركون ولو مرة واحدة في عملية من عمليات التزييف لا حفاظاً على كرامة هذا اللقب العلمي الرفيع ـ بغض النظر عن ماضيه الكنسي اللاهوتي ـ فحسب، ولكن حفاظاً على الحركة العلمية نفسها من أن تصبح في يوم من الأيام حركة زائفة خواء يفتي فيها من لا عقل له، ويشاركُ فيها من لا علم عنده، ويوجِّهُ فيها الناشئةَ من يحتاج هو إلى توجيه وترشيد، وقد يستشهدُ مستشهد بقول الله تعالى في هذا الصدد: ﴿فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض﴾ ونحن نقول: صدق الله العظيم، هذه حقيقة لا خلاف حولها، ولكن بقاء الزبد في حياتنا إلى أن يذهب محنة وفتنة تذهب ضحيتها أجيال وأجيال، ولا عذر لمن يعرف هذا الزيف ولا يعلن الحرب الشعواء عليه، ويستنفر الناس ضده، ولعل جيلنا هذا هو أكثر الأجيال اكتواء بنار الزيف، حتى اختلط عليه النور والظلام، والحق والباطل، وهذا موضوع شرحه يطول.

إن إعلان الحرب على التزييف واجب مقدس تفرضه شريعة الإسلام قبل أن توجبه مصلحة الإنسان، وإن محاربة الزيف على القمم أوجب من محاربته في السفوح والقيعان.

والزيف في مركز القيادة والتوجيه أخطر أنواع الزيف على الإطلاق، والأخطر من هذا كله أن يتغلغل الزيف إلى أروقة العلم التي لا رسالة لها إلا الوصول إلى الحقيقة والحقيقة وحدها.

ولكن برغم هذه القتامة التي نراها ونحسها نحن القريبين من دخانها الذي يخنق الأنفاس فإن الأمل عندنا لم يلحق بعد بِرَكْبِ الغول والعَنْقَاء. وإن الرغبة في الإصلاح موجودة ومتصاعدة، ويكفي أن تكون بُؤَرُ التزييف معروفة بالأسماء والأفعال على صورة من الصور، حتى يصبح علاجها ميسوراً، وإن طال مداه، وتعثرت خطواته، وقامت العوائق في طريقه.

فهل يمكن أن نبدأ الإصلاح؟! وهل لي أن أتقدم باقتراح؟!

إن هذا الاقتراح سيكون خاصاً بناحية واحدة من نواحي التزييف، لأن تنفيذه ممكن ميسور لا تتوجه فيه أصبع الاتهام إلا إلى شخص واحد فقط هو طالب اللقب العلمي ـ أياً كان هذا اللقب ـ ولن يضارَّ أحدٌ سواه إن صحَّ أن ما يلحق به من جزاءٍ ضررٌ.

ذلك الاقتراح يتعلق بمن يسرقون إنتاج غيرهم ليحصلوا به على لقب علمي، وهذا اللون في دنيا التزييف كثير وكثير؛ لأنه ممكنٌ وميسورٌ، وقلما ينكشف أمره وتظهر خبيئته، وربما كان هذا هو ما أغرى الكثيرين باقتحام هذا الميدان في جرأة غريبة.

إن أحداً أي أحد لا يستطيع أن يحيط إحاطةً كاملةً بكل ما كُتِبَ في مادة تخصُّصِه وإذا كانت الإحاطة بما يصدر من مؤلفات ومقالات وبحوث أمراً ممكناً وميسوراً لسدنة العلم الذين أخلصوا حياتهم لهذه الرسالة، فإن الوقوف على عشرات ومئات الرسائل المخطوطة التي تحتفظ بها مكتبات الكليات المنتشرة في شتى بقاع العالم يعد أمراً مستحيلاً أو متعذراً على أقل تقدير.

وهذا ما أغرى كثيراً من المغامرين باقتحام هذا الميدان رغبة في الوصول إلى لقب كريم، أو كرسي وثيرٍ في إحدى الجامعات.

إن علاج هذا الأمر في نظري أمر ممكن وميسور، وإذا أغلق هذا الباب إغلاقاً محكماً فإننا نكون قد قضينا على أكبر بؤر التزييف في حياتنا العلمية.

إن اعتبار السرقة العلمية جريمة يعاقَبُ صاحبُها بحرمانه حرماناً أبدياً من الحصول على اللقب العلمي من أي جامعة من الجامعات الإسلامية على أقل تقدير سيجعل هؤلاء المغامرين يُحْجمون عن هذا التلصُّصِ الممقوت.

إن معاملةَ السارق بنقيضِ قَصْدِهِ أكبرُ رادعٍ له يحول بينه وبين الإقدام على هذا الفعل الشنيع، وهذا أمر يتطلب التعاون والاتفاق بين الجامعات على تنظيف الحياة العلمية من الزيف والزائفين.

إن الكليات المتناظرة إذا ما تراسلت فيما بينها، ووضعت أمام بعضها البعض أحدثَ ما يسجله الطلاب من أُطروحات علمية حتى تكون أمام الأساتذة ورؤساء الأقسام في مختلف الفروع كفيل بأن يُضَيِّقَ دائرةَ السرقات.

وإن اعتبار اللقب العلمي فاقد المفعول تلقائياً في أي يوم من الأيام إذا ما تبين أن صاحبه سرق إنتاجه العلمي سوف يُضيِّق أيضاً دائرة هذه السرقات.

وإنَّ حرمان الطالب من التسجيل في أي كلية أُخرى في حالة ثبوت سرقته للإنتاج العلمي ومعاملته بنقيض قصده كفيل بأن يضيق أيضاً دائرة هذه السرقات.

وإنَّ أَخْذَ توصيةٍ في أي مؤتمر من المؤتمرات التي تملأ رقعة الساحة الإسلامية في هذه الأيام باقتراحِ عقوبةٍ صارمةٍ ضد هذا اللون من السرقات العلمية يمكن أن يكون له مفعولٌ في تضييق دائرة هذه السرقات خاصة إذا نفَّذت التوصية جهة واحدة.

إن السرقة العلمية أشنع أنواع السرقات في نظري، وإن وضع عقوبة رادعة لها يعد أمراً واجباً وهو في الوقت نفسه ممكن وميسور؛ لأنه كما قلت موضوع لا يتوجه أصبع الاتهام فيه إلا إلى شخص واحد فقط هو طالب اللقب العلمي، ولا مساس فيه بمشرف ولا جامعة، وذلك وحده كفيل بأن يرفع الحساسية في معالجة مثل هذا الموضوع حتى ننقي حياتنا العلمية ـ ولو تنقية جزئية ـ من الزيف.

وتبقى كلمة . . .

هل أتتكم آخر الأنباء في موضوع هذا اللقب الجليل؟!

إن إحدى الممثلات المعروفات بأدوار الخلاعة والمجون . . . و . . . و . . . أعلنتْ أنها سوف تحصل على الدكتوراه من إحدى جامعات باريس العريقة حتى تدخل نادي صفوة المثقفين!!

هل رأيتم تدنيساً لهذا اللقب أشنع من هذا التدنيس! وهل سيصبح هذا اللقب بعد ذلك بنفس البريق واللمعان؟!

إن تعليق أحد الإسكافيين لوحة على دكانه تقول إنه دكتور في إصلاح الأحذية!! ـ وهذه حقيقة ـ أهون عندي من هذا الهوان الذي لحق بهذا اللقب المهيب . .) انتهى.

❑ ❑ ❑

الفهارس

- فهرس الآيات .
- فهرس الأحاديث والآثار .
- فهرس الكتب .
- فهرس التراجم .
- فهرس الأماكن .
- فهرس الشعر .
- فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات

□ □ □

فهرس الأحاديث والآثار

❑ ❑ ❑

فهرس الكتب

□ □ □

فهرس التراجم

❑ ❑ ❑

فهرس الأماكن

□ □ □

فهرس الشعر

□ □ □

فهرس الموضوعات